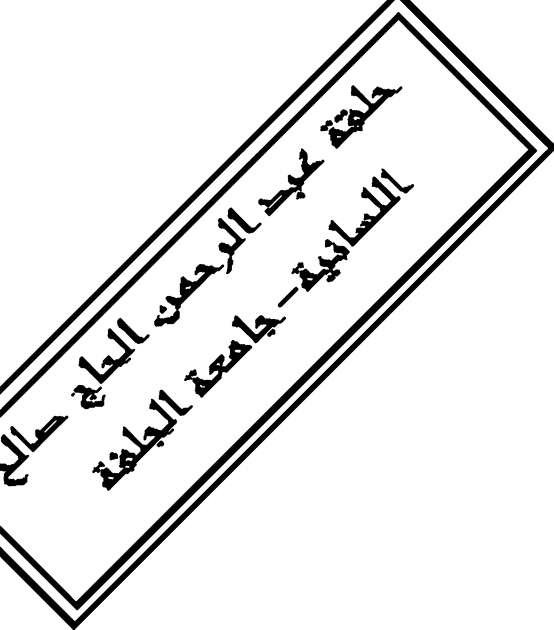


الدَّكْتُور عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَسَّابُ صَلَاحٌ

بَحْوثٌ وَدِرَاسَاتٌ
إِلَى
اللِّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ
الجزء الثاني

موقف للنشر



01 02 03 / 12

الإيداع القانوني : 2012 - 488

ردمك : 0 - 169 - 00 - 9931 - 978

© موفم للنشر - الجزائر 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

I - النظرية الخيلية الحديثة

«أقائم أخواك»

وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال

(أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي الأصل عن اللسانيات الغربية الحديثة)¹

يكثر في كلام النحاة الأولين مجيء مثل هذه العبارات «هذا موضع لا يدخله...» (الكتاب، 226/1)، و«موضعه موضع اسم منون» (الكتاب، 276/1)، و«في موضع ابتداء» (الكتاب، 354/1). ولا يكاد فصل من فصول كتاب سيبويه يخلو من هذا اللفظ أو ما يشتق منه (بل لا تكاد صفحة من هذا الكتاب تخلو منه). وكذلك هو الأمر بالنسبة للفظ المثال وما يقوم مقام هذا المصطلح مثل الحد أو الباب. ويعتقد الكثير من المحدثين أن هذه الألفاظ إنما معناها القاعدة النحوية ليس إلا. فهذه المصطلحات وإن كانت نحتل هذا المعنى إذا نظرنا إليها بمنظار معلم العربية إلا أنها تشتمل على معان علمية دقيقة تتجاوز هذا التأويل المدرسي إلى أبعد حد كما سنراه.

فالكثير من النحّو أو الأنحاء العربية -أي الضروب من الكلام²- التي سمعت من أفواه فصحاء العرب ودوتها اللغويون يعتمد النحويون في تفسيرها على مفهوم الموضع، فما هو الموضع عندهم؟ وهل هو مجرد موضع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام أو شيء أكثر من ذلك تجريذاً؟ وهل يوجد الآن في علوم اللسان الحديثة (أو اللسانيات) شيء يماثل هذا المفهوم

1 - عرض هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1996.

2 - ومن ثم جاء لقب: «النحويون» الذي يكثر مجيئه في كتاب سيبويه وهو نسبة هولاء إلى ما كانوا يتدارسون من «أنحاء الكلام». والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد في كتاب سيبويه لفظة «نحو» بمعنى علم النحو. ظهرت لأول مرة عند تلميذه الأخفش في «معاني القرآن»: «أهل النحو» (875/1)، مرة واحدة) وعند معاصره الفراء في معاني القرآن: «قياس النحو» (161/1)، مرة واحدة أيضاً). فاختصر الأخفش عبارة «النحويين» ثم جاء الفراء وأضاف إليها كلمة القياس فسارت كلمة النحو تدل على العلم نفسه (وسبق كلمة النحويين في الزمان وعدم استقلال كلمة «نحو» قبل الأخفش يرجح ما قلناه).

العربي الهام أو يقاربه؟ ثم إن كان في هذه العلوم الحديثة تصور قريب من هذا، ففي ماذا يلتقيان، وفي ماذا يختلفان؟ وسنحاول في الوقت نفسه أن نبين الأهمية العظيمة التي يكتسبها مفهوم الموضع في تفسير بنية اللغة، ونمثل لذلك إن شاء الله باعتمادنا على العبارة المشهورة «أقام أخواك» التي شغلت عقول النحاة مدة طويلة.

1) استعمال النحويين الأولين لهذا المصطلح ومحاولة اكتشاف أغراضهم منه:

الموضع كمقياس لمعرفة جنس العنصر اللغوي وحكمه

أ- الموضع في مستوى التركيب:

جاء في كتاب سيبويه: «ويبين لك أنها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا لم يكن كلاماً» (الكتاب، 3/1). ويقول المبرد في هذا المعنى: «فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذي والتي ومنها حيث، واعلم أن الدليل على أن ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء» (المقتضب، 172/3).

وجاء في الكتاب: «ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليها اللام لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة» (الكتاب، 375/1). وأيضاً «وليس (المفعول له) في موضع ابتداء ولا موضعاً يبني على مبتدأ» (الكتاب، 186/1). و«لكنه موضع لا تدخله الألف واللام» (الكتاب، 224/1). ويقول سيبويه أيضاً: «وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيك» (الكتاب، 8/1).

عرفنا بما سبق أن للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإما أن يقبح ذلك في غير الشعر وإما أن يكون لحناً لم تتكلم به العرب. والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنها تتدرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها (مسلكها وأحوالها) مثل مجراها وحكمها. هذا، كما يقولون، حد

الكلام وأصله. وقد يكون للعنصر الواحد أكثر من موضع فيتحوّل حكمه ومجراه بحسب الموضع فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع.

يقول المبرد: «أما مَنْ فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك... وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبراً معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاماً وجزاء» (المقتضب، 172/3). وقد يقع الاسم موضع الحرف فيبنى ولا سيما إذا لزم هذا الموضع وهذا هو سرّ بناء كل الأسماء التي تقع في موضع الحرف ويقتضي ذلك أنّها تضمّن معناه - دون أن يخرجها ذلك من كونها أسماء لأنّها - وهذا شيء امتاز باكتشافه النحاة العرب - قد يقع الشيء في موضعين أو أكثر في نفس العبارة، ومعنى ذلك أنّه يستطيع أن يغطي أكثر من موضع في عبارة واحدة، وذلك مثل «مَنْ» (التي هي الأصل في الاستفهام)³ و«ما» الاستفهاميتين والظروف التي تستعمل في الاستفهام فإنّها تقع في موضع الحرف، تكون بمنزلة الهمزة (كما رأينا) فتقدم وجوباً وتكون في نفس التركيب في موضع خبر في مثل «أين زيد» فلا يكون هذا الخبر إلا مقدّماً. وليس من الضروري أن يكون مجرى الشيء مماثلاً تماماً لمجرى الباب المنقول إليه وموضعه. وقد ألجّ النحويون على ذلك كثيراً: «وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك قولك: «مررت برجل يقول ذلك»، فـ«يقول» في موضع قائل وليس إعرابه كإعرابه» (الكتاب، 280/1). و«زيد» في قولك: «يا زيد بن عمرو» في موضع نصب كما أنّ «أم» في موضع جرّ في قولك: «يا ابن أمّ» ولكنه لفظ كما ذكرت وهو على الأصل» (الكتاب، 314/1).

فالموضع على هذا الأساس شيء ومحتواه أي ما يدخل فيه شيء آخر . ونستنتج من هذا أمراً مهماً جداً (قد فات الكثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب) وهو أنّ موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها. فالاهتمام بما ظهر في اللفظ وموقعه أي الموقع الذي تقع فيه في كلام محصل (actualised) في مكان محسوس من كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختص به المنتمون إلى المدرسة الاستغرافية أو القرائنية الأمريكية.

3- والأصل هو الملازم لمجرى واحد مستمر لا يفارقه ولا يحتاج إلى علامة تدل عليه مثل الفروع.

فـالـ Distribution⁴ عندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أن نكتشف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يقول عنها الرماني: «قسمة مواقعها» (فقد جاء في شرحه: «ما قسمة المواقع لأنّ المكسورة وأنّ المفتوحة» (شرح، 165/5).

والدليل على عدم تطابق الموقع المحصل المحسوس للوحدة والموضع عند النحاة العرب هو تمييزهم بين حالة الوحدة التي هي عليه في اللفظ وما ينبغي أن تكون عليه بحسب ما يقتضيه القياس أو الباب، وقد يتطابق اللفظ والموضع وقد يفترقان، فإذا جاء اللفظ مخالفاً للموضع بحث النحاة عن العلة أي عن العارض الذي أخرجه عن أصله ووجهه. وإذا جاء على الموضع وخالف ظاهره قيل إنّه ردّ إلى أصله. وبيّين ذلك قول سيبويه في قبل وبعد مضمومتين: «قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع فإذا أضفتها ردتها إلى الأصل» (الكتاب، 311/1). وقال أيضاً: «عملت «لا» فيما بعدها وإن كان موضع ابتداء كما عملت «من» في الغلام وإن كان موضع ابتداء (في: هل من غلام؟)» (354). وقال الخليل في نحو «لا أمّ لي... ولا أب»: «كما أنّ الشاعر ممن قال: «فلسنا بالجبال ولا الحديد»، أجراء على الموضع»⁵ (الكتاب، 352/1). فالحمل على الموضع كثير في كلام العرب.

ولا ينبغي أن نذهب بعيداً فالموضع لا يمكن أن يكون الموقع الظاهر في اللفظ وباللفظ أي بظهور لفظة محسوسة في مكان معيّن من الكلام كما هو الشأن عند القرائنيين الأمريكيين (Slot) لسبب بسيط وهو: أولاً اعتبار النحاة الموضع الذي تظهر فيه الوحدة في مستوى التراكيب واحداً سواء قُتِمَت أم أُخِرَت وذلك مثل: «ضربت زيدا»، و«زيداً ضربت»، فهذا يدل على أنّ الموضع المقصود عندهم غير الموقع اللفظي. وثانياً إطلاقهم كلمة الموضع على الخالي من كل وحدة، وبعبارة أوضح على الموقع الذي كان يمكن أن تظهر فيه وحدة تنتمي إلى الباب من الوحدات التي تدخل عادة في هذا الموضع. فبالنسبة إلى جملة مثل «كتاب» كجواب للسؤال: ما هذا؟ أو ما بيدك؟ ففيها ثلاثة مواضع وهي: موضع الابتداء وموضع

4- لا أدري لماذا يختار بعض الناس معنى التوزيع في ترجمة هذه الكلمة فهذا المعنى غير مقصود أبداً. وأقرب كلمة إلى مقصودهم هي القسمة كما سنراه عند ذكرنا لقول الرماني. ويسمى موقع الوحدة عند القرائنيين Slot.

5- لا على الحرف الذي عمل في الاسم كما قال سيبويه قبل ذلك.

المبتدأ وموضع الخبر، ولم يظهر في اللفظ إلا عنصر واحد في موضع الخبر، وكان يمكن أن تأتي كلمة «هذا» في موضع المبتدأ بل وحرف التوكيد «إن» مع «هذا» إن رأى المتكلم أن التوكيد هاهنا ضروري (بحسب مقتضى الحال). فهذا يتضح أن الموضع هو موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التراكيب وقد يكون خالياً فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع. فهو وضع معين يجب أن يكون عليه كل واحد من مكونات الجملة لفظاً أو تقديراً، فقد تخلو الجملة من بعض أجزائها إلا أن مواضعها موجودة متصورة مرسومة في مثال الجملة أي نمطها وقياسها. وما يقال عن الموضع هاهنا يمكن أن يقال عن الموضع في مستويات أدنى منها.

ب- الموضع في مستوى ما نسميه في النظرية الخيلية الحديثة باللفظة:

إن الاسم أو الفعل عند النحاة الأولين لا ينحصران في مثل: كتاب ورجل وفرس وضرب وجلس وأملتتها، أي لا يكون مثل كتاب هو الوضع الوحيد لما يسميه النحاة اسماً وكذلك ضرب أو ضربت أو ضربوا لا تكون أفعالاً هي وحدها. وذلك لأن في مثل «كتاب» يمكن أن تدخل عليه أشياء خاصة بالاسم يمتاز بها هو وحده فتدخل عليه وتخرج كما يقول الخليل (ولا تدخل على غير الاسم) فهي منه إذن (كثيراً ما يقول سيبويه: «هو من اسمه» (الكتاب، 44-45) أو داخل في الاسم (الكتاب، 84-89 و28) مشيراً إلى هذه الأشياء الداخلة عليه وقد ينفي ذلك بالنسبة إلى أشياء لا تدخل عليه فيقول «ليست من اسمه» أو هو «منفصل عنه» (الكتاب، 202-208). وعلى هذا فعبارة «كتاب» تقتضي كاسم كامل الاسمية عدداً من المواضع يكون كل واحد منها موضعاً خاصاً لإحدى الزوائد التي تدخل على الاسم في تصوّر الخليل وسيبويه أي كبنية ومثال. فالاسم كبنية له ستة مواضع يمكن أن تخلو مما تدخل فيها إلا الموضع المركزي وهو «الاسم المفرد» كما يقول سيبويه. وكل عبارة تتكوّن من هذه النواة مع زيادة خاصة فهي بمنزلة اسم مفرد أو اسم واحد⁶. (الكتاب، 228-229، و44-45). وكل هذه الدواخل يقول عنها النحاة أنها من تمام الاسم (الكتاب،

6- الاسم المفرد وما بمنزله.
في حالة المصطب بالانقراض: القدرة على التصرف في بنى اللغة هي القدرة على تعرف المواضع.

44-45 و 128 و 306 و 323. وشرح الرماني، 91/3. والمقتضب، 133/2). ف «كتاب» هو بمنزلة «الكتاب» لأنه يأتي في موضعه في مستوى الجملة، وبمنزلة «كتاب زيد»، و«الكتاب الذي قرأته أمس»، وبمنزلة «بالكتاب» في موضع المعمول الثاني. فلكل هذه الزوائد موضع في بنية الاسم. فإذا قلنا «بكتاب» فهناك موضع تقدير بين الباء وكتاب هو موضع الألف واللام. وهاهي ذي المواضع الستة:

حروف الجر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامة الإعراب	التتوين	الصفة
→ 2	→ 1	↔ 0	← 1	← 2 أو المضاف إليه ⁷	← 3

فكل هذه المواضع تكوّن مثال الاسم، وحتى لا يقع التباس بين الاسم ككلمة مفردة (أي مجردة مما يدخل عليها) وبين الاسم مع الزوائد الداخلة عليه أطلقنا على هذا الأخير مصطلحاً استعمله الرضي وابن يعيش وهو اللفظة⁸ (الاسمية أو الفعلية) (انظر مقالتنا عن اللسانيات الخليلية الحديثة).

ج - الموضع في مستوى الكلم:

إن الكلمة⁹ هي كل ما يمكن أن يدخل في إحدى المواضع الخاصة باللفظة أو المواضع الخاصة بالوحدات التركيبية (المكونات البنوية للجملة المفيدة)¹⁰. فالكلمة التي يمكن أن تحلّ إلى مكونات أصلية وزوائد (المادة الأصلية) هي الاسم المفرد المعرب والفعل المتصرف.

7- وليست كل الاسماء تحتمل كل هذه الزوائد، فهناك الممنوع من الصرف لا يحتمل التتوين والكسر -إلا في حالات معينة-، وهناك العلم المعروف بنفسه لا تدخل عليه ال، وهناك المبني لا يدخل عليه الإعراب، وغير ذلك.

8- وهذا مستوى بين الأفراد (الكلم) وبين التركيب.

9- قد تكون الكلمة مورفيماً أي وحدة دلالة، وقد تكون أكثر من مورفيم.

10- الفرق بين الأولى والثانية أن مواضع الجملة المفيدة وهي موضع العامل وموضع المعمول الأول وموضع المعمول الثاني ومواضع المخصصات الزائدة قد يدخل فيها -خلافاً لمواضع اللفظة- الاسم المفرد وحده أو بزوائده أو الفعل مع فاعله وحده أو بزوائده (اللفظة الاسمية والفعلية) وحتى التراكيب (جمل تقع في موضع المفرد). انظر كتابنا: علم العربية وعلم اللسان العام.

ومن المعروف أنَّ الكلمة المفردة المتصرفة تنحل إلى مادة أصلية ومثال أو وزن. فلكل واحد من هذين المكونين مواضع. فالأصل التقديري يتكوّن من ثلاثة أو أربعة أحرف مرتبة ترتيباً معيناً مثل الكاف والتاء والباء في «كَتَبَ» و«كُتِبَ» و«كَتَبَ» و«كَاتَبَ» و«مَكْتَبَ»، فلكل حرف موضع هو رتبته. وأما مثال الكلمة وهو كما حدده الرضي (بدقة عجيبة جداً): «عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 2/1) ففيه مواضع الفاء والعين واللام (في الثلاثي) وهي متغيرات، ومواضع الزوائد وهي الثوابت بالنسبة للوزن. وها هنا أيضاً يعتبر الموضع اعتبارياً، وذلك لأن موضع الفاء أو العين أو اللام مثلاً قد يكون خالياً، وذلك مثل «فب» في صيغة الأمر من «وَقَى» فموضع الفاء وموضع اللام خاليان. والفرق بين هذا المستوى وما فوقه من المستويات هو أنَّ الخلو هنا هو قسري واضطراري وهو لعارض صوتي، أما مستوى اللفظة وما فوقها فهو من محض اختيار المتكلم (بحسب غرضه ومقتضى الحال). ثم هناك فرق آخر بين مستوى التراكيب وما تحته وهو أن العناصر الداخلة في اللفظة والداخلة في الكلمة لا يمكن أن يحصل فيها تقديم وتأخير، أما المستوى الأعلى فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكن بشروط معينة.

إنّ الموضع في كل هذه المستويات هو كما قلنا عبارة عن موقع اعتباري تدخل فيه مجموعة من العناصر تختص به في الأصل. ونضيف شيئاً مهماً هنا يخص كيفية اكتشاف المواضع أو استنباط البنى والمثُل عند النحاة الأولين وهو كالتالي: (لا ننس أن الخليل كان من أبرز الرياضيين): يتولّد الموضع (بهذا المعنى) عن عمليتين اثنتين:

1- بحمل عبارة على عبارات أخرى من جنسها لبيان تكافئها (على المحور التركيبي) إن كان هناك تكافؤ.

2- بمقارنة ترتيب عناصر كل عبارة لاكتشاف الترتيب المشترك بينها (على المحور التصريفي الاستبدالي)¹¹ والتركيب بين هاتين العمليتين -هو القياس التمثيلي العربي- ينتج

11- كما يقول اللسانيون المحدثون.

منه المثال أو البنية المجردة التي تجمع بين هذه العبارات من حيث بنيتها ليس إلا. وهذا هو «الجامع» الذي به يتعادل الحكم.

د- الموضع في مستوى الخطاب (وله علاقة بحكم الكلام من استقهام وخبر وأمر ونهي وشرط وغير ذلك).

يستعمل النحاة العرب الموضع في هذا المستوى كلما أضافوه إلى الكلام بحرف «من»: و«موضعها من الكلام (كلّهم) أن يعمّ ببعضها ويؤكد ببعضها بعدما يذكر الاسم» (الكتاب، 274/1) أي موضعها بالنسبة إلى معاني الخطاب. و«واعلم أن لكم موضعين: أحدهما الاستقهام... والموضع الآخر الخبر»¹² (الكتاب، 291/1). ويقول المبرد: «وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلا نصباً» (المقتضب، 221/3). ويقول الرماني: «لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إجمال لا يحتمل تطويل الكلام» (الأشباه، 298/1).

ومن كل ما سبق نستنتج أنّ المثال عند النحاة العرب هو مجموعة من المواضع الاعتبارية مرتبة ترتيباً معيناً يدخل في بعضها، وقد تخلو منها، العناصر الأصلية وفي بعضها الآخر الزائدة. ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في كل مستويات اللغة بما فيها التراكيب وما فوقها.

فمثال التركيب في مستوى الجملة المفيدة يتكون من: موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنواسخ والفعل غير الناسخ والناسخ، وموضع المفعول الأول (م) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما)، وموضع المفعول الثاني (2م) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما): وهي النواة. وتلحق بهذه النواة مواضع للعناصر المخصصة (خ) (الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى). ويمكن أن يرمز إلى هذه العناصر بالصيغة الآتية:

[(ع ← م) ± 2م ± خ]

12- الخبر هنا يقابل الإنشاء لا المبتدأ (والإنشاء كلمة أحدثت كمصطلح بعد سيبويه). ويقابل الخبر بهذا المعنى عند سيبويه كل ما ليس بواجب، كما يقول، إلا النفي.

ومثال اللفظة قد مضى تمثيله، وهناك مثال واحد للاسم وثلاثة مُثَلٌ للفعل، أما مثل الكلم أو لوزانها وأبنيتها (الاسم المفرد والفعل المفرد) فقال النحاة بأنها تبلغ ألفاً وثلاثمائة مثال، وقد أحصى منها سيبويه ثلاثمائة تقريباً وهي أشهرها.

(2) - «أقائم أخواك» كمثال لا يمكن أن تفسر بنيته إلا بالاعتماد على مفهوم الموضع:

1- ما قاله الخليل وسيبويه:

جاء في الكتاب: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستحب أن يقول: «قائم زيد»، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد وقام زيد فبح لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه كما أنه لا يكون مفعولاً في «ضارب» حتى يكون محمولاً على غيره، فيقول: «هذا ضارب زيداً»... ولا يكون «ضارب زيداً» على «ضربت زيداً». فكما لم يجز هذا، كذلك استحبوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ» (الكتاب، 1/278). ذكر سيبويه هنا المواضع التي يحسن مجيء الصفة العاملة عمل الفعل فيها إلا موضعاً واحداً وهو أهمها: أي موضع الفعل وذلك عند كلامه في مواضع الاسم التي يمكن أن يقع فيها الفعل وخاصة المضارع ليبين علة رفعه، فقال: «اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ... فأما ما كان في موضع مبتدأ فتوكل: «يقول زيد ذاك»... ومن ذلك أيضاً: «هلاً يقول زيد ذاك»، فـ «يقول» في موضع ابتداء» (الكتاب، 1/409-410).

في هذا الكلام شيء من الغموض، وذلك بسبب استعمال سيبويه لعبارة «موضع مبتدأ»، فننتج عن ذلك أن التبس الأمر على كل من جاء بعده، فاعتقدوا أن سيبويه أراد بهذا الموضع الاسم الذي يعمل فيه الابتداء.

2- ما قاله الأخفش وابن السراج

يقول ابن السراج: «وحسن عندهم: أقائم أبواك وأخارج أخواك تشبيهاً بهذا إذا اعتمد قائم على شيء قبله... فإذا قلت: أقائم أبواك، فقام مرتفع بالابتداء وأبواك رفع بفعلهما وهذا قد

سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ» (الأصول، 32/1-33). وتبعه أصحابه في ذلك بالحرف مثل أبي علي الفارسي (الإيضاح، 34/1-35)، والرماني (شرح الكتاب، 2/136)، وكذلك كل من جاء بعده. فمن أين لهم هذا التفسير؟ والإجابة عن هذا السؤال توجد في «كتاب الأصول» لابن السراج، فقد ذكر أقوال الأخفش تلميذ سيبويه في هذا النحو بالذات. قال: «قال الأخفش: أقول: «إِنَّ فِي الدَّارِ جَالِساً أَخَوَاكَ» فأنصب جالساً بأن وارفَعَ الأخوين بفعلهما واستغني بهما عن خبر إِنَّ، كما أقول: «أَذَاهِبْ أَخَوَاكَ» فأرفع أذهاب بالابتداء وأخوأك بفعلهما واستغني بهما عن خبر الابتداء لِأَنَّ خبر الابتداء جيء به لِيَتِمَّ الكلام... وتقول: «إِنَّ فِيهَا قَائِماً أَخَوَاكَ»، وَإِنْ شِئْتَ «قَائِمِينَ أَخَوَاكَ» فتتصب أخوأك بأن وقائمين على الحال وفيها خبر إِنَّ وهو خبر مقدم». انتهى كلام الأخفش، ويواصل ابن السراج: «وأجاز الفراء: إِنَّ قَائِماً الزَّيْدَانِ وَإِنَّ قَائِماً الزَّيْدُونَ على معنى: إِنَّ مِنْ قَامِ الزَّيْدَانِ ...» (الأصول، 256-257).

يظهر من هذا جلياً أَنَّ الأخفش فهم من عبارة سيبويه «في موضع اسم مبتدأ أو موضع مبتدأ» أَنَّ اسم الفاعل العامل عمل فعله هو مبتدأ، أي حصل في موضع المعمول العاري عن العوامل اللفظية لِأَنَّ كونه مرفوعاً يقتضي أَنْ يكون له رافع وهو يرى -خلافاً لسيبويه- أَنَّ الرافع لـ «قائم» هو الابتداء وكونه يعمل عمل فعله جعل المجموع من قائم وفاعله يستغني عن الخبر لِأَنَّهُ كلام تام.

3- ما قاله الرضي

وأول من انتبه، في علمنا، إلى ضعف هذا التأويل هو الرضي الاسترابادي، وقد ميّز قبله ابن الحاجب (صاحب النص الذي شرحه) بين المبتدأ الذي يلزمه خبر وهذا الذي يسميه مبتدأ أيضاً لكن من نوع آخر وهو شيء يحتاج إلى توضيح. وامتاز الرضي هو وحده بأن قال: «وهذا ليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصل من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلفت تقدير خبر لم يأت إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له. فمن ثَمَّ تَمَّ بفاعله كلاماً... ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث» (شرح الكافية، 86/1). وقال أيضاً: «فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل، ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر...

ويجوز عند الأخفش والفراء: «إن قائماً الزيدان» وسوّخ الكوفيون هذا الاستعمال في «ظن» أيضاً نحو: «ظننت قائماً الزيدان»، وكلاهما بعيد عن القياس¹³ لأن الصفة لا تصير فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستقهام أو دخول ما لابدّ من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة. وأما إن وظنّ فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلاً بعدهما» (المرجع نفسه، 87).

كلام رجل عبقرى! وعهدنا به بهجم بذهنه مثل الخليل على أدق المعاني العلمية وأعمقها. أما فيما يخص كلام سيبويه فلم يذكر الأخفش ومن تبعه في ذلك أن عبارة الكتاب: «في موضع اسم مبتدأ» هي مساوية لـ «في موضع الفعل المبتدأ» (الكتاب، 278/1). فالفعل المبتدأ عنده هو الفعل الذي وقع في موضعه الأصلي (إذ قد يقع في موضع الاسم) أي موضع العامل في الاسم غير الجار وهو الفعل والنواسخ والابتداء، والدليل على ذلك أن سيبويه قال بالنص الصريح أن اسم الفاعل هنا في موضع ابتداء. ثم إنه يسمي كل ما يغطي هذا الموضع مبتدأ، وذلك مثل الفعل كما قلنا (الكتاب، 278/1 و 410 و 458). وقال عن «إن» إنها لا تكون إلا مبتدأ (الكتاب، 461/1). فالاسم المبتدأ ليس عنده هاهنا الاسم الذي عمل فيه الابتداء كما فهمه الأخفش، بل الاسم الذي يقع في موضع الابتداء نفسه الذي هو موضع العامل في الاسم لأنه يعمل عمل الفعل تماماً، ويتم به الكلام ويقوم مقامه في موضعه وليس في موضع الذي يعمل فيه الابتداء، والدليل على ذلك ينحصر في هاتين الحقيقتين:

1- لا يتصرف اسم الفاعل (هنا فقط) تصرف الاسم (التعريف والتصرف والتنثية والجمع والوصف).

2- لا يمكن أن يحذف في هذه الحالة الفاعل وغيره مما يعمل فيه، ويجوز هذا أو ذاك في الصفة العاملة عمل الفعل في غير هذا الموضع: يقال: هن حواج بيت الله بالنصب (الكتاب، 57/1) والصفة العاملة هنا في موضع خبر (معمول²)، كما يجوز حذف معمول الصفة فاعلاً أو مفعولاً في غير موضع العامل: يجوز «مررت برجل ضارب أخوه عمراً»،

13- ولم يأت زيادة على ذلك أي سماع يؤيده.

و«رجل ضارب»، وهذا متعذر إذا جاءت الصفة العاملة في موضع العامل فلا يحذف الفاعل لأنه به يتم الكلام. ويمكن أن يرسم هذا هكذا:

م موضع ماله الصدارة	ع موضع العامل	١م موضع المفعول ١	٢م موضع المفعول ٢	خ موضع المخصص
الأصل ← ∅ / ا / ما...	يقوم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
↑			—	
∅ / ا / —	قائم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
↓			—	
∅ / ا / —	قائم	أخواك	—	الآن/هنا/راكبين
الأصل ← ∅ / ا / ما...	بضرب	أخواك	عمرًا	الآن/هنا/راكبين
↑			عمرًا	
∅ / ا / ما	ضارب	أخواك	عمرًا	الآن/هنا/راكبين
↓				
∅ / ا / ما...	ضرب	أخواك	عمرًا	الآن/هنا/راكبين
∅ / ا / ما	كان	أخواك	قائمين	الآن/هنا/—
↓			قائمان	
∅ / ا / ما	إن	أخويك	قائمان	الآن/هنا/—
		النواة		الزوائد

ملاحظات:

١- ∅ هي علامة الخلو في الموضع. فالفعل جاء في موضعه الأصلي أي موضع العامل فلا يحتاج بالضرورة إلى دخول أي شيء عليه مما له الصدارة بخلاف الصفة

2- «إن» تغطي موضع العامل وماله الصدارة (لا يتقدم عليها شيء) فهي عامل ولهذه لا يمكن أن تعمل في الصفة العاملة لأن هذه الصفة قد حلت محلّ العامل.

3 - حمل الصفة على الفعل يجعلها فرعاً عليه. وهذا القياس ينتج منه مثال - وهو هذا الجدول- وهو منظومة أو نسق من المواضع بالمعنى الذي أشرنا إليه.

وبهذا الرسم تتضح الأهمية العظيمة للموضع (في داخل المثال)، كما تتضح أهمية العملية الاستنباطية التي هي القياس التمثيلي (حمل شيء على شيء لجامع بينهما)، فيستحيل في هذا القياس الممثل بهذا الرسم أن تدخل «إن» أو «ظننت» على «أفانم أخواك»، وسيبويه مع شيخه الخليل والرضي هم الذين تنبهوا إلى ذلك.

أما إعراب هذه الصفة فهذا راجع إلى أصلها وهي الاسمية وكونها في موضع الفعل لا بمنعها من هاتين الميزتين الاسمينيتين: دخول التثوين والإعراب. ويمكن أن تكون مجرورة (مثل: غير قائم أخواك) أو مرفوعة. أما الرفع فهو لتجردها وجوباً من العامل اللفظي رافعاً أو ناصباً إذ هي في موضعها (ولا يدخل عامل على عامل) وفي نفس الوقت لتجردها من الجار (الذي قد يدخل عليها، والجار من حدّ الاسم أي داخل فيه).

وهذا يفسر أيضاً أن سيبويه جعل عامل الرفع في الفعل المضارع وقوعه في موضع الاسم وهذا الاسم في كلام سيبويه هو هذه الصفة لا أي اسم، فلا يمكن أن يقال إن تجرده من الناصب والجازم، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ثم ابن مالك، هو عامل الرفع فيه لأن ما يعمل - كما قال سيبويه - في الاسم - وهو هنا التجرد - لا يعمل في الفعل (الكتاب، 409/1) وهذا تفسير خليلي لم يتقن له ابن مالك كعادته.

إنّ هذه الطريقة في تحليل الكلام واكتشاف البنية الجامعة للكلمة الكبيرة من الأجزاء بناها النحاة الأولون، كما رأينا، على عدد من المفاهيم والتصورات وعدد من الأساليب في علاج الكلام. فأما مفهوم الموضع، كما وصفناه، وكذلك المثال (والوزن بالنسبة للكلمة) فلا يوجد مثلاً في اللسانيات الغربية إطلاقاً، حتى الآن، والسبب في ذلك أن التحليل عندهم يقتصر فقط على ظاهر الكلام أي على اللفظ المسموع وحده كما هو الشأن عند البنويين

(المنتمين إلى مذهب البنية). فالنحاة العرب ينطلقون هم أيضاً من اللفظ في ظاهره ولكن لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق بينها من حيث صفاتها الذاتية بل يحملون هذا النحو على ذلك أي يجعلون الأنحاء الكثيرة من تلك التي تنتمي إلى باب واحد (إلى مجموعة بالمعنى الرياضي) بعضها بإزاء بعض حتى يظهر الترتيب والنظم (لا الصفات الذاتية فقط)، والمثال الناتج عن هذا الحمل هو الصورة الجامعة كما سبق أن قلنا. ويؤيدهم هذا العمل القياسي الاستنباطي إلى استنباط المواضيع في داخل المثال وهي العناصر المجردة التي يتكوّن منها المثال أو البنية. وكل موضع يختص بالدخول فيه جنس من الوحدات اللغوية، وقد يكون فارغاً مثل ما تكون المجموعة الرياضية فارغة. وهذا الحمل الذي أشرنا إليه هو نفسه من قبيل العمليات الرياضية، فهو في اصطلاح الرياضيات الحديثة تطابق مجموعة على مجموعة بالتكافؤ. وكل هذا يفسر معنى ما قاله ابن جني في كتاب الخصائص عن الموضوع: «وهذا يدلّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضيع وكيف يقع فيها، ألا ترى أنّ الموضوع موضع جمع وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضوع إلى الأفراد لأنّه مما يؤلف في هذا المكان». (الخصائص، 419/2).

النحو العربي والبنوية : اختلافهما النظري والمنهجي¹

إن الذي نقصده بالبنوية هو المذهب اللغوي العلمي الذي ظهر في أوروبا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادي وتطور وبلغ أشده في نهاية الأربعينيات، وهو يدعو إلى دراسة اللغة كنظام وكبنية لها وجود سابق لوجود أجزائها ومكوناتها².

وقد عرف جمهور المتقنين العرب في زماننا هذه البنوية الغربية منذ عهد قريب وسبقهم بعض من أوفد إلى أوروبا للدراسات العليا في اللغة، فاتفق أن كانت البنوية هي السائدة في الجامعات الأوروبية آنذاك وذلك على شكل مدارس يتزعم كل مدرسة في كل بلد أستاذ كبير اشتهر ببعض الأفكار في مذهبه البنوي. وقد جاءت هذه البنوية بأفكار علمية نظرية ومنهجية جديدة مهمة ومفيدة بالنسبة لما كان متعارفا عليه في الغرب قبل ظهورها. أما بالنسبة لنا، معشر العرب، فقد طرح السؤال عن إمكانية الاستفادة مما يوجد في هذا المذهب الجديد ولا سيما ما ثبتت صحته فيه عند جميع العلماء، وهو شيء حسن إذ لا بد من أن يراجع العلماء نظرياتهم ومناهجهم العلمية كلما اقتضى الحال لأن سير العلم لا يتوقف (إلا عند قوم دون قوم في تاريخ البشرية)، إلا أن ذلك يقتضي أيضا أن نمنع النظر فيما نقول عنه «أنه قد ثبتت صحته» ولا نتسرع في الحكم على ذلك بل نطيل البحث عما أدى غيرنا إلى الحكم بصحة ما يقوله البنويون أو أكثره.

أما النحو العربي الذي نقصده فهو نحو الخليل وأصحابه، أو ما وصل إليه النحو في زمانه وزمان سيبويه وفي عهد أتباعهما الكبار. والسبب في ذلك أنهم المبدعون للنحو العربي ونظرياته الأصلية العميقة ولم يبلغ الذين تلوهم (بعد القرن الرابع) من الإبداع والعمق ما

1- ألقي هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1997.
2- Structuralism . نقول «بنوي» كما نقول «قروي»، و«تربوي»، و«طهوي» وغير ذلك.

بلغوه إلا بعض الأفاذ القلائل مثل السهيلي والرضي الاسترابادي، فهؤلاء وحدهم يمثلون، في اعتقادنا، أصالة النحو العربي وروعة.

ولذلك فسنحاول أن ننبين فيما يلي ما هي الفوارق الجوهرية التي يفترق فيها النحو العربي عن البنوية، وفي الوقت نفسه ما هي القيمة العلمية لأهم ما اختلفت بإخراجه كل واحدة من هاتين النظريتين. ولا بد أن ننبين قبل ذلك ما هي أهم ما انتقلت فيه البنوية مع النحو العربي، إذ لا يمكن أن تتم المفاضلة بين شينين إلا إذا اشتبها ولو بوجه.

I - بعض ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البنوية :

1) إن لكلا العلمين موضوعا واحدا وهو اللغة في ذاتها :

تهتم دراسة اللغة عند النحاة العرب والبنويين باللغة في ذاتها ومن حيث هي أي من حيث كونها أداة للتبليغ أو التعبير عما يكته الإنسان ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصبح إلى ما هي عليه، فهي دراسة آنية لا زمانية (سنكرونية لا دياكرونية على حد تعبير دي سوسور). فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى أجزائها الكبرى والصغرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض. إلا أن فضل اللسانيات الغربية على سابقاتها يكمن في اهتمامها الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر بتحول اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وذلك لم يتبادر إلى ذهن القدامى (لأسباب تاريخية محضة لا لنقص في عقولهم)³، وهو الذي يسمونه بتطور اللغات (المرور على أطوار تتحول فيها مثل الكائنات الحية). وفضل البنوية هو أنها فتحت الباب من جديد وعلى أسس علمية جديدة أيضا للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدراسة في الوجهة التاريخية وحدها، وأفضل من هذا هو حملها الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتتبعوا تطور بنى اللغة لا تطور جزئياتها منفردة.

إلا أن هذا الفضل الكبير جدًا الذي لا يمكن إنكاره لا بد أن يقترن بالتوبه به بتتويه ما أخرجه القدامى من العرب وغيرهم من النظريات العميقة وما اكتشفوه من أسرار اللغات

3- أبدى سيبويه والأخفش بعض الملاحظات القيمة في تحول اللغة عبر الزمان (انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، المقدمة). وقد كان للخليل أيضا نظرة دياكرونية في أقوال كثيرة منها شتقاقه لـ«طن» من «لا»، و«ن» و«طيس» من «لا» و«أيس».

فتوارثه الناس ولكن مشوها بعد القرن السادس الهجري فيما يخص العرب. وذلك مثل ما قاله العلماء الهنود عن لغتهم المقدسة السنسكريتية. ويقرّ البنويون إقراراً نزيهاً بفضلهم عليهم بل ويذهب الكثير منهم إلى أن أفكاراً كثيرة في البنية قد سبق إليها الهنود⁴ وذلك مثل التمييز الحاسم بين الصوت الدال وتأدياته المختلفة. وهذا الصوت الذي تتألف منه الوحدات الدالة هو عند أفلاطون جنس من الأصوات فهو عنده، وكما قال سوسور، كيان مجرد وليس بمادة، وقد ألحّت البنية على ضرورة التمييز بين الصوت كمادة للحرف وبين الوحدة الصوتية التي هي جنس من الأصوات وبالتالي مفهوم (Concept) له مميزاته، وذلك مثل مفهوم الإنسان فهو تصور لمميزاته وقد فصل ذلك أرسطو في كتبه المنطقية. وأفاد الغربيون مما ترجم إلى اللاتينية من كتب النحو العربي ولاسيما مفهوم العمل الذي أحياء من جديد تشومسكي في أيامنا هذه.

2) ينطلق البنويون من واقع اللغة كظاهرة وكذلك النحاة الأولون

تريد البنية أن يُعتمد على مجموعة معينة من الخطابات يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها، ولن يقتصر على هذه المدونة (Corpus) هي وحدها فلا يُجسر على تغيير شيء منها ولا يلجأ في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة.

ونجد نفس التحرّج عند النحاة العرب إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو ثابت لا يردّ وهو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر والكلام المنثور والأمثال ولا يلجأ إلى غير ذلك. فكل منهم يراعي الواقع كما هو.

ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة وهو السماع عند العرب مع معاناة أحوال الخطاب (والشواهد في النحو ما هي إلا معطيات يستدل بها النحوي). فكل من النحاة والبنويين يجعلون المُشاهد المسموع بالفعل هو مادة البحث والمنطلق لكل تحليل، وقد

4- نقل إلى اللغات الأوروبية بعض ما كتبه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

بحاول النحاة أن يفسروا هذا الواقع بوسائل عقلية قد لا تعرفها البنيوية -كما سنراه- إلا أن الرجوع إلى السماع في كل محاولاتهم هو الأساس. أما فكرة المدونة اللغوية المغلفة فهو شيء اختصت به البنيوية⁵.

(3) دورة التخاطب (The process of communication) وظواهرها :

إن اللغة أداة للتبليغ وتلك هي أهم وظائفها، وتحاول البنيوية أن تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق. أما الاقتصاد فهو ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب، وقد لجأ أيضا النحاة إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة، مثل الحذف والإدغام والاختلاس، وتبين لهم أن بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تتالت استغلتها الناطق، كالخروج من الضم إلى الكسر أو ككثرة تتالي الحركات المصوطة وغير ذلك. أما الفرق فهو ضد ذلك أي ميل المتكلم إلى تبين أغراضه للمخاطب وتخوفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف والاختصار وغير ذلك.

ويعرف كل واحد ما يعيره النحاة الأولون من أهمية للتخفيف من جهة ولرفع اللبس من جهة أخرى في تفسير ظواهر القلب والإبدال والإعلال والحذف وغير ذلك، وهو من أعظم ما أنتجه فكرهم وأهمه بالنسبة إلى التفسير العلمي .

II - أهم ما يوجد من الفوارق بين النحو والبنيوية :

(1) المعيارية والوصفية :

إن هذا الجانب هو أهم بكثير من جميع الجوانب التي تخص اللغة لأنه الجانب الذي تكثر فيه الأحكام الخاطئة في زماننا هذا بل الأروام الرهيبة عند علماء اللسان سواء منهم الغربيون أم الباحثون العرب.

5- فهي ترى أن الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق الميتة من المعطيات وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشاده. فوصفه، كما يقول البنيويون، لا يخص إلا تلك الميتة، وهذا في نظرنا هو موقف سلبي عقيم إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو وعلى كل ما جمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع، لأن إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية (ويجب ألا تطلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين إلا بذهاب أصحاب هذه اللغات. انظر فيما يلي).

إن أهم ما نفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي وتغلو في ذلك أيما غلو. ويجب قبل أن نتطرق إلى ذلك أن نذكر أن النزعة الوصفية المغالية تعارض نزعتين في الحقيقة: النزعة إلى الحكم على العبارات بأنها صواب أو خطأ لأنها موافقة أو مخالفة لمعيار اجتماعي ما، والنزعة الثانية هي محاولة تحليل الظواهر اللغوية.

أما القول بأن التحليل العلمي للغة يقتضي امتناع الباحث من التدخل في موضوع بحثه بالحكم على ما يدونه من المعطيات بالصواب أو الخطأ فهو صحيح لا مراء فيه لأن الباحث النزيه لا يحكم على المعطيات إلا بما فيها لا بما يعجبه فيها أو يعجب فئة قليلة جدا من المجتمع، وإن صدر عنه هذا فهو تحكم محض وخروج عن العلم.

وعلى هذا فإن النحو العربي -مثل النحو التقليدي الأوروبي- لا يكون إلا معياريا إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة: إن هذا حسن وذاك قبيح. ويكون النحوي -مثل سيبويه- في هذه الأحكام من أبعد الناس عن العلم الموضوعي إذ يفضل -حسب أقوالهم- معيارا على آخر.

والحق غير هذا الذي يقولونه عن النحو العربي (بالنسبة إلى سيبويه وأصحابه) وذلك لأسباب، منها:

1- إن معيار اللغة ظاهرة من الظواهر وهي تخص سلوك الناطق بها فلا يمكن أن تهدر في البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكم محض. فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم أن الصواب والخطأ اللغوي سيان عليهم، وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقومه أحد من أصحابها؟ وأية لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟

فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط. ولماذا نهذر الوصف للضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة وعبارات أخرى لا

تحصى غير صحيحة؟ وقد وقع هامنا تخليط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من الباحث وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم. فالمعيار كظاهرة يجب الاعتدال به وهو هذا المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها بالفعل كل الناطقين أو أكثرهم. ومن هنا نفهم معنى الكثرة واهتمام النحاة الكبير بهذا المفهوم، وسنرى ذلك فيما يلي.

2- إن قولهم: «هذا جيد وذاك رديء» إنما يخص الخروج من القياس أي الباب لا أي خروج بل ذلك الذي يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء⁶ أي السليقيين من الناطقين. وهم لا يعتبرونه لحنًا أي خروجًا مطلقًا عن العربية. فكل ما «أجري على غير وجهه» (274/1)، أو «وضع في غير موضعه» (8/1) ولم يستعمل أصلاً، أو استعمله القليل من الناس وتركه عامة العرب الموثوق بعربيتهم، فإنهم ينعونونه بالقبيح أو الضعيف أو الرديء وإن كان المستعمل منه جائزاً، إذ هناك فرق عندهم بين «المستقيم القبيح» على حد تعبير سيبويه (8/1) وبين القبيح الذي لا يستقيم أبداً ولا يجوز لأنه جمع بين شذوذه عن القياس وعدم وجوده إطلاقاً في الاستعمال (ويكون غالباً نتيجة لعملية قياسية غير سليمة أو شيء سمع من فرد واحد أو أفراد غير موثوق بلغتهم أو برواية ضعيفة).

وقد يكون في الاستعمال قياسان اثنان (أو أكثر) فيكون أحدهما الأصل والآخر فرعاً عليه، مثل لغة الحجاز في تشبيه «ما» بـ «ليس»، ولغة تميم التي تخضع لقياس آخر وهو الأصل الآ وهو الانتماء الأصلي لـ «ما» إلى الحروف لا باب الفعل الناسخ، أما إدراجها في باب النواسخ (الجامع هنا هو دخولها على المبتدأ والخبر مثل النواسخ) فليس بأصل إلا أنه وجد بكثرة في الاستعمال. وهذا يفسر أيضاً معنى قول ابن جني أن لغة تميم هنا أقيس (الخصائص، 125/1) أي أقرب إلى القياس الأصلي، وقول سيبويه بأن اللغة الحجازية في فك الإدغام في المضاعف نحو: «أرئذ» هي «اللغة القديمة الجيدة» (424/2) لأنها جاءت

6- الفصحاة هنا هي لغوية محضة وهي صفة الناطق الذي يعرف اللغة بالسليقة لا بالتقليد ولم يتأثر ببيئة لغوية أخرى غير بيئته. ولا يعقل أن يحاول الباحث وصف لغة أو لهجة معينة ويعتمد في ذلك على ناطقين لا يتقنون هذه اللغة إذ لا يمكن حينئذ أن يمثلوا جماعة الناطقين بها. وقد يختار الباحث أن يصف لغة إقليم معين أو مدينة أو حي تتواجد فيها أكثر من لغة أو لهجة ومتداخلة أحياناً كثيرة فلا يمكن أن يقول بأنه يصف إحدى هذه اللغات فقط وهي متداخلة مع غيرها. ومفهوم الفصح عندهم هو قريب جداً مما يسميه تشومسكي وغيره: Native Speaker.

على الأصل. وكذلك قوله عن عدم إمالة أهل الحجاز: «الحجازية هي اللغة الأولى القدمى» (41/2) أي هي الأصل إذ الإمالة فرع لأنها تحدث عن سبب معين. أما الفتح (عدم الإمالة) فهو أصل لأنه غير مسبب (المنظور هنا ليس هو الأصل في الزمان كما يصرّح بذلك ابن جنى، الخصائص، 256/1-265).

وأما ما يوافق القياس، أصليا كان أم فرعيا، وكان كثيرا في الاستعمال فإن سيبويه وأصحابه ينعوتونه بأنه «عربي كثير» أو «عربي جيد» (والكتاب مفعم بهذه العبارات)⁷. وفي تلك درجات (جيد، وأجود، وكثير، وأكثر، وأعرف) ومهما كان، فإن سيبويه وأصحابه لا ينعون الكثير الاستعمال قبيحا أي كأن⁸، ويقول بأن «الشواذ كثيرة» (273/1) أي الشواذ عن القياس. ويقول: «إنما هذا الأكل (بالنسبة إلى نظائرها) نواذر تُحفظ ولا يقاس عليها» (216/2). ومعنى ذلك أنها عربية كثيرة وقد لا يجوز غيرها إلا أنها قليلة في بابها أي بالنسبة إلى نظائرها فلا يجوز القياس عليها وذلك مثل: «استحوذ»، و«أغيل»، و«بأقل» من «أبقل» عوض «مُبقل»، وغير ذلك. وبالفعل لم يسمع من العرب الموثوق بلغتهم «استحاذ» ومع ذلك لا يجوز أن نقول «استقوم» قياسا على «استحوذ» إذ أكثر ما سُمع من هذا الباب هو قلب الواو. فالشاذ عن بابه غير الشاذ عن الاستعمال (استعمال عامة العرب)⁹.

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن كلمة «لغة» في قولهم «لغة تميم» و«لغة أهل الحجاز» و«لغة هنذل» تدل عند سيبويه على اللهجة بمعناها المحدث أي Dialect. وليس الأمر كذلك. فإن سيبويه يريد بهذا اللفظ: الاستعمال اللغوي الخاص بجزء أو عنصر واحد من اللسان يُسمَعُ إما من جميع العرب أو أكثرهم مثل قوله: «وذلك لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز (كسر حرف المضارعة) (256/2)، و«إنها لغة كثيرة في العرب» (316/1) وإما من جماعة

7- وهذا يفسر معنى قوله «جيدة» في «ارثذ» فليس ذلك لأنها الأصل بل لأنها لم تخالف قياسا وكانت كثيرة في الاستعمال. وهذا دليل على أن سيبويه لم يحاول أبدا أن يفرض لغة أهل الحجاز (لما مفهوم الأصل ومفهوم الفرع فهما من أسس المنهجية العلمية العربية كما سنراه).

8- وقد يكون قبيحا في الكلام المنشور فقط وغير قبيح في الشعر كما هو معروف لمجيبه في هذا بكثرة دون ذلك. وهذا أيضا دليل على أن العلماء القدامى لم يخلطوا أبدا بين النثر والشعر.

9- كل ذلك تناوله العلماء بالتفسير والتوضيح بكيفية رائعة وتوسّع فيه ابن جنى، كما هو معروف. وقد استغلّ هذا على الكثير من المتأخرين.

معينة، وذلك كلغة هذيل في جمع المعتلّ العين من فَعَلَة بفتح العين، وإعمال أهل الحجاز «ما» وعدم الهمز عندهم، فهذه كلها كيفيات في الأداء وكلها جزئية ولا تكل كلمة لغة فيها أبداً على لهجة بأكملها، والدليل على ذلك قول الكاتب: «ذيت ففيها ثلاث لغات...» (48/2). وأما مَعْد يَكْرِب ففيه لغات» (50/2) أي فيه عدة كيفيات في استعمال العرب لها ولا يمكن أن تقوم كلمة «لهجة» مقامها هنا. فالكيفية الخاصة بجزء من اللسان ليست هي اللهجة كلها. وهذا الوهم هو سبب الأحكام الخاطئة التي يحكم بها بعض الباحثين على أقوال سيبويه وأصحابه. وقد ساعد ذلك أيضاً على تبني فكرة المستشرقين التي تجعل من الفصحى اللغة المشتركة الأدبية (Koinè) وتمييزها عن «لغات العرب» التي هي عندهم لهجات مغايرة في الاستعمال للغة المشتركة. ومع ذلك فلم يُنصَر أحد من العلماء الذين شافوها العرب الفصحاء على وجود لسان مشترك خارج عن «لغات العرب» بل أكدوا في كل مناسبة أن هذه اللغات هي أوجه من وجوه العربية (Variants) أي تتوَع محلي أو قِبَلِي في استعمالهم للعربية الفصيحة (المقابلة للعامة)¹⁰. وأكبر دليل على ذلك هو وجود «لغات العرب» أي تلك الاستعمالات الخاصة ببعض الأقاليم بكثرة في النصوص التي تعتبر أنها جاءت باللغة المشتركة الأدبية وهو القرآن والشعر¹¹.

ويمكن أن أقول في الأخير أن المعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللغوية والأساليب الكلامية التي كان يستعملها عامة العرب الذين وُصفوا بالفصاحة. وأما أن تكون هذه الأنماط قد تَغَيَّرَت مع الزمان (من أقدم الشعراء

10- فكيف نترك شهادة المشتريات من العلماء -رفيهم الألمي العبري- الذين عاشوا في وسط العرب السليبيين ونقيس وضعهم اللغوي على الوضع اللغوي اليوناني القديم أو نقيسه على الوضع الخاص باللهجات العامة قديماً وحديثاً وقد صارت العربية بالنسبة لها لا يحصل عليها إلا بالتقنين؟ ونعجب من موقف من اطلع على كتب القدامى جيداً ويحمل جميع هؤلاء العلماء هذه الغفلة اللغوية: أن يكونوا غفلوا عن وجود لغة مشتركة منفصلة عن «لغات العرب» مثل ما كان موجوداً وما يزال موجوداً بين العاميات والفصحى ويتهمهم بالتالي بالتخليط بينها في وصفهم للعربية وما يعدونه لهجات منفصلة عنها. أما أن يكون أسلوب القرآن والشعر مغايراً لأسلوب التخاطب اليومي فهذا راجع إلى التقنن اللغوي وكيفية استعمال اللغة لا إلى اللغة في كينها الذاتي ومن ذلك الاستعمال المعجز للغة في القرآن.

11- وإن شك شك في صحة وجود هذه «اللغات» في القرآن والشعر فكانه يكتب جميع القراء وكل النحاة و اللغويين، معاذ الله. (يمكن أن يرجع فيما يخص معاني كلمة «طفة» إلى ما كتبناه في مقالة «طفة» في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة، ليدن).

الجاهليين إلى نهاية القرن الرابع) وتتوّعت بحسب الأماكن فهذا مما لا شك فيه إلا أنها تكون مع ذلك لغة واحدة في مجملها لأنها مكنت العربي السليقي الذي عاش في القرن الثاني أو الثالث من فهم ما يقوله الشاعر الجاهلي وأن يفهم ما يقوله من كان ينتمي إلى قبيلة أخرى في مختلف أماكن الجزيرة العربية اللهم إلا في بعض ما هو خاص بالجاهلية أو بالقبيلة المعينة أو خاص بخطاب معين له قصد معين مثل ما جاء في القرآن من الألفاظ التي أحدثها الإسلام أو ما طرأ من لفظ مُحَدَّث فصيح وغير ذلك. واعتمادهم على أغلبية الناطقين (عامة العرب/أكثرهم) الفصحاء مع احترامهم لما يكون أقل من ذلك ولا يخالف النمط يجعل هذا المعيار موضوعياً لأن اتساع رقعة الاستعمال بالنسبة للغة الواحدة هو الذي يضمن هذه الموضوعية، وقد أظهر سيبويه وأصحابه تحرجاً عظيماً في ذلك، وأمثلة عبارة قالوها في ذلك هي: «ولو قالت العرب: اضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم» (398/1). وهذه الأخرى: «فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تتكلم به العرب» (89/2) وغير ذلك كثير.

2) اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث:

1- مذهب الوظيفية البنوية الأوروبية¹²: اللغة وليدة وظيفتها البيانية

- الوظيفة البيانية

تحدّد الوظيفية اللغة وأبنيتها، كما هو معروف، بوظيفتها ليس إلا. وهذه الوظيفة هي عندها التبليغ و البيان (Communication) فكل عنصر أو صفة لعنصر يساهم في تأدية هذه الوظيفة فيجب أن يدخل في اعتبار الباحث اللغوي، وما لا دور له في ذلك فليس من ميدان البحث اللغوي لأنه لا دخل له في عملية التبليغ وإن كان له دور آخر مهم. فما له سهم في ذلك بسمونه Relevant (و Pertinent بالفرنسية) أي المعتبر في التحليل أو وظيفياً (Fonctionnal) أو الذي له دلالة كما يقول النحاة العرب. ويعتبر الباحث في الخطاب على معلومات كثيرة لا تحصى لا تأثير لها في تأدية المعنى وهذا الذي يتركه اللغوي¹³ لغيره من الباحثين غير اللغويين.

12- وأهم ممثل لهذه النزعة هي حلقة براغ المشهورة ومارتيني، أما الدانماركي Hjelmslev فله نظرية صورية خاصة.

13- وذلك كالجرس الخاص بصوت شخص معين والنغمات الدالة على حالة نفسية معينة وغير ذلك.

هذا كله صحيح إلا أن اللغة لا يمكن أن تحصر كلها في وظيفة التبليغ إذ قد تصلح لأشياء كثيرة غير التبليغ، وذلك كالتحليل للواقع (منها اللغة نفسها)، والتأثير على المخاطب وحمله على فعل معين، وما يتعلق بالمنولوج، وما يحدث من كلام النفس، وغير ذلك كثير. ثم إن هذه الوظيفة البيانية هي عند الوظيفيين، في الحقيقة، وظيفة العناصر اللفظية في التمييز بين معاني الكلام إذ المبدأ عندهم هو أن يتم تمايز المعاني بتمايز الألفاظ. وهذا صحيح، فلو لا تباين الألفاظ لما حصل البيان عن المعاني إلا أن اللغة لا ينحصر فيها التباين إلا بتباين عناصرها في ذاتها¹⁴، فهناك علامات وأدلة في اللغة يمكن أن يرتفع بها اللبس إذا اتحدت الألفاظ، وذلك كالسياق عامة، وعلامات الإعراب، وكاختصاص الاسم بدخول حروف الجر عليه والوصف والإضافة وغيرها، واختصاص الفعل بدخول بعض الأدوات عليه وغير ذلك. ولهذا لا يجد المخاطب صعوبة في فهم الكثير من المشترك والمترادف. أما ظاهرتا الاشتراك والترادف فهما سر النجاعة التي تتصف بها الألسنة البشرية¹⁵ فكيف يمكن أن تحصر اللغة في وظيفتها البيانية وأن تحصر هذه الأخيرة في تمييز الوحدات الصوتية وحدها بين المعاني؟ وقد بالغ الوظيفيون في قصر اهتمامهم على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ وحدها حتى جعلوا بنية اللغة كلها متوقفة عليها ومتولدة عنها، وهذا ما يخالفهم فيه الكثير من العلماء حتى من البنويين. ولهذا الموقف الوظيفي المغالي ومواقف أخرى هامة سنراها نتبعات خطيرة: منها النظرة التأملية غير الإجرائية التي امتازت بها البنيوية، ومنها التخليط بين الوضع والاستعمال أي بين اللغة كنظام وبنية وبين استعمال الناطقين لها في واقع الخطاب.

14- ويقول مثل هذا النحاة الذين عرفوا منطق أرسطو وأولهم في التاريخ هو أبو بكر بن السراج (لا الرماني كما يقال). قال في كتابه الموسوم بكتابت الاشتقاق: «الذي يوجه النظر على واضح كل لغة أن يخص كل لفظ بمعنى لأن الأسماء إما جملة لتدل على المعاني فحقها أن تختلف باختلاف المعاني» (21).

15- وهذا له علاقة باعتبارية اللغة ولولا ذلك لصقت كل كلمة بمعناها الأصلي ولما استطاعت اللغة أن تعبر عن المسيمات والمعاني الطارئة بل التصورات التي لم تحدث بعد في أذهان الناس. ومن المعروف أن للسان البشري قدر أن يعبر عما لا وجود له حسا وعقلا.

وأما البنيويون الأمريكيون فإنهم لا يلجؤون أبداً إلى مفهوم الوظيفة لتحديد الوحدات اللغوية ولا إلى المعنى للتمييز بين الوحدات الصوتية كأجناس ومختلف تأدياتها (allophones) كما سنراه¹⁶.

أما موقف النحاة العرب من الإفادة أو التبليغ فإنهم كانوا شديدي العناية بها إلا أنهم جعلوا لها كعامل تفسير ثلاثة ميادين: الأول هو مجموع الظواهر المتعلقة بأجزاء الخطاب (أو ما يسمى بدورة التخاطب) يحاولون فيه مثلاً أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمبهمة: الإشارة والضمائر والظروف (هي الـ Shifters عند Jakobson) وهو شيء عظيم أكثره يوجد في شروح كتاب سيبويه وشروح أخرى هامة)، والثاني هو ميدان البلاغة ولا سيما علم المعاني، والثالث هو ميدان تفسير الشواذ عن القياس. هذا ولم يحاولوا أن يفسروا آليات تقريب البنى من أصولها وبالتالي تفسير كيفية تولدها بالاجتماع إلى هذه الوظيفة.

- الوضع والاستعمال عند البنيويين وعند النحاة العرب

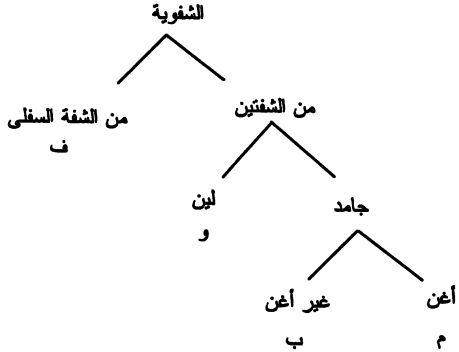
يدعي الوصفيون البنيويون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر من العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي¹⁷ محض (Oppositional System). وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجاً في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (Features)، وكل فئة تندرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها. ولناخذ مثال الوحدات الصوتية¹⁸ في اللغة العربية بل فئة منها تسمى الشفوية فيمكن أن يرسم نظامها التمايزي على شكل شجرة كالتالي¹⁹:

16- ما يسميه بلومفيلد «Fonction» ليس هو الوظيفة إطلاقاً بل هو ما يسميه أتباعه بالـ Distribution. انظر فيما يلي.

17- التقابل هنا هو مجرد التمايز وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر.

18- هي التي يسميها العرب الحروف (وهذه الكلمة تكل على هذه الوحدات ورموزها الخطية بحسب السياق) وهي غير الأصوات في ذاتها لأن الحرف الواحد قد ينطق بكيفيات مختلفة بحسب التنوع الإقليمي أو تأثير الجوار كالجيم العربية مثلاً وأنواع هذه الجيمات هي الـ variants أو allophones.

19- لو على شكل فوارس متداخلة: [(م/ب) / و / ف] ، أو شكل دوائر رياضية وغير ذلك.



فهذا النظام التمايزي الجزئي هو عندهم بنية، وتدرج بدورها في نظام تمايزي أوسع هو بنية المستوى الصوتي العربي. ولكونهم يقصرون البنية على النظام الاندراجي الانتمائي فإنهم لا يحتدون هوية العناصر إلا بانتمائها إلى فئة معينة وبالتالي يكون التحديد عندهم بالجنس والفصل فقط كما هو عند أرسطو تماماً²⁰. فالفونيم -أو الوحدة الصوتية- هو مجموعة من الصفات المميزة كما يقولون. فالنظام كله وليد الوظيفة التمييزية.

أما المستوى الأعلى الخاص بالجملة فإن للبنوية الأمريكية المسماة بالاستغرافية أو القرائنية²¹ طريقة خاصة أرقى بكثير من طريقة الأوروبيين بالنسبة لهذا المستوى، بحاول أصحابها أن يكتشفوا بها بنية الجملة، وهي كالتالي:

يبحث اللغوي الأمريكي في الجملة التامة عن مكوناتها الكبرى ثم يبحث في كل مكون منها عن مكوناته، وهكذا بالتدريج حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التحليل في

20- التحليل التصنيفي إلى أجناس وأنواع متاخلة هو شيء معمول به في كل علم وخاصة في علمي الحيوان والنبات إلا أنه لا يكفي بذلك العلماء في اكتشاف أسرار الكائنات.

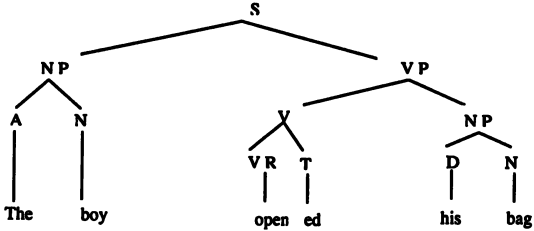
21- Distributionalism ويترجم بعضهم هذه الكلمة بالتوزيعية مع أن معنى Distribution هنا ليس هو التوزيع بل مجموع القرائن التي يمكن أن يقرن بها عنصر لغوي في الكلام. (ويريد اللغويون الأمريكيون أن تحدد العناصر باستغراق جميع ما يمكن أن يحيط بها).

مستوى العناصر الدالة (المورفيمات). أما على أي مقياس يجرى هذه الأشياء إلى مكوناتها القريبة (Immediat Constituents) فهو المقياس الذي لا خلاف فيه المعروف عند جميع اللغويين من أقدم العصور إلى زماننا وهو مقياس الاستبدال (Permutation أو Commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية بل وحدات مقام قطعة من الكلام لا يعرف هل هي وحدة أم لا وذلك كدليل على تكافؤهما وبالتالي على أن الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما إذن من قبيل واحد تماماً. إلا أن الطريقة الأمريكية تشترط هنا -وهو شيء جديد- أن تكون الوحدة المقامة أصغر ما يمكن حتى يكون ذلك دليلاً على أن الجزء من الجملة أو من كل المكونات التي تحتها هو، حقيقة، المكون القريب لها أي المباشر²². وقد رسم هذه العمليات التجزئية المنتجة اللغوي الأمريكي هوكيت Hockett فمثلاً على شكل عُلب (Boxes). فالجملة الإنكليزية: The boy opened his bag يمكن أن ترسم بنيتها حسب البنية الأمريكية هكذا²³:

The boy opened his bag						1
	boy	opened		his	Bag	2
		opened		his	Bag	3
		open	ed	his	bag	4
The	boy	open	ed	his	Bag	5

22- شرح ذلك اللغوي الأمريكي ولس (Wells) في مقالة له نشرها في مجلة (23 Languages) (1945) من 1-11).
23- يلاحظ الباحث أنه يوجد في المذونة التي دونها (السماع عند العرب) جملة مثل John opened وJohn ليس فيه إلا وحدتان، فيبحث عما يكون مكافئاً منهما (expansion) للأول ثم الثاني، وبذلك يستدل على أن The boy ثم opened his bag هما المكونان القريبان الجملة. أما المكون الأول فإنه مكافئ لـ That boy، والثاني مكافئ لـ open the door وهكذا حتى يصل إلى أصغر المكونات ويكشف عن بنية الجملة (كما يتصورونها) في الوقت نفسه أي بفضل التحليل على درجات.

ويمكن أن يرسم هذا على شكل شجرة كما يفعله تشومسكي:



فهذه الرسوم تمثل عند البنويين الأمريكيين بنية هذه الجملة. والشجرة هي أمثل صورة لما قد سبق أن لاحظناه في مستوى الحروف (الحروف الشفوية) وهو الشكل الإنشائي المتداخل. وهذا الشكل ينطبق على كل ما يسميه البنويون Structure حتى عند تشومسكي الذي تبني التحليل إلى مكونات قريبة وإن كان قد بين قصور هذا التحليل فصاعه من أجل ذلك صياغة منطقية²⁴ (النظرية التوليدية)، وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل وكان ذلك حادثا حاسما في اللسانيات الغربية.

البنية عند العلماء العرب: الوضع والاستعمال عندهم

تختلف نظرة النحاة واللغويين القدامى العرب إلى اللغة عن نظرة البنويين لها في زماننا . اختلافا جوهريا في عدة نقاط. فلإن كان يهتم كل طرف منهما بالنظام الداخلي للغة وما تقوم به اللغة من دور في الإفادة فإن النحاة الأولين قد ميزوا جيدا بين كل ما هو راجع إلى الوضع من جهة أي ما يخص اللفظ الموضوع للدلالة على معنى وهذا المعنى المملول عليه باللفظ وحده ومن ثم ما يخص بنية هذا اللفظ بقطع النظر عما يؤتبه في واقع الخطاب (أي في حال من أحوال الخطاب الملموسة)، ومن جهة أخرى ما هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض²⁵. وأكبر دليل على ذلك هو استنباطهم أولا

24- التحليل للغة هو الذي يصاغ هذه الصياغة لا اللغة نفسها كما قد يتصوره بعضهم.

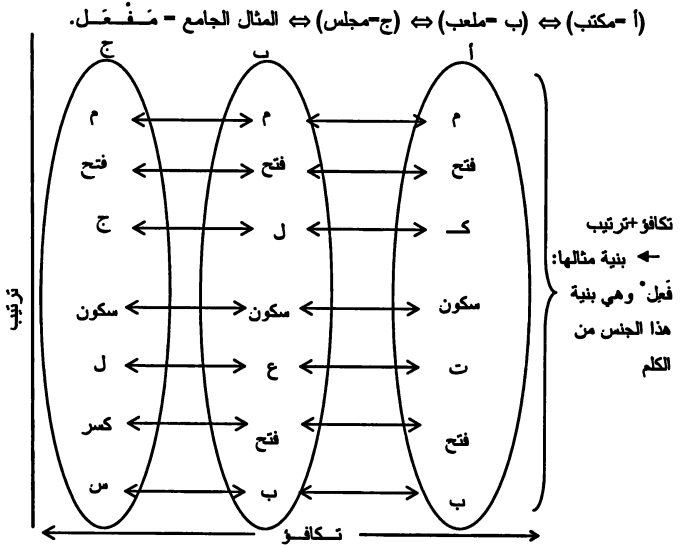
25- فالأول يسميه اللغوي الفرنسي Benveniste الذي أدرك هذا الفرق جيدا (وكنك مولدته J.Gagnepain ليس إلا) Sémiologie de la langue، ويسمى الجانب الآخر بـSémantique (انظر مقاله: Problèmes de ling.générale, 1974)، وقد وضع ذلك جيدا عبد القاهر الجرجاني قبلهما بقرون. وكل ذلك قد سبق

لبنى الكلم والكلام بمناهج خاصة وما تكل عليه في الوضع ثم التفاتهم، بعد ذلك، إلى ما تصاب به هذه البنى من التغيير في الاستعمال بالحذف والقلب وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك وما يصاب به المعنى الوضعي من التغيير بسبب الاستعمال الذي يتصرف فيه الناطق بالمجاز والاستعارة والكتابة وغير ذلك، والدلالة في هذه الظواهر هي دلالة المعنى (معنى المعنى عند الجرجاني) فلا يخلطون بين الدلالة الوضعية وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقلية) في تحديدهم لبنى اللغة وكل ما يرجع إلى الوضع.

أما كيف يستنبطون البنى دون أن يلجؤوا إلى ظواهر التبليغ (وما البلاغة إلا النظر في ظواهر التبليغ الناجع لا في بُنى اللغة في ذاتها) فإن ذلك أساسه كله البحث عن «الجامع» أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد، بالاعتماد لا على صفاتها المميزة فقط التي تجعلها تدرج في هذا الجنس بل بالنظر في هيئتها وزنتها. فكل هذه الأفراد التي تجمعها هيئتها تكون عندهم بابا وهي نظائر بعضها إزاء بعض لأنه يوجد فيما بينها تناظر لا مجرد تشابه إذ قد تختلف بعضها عن بعض اختلافا شديدا. وكلما اختلفت أكثر كان الجامع بينهما -إن وُجد- أصق والبحث عنه أقرب إلى المنهج العلمي كما يتصوره علماء الفيزياء والأحياء في عصرنا هذا. ويلجؤون في ذلك إلى «حمل» هذه الأفراد بعضها على بعض وذلك بجعل كل جزء منها إزاء الجزء الذي يقابله في المرتبة ويعتمدون هنا، مثل البنوية، على مقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث). إلا أن البنوية تريد بذلك أن تعرف عن الجزء من الكلام هل هو وحدة قائمة بنفسها: مورفيم أو فونيم كل في مستواه) وبالتالي ما هو جنسه²⁶. أما النحاة العرب فيريدون أن يكشفوا لا عن هوية الجزء وجنسه فقط بل عن مكانته ودوره من المجموعة من أجزاء العبارة التي ينحصر فيها. فبذلك تتحدد هويته لا بإدراجها في فئة بسيطة بل ببنائه، أو بتركيبه في مجموعة مرتبة، لكل جزء

إليه الخليل وسيبويه، ولا يمكن أن تفهم أقوالهما في ميدان الدلالات إلا بتدبر ما قاله شرلحهما أولا وتلمذ هؤلاء وهو عبد القاهر (وقبله ابن جني أيضا) (انظر كلام سيبويه، مثلا، في دلالات الفعل للفظية والعقلية (15/1)). ولا بد من الالتفات إلى أن هذين العالمين هما من علماء اللسانيات وليس من المتخصصين في اللغة العربية. أما تشومسكي فهو كذلك إلا أن له إطلاعا صيقا على النحو العربي الذي حرر في القرون الوسطى بعد ظهور كتاب سيبويه.
26- وفي الوقت نفسه تدرجها في صنف من أصناف الوحدات، ودليلا في ذلك هو فقط تكافؤهما في المحور الاستبدالي (Paradigmatic) مع أجزاء أخرى سبق أن عُرفت كوحداث.

منها موضع خاص يؤدي فيه عملا وضعيا خاصا²⁷. وهذه المجموعة بهذا المعنى الرياضي هو الذي يسمونه بابا وحدًا وقياسا، ورسمه وتمثيله يسمى عندهم مثالا. ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصة به. لناخذ مثلا مستوى للكلم المتمكنة، فحدودها ومثلها في هذا المستوى هو من قبيل البناء، ويعنون بذلك أن أجزائها مبنية بعضها على بعض على مثال معين بحيث لا يمكن أن تحذف إلا بتلاشي الكلمة كلها. ويمكن أن تصور هذه العمليات العملية في هذا المستوى هكذا:



(*) ومثل «مقام» فيتضح بالحمل المشار إليه وبالرجوع إلى أصلها أن الواو قد قلبت حرف مد فيبحثون عندئذ عن العلة أي عما «صدّه عن وجهه» على حد تعبير الخليل، وغالبا

27- يقطع النظر عما يمكن أن يؤتیه مع المكونات الأخرى في الإفادة.

ما يلجؤون في التعليل إلى ظاهرتي الاقتصاد والفرق أو طرد الباب وغير ذلك. ولا أدري لما يريد بعضهم أن تكون هذه العلل هي علل أرسطو الأربعة. وكذلك القياس النحوي فهو أبعد شيء عن السلوجسموس).

فالقياص والحدّ هنا ناتج عن انتماء كل من «مكتب»، و«ملعب»، و«مجلس»، إلى جنس واحد وهو اسم المكان من الثلاثي، وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على ترتيب معين في كل واحد منها، ولولا الترتيب المعين لما كان هناك قياس أوحده. ويؤدي هذا الحمل إلى تجريد رياضي لا يكتفى فيه بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج منه الجنس (الفئة البسيطة) بل إلى بنية مجردة وهي مثال الكلمة وتمثل فيها المتغيرات برموز²⁸ (ف/ع/ل) والثوابت بالبقاء على أصلها.

ويستتبط النحاة حدّ الاسم وحدّ الفعل (أي الاسم والفعل بما يدخل على كل واحد منهما وهو مستوى²⁹ أعلى من الكلمة) بحد آخر. والفرق بين هذا الحدّ وما يخص الكلمة المفردة في ذاتها هو وجود عناصر في داخله لا تُبنى بعضها على بعض بل هي موصولة فقط لأنها «تدخل على الاسم المفرد أو الفعل وتخرج»، كما يقول الخليل، وذلك مثل أداة التعريف وحرف الجر (وقد ولم ولن بالنسبة للفعل). وهناك فرق كبير بين التحليل البنوي والتحليل العربي. فالبنويون ينطلقون في هذا المستوى من الجملة ويقطعونها بالاعتماد على مبدأ الاستبدال مورفيماً مورفيماً بحسب تسلسل الكلام³⁰، أو بالتجزئة إلى مكونات متداخلة كما هو الشأن عند الأمريكيين. أما العرب فينطلقون من «أقل ما يتكلم به مفرداً» على حد تعبيرهم وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام وبذلك يتأكد الباحث أنه وحدة من وحدات اللغة

28- مثل الرموز الرياضية تماماً (لقاء تمثل أي حرف صامت من العربية في المرتبة الأولى وهكذا).

29- هذا المستوى لم يتطعن له إلا J. Gagnepain الذي أشرنا إليه. وقد تنبّه اللغويون الأمريكيون إلى أن الجملة ليست ناتجة عن تركيب مورفيات بل عن تركيب مجموعات تحتوي على مورفيات ولكنهم لم يحدوا مثلاً كما فعله العرب.

30- التحليل للتسلسلي عند الوظيفيين لدليل على تخليطهم في منهجهم بين الكلام Parole وبين اللسان Langue على الرغم من أنهم من أتباع سوسور. أما اعتبار جميع البنويين الوحدات الدالة (المورفيات) كلها كقطع صوتية فهو أيضاً من هذا القبيل مع تفلطهم لوجود التبر وإلى أن للترتيب دلالة في جميع المستويات. فهذا الذي سميانه Linearism وSegmentalism هما طاغيان في البنوية إلا في الاستغرافية الأمريكية بالنسبة إلى الأول أو في تحليلهم إلى مكونات قريبة (وكذلك عند اللغوي الفرنسي Tesnière).

(مع أنه كلام مفيد) مثل: # كتاب # في جواب «ما هذا؟» ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل عليه يمينا وشمالا ولا تغيّره عن كونه اسما واحدا، فبهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكون حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة «تدخل عليه لوازها وتخرج»، وقد اصطلاحنا على تسميتها «لفظة» (اسمية أو فعلية) لإطلاق الرضي «اللفظة» على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة.

أما مستوى الكلام (أو التركيب) فيبحث هنا أيضا عن المثال المجرد الذي ينبنى عليه أقل الكلام المركب وذلك بحمل كلام على كلام آخر من جنسه (واجب وغير ذلك)³¹. ومعنى ذلك أنهم ينطلقون هنا أيضا من أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما هو فوق الاسم (كما حددناه)، وذلك مثل: «زيد منطلق»، و«قام عبد الله»³²، وينظر ما هي العناصر التي يمكن أن تدخل على ذلك دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا، وذلك مثل:

الأصل ←	∅	زيد	منطلق	↑ أصل ↓
	كان	زيد	منطلقاً	
	إن	زيدا	منطلق	
	حسبت	زيدا	منطلقاً	
وهو راكب ظلما	ضرب	زيد	عمرا	ترتيب
	رأى	خالد	عبد الله	
أصل	ضرب	ت	عمرا	
	ضرب	ت	هـ	
	1	2	3	4

31- الواجب عند سيبويه هو المُنْتَبِثُ أما غير الواجب فكالاستفهام والشرط وغيرهما ويدخل فيه المنفي.

32- أما مثل «مست» أو «ضربت» فهو في الوقت نفسه لفظة فعلية وكلام مفيد.

فيلاحظ أن مجموعة (أ) تحتوي على عنصرين يتحكم فيهما عنصر آخر لفظاً ومعنى فيسمونه عاملاً، وتطعنوا إلى أن العامل في هذا المستوى لا يتقدم عليه أبداً المعمول الأول³³. ثم لاحظوا أن موضع العامل قد يكون فارغاً ويسمونه الابتداء، وقد يكون كلمة مفردة مثل «كان» و«إن» وأخواتهما وقد يكون لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيباً كاملاً مثل: «أعلمت خالدًا / زيداً منطلقاً». ثم لاحظوا أن عنصراً رابعاً يمكن أن يزداد إلا أنه موصول وليس مبنياً مع العناصر الثلاثة وهو عنصر مخصص ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والحال وغير ذلك. وبنية الجملة عندهم تتوقف أولاً على هذه الكيانات بهذه الصيغة، وثانياً على ما يحتوي عليه كل كيان منها (مفردة تنتمي إلى فئة خاصة ككان وإن وغيرها وما يترتب على ذلك من الأحكام)، وثالثاً إلى ما تجيزه العربية من التقديم والتأخير.

نستنتج مما سبق أن غاية البحث عند البنويين هو اكتشاف الوحدات التي تتكون منها اللغة وذلك بتحديد هويتها التي ليست عندهم إلا صفاتها الذاتية ثم تصنيفها. وهذا التصنيف بني على التمايز المترج من الجنس الأعلى إلى ما تحته وهو عندهم بنية. ويحصل هذا خاصة في مستوى الوحدات الصوتية³⁴. أما ما فوقه فيحاولون اكتشاف الوحدات الدالة بتحليل الكلام التحليل التقطعي الاستبدالي إما بحسب تسلسل الكلام³⁵ كما هو عند الوظيفيين وإما بكيفية سلمية كما هو عند الأمريكيين³⁶.

33- فإذا حصل أن قُمَ «زيد» على «قام» في مثل «قام زيد» تغيرت البنية، والدليل على ذلك العمليات التالية:

قام	زيد	قام	زيد
Ø	Ø	قام	زيد
Ø	Ø	قام	زيد

(Ø هو علامة لفراغ الموضع من اللفظ كالابتداء والضمير المستتر)

بهذا الحمل استدل على أن الرفع مختلف في الجاريتين أي على اختلاف البنية (المقتضب، 128/4).

34- ولهذا انحصر أكثر كلامهم في الفنولوجية. ويتم الاكتشاف في هذا المستوى عندهم بإحصاء الحروف على محور الاستبدال ثم استخراج صفاتها الذاتية بمنهج المقابلة بين ما يسمونه بـ Minimal Pairs مثل Kill / Gill .

35- وبين تشومسكي ما لهذا التحليل التسلسلي من النقائص بصياغته على شكل سلاسل ماركوف. أنظر مقاله: Three Models for Description of Language, Reading in Math. Psych., 1965.

36- وحاول هاريس شيخ تشومسكي وهو بنوي المذهب أن يعتمد في التحليل المؤدي إلى الوحدات على حصر قرائنها فقط.

والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين، لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف³⁷ فقد قصروا بحتم، في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها كما تنبّه إلى ذلك تشومسكي، فكان دراسة اللغة كلها مقصورة على فك رموز النص اللغوي³⁸ ويؤدي ذلك إلى العناية بدور المخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم. ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحولي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة وهو قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة هي وحدها. وهذا هو الذي يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن. ويدخل فيه ما يستعمله عامة الناطقين أو الكثير منهم، سواء وافق القياس أم لم يوافق (لأنه قد يكون قياساً فرعياً قد طرأ وشاع)، فالمعيار إذن ليس هو القياس بل الأكثر الأعراف، والضابط لهما هو هذا القياس إذا اطرّد أو الشاذ عنه الذي شاع وكثر³⁹.

ويجب أن ننتبه إلى شيء مهم لم ينتبه إليه أصحاب المدرسة التوليدية وهو أن التحليل البنوي هو من قبيل القسمة الأفلاطونية، وأهم صفة تتصف بها هذه القسمة هي اندراج شيء في شيء (Inclusion) بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية وهو إجراء على شيء بتحقيق التناظر (Bijection)، والقياس النحوي العربي جوهره هذا الإجراء النظيري ولا تناظر في القسمة الأفلاطونية. ولذلك فالقياس العربي أرقى بكثير لأنه يكون دائماً ما يسمى في الرياضيات الحديثة زمرة (Group). وكل المنطق الأرسطو طاليسي مبني على ما تتّصف به هذه القسمة الأفلاطونية: حدّه وقياسه⁴⁰.

37- لا شك أن البنويين (الأوروبيين خاصة) تأثروا أبداً بتأثر بمذهب الإيجابية ويوصف بالـ Positive ويقصد منه هذا النظر فيما هو واقع ثابت أو ما يمكن معاينته لا في الأشياء الخيالية والميتافيزيقية أي الإيجابي المحسوس. ومن معاني هذه الكلمة «الوضعي» في مقابل الطبيعي ويطلق على القانون لأنه متواضع عليه وليس هذا هو المقصود هنا من كلمة Positive.

38- أما الأمريكيون فكان لهم عذر وهو عدم فهم اللغوي منهم لجميع لغات الهند الحمر.
39- وما أكثر ما يحصل من التخليط في زماننا بين المعيار والقياس، ثم بين أنواع من الشذوذ، مع أن ابن جني وقبله أبو علي والرماني وابن السراج قد بينوا كل ذلك جيداً، كالشاذ عن القياس وهو كثير في الاستعمال، والشاذ في الاستعمال وهو القليل، والشاذ في الرواية لأنه رواه واحد أو غير ثقة أو خالف جميع الرواة مع أنه شاذ في القياس. كما أنه ينبغي أن نميّز بين كثرة الشيء (أو قلته) في بلده، وكثرته في ذاته أي شيعه الجغرافي كما رأينا.

40- فكيف يجوز لنا أن نجعل من المفاهيم النحوية العربية التي هي نتيجة لهذا النوع من التحليل الإجرائي مفاهيم يونانية؟

وأما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنيوية (باستثناء هاريس وهو شاذ). وقد وُفق تشومسكي في إحيائه وإدخاله في النظرية اللغوية غير أنه لم يجعله الأساس في كل شيء كما هو عند النحاة العرب الأولين وذلك لأن إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول إليه متكافئان، فالتحويل (مع عكسه) من وجهة نظر المنطق (الرياضي الحديث) تكافؤ غير اندراجي وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم التحويل عند العرب تحويلان: هذا الذي يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تقسر به الشواذ عن القياس وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه، أي بين صيغة مقدرة وبين الصيغ الموجودة بالفعل في الاستعمال⁴¹.

وفي كلا الحالين يوجد أصل وفرع (أو فروع). أما الأصل الذي هو منطلق كل تحويل⁴² فيقول عنه العرب أنه «ما يُبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره» أو «ما تفرع عليه الفروع». فالبناء هنا أو التفرع هو العملية التحويلية. ويمكن أن نقول على إثر ما قالوه أن الأصل هو الشيء غير المسبب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه فهي تحتاج إلى علامة، مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي، وغير ذلك. وهكذا نلاحظ أن الوحدات اللغوية والبنى التي تدخل فيها تولُّدُها، عند العرب، التحويلات نفسها بل المجموعات من التحويلات هي نفسها بُنى بسبب ترتيبها⁴³.

41- وهو الذي ظهر عند تشومسكي في النظرية النمطية ويربط بين البنية العميقة (المقدرة) والبنية السطحية إلا أن ذلك ينطبق في هذه النظرية على كل تحويل بخلاف النحو.

42- وقد يقترب منه النحو التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الإندراجية المنطق للتحويلات على حين يجعل العرب الأصل المنطلق منه لبسط الوحدات «أقل ما يتكلم به مفرداً». والفرق كبير بينهما إذ مجموعة التحويلات هي التي تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة.

43- ينبغي أن نميز بين هذا النحو العلمي الذي يكثر فيه التجريد والتحليل والنحو التعليمي الذي لا يرد منه إلا الاستماتة به على تحصيل الملكة اللغوية، إلا أن هذا النحو هو نتيجة عن استثمار ما حققه النحو العلمي من جهة، وعلم تدريس اللغات من جهة أخرى.

مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية

وضرورة استثمار التراث الخليلي¹

ازدهرت البحوث اللغوية الحديثة بفضل ما وضعه العلماء من نظريات عميقة حول اللغة وبفضل ما تحاوله هذه البحوث من استثمار واسع لهذه النظريات. ومستقبل كل البحوث اللغوية مرهون، في اعتقادنا، بمدى نجاح هذا الاستثمار بالنسبة لكل لغة. والذي نريد أن ينتبه إليه إخواننا الباحثون هو وجود نظرية استخرجها بعض الباحثين الجزائريين مما أخرجه علماء النحو الأولون، وبنيت هذه النظرية على عدد من المفاهيم والتصورات قد لا يوجد في اللسانيات الحديثة ما يماثلها بل وقد تفوقها إلى حد بعيد، وهذا ما حاولنا أن نبرهن على صحته بتحرير هذه النظرية وصياغتها صياغة منطقية حتى يمكن أن نقارن بينها وبين النظريات الحديثة.

لما استثمار هذه الأقوال العلمية في عصرنا هذا فميدان واسع جدا. وتجري الآن في المركز الذي أتشرف بتسييره بحوث في استغلال مفهوم المثال وما له علاقة به في وضع طرائق تعليمية تكون أنجع مما هو موجود الآن في تعليم القواعد النحوية الصرفية. وكذلك في الميدان التكنولوجي فأخرج الناس إلى نظرية لغوية تستجيب لمتطلبات الصياغة الرياضية هم الباحثون في علم الحواسيب. وهذه النظرية هي بالنسبة للفتا تلك التي استخرجناها من أقوال القدامى وتحليلاتهم لا أي عالم قديم بل هؤلاء الذين أبدعوا مفاهيم النحو العربي ومنهجية التحليل اللغوي الأصيل.

1- بحث ألقى في ندوة نظمها المعهد العالي للحضارة الإسلامية بهران (نوفمبر 1989).

I - إعادة الاعتبار لما أبدعه النحاة الأولون :

1 - لا يكون التراث العلمي العربي عبر الزمان كلا منسجما :

يعتقد الكثير من الناس في زماننا أن ما ورثناه عن أجدادنا من التراث العلمي والفكري عامة يتساوى بعضه ببعض من جميع النواحي وإن كان بعض الباحثين على يقين أن المبدع من الأفكار في الميدان العلمي ليس مثل ما هو موروث بالتقليد، وحتى هؤلاء الباحثون إن لم يكونوا ممن تعمق في فهم هذا التراث من جهة، وتعمق في فهم الاتجاهات العلمية الحديثة من جهة أخرى، فيستحيل عليهم أن يميزوا بين ما أبدعه العلماء الأولون، وأخص بالذكر العلوم الإنسانية، وبين ما صار إليه هذا التراث بعد القرن الخامس الهجري. وهناك أسباب كثيرة أدت إلى التسوية بين كل ذلك. منها أولا: هذه المعرفة السطحية للتراث وللمفاهيم العلمية الحديثة بما فيها العلوم الدقيقة وعلم المعرفة العلمية (الابستمولوجية)، وثانيا: استغلاق ما تركه الفطاحل من علماء الصدر الأول على أفهام الكثير من المتأخرين والمحدثين (وقد يكون ذلك مسببا بالسبب السابق)، ثالثا: الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي (حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين) أن تطور المعرفة هو خطي تسلسلي: من البدائي إلى ما هو أرقى منه (أغوست كونت الفرنسي) وهذا غير صحيح بالنسبة إلى الفكرة العلمية الواحدة لأن الرقي العلمي قد يتحقق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثم يتوقف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثم يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصور آخر عند غيرهم بعد زمان وقد يكون طويلا.

2- قيمة التراث العلمي اللغوي العربي الأصيل

فهذا النوع من الأفكار العلمية التي قد يصيها الانتثار الكامل وجنائه بالنسبة لعلوم اللسان من حسن الحظ فيما تركه لنا النحاة العرب الأولون أمثال الخليل بن أحمد وشيوخه وزملاؤه وأتباعه وسيبويه خاصة. فلولا كتاب سيبويه لما كنا نستطيع أن نعرف إلى أي درجة من العمق العلمي بلغت هذه الأفكار وذلك لغزارة ما يحتوي عليه الكتاب من المعلومات وكذلك ما وصل إلينا من الشروح الضخمة للكتاب. وقد يتعجب من يقرأ أو يسمع ذلك من أن يكون النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو

يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة. فزيادة لما قلناه من أن الكثير من الأفكار العلمية قد تمضي عليها قرون وهي مختفية حتى تأتي حضارة أخرى تكتشفها من جديد، وذلك مثل فكرة كروية الأرض ودورانها حول الشمس (عند اليونان قبل بطليموس)، والدورة الدموية الجزئية عند ابن نفيس، وقوانين تطور الحضارات عند ابن خلدون، والبنوية اللغوية عند علماء الهنود في القرن الرابع قبل الميلاد وغير ذلك. وقد تكون بعض هذه الأفكار قد اطلع عليها من نسبت إليه من المحدثين وقد يسكت عن المصدر الذي استقى منه، وذلك مثل مخترع الجبر المزعوم (في أوروبا)، أو حساب المثلثات وغير ذلك كثير.

3- الخليل بن أحمد لغوي رياضي التفكير

والذي جعلنا نفكر في «حدثاته» أفكار النحاة الأولين ممن عاصر الخليل وأتباعه وأصلاتها خاصة (لأننا لا نزع أبدا أنها مطابقة لأفكار علماء اللسانيات) هما شيان اثنان: أولا الفوارق الكبيرة جدا التي تفرق بها أفكار أولئك النحاة عن الأفكار النحوية العربية التقليدية (مثل ما نجده عند ابن مالك مثلا وشروح مؤلفاته)، فالتصور العلمي يختلف فيهما تماما. وأما الثاني فهو ما أجمع عليه الناس في وقتنا: فقد لاحظ كل معاصرنا أن الأفكار الأساسية التي بني عليها التحليل عند الخليل هي رياضية محضة. فهذا شيء لا يتفق مع ما يتصوره اللسانيون في وقتنا الحاضر: فإن كان النحو العربي في زمان الخليل وسيبويه بدائيا بالنسبة لللسانيات الحديثة فما هذا الاتجاه الرياضي الذي أجمع معاصروننا على الاعتراف بوجوده عند الخليل؟ ثم لننظر إلى هذا الذي يقال أنه نزعة رياضية ما هو.

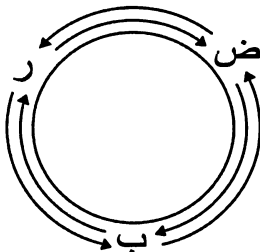
II - التحليل النحوي العلمي عند الخليل وأتباعه

1- المستوى الأدنى من اللغة والتحليل العمودي وهو خاص بالعرب

لاحظ بعض الباحثين أن كتاب العين قد بني على فكرة استقراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية غير المزيد فيها: الثنائية والثلاثية منها وهذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب (في الرياضيات الحديثة Combinatoire). وقال الخليل بهذا الصدد:

«اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو قد ودق... والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة وهي نحو ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على 24 وجهاً وذلك أن حروفها وهي 4 أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي 6 أوجه فتصير 24 وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملها... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجهاً وذلك أن حروفها وهي 5 أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفاً فتصير 120 وجهاً يستعمل أقله ويلغى أكثره» (العين، 1/65-66).

بهذا صار الخليل أول من أقام أسس الجبر التركيبي فقد وضع مفهوم ما يسمى الآن العاملي ورسم دائرة تمثل جميع احتمالات التركيب للثلاثي طردا وعكسا وهذا يسمى في الوقت الحاضر بالزمرة الدائرية (Cyclic Group):



وأقام لأول مرة في التاريخ أساليب الحساب للحصول على عدد التراكيب بالنسبة إلى الثلاثي والرباعي والخماسي وذلك كالتالي:

$$2! = 2 \times 1 = 2$$

$$3! = 3 \times 2 \times 1 = 6$$

$$4! = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 24$$

$$5! = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 120$$

ثم على عدد الكلمات التي يقتضيه هذا النوع من الحساب (من المستعمل والمهمل).

2- مستوى الكلمة ومثالها والمثال مفهوم خاص بالعرب

أما في المستوى الذي هو أعلى من المادة الأصلية فإن هناك قسمة تركيبية أخرى من نوع آخر وهي أعمق مما سبق وهو مستوى التركيب بين المادة الأصلية للكلمة وبين وزنها أو بنائها أو مثالها. وهذا التركيب هو ناتج عما يسمى الآن في الرياضيات بالجداء الديكارتي وهو عبارة عن مصفوفة ذات مدخلين: بالنسبة للثلاثي: كل الحركات مع السكون أفقيا والحركات وحدها عموديا ويتمثل كالتالي:

الجداء الديكارتي وقسمة تراكيب الثلاثي

ف	ع	فتحة	ضمة	كسرة	Ø سكون
فتحة	فَعْل	فَعْل	فَعْل	فَعْل	فَعْل
ضمة	فُعْل	فُعْل	فُعْل	فُعْل	فُعْل
كسرة	فِعل	فِعل	فِعل	فِعل	فِعل

فهذا التصور للتركيب الداخلي للكلمة في هذين المستويين: حروف المادة الأصلية ثم مستوى الوزن مع هذه المادة ما كان يمكن أن يحصل إلا بتحصيل عملية أخرى وهي تحليل الكلم إلى هذه المادة وإلى وزن الكلمة وهي عملية تجريدية عميقة جدا ترتقي إلى أعلى درجات التحليل الرياضي لأنها -ولأول مرة في تاريخ العلوم- تحليل عمودي لا يخضع لتسلسل الكلام المنطوق كما هو الحال في اللسانيات البنوية الغربية الحديثة: فالجدير بالذكر هو أن مفهوم الجذر قد استعاره الغربيون من اللسانيات الهندية القديمة (وبلا شك من النحو العربي أيضا) أما مفهوم مثال الكلمة أو وزنها وبنائها فهو مفهوم عربي أصيل ولا يوجد ما يماثله إلى الآن في اللسانيات الحديثة² ولا بد من أن ندرك ذلك جيدا فإن التحليل الغربي يتبع تسلسل اللفظ فهو يحاول أن يكتشف القطع الصوتية التي تتألف منها الكلمة فيقسم هذه القطع

2- أما المستشرقون اللغويون فأخذوه من العرب ولول من سماء Schème هو J.Cantineau.

إلى جذر وما يزداد عليها من السوابق واللاحق. فهذا لا يمكن أن ينطبق هو وحده على العربية لأن تحويل الكلم من المفرد إلى جمع التكسير مثلاً أو من فعل مجرد إلى مزيد وغير ذلك لا يمكن أن يحل تحليلاً ألقياً فقط: فخذ كلمة «كُتِبَ» كجمع لكتاب: أين هي القطعة الصوتية التي تدل فيها هي وحدها على الجمع؟

3- استنباط البنى أو المثل بالقياس

أما العملية التجريدية التي أشرنا إليها والتي يتم بها استنباط الجذر من جهة والوزن من جهة أخرى فهي القياس، ولا يمت هذا القياس العربي الأصل إلى قياس أرسطو بسبب على الإطلاق لأنه كما يقول الأصوليون: «حمل شيء على شيء لجامع بينهما»، فالقياس عند النحاة هو أن تحمل كل ما ينتمي إلى جنس أو فئة معينة من العناصر اللغوية بعضه على بعض حتى يمكن أن يتضح تكافؤها في البنية، وذلك مثل الفعل الماضي من الثلاثي المجرد الأجوف فكل الكلمات التي تنتمي إلى هذه الفئة من جهة وتختلف في الوقت نفسه بمادتها الأصلية تحمل بعضها على بعض، كل عنصر فيها إزاء نظيره من الكلمات الأخرى حتى يظهر تكافؤها (ستتأخرها) ويتم بذلك استنباط المثل (وهو تجريد بناء) الذي يجمعها (الجامع) أي البنية المجردة التي تمتاز بها هذه الفئة عن غيرها. فهذا بعيد جداً عن العملية التجريدية الخاصة بالبنوية. فهذه تكتفي باستبدال قطعة صوتية لا يعرف هل هي وحدة دالة (مورفيم) بقطع أخرى سبق أن عرفت ماهيتها، فإذا استقام الكلام حكموا عليها بأنها تنتمي إلى جنس كذا. فهذا تجريد بسيط لأنه يكتفي فيه باكتشاف الانتماء بالجنس والفصل ولا يعرف فيه الانتماء بتكافؤ البناء، فالقياس هو تطبيق مجموعة على أخرى بالنظير (Bijection) والنتيجة كما قلنا هو تكافؤ البناء (Isomorphisme).

4- مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد وهو خاص بالعرب أيضاً

أما في مستوى أعلى من الكلمة فليس هو الجملة المفيدة كما يعتقد اللسانيون الغربيون والمتأخرون من النحاة العرب. فعناصر الجملة من حيث اللفظ لا تتكون من كلم مفردة بل من مجموعات من الكلم قد تكون فيها كلم مفردة. فما يسميه سيبيويه المبتدأ والخبر والفعل والمفعول وغير ذلك وهي المكونات اللفظية للجملة لا تحتوى بالضرورة على كلم مفردة

وذلك لسببين: الأول هو أن الاسم هو النواة الاسمية، مثل «كتاب»، وكذلك ما يدخل عليها من الزوائد، كأداة التعريف وحرف الجر من اليمين، والإعراب التتوين والمضاف إليه والصفة من اليسار. فكل هذه المجموعة تكون الاسم لأن الاسم المفرد والاسم مع ال أو مع حرف الجر وغير ذلك هي وحدات متكافئة في مستوى الجملة: كلها يمكن أن تقع في موضع الخبر أو المفعول مثلاً (بشروط معلومة). وكذلك هو الفعل: لا يأتي إلا ومعه زوائد (وهو لا يفارق الفاعل). وكل ذلك كان يكتشفه النحاة الأولون بحمل الجمل بعضها على بعض إلا أنهم ينطلقون في هذا المستوى من أبسط الجمل وهي التي تتركب من عنصر واحد وهي الاسم المفرد أو الفعل مع ضميره المرفوع أي «أقل ما يتكلم به مفرداً» أو ما يمكن أن «ينفصل ويبتدأ» على حد تعبير سيبويه وذلك هو الاسم الظاهر أو هذا الفعل في عبارة مثل: «كتبت» أو «رسالة» في جواب لسؤال مثل: ماذا فعلت؟ أو ماذا كتبت؟

فهذه الوحدات (اصطلحنا على تسميتها باللفظة وأخذنا ذلك من الرضي) تجهلها اللسانيات الغربية الحديثة فيما اشتهر منها لأنها لا تعرف في وضعها الحالي إلا الوحدات المقطعة الصوتية التي لها بداية ونهاية ليس غير، وذلك مثل الكلم المفردة. أما الوحدات القابلة للامتداد أو التقليس حسبما كان يتصوره الخليل وسيبويه (مثل الاسم عندما يتصرف فيه المتكلم) فلا سبيل إلى وجودها عند الغربيين ومن اتبعهم (ولا يوجد أيضاً عند المتأخرين من النحاة العرب). وتجدر الإشارة إلى أن التصرف في الكلم طردا وعكسا (من الأصل إلى الفروع والعكس) يؤدي الباحث إلى اكتشاف ما يسميه النحاة «بالمواضع». فالموضع عند العرب هو من أهم ما وضعوه من المفاهيم العلمية: وهو موضوع العنصر اللغوي في بنية الكلام أو الكلم أي في المثال المجرد لا موقعه الحقيقي في مدرج الكلام³. ولهذا فالموضع قد يكون فارغاً، وذلك مثل الابتداء الذي هو الخلو من العامل الملفوظ في الاسم المبتدأ (وليس معناه بداية الجملة)، والضمير المستتر الذي هو الخلو من ضمير ملفوظ وغير ذلك. فالموضع شيء وما يمكن أن يحله شيء آخر.

3- قد تطرقنا إلى ذلك في الكثير مما نشرناه وخاصة في البحث: «المدرسة الخليلية الحديثة» الذي قدمناه في ندوة الكويت في الحاسوبيات اللغوية في 1989، وكذلك في كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العامة.

5 - مستوى التراكيب ومفهوم العمل. أخذه الغربيون من العرب قديما وحديثا

أما في المستوى الذي هو أعلى من اللفظة وهو الجملة المفيدة فإن النحاة اكتشفوا فيه عناصر أكثر تجريدا وهي العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني، وتكوّن هذه العناصر المجردة النواة التركيبية ويضاف إليها عناصر مخصصة. وكل واحد منها يمكن أن يحتوي على كلمة مفردة أو لفظة أو حتى تركيب مثل عامل ومعمول. فالعامل يمكن أن يكون فعلا غير ناسخ أو «إن» وأخواتها أو اسما يعمل عمل فعله، والمعمول الأول يمكن أن يكون مجرد مبتدأ (وعامله الابتداء) أو اسما لفعل ناسخ أو غير ناسخ أو «إن» وأخواتها، والمعمول الثاني خبرا أو مفعولا به، أما المخصصة فهي الحال والتمييز والمفاعيل والمستثنى الفضلة. وهذا يعني أن موضع الابتداء والفعل واحد، وموضع الخبر والمفعول به واحد مع الخلاف الشديد الذي يوجد من الناحية الدلالية لهذه العناصر، وسنرى فيما يلي ما هي فائدته.

ويمكن أن تصاغ هذه الوحدة التركيبية المجردة هكذا:

$$[(ع ← م ١) ± م ٢] ± خ^4$$

العين هي العامل والسهم يدل على وجوب تقديم العامل على معمله الأول وهما يكونان بذلك ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالزوج المرتب، ثم يأتي المعمول الثاني وقد لا يكون وجود له، ثم قد يضاف إلى هذه المجموعة مخصص واحد أو أكثر.

III - التحليل الدلالي أو ميدان المعاني

إن العلماء العرب الذين أبدعوا في ميدان الدلالة والمعاني هم النحويون البلاغيون أولا ثم المفسرون والأصوليين. أما النحاة في عهد الخليل وسيبويه فإن أصلا خطيرا جدا قد سطره هذان العالمان وهو التمييز الصارم بين الوضع والاستعمال أي بين ما يرجع إلى اللفظ من صيغة ومدلول وما يرجع إلى استعمال هذا اللفظ ومدلوله في واقع الخطاب. فكل واحد من هذين الميدانين له قوانينه وضوابطه الخاصة. وقد بين ذلك سيبويه في كتابه في مناسبات

4- سبق أن تعرضنا إلى هذه الصيغة الخاصة بالعمل في عدة بحوث وهي الأسس في النظرية الخيلية الحديثة.

كثيرة وخاصة في إقامته الفرق بين دلالات الفعل اللفظية ودلالاته العقلية. يقول: «الفعل... إنما يذكر ليدل على الحدث... وإذا قلت: ضرب عبد الله لم يستثن أن المفعول زيد أو عمرو. وقال بعضهم: ذهب الشام... وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان» (الكتاب، 15/1-16). ومعنى ذلك أن للفعل دلالة على الحدث بلفظه (وكذلك الزمان) وليس فيه دلالة على مكان معين بل كما يقول: «فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره». فهذه دلالة عقلية غير لفظية. وهناك دلالة أخرى هي دلالة الحال ودلالة مقالية أو بالقرينة وهي أيضا غير لفظية. كما فرق سيبويه في أول كتابه بين المستقيم الحسن والمستقيم القبيح من جهة، والمحال من جهة أخرى، وهو تمييز أولا بين اللفظ السليم من حيث اللفظ وغير السليم، وثانيا بين المعنى السليم والمعنى غير السليم أي الذي لا يستقيم عقليا (الكتاب، 1/8)⁵.

وقد بنى عبد القاهر الجرجاني كل كتابه «دلائل الإعجاز» على هذا التمييز وهذه الفكرة. ولم يتقطن إليها الغربيون بالنسبة إلى اللغات الأوروبية إلا في عهد قريب (منهم Benveniste ثم Jean Gagnepain أخيرا)، فدراسة الاستعمال الحقيقي لنظام اللغة (أي اللفظ ببنائه المتنوعة) يرجع الفضل في بسطه وتوسيعه إلى البلاغيين النحويين، أمثال عبد القاهر والزمخشري وأتباعهما، وهي دراسة عظيمة لو درست من جديد بالمناهج العلمية لعاد ذلك بالنفع العميم.

أما المفسرون البلاغيون فمنهم الزمخشري الذي ذكرناه وأقدمهم هو أبو عبيدة في «مجاز القرآن» فقد تتبع أساليب القرآن وقارن فيما بينها وبين ما وجده في كلام العرب.

أما الأصوليون فهم الذين وضعوا أسس الدلالة اللغوية أي ما يسمى بالـ *Sémantique* عند الغربيين في مقابل الـ *Sémiologie* عند Benveniste. وهو شيء عظيم جدا إلا أنه أصبح نسبا منسيا، وقد حاول بعض الطلاب دراسة هذا العمل الضخم إلا أن أكثرهم قد أخطأوا الغرض إذ لم يتزودوا بما يجب في مثل هذا النوع من التراث الأصيل ولم يحاولوا أن

5 - ويكثر سيبويه الكلام عن الدلالة دون أن يخلط بين هذه الدلالات المختلفة.

يتجردوا إما من المفاهيم والتصورات التي ظهرت عند المتأخرين من العلماء الذين غزاهم منطق أرسطو (ابتداء من الغزالي وإمام الحرمين) وإما من التصورات التي أخذها بعضهم من الغرب فأرادوا أن يطبقوها كما هي على العربية.

وهذا الميدان يحتاج في نظرنا إلى بحث كامل على حدة، ولهذا سنكتفي بهذه العجالة في تطوير هذا الجانب الهام من الدراسة اللغوية.

IV - استثمار النظرية اللغوية العربية الأصلية :

إن الجهود التي بذلناها منذ أكثر من 40 سنة لفهم ما يقوله الخليل وأتباعه قد أدتنا إلى الحكم بأن أكثر ما أبدعه هؤلاء العلماء قد اختفى واستغلق فهمه على المحدثين، وأن خطورة هذا التراث الخليلي العظيم هي على قدر خطورة ما سيصير إليه مستوانا العلمي واتجاهنا الفكري. فإما أن نبقي حالة على تراث المتأخرين كما هو الحال في الوقت الحاضر ويستمر تجاهلنا للنحاة الأولين بل وجهلنا المطبق لمفاهيمهم ومنهجيتهم مع التقليد الأعمى لا لهؤلاء المتأخرين فقط بل أيضا لما يقوله اللسانيون الغربيون بدون أي تمحيص، وإما أن نحاول المقارنة التقويمية العلمية بين كل هذه الاتجاهات بقصد الوصول إلى مفاهيم دقيقة أصيلة ذات نجاعة كبيرة في الميدان العلمي والتكنولوجي، وهذا الاختيار الأخير هو الذي اختارته ما يسمى في زماننا بالمدرسة الخليلية الحديثة. وتتمثل الأعمال التي تقوم بها أساساً في برامج البحث التي هي بصدد الإنجاز في المركز الذي أشرف بتسييره، فمن بين المبادئ التي يحاول الباحثون الجزائريون أن يستثمروا فيها النظرية اللغوية العربية الأصلية يمكن أن نذكر:

- ميدان علوم اللسان :

يمكن للنظرية اللغوية العربية أن تلعب دوراً كبيراً في الدارسة العلمية للغات بما فيها اللغة العربية لأنها وإن كانت نتيجة للنظر في العربية فإن عمقها العجيب يجعلها في مستوى النظريات اللسانية الحديثة وسليماً إليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية.

فقد سبق أن رأينا أن للكلم العربية مُثلاً (أو صيفاً) ولكل واحد منها مدلول أو أكثر. وتوجد في اللغات الجرمانية، ومنها الإنكليزية، كلمات تتصرف في باطنها مثل الكلم العربية: وذلك: child وجمعه children، وman وجمعه men، وكذلك تصاريف الفعل في الإنكليزية والألمانية أكثرها ينتقل من مدلول إلى آخر لا بزيادة لاحقه فحسب بل بإعادة بناء الكلمة على بناء آخر. وهذا لا تستطيع اللسانيات أن تفسره إلا بشيء كثير من التعسف. وقد بدأ بعض الباحثين في النظر في هذه الظواهر باختبار النظرية العربية (على شكل رسائل جامعية عندنا في المركز وفي معهد اللغة العربية في جامعة الجزائر).

أما اللسانيات العربية التي تنزع هذه النزعة فقد وصل البحث فيها الآن -وبعد التحليل والتحديد لكل مفاهيم القدامى- إلى مرحلة الصياغة المنطقية الرياضية من جهة، وإلى حصر كل الاحتمالات الدلالية التي يحتملها المثال في جميع مستويات العربية (من الكلم إلى اللفظة إلى التراكيب). وسيكون لهذا العمل فيما أعتمد مستقبل زاهر.

- ميدان تعليم اللغات:

1 - التمييز بين ملكتين :

كشفت لنا هذه النظرية أن اللغة لا تكتسب الملكة فيها إلا إذا ميز الملقنون بين جانبيين اثنين من الملكة: الوضع والاستعمال، فالملكة اللغوية على هذا هي ملكتان: القدرة على التعبير السليم، والقدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة. ولكل واحدة منها قوانين تختص بها. وهذا قد اكتشفه علماء الغرب منذ عهد قريب جدا. ومن تبعات هذا التمييز هو الاهتمام بكلتا الملكتين وألا تطفئ إحداها على الأخرى.

2- إكساب ملكة السلامة اللغوية (بعبارة المحدثين: القواعد والمعجم) يبنى على إحكام التصرف في مُثُل اللغة (أي في مثال اللفظة ومُثُل التراكيب وغيرها).

وهذا التصرف يكون بإكساب القدرة على الانتقال من الأصل إلى الفروع والعكس، وبالقدرة على ملء كل خانة من خانات المثال بمحتوى من الوحدات اللغوية يقتضيه المثال نفسه.

فخذ مثال اللفظة فهي عبارة عن أصل تنتفرع عليه كل الفروع التي تقتضيها اللفظة الاسمية أو الفعلية، وإحكام التصرف فيها معناه الإحكام في التطبيق للمنات من القواعد بعد أن يتم الاكتساب له وهذا قد يتم في وقت قصير بالنسبة للدرس النحوي العادي الذي ينطلق من القاعدة وتطبيقها أو العكس.

أما إكساب القدرة على التبليغ فسر النجاح فيه يكمن في التصرف في البنى والمثل بما يقتضيه المقام (أو حال الخطاب)، فالانتقال من غرض إلى آخر (وهذا يقتضي حصر هذه الأغراض) مع التصرف في محتوى المثل يضمن أيضا اكتساب هذه الملكة في وقت أقصر بكثير من تطبيق قواعد النحو والبلاغة.

وقد يحاول الباحثون عندنا أن يضعوا الطرائق التعليمية بالاعتماد على النظرية الخيلية وقد انتهوا من وضع أول طريقة للجامعيين الجزائريين الذين لا يتقنون العربية. ولا بد من التنبيه أن هذا الاستثمار يمكن أن ينطبق على ميادين مختلفة مثل شرح النصوص وتحرير المقالات وبصفة عامة التعبير والفهم الشفاهي والكتابي.

وقد اقترحنا على وزارة التربية في الجزائر وعدة قطاعات أخرى برنامجا لتكوين أخصائيين في تعليم العربية بهذا الاتجاه، وبرنامجا آخر لتطوير معلومات المعلمين والأساتذة في هذا الميدان.

- ميدان علاج اللغة بالحاسوب

إن التحليل العربي للكلمة العربية إلى مادة أصلية وصيغة (أو مثال) سيساعد المهندسين اللسانيين⁶ في وضع برمجيات لعلاج المفردات بالحاسوب: حصر كل الصيغ بمدلولاتها من الاستعمال الحقيقي للغة: تصنيف الكلم في شبكات دلالية منتظمة وحصر بالتالي المترادف والمشارك وغير ذلك. والحصر لمدلولات الصيغ سيسهل الوضع للمصطلحات العلمية والتقنية لأنه سنعرف حينئذ ما هي الصيغ التي تدل على ما تدل عليه السوابق واللاحق العلمية التي

6 - أي الذين درسوا اللسانيات العامة والعربية زيادة على تخصصهم، وقد فتح من أجل ذلك تخصص في ماجستير علوم اللسان التي ينظمها المركز تحت إشراف المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية.

تستعمل في العلوم باللغات الأجنبية (مفهوم الفعل الذاتي مثلا (auto) -فَعَالٌ، ومفهوم الكتلة- فَعْلَةٌ وغير ذلك). وسيجل بذلك مشكل عويص في وضع المصطلحات العلمية.

أما في مستوى اللفظة ثم التراكيب فيمكن أن نوضع برمجيات تعليمية (didacticiels) خاصة بالتمارين اللغوية: اللفظة، مثلا، هي شبكة من المواضيع لها حركية وشكلها هو شكل الزمرة في الرياضيات، وقد بين العالم السويسري (Piaget) ما للزمرة من القوة في إحداث العمل المحكم إذا ما اكتسب الطفل أو أي متعلم التحكم في التصرف فيها. فالانتقال من الأصل إلى الفروع طردا وعكسا والتصرف في المتغيرات التي يمكن أن تملأ هذه الشبكة البنوية يؤدي حتما إلى إحكام كبير جدا في التصرف في البنى اللغوية.

هذا ويمكن أن يستثمر مثال اللفظة والمثل التركيبية في الترجمة الآلية وإن كان هذا هدفا لا يزال بعيدا لأنه يحتاج فيه الباحث أن تكون جميع هذه المثل مصوغة صياغة منطقية رياضية كما قلنا، ثم يحتاج أيضا أن تحصر له كما سبق أن ذكرنا جميع الاحتمالات الدلالية لكل مثال. ونحن سائرون في هذا المسلك العلمي.

- ميدان الاتصال العادي والمرّضي

هذا وللخليل بن أحمد تحليل عظيم يخص أصوات اللغة وقد بنى كل ذلك على أساس مفهوم المثال ومفهومي الحركة والسكون. أما المثال فقد وضع صيغة للنظام الصوتي هو إلى حد بعيد مصفوفة بالمعنى الرياضي لها مدخلان: المخارج والصفات. ثم لاحظ أن حركية الكلام ناتجة عن توالي الحركات والسكنات، أي من حركات عضوية وهوائية صوتية تحدث الحروف وتصلها بالتي تليها، وسكنات عضوية أي إيقافات للهواء الصائت توقف هذه الحركات. وهذا أقرب إلى التحليل الصوتي الذي ظهر عند المهندسين منه إلى التحليل اليوناني التقليدي الذي يقطع الكلام إلى مقاطع والمقطع إلى صوامت ومصونات، فهذا تحليل صحيح لكنه غير كافٍ لأنه غير حركي ولا يمكن أن يستغل في تركيب الكلام الاصطناعي ولا في التعرف الآلي على الكلام.

فاستثمار هذه المفاهيم العربية ممكن جدا وقد أخذنا على عاتقنا ذلك في المركز.

وهناك ميدان آخر مهم جدا وهو ميدان الاضطرابات التي تصيب الإنسان في كلامه بسبب آفة في جهاز نطقه أو ما يسمى عند الأطباء الآن بالحبسة (aphasie) وتسببها إصابة في جهة معينة من الدماغ من تلك التي تتحكم في إحداث الكلام. وأهمية الحبسة كبيرة جدا بالنسبة للدراسة العلمية للغة. لأن الحبسة هي في الحقيقة العجز عن أداء جانب واحد من فعل الكلام كالقراءة دون الكتابة أو العكس، أو العجز عن التركيب السليم في مستوى الكلم أو الجملة مع بقاء الفهم، أو العجز عن الإتيان بالكلمة أو التركيب الذي يناسب معنى من المعاني، أو عدم القدرة على فهم بعض العبارات مع القدرة على تعرفها في صورة مثلا. فكل هذا هو عبارة عن انفكاك القدرات الكلامية وفي نفس الوقت فقدان التحكم في مُثُل اللغة لأن المثال كما فسرناها هو بنية حراكية لأنه مولد للعبارة، فإذا فقد التحكم في التصرف في أحد مكوناتها ظهر في المصاب نوع من العجز عن الكلام.

وتجري بحوث في مركزنا لاستثمار النظرية العربية لوضع طريقة طبية خاصة للكشف عن هذه الأنواع من العجز ثم لعلاجها.

إن هذا الذي ذكرناه من محاولة الاستثمار للنظرية اللغوية العربية هو قليل من كثير وذلك لعمقها واتساع إمكاناتها التفسيرية والتطبيقية وهذا لا يمكن أن يفسر إلا بالاهتمام أن النحاة العرب الواضعين للنحو وعلوم اللغة كانوا قد سبقوا زمانهم بسبب الاتجاه التجريبي الرياضي الذي اتصفوا به إلا أن هذه الميزة العلمية بقيت إلى الآن عند الكثير شيئا مبهما ولهذا ينبغي، في اعتقادنا، أن نشجع كل محاولة ترمي إلى النهوض بالبحوث العلمية التي تكون امتدادا للبحوث القديمة مع اعتبار كل ما طرأ من جديد يمكن الاستفادة منه.

«تعال نحي علم الخليل» أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه¹

شاع عند الفلاسفة الغربيين وبعض علمائهم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أن العلم يتم تطوره ونموه بالتدرج من أبسط المعلومات وأدنى مستوياتها إلى أرقاها، وهذا صحيح، لكن التدرج لا يحصل في الواقع بكيفية مطردة وعلى خط مستقيم، فهذا غير صحيح. وصاحب هذه الفكرة الخاطئة هو أوكست كونت (Comte.A) فيلسوف العلوم الاجتماعية الفرنسي (المتوفى في 1857). وهو الذي كان يقرر أن العلوم مرت على ثلاثة أطوار: «اللاهوتي، ثم الميتافيزيقي، ثم العلمي أو الإيجابي»، وهذا الطور الأخير هو الذي تحقق في أوروبا (انظر دروسه في الفلسفة الإيجابية)، ومن ثم سميّ مذهبه بالإيجابي (Positivisme)². وقد تجاوز هذا الوهم الخطير علماء الغرب في زماننا فبينوا بالأمثلة الكثيرة أن العلم قد يرتقي عند قوم في زمان معين ويزدهر ازدهارا خارقا ثم تجمد أساليب التفكير عندهم ويختفي الإبداع فيأتي قوم بعد قرون فيكتشف من جديد ما اكتشفه الآخرون باقتباس أو بغير اقتباس ويضيف إلى ذلك الشيء الكثير وبمنظرة أخرى (في العلوم الإنسانية خاصة). فليس هناك استمرار وتسلسل يطرد بل قد يحصل للعلم تقهقر وركود ثم ينبعث من جديد. واتباع المستشرقون المتخصصون في الدراسات اللغوية هذه النزعة الخاطئة إلا القليل.

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية في القاهرة في 2002. وقد تعرض صاحبه إلى بعض ما جاء فيه في بحوث سابقة نشرت هنا وفي الجزء الأول مع إضافات.

2- positif ويسميه بعضهم بالمذهب الوضعي وليس الفرض هنا هو الوضعية التي تتصف به النظم التي يتواضع عليها القوم مثل اللغات والقوانين والنظم الاجتماعية (وضعي في مقابل طبيعي ويسمى أيضا positif في مقابل naturel) وليس هذا هو الفرض في تسمية كونت لمذهبه بل هو يقابل الإيجابي باللاهوتي والميتافيزيقي أي العلم الحاصل بالمشاهدة والتجربة في مقابل العلم الحاصل بالنظر والتأمل ومجرد الاعتقاد.

منهم، فأصدروا أحكاما ظالمة بالنسبة إلى النحاة واللغويين العرب، واعتبروا أكثر ما تحصل عليه العلماء من المعلومات وما انتهجوه من المناهج العلمية في تحليل اللغة العربية شيئا بدائيا أو على الأقل شيئا لا يمكن أن يقال عنه أنه «علم إيجابي».

ويمكن أن نذكر أمثلة كثيرة تكذب هذا الادعاء المجحف فيما يخص العلوم عامة وما ابتكره الهنود والمسلمون، وسنكتفي بذكر ما قام به اثنان من عباقرة النحو العربي وهما الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ونحاول أن نبين ما كان للأول من تصور علمي وأنوات تحليلية لا يضاهيها في القيمة العلمية إلا ما ابتكره العلماء في عصرنا هذا وذلك لا من الناحية اللغوية فقط بل أيضا من الناحية المنهجية التجريبية منها والنظرية (كالإطار النظري المنطقي الرياضي، والإطار التجريبي الفيسيولوجي).

1- الإطار التجريبي النظري لنحو الخليل وسيبويه

1) المشاهدة للحوادث والاعتماد المطلق على المسمع الثابت

إن كل من يتتبع ما كتبه سيبويه في كتابه يلاحظ الكثرة الهائلة من الشواهد ومن الكلام الذي سمعه هو أو شيوخه وزملاؤه من فصحاء العرب³، كما يلاحظ أيضا تحرجه وتحرّج شيوخه الشديد من أن يخلي برأي أو يستبطن ضابطا لا يعتمد فيه على ما يقوله أكثر العرب (عامتهم على حد تعبيره)، ومع ذلك فلا يهتر ما قل استعماله إذا لم يخالف القياس⁴. ويستقيح هو وكل النحاة من البصرة والكثير من لغوي الكوفة (الفراء خاصة) ما كان يستقيح هؤلاء العرب أنفسهم بدليل وجود ذلك بقلة وعند القليل النادر من الناطقين وهذا إن لم يكن على قياس كلامهم⁵. فما أكثر ما يحذر سيبويه من التعسف وتجاوز ما هو من كلام العرب. يقول: «استحسن من هذا ما استحسنن العرب وأجره كما أجرته» (255/1)، و «فأجره كما أجره وضع كل شيء في موضعه» (273)، و «فأجره كما أجرته العرب» (197/196)، و «ولكنك

3- أي الموثوق بحريتهم وهم الذين يمثلون حق التمثيل جميع من لم تختلط لغتهم بغيرها أو تغيرت بسبب تاريخي.

4- وليس القياس عندهم بالضرورة هو المعيار كما سنراه فيما يلي.

5- ولهذا يجيزون القياس على ما كثر في بابها ما لم يتم شيء مقامه في استعمال عامة العرب.

تضمّر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهرها... فقف على هذه الأشياء كما وقفوا ثم قس بعد» (134/2). وقال: «وذلك ضعيف والوجه الأكثر الأعراف النصب» (44/1)، و«لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن نسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه» (42/2): «وذلك أن العرب لا تقول إلا رحي ورحيان» (93/2)، و«فهذا لم نقله العرب وليس له نظير في كلامها» (157/2)، و«ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الباء والواو ثانية فصاعدا وقبلها فتحة إلا أن تكون...» (166).

فالرجوع الدائم إلى واقع كلامهم مع الاعتماد على الثابت منه فقط أي على الذي سمعه بكثرة النقات من العلماء وعند الكثير من العرب هو ما امتاز به النحاة العرب الأولون المشافهون لفصحاء العرب. وتخرجهم من كل ما لم يخضع لهذه المقاييس العلمية في ميدان المشاهدة والسماع هو حادث تاريخي لم نشاهد له نظيرا فيما قبل هذا العصر في تاريخ العلم.

ثم إن هؤلاء العلماء هم أكثر وفاء للواقع من اللغويين الوصفيين في زماننا لأنهم لا يهدرون ما هو من هذا الواقع ولا يصح ترك النظر فيه ألا وهو معيار اللغة وهو عند النحاة العرب كل ما تكلم به عامة العرب الموثوق بلغتهم أو ما كان على قياسه. ولا يصح علميا أن توصف لغة بغض النظر عن يتكلم بها، والسؤال عن كثرة أو قلة من يستعمل منهم عبارة معينة تسمع عنهم أو عدم وجودها إطلاقا في كلامهم. كما لا يصح علميا أن توصف لغة اختلطت بغيرها أو تغيرت بسبب اختلاط أهلها بغيرهم، ويزعم الواصف أنه يصف اللغة التي كان ينطق بها أهلها قبل الاختلاط. فالعربية التي نزل بها القرآن ونطق بها فصحاء العرب ليست في نظامها ككل مطابقة لما كان ينطق به غير هؤلاء الفصحاء. وإن كانت كل هذه الظواهر تستحق أن ينظر فيها لكن بالتمييز الذي أشرنا إليه.

(2) المشاهدة الدقيقة في ميدان فيسيولوجية الصوت اللغوي

وصل إلينا بحمد الله ما اكتشفه الخليل في ميدان حدوث الصوت اللغوي، وهو دقيق جدا، يوجد منه جزء كبير في باب الإدغام من كتاب سيبويه وبعض الأبواب التي يتطرق فيها إلى

الظواهر اللغوية الصوتية، كالإمالة والوقف وغير ذلك. وامتاز العرب هنا بنظرة خاصة بهم لا يوجد مثلها في الصوتيات التي صدرت عن علماء الهند قبلهم، وتتحصر فيما يسميه العرب بالحركة والمكون، وكذلك مفهوم الفصيلة (أو فضل الحرف)، فهو شيء لا يوجد مثله حتى في الصوتيات الحديثة⁶. أما جهاز الصوت، أو آلة الصوت كما يقولون، فقد وصفوه وصفا دقيقا جدا.

- دور الحنجرة أو الأوتار الصوتية

يقسم سيبيويه الحلق إلى ثلاثة مخارج: أقصى الحلق، وأوسطه، وأدناه. أما هذا الأخير فهو الحيز الذي يلتقي فيه الحلق بتجويف الفم (Oro-Pharynx) ويستمر حتى يصل إلى مستوى اللهاة (Uvula) ومنه تخرج الخاء والغين. أما أوسط الحلق فتخرج منه العين والحاء. أما أقصى الحلق فهو مستوى الحنجرة تماما والدليل على ذلك هو:

1- إحلال سيبيويه والخليل مخرج الهمزة في أقصى الحلق (405/2)،

2- وقوله من جهة أخرى إن «الهمزة نبرة في الصدر» (167/2)،

3- وقوله: «هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مدّ ولين فإذا وقفت عندها...

فيهوي الصوت... حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة» (285/2).

4- ويقول الخليل: «أما الهمزة فمن أقصى الحلق وهي مهتوتة مضغوطة (أي شديدة

Stop)⁷ والأخرى لينّة فإذا رفّه عنها لانت وصارت الياء والألف الواو...» (تهذيب اللغة للأزهري، 41/1). وقال أيضا: «...أصلهن [حروف المدّ] من عند الهمزة... إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبدأهن» (48). وقال: «إنما نسبنا إلى الجوف لأنه آخر

6- إلا عند سوسور ومن تبعه فإنه يسمي المتحرك: explosive والساكن: implosive. وهذا لا يلتزم كثيرا بمفهوم المقطع ولهذا قل من يلجأ إلى ذلك من الصوتيين الغربيين.

7- لم يفهم الكثير ممن جاء بعد سيبيويه أن الهمزة وأصوات الحركات والمدات لا تختلف بمكان حدوثها فليس للهمزة مخرج يختلف عن مخرج أخواتها إنما اختلافها في كيفية حدوثها: الهمزة شديدة (إغلاق الأوتار ففتح دفعة)، والهاء بتضييق فومة الحنجرة، وأصوات الحركات والمدات باهتزاز الأوتار كما هو معروف.

انقطاع مخرجهم». وقال مكى: «زاد الخليل معهن الهمزة لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف» (النشر لابن الجزري، 199/1).

يستنتج من هذا أن أقصى الحلق عند الخليل وسيبويه هو كما فهمه أكثر من جاء بعدهما ومنهم العكبري: أعلى الصدر. يقول في اللباب: «ثلاثة في الحلق وأقصاها وأقربها من الصدر مخرج الهمزة والألف والهاء» (اللوحة 201 ب). يؤكد ذلك أبو حيان في شرح التسهيل: «هذه المخارج هي آخر الصدر وما يليه من الحلق» (باب مخارج الحروف 1).

أما عدم استعمال الخليل وسيبويه للفظ الحجره فهو لاختلاف معاني هذه الكلمة في زمانهم، فهي تارة طباقان من أطباق الحلوق مما يلي الغلصمة (وهذه هي الـ Epiglottis) أو رأس الغلصمة حيث يحدد وقيل هي جوف الحلوق (اللسان). واستقر معناها عند الأطباء العرب بعد أن اختارها حنين بن إسحاق (أي بعد زمان الخليل وسيبويه) لترجمة كلمة Larynx التي وردت في كتاب جالينوس. وترجم كلمة Glottis ترجمة حرفية ألا وهي «لسان المزمار»⁸.

ومما يؤكد تساوي «أول الصدر» بأقصى الحلق عند الخليل وسيبويه ومن اتبعهما هو أن الصوت الحنجري (Laryngeal Tone) ويسميه سيبويه بـ«صوت الصدر» يجعله ابن جني يبتدئ من أقصى الحلق. يقول: «فالوتر في هذا التمثيل (تشبيه الحلق والقم بالناي والعود) كالحلق، والخففة بالمضرب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق» (سر الصناعة، 9/5-10). أما «صوت الصدر» فيقابل عند سيبويه صوت القم أو صوت المخرج. ويميز بين المجهور والمهموس بوجود «صوت الصدر» مع المجهور. يقول: «أما الحروف المهموسة فكلها تنف عندها مع نفخ لأنهن يخرجن مع النفس لا «صوت الصدر» (284/2). ويقول السيرافي: «قال سيبويه: إنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لاتصل الى تبين المجهور إلا

8- وهي تسمية جالينوس للأوتار الصوتية. أما هذه التسمية الحديثة فهي من وضع طبيب فرنسي في القرن الثامن عشر يسمى Ferrein بعد أن شبه الجهاز المهتز بأوتار الكمنجة. وفي اللغة كلمة عربية لم تشع تكل تماما على هذه الأوتار وهي كلمة «شوارب». قال حمزة الاصفهاتي: «هي عروق في الحلق يقال هي مخارج الصوت من الجوف إلى الحلق» (الموازنة بين العربية والفارسية (اللوحة 16) (انظر اللسان أيضا).

أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر... فأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخرجها» (مخطوط دار الكتب المصرية، 462/8). فسيبويه يقابل صوت الصدر بصوت المخرج وهو صوت الحرف في انقطاعه في مخرجه من جهة، كما يقابل بين صوت الصدر والنفس من جهة أخرى⁹.

فعلى هذا فإن النحاة العرب عرفوا دور ما يسمونه بأقصى الحلق في إحداث الصوت الساذج (تسمية ابن جني) ودور هذا الصوت في التمييز بين أصوات اللين والجوامد من جهة وبين المجهور والمهموس من جهة أخرى. وهذا لم يحصل عليه الصوتيون الغربيون إلا في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن اطلعوا -كما يزعمون- على كتب الصوتيين الهنود¹⁰.

- العين حرف بين الشديد (Stop) والرخو (Fricative)

يقول سيبويه: «أما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء» (406/2). ويقول ابن جني: «لما فيها من البحة التي يجرى معها النفس، وليست كالعين التي تحصر النفس وذلك لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية وليست فيها نضاعة العين ولا جهرها» (سر الصناعة، 246/1).

ومعنى ذلك أن العين تحدث في فضاء اسطواني ويتم ذلك بانقباض هذا المكان من الحلق مثل ما يحدث في الحاء، ولذلك تشبه العين الحاء بإمكان التردد فيها أي جريان صوت مخرجها إلا أنه جريان فيه شيء من الحصر لأنه مرفوق بالصوت الحنجري («صوت الصدر» عند سيبويه)، فابتعدت العين بذلك عن الحاء إذن في اهتزاز الأوتار الصوتية. وهذا وإن كان حاصلًا أيضًا في الحروف المجهورة التي هي رخوة محضة مثل الذال والطاء إلا أن

9- وعلى هذا فلا يتصور أن يجعل سيبويه الذي أدهش علماء هذا العصر بدقة أوصافه للمخرج مخرج الهمزة والصوت الحنجري الخالص الذي يرافق الحرف المجهور في داخل الصدر أي في الرنتين كما يعتقد بعضهم (كالآب فلايش). ثم إن اللغويين والأطباء العرب القدامى كلهم كالحجزة كالجزء الأعلى من الصدر (انظر قانون ابن سينا).

10- وبفضل المشاهدة في مخابر الصوت اكتشف العلماء في زماننا كيفية حدوث الصوت الحنجري وهو ناتج، كما هو معروف، عن اهتزاز ما يسمى بالأوتار الصوتية. أما قول سيبويه بوجود اعتماد في المجهور فهو شيء لم يستطع العلماء أن يفهموه وهو وجود فرق آخر بين المجهور والمهموس يدرك حتى في الوشوشة (انظر بحثنا الذي أقيناه في المؤتمر السادس لعلوم الأصوات في 1971 في مونتريال).

جريان صوت مخرجها يقع في منفذ أما في مخرج العين فهو فضاء يحصل فيه للصوت الحنجري صدى (رنين). وهذا معنى قولهم لولا بحة في الحاء (يحدثها النفس المحض) لكانت عينا.

- مفهوم الحركة والسكون

هما مفهومان اختص بهما النحاة ولا يوجد ما يماثلهما في الصوتيات الغربية الحديثة اللهم إلا فيما أثبتته المهندسون المختصون في العلاج الآلي لأصوات اللغة (كالتركيب الاصطناعي للكلام المنطوق واستكشافه الآلي أيضا). وسنذكر باختصار ما قاله علماؤنا قديما عنهما، ونعلق على ذلك باختصار أيضا لأننا تطرقنا إلى هذا باستفاضة في بحث عرضناه على المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1998.

لا ينظر النحاة العرب إلى التسلسل الصوتي في الكلام على أنه مجرد نوال لمقاطع صوتية وأن كل مقطع -وهو أصغر ما يمكن أن ينطق به عندهم- يتكون من مصوت على الأقل أو صامت مع مصوت وغير ذلك، فإنهم قد لاحظوا أن للكلام مظهرين: مظهر يخص الكلام كأصوات، ومظهر يخص حركيته وكيفية تسلسله. فيجب ألا يخلط الباحث عندهم بين ما هو راجع إلى الصوت كظاهرة تخص السمع¹¹، وبين الآليات التي يبنى عليها تسلسل الكلام. ولكل جانب قوانينه الخاصة به، هذا مع وجود علاقات بين القوة الاندفاعية للحركة المحدث للصوت، وما يتصف به الصوت اللغوي من قوة أو ضعف.

فهذا سبب تسميتهن المصوت حركة لأن المقصود منها عند الخليل هو الحركة العضوية الهوائية التي تحدث الحرف من جهة، وتمكن من الانتقال من مخرجه إلى مخرج حرف آخر ويرافقها في الغالب مصوت¹². قال الرماني على إثر الخليل: «يتوصل بالحركة إلى النطق

11 - وهي مجموعة المكونات الفيزيائية للمصوت (الترددية منها = Frequency components) وهي التي تمنح للصوت جرسه (Timbre).

12 - ولا وجود لمصوت في الحركة المختلطة، وكلما قال الطاء: هو في زنة المتحرك فإنهم يعنون أن الحرف متحرك بحركة لا يأتي معها مصوت. وهذا يسميه الصوتيون الغربيون الآن: Explosive Group.

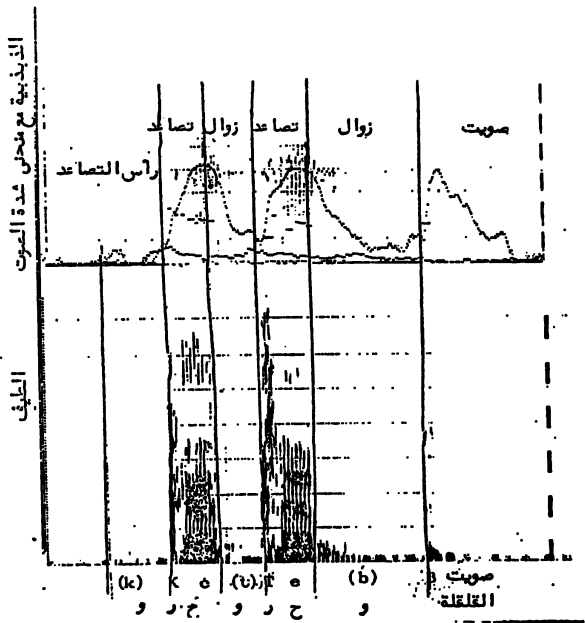
بالحرف ولا يتوصل بالحرف¹³ إلى النطق بالحرف» (شرح الكتاب، 56/4). وقال أيضا: «لأن الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك» (15/5 ب). وقال: «يقضي الوصل¹⁴ التحرك لتمكين الحرف الذي بعده متحركاً أو ساكناً» (نفس المرجع). وقال في هذا السياق: «تحرك الحرف اقتضى الخروج إلى حرف آخر» (21/5 ب). ففي هذه الحالة الصوت الذي مع الحركة لا دور له في تحصيل الحرف وتحصيل الوصل بينه وبين الذي يليه. وهكذا ينبغي أن نفهم كلام الخليل عندما يقول: «الحروف 28 لكل حرف منها صرف وجرس. وأما الجرس فهو فهم الصوت في سكون الحرف (أي طابعه الصوتي كما تتركه الأذن)، وأما الصرف فهو حركة الحرف» (تهذيب اللغة، 46/1). وأما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدة بعد فتحة فإذا وقعت صروف الحركات عليها ضعفت عن احتمالها واستتابت إلى الهمزة أو الباء أو الواو كقولك: عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل...» (47-48). وعلى مفهومي الحركة والسكون بنى الخليل عروضه ففتن إلى أن نوالي المتحرك والساكن أو المتحرك والمتحرك والساكن يحدث منه إيقاع في الشعر.

أما في زماننا هذا فقد وجدنا المهندسين المهتمين بالعلاج الآلي للكلام (تركيبه الاصطناعي واستكشافه الآلي) يلتفتون أكثر إلى النقلة (Transition) التي تصل الحرف بالحرف الذي يليه أي الفترة الحركية التي ينتقل فيها الناطق من مخرج إلى آخر وهي في الحقيقة الفترة التي تشغلها الحركة¹⁵ أو السكون مع ابتداء حركة. انظر فيما يلي التحليل النذبني والطبفي لعبارة كَتَبَ.

13- الحرف هنا هو الصامت أو حرف المد.

14- فهذا الوصل هو ما يسميه الخليل ومن جاء بعده إنزاجاً، فالتسلسل الكلامي لا انقطاع فيه في غير الوقف، ويتبعها المضو في أثناء حدوث الحركة للنطق بالحرف الموالي، ولهذا فليس هذا التسلسل مجرد تماثل للأصوات.

15- وقد أشرنا كلغويين على عدة رسائل لمجستير في هذا الميدان وذلك منذ سنة 1984.



الرموز و = وضع العضو في موضع الحرف مع ملازمته (غير مسموع)
 ر = رفع العضو عن الموضع
 ح = الحركة وصوتها
 : = حرف المد

ملاحظات على الرسم رقم 1: الكلمة المحللة : كَتَبَ

- 1- الحركتان ليس فيهما إلا تصاعد القوة ويزول ذلك بزوالها أي بوضع العضو في موضع الحرف الذي يليها. والدليل على ذلك هو: الطيف لصوت الحركة فإنه لا تظهر فيه اليواني لصوت الحركة إلا أثناء حدوث الحركة.

2- كما يبدو في هذا الرسم النذبني: لا تناقص في آخر صوت الحركة وإن كان المنحنى الدال على شدة الصوت متنازل إذ التنازل يحصل بعد انتهاء الحركة والطيف يبين ذلك (في موضع (t) لا أثر لصوت حركة).

- الوصف الدقيق لمخارج الحروف وصفاتها

وصف الخليل وسيبويه النظام الصوتي العربي على شكل مصفوفة لها مدخلان هما المخارج وصفات الحروف التي ليست مخارج. وفضل التركيب لهذين المدخلين يكمن في أنه يحصر جميع الأحرف المستعملة والمهملة في حالة معينة من تاريخ اللغة. ويظهر ذلك في المصفوفة في وجود خانة كثيرة فارغة -نشم في ذلك رائحة الخليل- وهكذا يفعل علماء الصوتيات في زماننا. هذا ويقسم سيبويه الحروف إلى أصول وفروع، ويعني بالأولى ما جاء على السنة أكثر العرب، وبالتالي ما قل استعماله فإذا قل واستكركه أكثر العرب سمي قبيحا. أما المخارج فأحصى 16 مخرجا أي من أقصى الحلق إلى الشفتين مرورا بالخياشيم. أما الصفات فتمتاز بميزة لا نجد ما يماثلها في الصوتيات الغربية التقليدية ألا وهو تصنيف الحروف على درجات: من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا، ويتميز حرف عن آخر بفضيلة أي بزيادة صفة لا توجد في مقابله. فأبسط الأصوات هي أصوات الحركات من فتحة وضمة وكسرة¹⁶ ثم مداتها¹⁷ لأن فيها فضيلة المد أي زيادة لا توجد في أصوات الحركات، وتمتاز هذه الأصوات عندهم بالنسبة لغيرها باتساع المخرج (على درجات، فأوسعها الفتحة ومدتها). فهذا يجعل الأصوات اللغوية تنقسم عندهم إلى قسمين كبيرين: ما فيه اتساع المخرج أي انفتاح للقناة الصوتية، وقد بين ذلك العلماء في عصرنا بتدخل العضلات التي تفتح هذه القناة فقط. ثم تأتي الحروف التي ليس فيها هذا الانفتاح بل فيها، على العكس، اعتراض الأعضاء على الصوت الصادر من الحنجرة وهي الرخوة والشديدة وما بينها، ويصف علماؤنا هذا الاعتراض بالجمود أو الجلد. فيأتي بعد المدات الحروف التي يسميها سيبويه لبنة أي الواو

16- ولما المتفرعات عنها، كالفتحة المملة أو المفخمة والضمة المشربة كسرا وغيرها، فلا ينكرها النحاة وأهل الأداء إلا كلفات لا كحروف أصول.

17- وليست هي المصوتات الطويلة. والتصور العربي هنا مبني على أن كل ما يمكن أن يقوم مقام شيء فهو «بمنزلة». والحق أن كل هذه المدات يمكن أن تستبدل بحرف غير مد، وذلك مثل الهمزة والواو والياء في عصابات وكواهل وغيرها كما سبق في كلام الخليل.

والياء غير المدببتين، ففضيلتهما بالنسبة لما فوقها هذا الجمود، وهو نسبي، بالإضافة إلى ما بعدها لأنها أقرب الحروف إلى أختيها المدببتين. ثم يأتي القسمان الكبيران: للرخوة والشديدة وكذلك ما يوجد بينهما. أما هذه الأخيرة ففيها فضيلة لكل واحد منها لأن فيها رخاوة في جهة من الجهاز الصوتي وشدة في جهة أخرى، كالميم والنون واللام والعين، أو في نفس الموضع كالراء لتكرارها. أما الرخوة فيجرى الصوت فيها لعنم الاتغلاق التام وبخلافها الشديدة. ثم تتفاضل بعض هذه الأقسام بالجهازة وعدمها، وبالإطباق أو عدمه وغير ذلك.

2- الأسس المنطقية الرياضية للتحليل النحوي الصرفي عند الخليل

تظن المحدثون إلى أن للخليل تفكيراً رياضياً ووفقوا في ذلك. وهذا يظهر بوضوح لكل من أطال النظر، إلى حد ما، فيما تركه من أقوال وأعمال. وقال بعضهم فيما يخص هذا التفكير أنه تأثر بنظرية التوافق والتبادل. وكان يصح التأثر لو وجد من وضع هذه النظرية قبل الخليل، وهذا لم يثبت أحد. فالخليل وإن لم يحرر هذه النظرية على شكل مجموعة من الأصول مع التمثيل لها فإنه أجرى عددا من العمليات الرياضية، ورسم رسوماً رياضية كالدوائر، واستعمل عددا من الرموز كالفاء والعين واللام في تمثيل الحروف الأصلية، وكذلك بعض المصطلحات كالجداء ووجوه التصرف وغير ذلك. فكل هذا يكون نظاماً فكرياً رياضياً لا ينقصه إلا التقرض المستقل إلى الأصول النظرية التي بني عليها. والجدير بالذكر أن الخليل بن أحمد هو نفسه الواضع للنظرية لأنه لا يمكن أن يجري هذه العمليات ولا أن يرسم هذه الدوائر بهذا الشكل وبهذا التعليق إلا من قد وضع الأصول التي يؤسس عليها كل هذا.

- مفهوم «وجوه التصرف» عند الخليل والعامل في الرياضيات الحديثة

لقد انتبه النحاة إلى أن الكلمة العربية تتكون من عنصرين دالين ليس أي واحد منهما كلمة أو جزءاً من كلمة وهما المادة الأصلية أو الجذر وبناء الكلمة أي وزنها. وتتكون المادة الأصلية في العربية من 3 إلى 5 أحرف مرتبة ترتيباً خاصاً. وعلى هذا الأساس أراد الخليل أن يحصر كل المفردات العربية بحصر كل المواد الأصلية التي تنتمي إليها كل مفردة. وابتكر نوعاً من الحساب يمكن به إحصاء كل التراكيب التي تحتلها المجموعة من حرفين وثلاثة أحرف إلى خمسة أحرف. قال: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو قد، ودق، وشد، ودش. والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب،

ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفا فتصير 120 وجها يستعمل أقله ويلغى أكثره» (العين، 1/66). وهذا توضحه صيغة العمليات التي يتخذها الرياضيون المحدثون¹⁸:

$$2 = 2 \times 1 = 12$$

$$6 = 3 \times 2 = 3 \times 2 = 3 \times 2 \times 1 = 120$$

$$24 = 4 \times 6 = 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 120$$

$$120 = 5 \times 24 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = 120$$

فقول الخليل: «وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي وهي ستة أوجه» هو في هذه الصيغة الحديثة: $4 \times 3 \times 2 \times 1 = 24$ (ثلاثة عاملي في 4) (العامل - Factorial). ويسمى هذا الحساب من جاء بعد الخليل بـ «قسمة التركيب» وهي تقابل تماما مفهوم «Combinatory» وقد أحصى الخليل عدد المواد الأصلية بناء على عدد حروف العربية وهي 28 وعلى هذه الصيغة الحسابية، ويمكن أن يصور هذا على صيغة حديثة هكذا:

$$756 = 27 \times 28 = \frac{27!}{28!} \quad \text{الثنائي:}$$

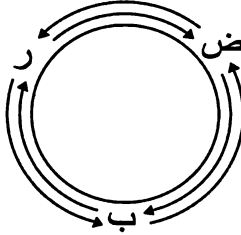
$$19.656 = 26 \times 27 \times 28 = \frac{26!}{28!} \quad \text{الثلاثي:}$$

$$491.400 = 25 \times 26 \times 27 \times 28 = \frac{25!}{28!} \quad \text{الرباعي:}$$

$$11.793.600 = 24 \times 26 \times 27 \times 28 = \frac{24!}{28!} \quad \text{الخماسي:}$$

18 - و قد ذكرنا بعض هذا في بحث سابق في هذا الكتاب ص 47

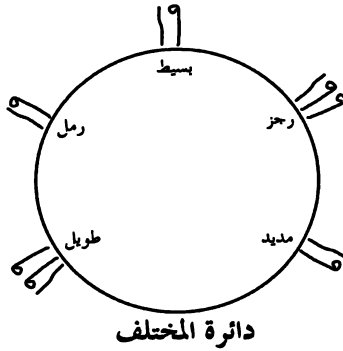
أما الدائرة التي رسمها لتمثيل قسمة التراكيب للحروف فرسم دائرة ذات اتجاهين متقابلين ووضع عليها ثلاثة أحرف متباعدة، فالانطلاق من كل حرف باتجاه معين يسمى موضع الانطلاق في العروض «مفكاً». فتعتبر الضاد المفك في ضرب، وتصير راؤها مفكا لربض، وهكذا- وتقلب العملية حتى تستقرغ جميع التراكيب المحتملة.



هذا ويلاحظ أن كل عملية تركيبية هنا لها نظيرها (بقلب الاتجاه) فبذلك وبالتركيب التسلسلي وفيه صفة التجميع (associative) وإمكانية عدم التركيب تكون مجموعة التراكيب ما يسميه الرياضيون المحدثون «زمرة» (Group).

- دوائر العروض وقسمة التراكيب

إذا قارنا ذلك الذي ذكرناه عن حصر تقاليد الحروف بالعروض رأينا أن الخليل أراد أيضا أن يستقرغ جميع التراكيب التي يتكون منها بحر من البحور، ويحصى بذلك جميع البحور مستعملها ومهملها. وميز بينها بإعطاء البحر المستعمل لقباً خاصاً. وبنى هذه التراكيب الإيقاعية على توالي المتحرك والساكن أي على السبب والوحد والفاصلة كما هو معروف. وسمى ما يتركب من هذه الأصول أجزاء، واستعمل كرموز نفس الحروف التي استعملها لبناء الكلمة أي الفاء والعين واللام مع بعض الزوائد. واحتاج هنا إلى خمس دوائر حتى يستقرغ جميع هذه القسمة التركيبية الخاصة والسبب في كل ذلك أنه لاحظ أن البحور يمكن أن تفرع بعضها من بعض إذا توافقت أجزاؤها بتغيير مفكها في داخل كل جزء ويشبه هذا بتعقيد أكبر تغيير ابتداء التركيب بالانتقال إلى الحرف الموالي (ولا قلب هنا). وهذه دائرة المختلف تتولد منها أربعة بحور (من كتاب «المعيار في أوزان الأشعار»).



- مستوى مثال الكلمة والجداء الديكارتي

إذا صعدنا إلى مستوى بناء الكلمة وزنتها وجدنا الخليل (ومن أتى بعده) مجرد حروف الكلمة من محتواها ويرمز لكل حرف حسب مرتبته: الفاء لكل حرف صامت يأتي في أصل الكلمة في الأول، وهكذا بالنسبة للعين واللام. ونلاحظ أنه تجريد رياضي وليس من قبيل التجريد الأرسطو طاليسي لأن التجريد عند أرسطو -وهو يتبع في ذلك شيخه أفلاطون- هو الانتقال من الجزئي إلى الكلي باستخلاص الصفات الذاتية فقط من الجزئيات. أما الاعتبار العربي فهو يتجاوز هذا التجريد البسيط بتسليط الترتيب على الأشياء المجردة تجريدا بسيطا، فتخلص بذلك من الصفات الذاتية فتصبح أجناسا (أو ذواتا) ومفاهيم مفرغة من محتواها بسبب الترتيب. ففاء الكلمة مثلا هي أي صامت عربي يأتي في المرتبة الأولى في الكلمة وهكذا. فهذا تعميم منطقي رياضي وليس تجريدا كيفيا. وسنرى أن منطق النحو (عند النحاة الأولين) قد بني على هذا الاعتبار الرياضي كله، ولا يعرف ذلك الفلاسفة اليونانيون.

هذا وأنواع المثل أو الأبنية الخاصة بالكلم يمكن حصرها أيضا بالقسمة التركيبية. قال الرضي الاسترلابي فيما يخص قسمة الثلاثي المجرد: «إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن... وللفاء ثلاثة أحوال: فتح وضم وكسر ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالسكان، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون، والثلاثة

في الأربعة اثنا عشر، سقط المثالان [فعل وفعل] لاستقلال الخروج من ثقل إلى ثقل مخالفه... (شرح الشافية، 1/35-36)¹⁹.

فهذه العملية التي تجعل للفاء والعين واللام أحوالا بحسب ما تقتضيه الحركات والسكون، واعتبارات أخرى²⁰ هي، في الحقيقة، ما يسمى الآن جداء ديكارتيا لأنه نتيجة لضرب مجموعة في مجموعة. ويمكن أن يمثل ذلك فيما يخص الثلاثي المجرد هكذا:

الجداء الديكارتى المتعلق بحصر صيغ الثلاثي المجرد

فتحة a	ضممة u	كسرة i	سكون Ø
aa فَعَل	au فَعَل	ai فَعَل	aØ فَعَل
ua فُعَل	uu فُعَل	ui فُعَل	uØ فُعَل
ia فِيعَل	iu فِيعَل	ii فِيعَل	iØ فِيعَل

- مستوى مثال اللفظة وهو مستوى بين الكلمة والجملة أو الوحدة الدالة القابلة للامتداد لا تعرف البنية اللغوية الأوربية من الوحدات الدالة أو المورفيمات إلا ماله شكل الجزء أو القطعة من الكلام أي ما له حدود يميناً وشمالاً في مدرج الكلام فإذا زيد عليه شيء صار أكثر من مورفيم²¹. وليس الأمر كذلك عند العلماء العرب، فالوحدة الدالة كالاسم والفعل هي وحدة قد تكون على شكل مفردة²² مثل «كتاب» أو شكل هذه المفردة مع شيء يدخل عليه مما

19 - حسب تعبير بياجي (abstraction simple)

20 - هذه الاعتبارات الرياضية هي قديمة ولا شك أن مصدرها هو الخليل.

21 - أما الثبر الذي ليس بقطعة كلامية بل زيادة في قوة النطق بالمقطع فلا يعتبرونه مورفيماً ويقول بعضهم (مارتيني) إنه ظاهرة هامشية!

22 - والإفراد هو مفهوم أساسي في النحو العربي لأنه يحدد منطلق كل تحليل، فالمفرد هو عند الخليل ما خلا من لوازمه أي ما يدخل عليه. ويبدو أن المتأخرين من النحاة لم ينظروا إلى أهمية هذا التحليل.

يحدد معناه أو يخصصه مثل: «الكتاب»، و«بالكتاب»، و«كتاب زيد»، و«كتاب مفيد»، إلى غير ذلك. فهذه هي وحدات دالة متكافئة عند العرب. والتكافؤ هنا هو من حيث أن الزوائد على المفردة لا تغير حكمها فالاسم باق على اسميته وما يزال يكون وحدة على الرغم من الزيادة لأنه يكون مع زوائده مجموعة يمكن أن تكون مكونا للجملة وعلى هذا فالجملة لا تتكون، في الحقيقة، من مورفيمات بل من مجموعات مورفيمية وقد تكون المجموعة ذات مورفيم واحد (فهي مجموعة وحيدة العنصر).

وهذا قد تظن إليه البنويون الأمريكيون وأثبتوا ذلك بنظريتهم المسماة بالتحليل إلى المكونات القريبة (Immediat Constituents Analysis) وتبعهم في ذلك تشومسكي. فحاول أن يصوغ هذا النمط من التحليل على شكل شجرة (انظر في ذلك كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام). وأقرب نظرية في هذا الجانب هي نظرية جان كانوبيين الفرنسي المسماة بنظرية الوساطة.

- مستوى مثال الكلام (الجملة المفيدة) و مفهوم العامل

لم يدرك الكثير من المتأخرين أن للجملة بناء ومثالا كما أن للكلمة بناء ومثالا وإن كان يختلف عنه مثال الجملة بكثير كما سنراه. وعدم فهمهم لنظرية سيبويه والخليل الخاصة بتكافؤ المجموعات المتكونة من المفردة وحدها والمفردة مع ما يدخل عليها جعلهم يعتبرون الجملة في أدنى مستوى من التجريد: فعل وفاعل وفضلة، أو مبتدأ وخبر. وفاتهم أن الفعل والفاعل والمبتدأ أو الخبر يمكن أن يظهر تكافؤها من حيث البنية في مستوى أعلى من التجريد، ومنعهم من ذلك إهدارهم في المقابلة بينهما لعنصر هام جدا لا يظهر في اللفظ وهو الابتداء. فالفعل لا يكافيه من هذه العناصر شيء إلا هذا الذي يسمونه ابتداء - وهم يعرفون هذا المفهوم إلا أنهم تناسوا أهميته الكبرى²³. واللجوء إلى الصفر في جميع العلوم يجعلها ترتقي إلى أعلى الدرجات من التجريد العلمي. وهكذا هو الأمر في علم العربية وخاصة عند الخليل²⁴. فالعملية التي بها استنبط هذا الموضع الفارغ من اللفظ هو القياس أي حمل شيء على شيء

23 - لذهاب التفكير الرياضي في هذه المصور. فالابتداء هو بمنزلة الصفر في العدد وهو عدم وجود شيء في مرتبة معينة، ولهذا دور ودلالة في الحساب وفي الأبنية.

24 - ولا شك أن الخليل هو أول من لجأ إلى ذلك لأن مثل هذا المفهوم الرياضي لا يفكر في استعماله في مثل اللغة إلا من كان له تفكير رياضي.

لإظهار الجامع فيهما أي توافق البناء الذي يتحقق بحمل النظير على النظير. ويمكن أن نمثل ذلك هكذا:

المبتدأ	الخبر	∅
الفاعل	المفعول	الفعل

وهذه العلامة في الرياضيات الحديثة هي علامة الخلو كما هو معروف. وهو هنا خلو الموضع الذي يدخل فيه الفعل من اللفظ. ويسمى ابتداء²⁵. وقد تقوم عناصر كثيرة مقام الفعل والابتداء والجامع بينها هو كونها تعمل في معمولين لفظا ومعنى ويكون العامل بذلك كالعنصر المتحكم في الجملة بل ومحور الجملة وذلك مثل:

إن	زيدا	منطلق
كان	زيد	منطلقا
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمت عمرا	زيدا	منطلقا
العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني

وتتناسى المتأخرون من النحاة أن العامل ليس فقط ما يعمل الرفع والنصب والجر. فلاحظ الخليل و سيبويه:

1- أن العامل والمعمول الأول (أول ما يشغل به العامل على حد تعبير سيبويه) هما أقل ما تكون عليه الجملة العربية غير المحذوف منها شيء. وهما في هذه الحالة فعل وفاعل. أما المعمول الثاني فهو لازم في الجملة الاسمية.

25 - وليس معناه بداية الجملة بل كون الجملة مجردة من العامل اللفظي.

2- أن المعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عامله فهما يكونان زوجا مرتبًا في اصطلاح الرياضيات.

3- أن موضع العامل قد يحتوي على كلمة مفردة غير اسم محض (مثل «إن»، و«كان»، والفعل غير الناسخ) أو على عامل + معمول (مثل: حسبت، وظن عمرو) أو على عامل أول وثان (مثل: أعلمت عمرو).

4- أن موضع المعمول هو للفظ الاسمية في الأصل (الاسم مع ما يدخل عليه من الزوائد). وقد يدخل الفعل في موضع المعمول وذلك في ستة مواضع ذكرها سيبويه (الكتاب، 409/1).

ومجموعة العامل ومعموليه تكونان النواة الأساسية لكل جملة من حيث البناء النحوي الإعرابي. أما من حيث الإفادة والدلالة فقد صرح سيبويه أن الكلام المستغنى يتكون من مسند ومسند إليه²⁶. وفي هذا المستوى التركيبي توجد أيضا زوائد (مثل الزوائد في وزن الكلمة) وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو فضلة في الإفادة لكنه عنصر نووي في البنية اللفظية لأنه بمنزلة الخبر من حيث الموضع) وكذلك التمييز والحال والمستثنى المنصوب بالاستثناء. ويمكن أن تمثل هذه الأصول بهذه الصيغة:

$$[ع ← م_1 (± م_2 ± م_3 ± م_4)]$$

ع- العامل، وم₁- المعمول الأول، وم₂- المعمول الثاني، وخ- المخصص غير النووي، وما بين القوسين زوج مرتب: ع ← م₁ ، وبين المزدوجين النواة.

ويمكن أن نستخلص من هذه الاعتبارات أن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه هما أول من اعتمد اعتمادا كلياً على مفاهيم منطقية رياضية في منهجيتهم لأنهما أرادا أن يصلا إلى بنى اللغة بالتمييز بين الخطاب من حيث الدلالة والإفادة، والخطاب كبنية لفظية. ولكل منهما قوانينه (وهو الفرق بين الوضع والاستعمال). وأكبر مثال في ذلك هو مفهوم المستعمل والمهمل، فالمهمل هو ما يقتضيه العقل والقياس خاصة ولم يأت في الاستعمال، وهذا لا يمكن

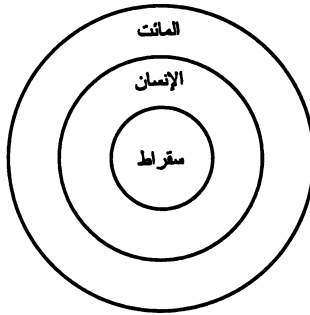
26 - وهما جانبان غير متوازنين: جانب البنية اللفظية المحضة وجانب الوظيفة الإفادة والدلالة. والخلط بينهما هو رجوع إلى أبسط مستويات التحليل كما هو الشأن عند الذين يخلطون بين الفاعل في اللفظ والفاعل في المعنى.

أن يحصل إلا في أعلى مستوى من التجريد العلمي. وساعد الخليل في ذلك ما وهبه الله من القدرة النادرة على التجريد حتى بلغ به اجتهاده أن وضع وابتكر الكثير من المفاهيم الرياضية التي لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر، مثل مفهوم المجموعة ذات البنية (الباب) وما يترتب عليها من أوصاف (الخالية وذات العنصر الواحد)، والجداء الديكارتي، والعلامة غير الظاهرة (عدم العلامة)، والتناظر، ومفهوم الزمرة (القياس النحوي الخليلي هو زمرة بالمعنى الحديث)، والإيزومورفيزم (توافق البناء)، فهذه هي حقا معجزة العرب!

وقد غزا منطق أرسطو الأذهان في نهاية القرن الثالث وتأثر به بعض النحاة على درجات. ثم استبدلت به شيئا فشيئا أساليب الخليل وسيبويه المنطقية الرياضية فجمد الفكر العربي في هذا الميدان وغيرها من الميادين. أما ما ادعاه بعض المستشرقين ومن اتبعهم من أن النحو العربي قد أسس على منطق أرسطو فقد حاولنا أن نرد على ذلك قديما في مقالة نشرناها في مجلة كلية الآداب بالجزائر في 1965. ويمكن في نهاية المطاف أن نبين أن منطق أرسطو بني كله على أساس القسمة الأفلاطونية أي على اندراج شيء في شيء وعلى انتماء شيء إلى شيء بدون ترتيب. فالحد عندنا هو دائما بالجنس والفصل أي بذكر الفئة التي ينتمي إليها الشيء المحدد ثم بالتمييز في داخل هذه الفئة بينه وبين غيره بذكر الفئة الجزئية التي ينتمي إليها وهي فئة تتدرج تحت الأولى. أما الحد في النحو العربي فهو مثل ذلك إذا كان يخص الدلالة والإفادة في أحط مستويات التجريد. أما في البنى اللفظية وفي الإفادة في أعلى مستويات التجريد فهو إجرائي محض على مثل ما هي عليه الحدود الرياضية. فالاسم من حيث اللفظ يتحدد بما يدخل عليه من لوازمه وكذلك الفعل. وهذا يسميه الفلاسفة العرب بالرسم²⁷ في مقابل الحد بالذات أو بالحقيقة. أما قياس أرسطو المسمى بالملوجسموس فهو من هذا القبيل (الاندراجي): مقمتان تتدرج إحداها في الأخرى ثم نتيجة تستخلص من هذا الاندراج.

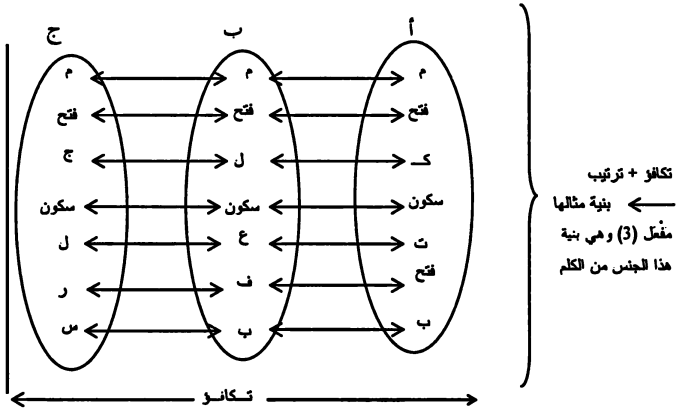
ومثال ذلك كما قال فورفوربوس : كل إنسان مائت، وسقراط إنسان، إذن سقراط مائت. ويمكن أن نمثل لذلك بهذه الصورة :

27 - وليس مطابقا تماما للرسم بل هو أصق منه بكثير.



أما القياس النحوي فهو، كما قلنا، حمل شيء على شيء لوجود بنية جامعة بينهما أو استنباط هذه البنية وإثباتها بهذا الحمل. وهذا في الرياضيات هو ما يسمى بمقابلة النظير بالنظير (= Correspondance biunivoque Bijection). ووجود التناظر الدقيق هنا يجعل القياس النحوي أقدر على استنباط البنى من القياس اليوناني الذي لا تناظر فيه. والتكافؤ الذي يحصله القياس بين الأصل والفرع هو نتيجة لهذا التناظر (Symétrie) أو (Reversibility). ثم هذا القياس النحوي هو أيضا مثال مولد للعبارات السليمة ولذلك يتم به تقريع الفروع ابتداء من الأصل، والأصل في النحو العربي هو دائما أبسط العبارات ويصير فرعاً بزيادة وقد تكون صياغة جديدة²⁸. والأمثلة على ذلك يمكن أن تكون الجداول السابقة التي حملنا فيها بعض الجمل بعضها على بعض فننتج من ذلك لاكتشاف كيانات مجردة كالعامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والترتيب فيها فهي بنية جامعة في أعلى المراتب. وكذلك يمكن أن نمثل بما حصل بحمل الكلم من الثلاثي أو أكثر لاكتشاف بنيتها الجامعة وذلك مثل اسم المكان من الثلاثي:

28 - ويختلف عن القياس الفقهي أساساً في كونه محاولة لإثبات أو استنباط البنية الجامعة بينما يحاول القياس الفقهي إثبات التوافق بين الفرع والأصل في الحلة. أما عند الخليل وسيبويه فالملة هي «جئت يشغل صاحبه عن وجهه» (كتاب العين) أي السبب الذي يخرج الشيء عن بلبه مثل الحادث الصوتي (الاستقلال والتخفيف) في الإعلال والقلب وغير ذلك. وعم معنى الحلة حتى أصبحت تدل على سبب حكم الشيء مهما كان (أنظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام).



الخاتمة:

رأينا أن الحدود النحوية الخيلية التي تخص البنى هي كلها إجرائية (Operating). والحق أن النحو العربي الأصل هو في جوهره إجرائي. ونعني بذلك أنه يحدّد ويؤدّ²⁹ في الوقت نفسه الكيانات النحوية بتحديد كيفية حصولها وتحقيقها، ويتم ذلك بحصر الأصول أولاً ثم بتفريع الفروع على الأصول مع إمكانية ردّ الفروع إلى أصولها (لتكافئها). فالاسم مثلاً يبحث فيه النحوي أولاً عن أقل ما يمكن أن ينطق به من اللفظ ويكون في الوقت نفسه كلاماً مفيداً مثل «كتاب» في إجابة من قال «ما هذا؟». فهذا أصل يمكن أن نقرع عليه فروع بعملية تسمى الزيادة (وهو تحويل في اللسانيات الحديثة). وتكون كل هذه الفروع مكافئة للأصل من حيث إنها قادرة أن يقوم بعضها مقام بعض ومقام الأصل وهي «الكتاب»، و«بالكتاب» و«بالكتاب المفيد»، وغير ذلك. فتوليد هذه العبارات هو في الوقت نفسه تحديد لها. ومجموع

29 - التوليد اصطلاح للرياضيين يستعمله تشومسكي وغيره من اللغويين المحدثين (المثال كدائرة البحر يؤدّ البحر لأنه رسم لمجموعة من العمليات المرتبة تخضع لضوابط).

العمليات المولدة المحددة تكون زمرة لأن فيها صفة التجميع وفيها إمكانية رد الفرع إلى أصله أو عدم التوليد (الصفر).

وهذه الملاحظة الأخيرة مهمة جدا لأنها تفتح لنا آفاقا جد واسعة، فإن العلماء في زماننا قد أجمعوا على أن مفهوم الزمرة قد يكون هو البنية التي تتبنى عليها الكثير من الأفعال المحكمة أي مجموع العمليات المرتبة التي تؤدي إلى نتيجة معينة مقصودة، وذلك مثل حقل التربية الذي يرمي فيه المربي إلى تحصيل المهارات في ميدان معين، وكالعلاج الآلي للمعلومات وما تزال البرمجيات في ميدان العلاج الآلي للكلام مبنية على المنوييد وهو الزمرة ناقص منها التناظر (رد الشيء إلى أصله عند علمائنا) فهو من أجل ذلك ناقص وغير مفيد.

وتجري الآن في مركزنا في الجزائر بحوث في هذه الميادين يستغل فيها الباحثون النظرية الخليلية مصوغة بما يقتضيه العلم الحديث وتكنولوجيا عصرنا هذا. والذي نرجوه هو أن يتعاون العلماء في الوطن العربي لنحي علم الخليل إن شاء الله.

دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية¹

إن أول ما تستلزمه البحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية هو أن يعتمد أهل الاختصاص فيها على نظرية لغوية تستنبط من اللغة العربية لا من لغات أخرى غير العربية ولا سيما اللغات الأوروبية التي تغاير تماما في نظامها اللغة العربية. وذلك لأسباب: الأول هو أن العلاج الآلي للغات جزء كبير منه ينحصر في الصياغة المنطقية الرياضية، فكل بحث جار في الوقت الراهن في هذا النوع من العلاج الحاسوبي يرمي إلى ضبط أنجع نمط أو النموذج في الصياغة (Formalism). ومن المعلوم أن الذي يصاغ في الواقع ليس هو اللغة في ذاتها بل النظرية اللغوية المستنبطة من النظر فيها. وقد ضبطت نماذج كثيرة لصياغة النظرية اللغوية الخاصة بالإنكليزية أو الروسية وغيرهما. ويمكن أن ينظر فيها الباحث المتخصص في علاج العربية ليبحث فيها عما استخدم فيها من نماذج الصياغة وعما هو مشترك بين جميع اللغات إلا أنه لا ينفعه أن يطبق هذه النماذج على اللغة العربية كما هي فهذا من محض التعسف.

وقد لجأ الكثير من الباحثين إلى أنموذج نحوي غير علمي للغة العربية وهو النحو المدرسي التقليدي الذي لا يتناول اللغة بالتحليل العلمي ولا بتحليل ظواهر الكلام العربي اللهم إلا بعض ما أبدعه علماؤنا القدامى كوزن الكلمة مثلا. فهذا مفهوم علمي محض ناتج عن تحليل الدقيق «لمجاري كلام العرب» حسب تعبير علمائنا. ولذلك كان ينبغي أن نبحث عن مثل هذا المفهوم عند الذين وضعوا النحو العلمي وطوروه من القدامى أي المبدعين منهم! إنشال الخليل بن أحمد وسيبويه. فالذي نجده في كتاب سيبويه هو بعيد كل البعد عما نجده في

1- قدم هذا البحث في الندوة الأولى لاتحاد المجمع اللغوية العربية المنعقدة في عمان في سنة 2003.

كتب النحو التعليمية التي ظهرت ابتداء من القرن الرابع الهجري، مثل كتاب الجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، ثم المختصرات النحوية التي ظهرت فيما بعد، مثل الأجرومية، والألفية لابن مالك. فالرؤية تغيرت هنا تماما.

وقد نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النظر، فبعد مدة طويلة تبين لنا أن المفاهيم التي يتضمنها هذا الكتاب تكوّن في الحقيقة نظرية دقيقة لم نعر على مثلها في أي نظرية لغوية أخرى سواء كانت قديمة أم حديثة. وأيقنا أن هذه المفاهيم جديرة جدا بأن يكشف عنها وعن حقيقتها أي بحسب ما قصده من كل واحد منها صاحب الكتاب وشيوخه وخاصة الخليل. وذلك لأن الألفاظ التي تدل عليها بقيت في أغلبها هي التي استعملها المتأخرون من النحاة لكن بمعنى آخر أو بتصور آخر غير الذي كان لدى سيبويه وأصحابه. فهذا العمل هو إذن «قراءة جديدة» -حسب التعبير الأجنبي الحديث- لهذا الكتاب وكتب أخرى قديمة. وقد التزمنا بأن نأتي على كل تأويل نقترحه لكل مفهوم بدليل قاطع بعصمنا البحث عنه والإتيان به عن كل تعسف حتى لا نحمل أقوال القدامى أكثر مما تحتمله. ولهذا احتطنا احتياطا كبيرا في أثناء عملنا الطويل واضطررنا أن نضع بعد التأمل المديد والمقارنة بين طرائق البحث الدلالي القديمة والحديثة طريقة علمية دقيقة للكشف عن الدلالات المقصودة بالفعل².

وأدنتا هذه القراءة الجديدة إلى المقارنة بين هذه المفاهيم كما تصورها هؤلاء العلماء المبدعون وما جاء بدلها فيما بعد من مفاهيم غير علمية، والمقارنة أيضا بينها وبين ما نجده اليوم من مفاهيم علمية في العلوم اللسانية الحديثة وفي المنطق العلمي. وهنا أيضا كان تحفظا كبيرا جدا لأن أوجه الشبه قد تخدع الباحث أحيانا كما أن الفوارق الكثيرة قد تُضل أحيانا الباحثين فلا يهتدون إلى الشبه العميق الذي لا يتضح إلا بالطرق التحليلية الدقيقة كالطرق المنطقية الرياضية. وقد اضطررنا أحيانا أخرى بسبب القراءة الجديدة إلى وضع لغة جديدة - بعض المصطلحات بلغة أجنبية³ - لعدم وجود ما يقابل المفهوم العربي في علوم اللسان الحديثة وذلك مثل الحركة والسكون (Akinesis/Kinesis) ومفهوم الفائدة (من حيث الكم

2- يمكن أن يرجع في ذلك كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العلة (رسالة دكتوراه الدولة، السوربون، 1979).

3- بالفرنسية والإنكليزية في كتابنا السابق الذكر.

(Informème) وغير ذلك. ونتج من مقارنة بين مفاهيم الكتاب والمنطق الرياضي الحديث أن اتضحت أيضا العلاقات الوثيقة القائمة بين بعض المفاهيم العربية ومفاهيم المنطق العربي مثل الحمل ومفهوم القياس ومفهوم النظرير ومفهوم.... الباب! وهذا الأخير لم يكن يفكر أي باحث في أنه يطابق تماما المجموعة الرياضية (Set و Ensemble). ولا ننسى أن أستاذ سيبيوه الذي قضى معه السنين الطوال في البحث حول ظواهر العربية كان رياضيا سابقا لأوانه (بعشرة قرون) زيادة على ما كان أبدعه من المفاهيم في النحو والعروض والصوتيات وغير ذلك. فبهذه القراءة حصل لدينا نوع من التحديث لنظرية الخليل إذ تُرجمت إلى لغة العلوم الحديثة بالعربية واللغات الأخرى. وتُستحسن تسميتها بالحديثة لأنها نظرية على نظرية سابقة (Métathéorie).

أهم مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة

(1) الانفصال والابتداء كمنطق

إن الصياغة المنطقية الرياضية للنظريات تستلزم أن تستجيب هذه النظريات لما تتطلبه هذه الصياغة وهو أن تكون واضحة بالمعنى المنطقي (explicit) أي أن تكون تحديداتها الأولية مكتفية بنفسها ولا يكون فيها دور كما يقول علماؤنا⁴. ومثال ذلك في اللسانيات الحديثة الانطلاق من مفهوم الجملة قبل القيام بتحديداتها تحديدا لا يكون تابعا لمفهوم هو بنفسه غير محدد، وهذا كان نقول: الجملة المفيدة هي ما يتركب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر. أما في النظرية الخليلية الحديثة فلا يُنطلق فيها من مفهوم الجملة المفيدة («الكلام المستغني» عند سيبيوه) بل من مفهوم ما يسميه سيبيوه: «ما ينفصل ويبتدأ» (الكتاب، 96/1). والمقصود من ذلك هو أن يمكن بالنسبة إلى قطعة من الكلام أن ينطق بها منفردة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء، مثل «زيد»، أو «أنا»، أو «كتاب»، في الإجابة عن الأسئلة: من هذا؟ ومن خرج؟ وما هذا؟ فالمنطلق منه هنا يبيّن تحديده على مفهوم واحد هو «الانفراد»، والجدير بالملاحظة هو أن هذا المفهوم يُوجد في مكان يتقاطع فيه الكلام كلفظ والكلام كخطاب فهو لفظ مسموع له

4- هذا من شروط التحديد المنطقي. وقد اشترط ذلك تشومسكي أيضا عند وضع النظريات اللسانية العلمية.

بنية وكلام مفيد لمعنى. فيصح أن ينطلق منه كمفهوم واضح معقول ومدرَك حسيًا⁵ وسمى سيبويه هذه الوحدة الصغرى بـ «الكلمة المفردة».

(2) التفريع من الأصول عوض التحليل بالتقطيع

- التفريع بالزيادة على الأصل

إن كل العناصر المفيدة القابلة للانفراد تُعتبر في اللسانيات الخليلية كأصول يمكن أن تُفرَّع منها وحدات أخرى بعمليات خاصة وهذا بعد حصر الأصول. فهذا أقرب إلى الصياغة الرياضية من تحليل الجمل بعملية التقطيع المتسلسل والاستبدال (Segmentation/ Commutation) كما هو الحال عند اللغويين. وتجاوز هذا التحليل الساذج القرائنيون الأمريكيون (Distributionalists) بلجئهم إلى التقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللغوية يسمونها بالمكونات القريبة (Immediat Constituents). فجاء تشومسكي فاستطاع أن يصوغها على شكل شجرة وهو مفهوم منطقي رياضي. ومهما كان فكل هذا عمل تحليلي- تقطيعي. أما عند الخليليين فالعمل، على عكس ذلك، تركيبي- تفريعي. وهذا طبيعي لأنهم ينطلقون في عملهم من أصغر ما يُتخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك -كما فعل الخليل وسيبويه- على عملية تفريعية (أو تحويلية) واحدة وهي الزيادة على الأصل وهي تخضع لقواعد معينة.

- التمييز الصارم بين ما يرجع إلى اللفظ وحده وما يرجع إلى المعنى أو الإفادة

فأصغر الوحدات الخطابية هي في الغالب ما نقص فيها شيء أو أكثر من شيء فهي قابلة بذلك لزيادة ما نقص منها. ولاحظ العلماء في القديم أن «الكلمة المفردة» تدخل عليها (هذه عبارتهم) كلمات غير قابلة للانفراد، وذلك مثل «الـ»، و«الباء»، و«في»، و«من»، هذا من الناحية اللفظية الصورية. ولاحظوا في نفس الوقت أن هذه الكلم التي تدخل عليها هذه الكلم غير المفردة أن أكثرها تدل على ذات أي على شيء (Object)، فجعلوها من قبيل الأسماء، والأخرى تدخل عليها بعض الكلم أيضا تختص بها، مثل «السين»، و«سوف»،

5- فلا يحتاج هنا أن نلجأ إلى مفاهيم ستظهر فيما بعد كمترقات لهذه الأوليات مثل الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

و«لم»، و«لن»، فجعلوها من قبيل الأفعال لأنها تدل على حدث (Process) في أثناء حدوثه وتُعرّف صوريا بما يدخل عليها.

وهذا التمييز بين الصوري والدلالي مهم جدا عندهم بل هو من المبادئ المنهجية الأساسية في النحو العربي الخليلي: فلا يحدد العنصر اللغوي كلفظ بما يخص المعنى وحده ولا يحدد المعنى كمدلول للفظ بما يخص هذا اللفظ وحده. فهذا المبدأ هو من المميزات الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة أيضا.

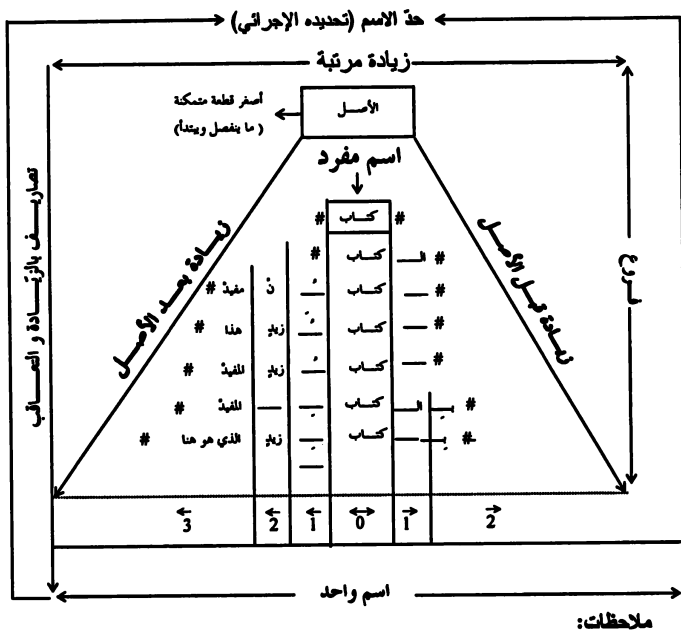
(2) التفرع المتدرج (أو الزيادة من الأقل إلى الأكثر وحدات) وما يترتب على ذلك من خصائص

- التدرج في الزيادة يحدد «مواضع» خاصة

يسمى سيبويه هذه الكلمة غير القابلة للانفراد زوائد (على الاسم أو على الفعل). فهو يعتبر «الاسم المفرد»، مثلا، كأصل تزد عليه زوائد خاصة به لكل واحد منها في موضع خاص. فالاسم تأتي قبله مباشرة كزيادة «الـ»، فهذا تحديده اللفظي الصوري. وتحديده المعنوي الدلالي أنه يدلّ على تعريف مسمى الاسم (جعل معرفة غير نكرة). وتأتي قبل «الـ» كلمة من مجموعة الكلم التي ستسمى خاصة بعد سيبويه حروف الجرّ، كما يأتي بعد الاسم -النواة- علامة الإعراب مباشرة والتتوين أو المضاف إليه (أحدهما يعاقب الآخر عموديا وكلاهما يعاقب «الـ» أفقيا)، ثم يأتي في الآخر موضع خاص بالاسم أيضا وهو موضع للصفة.

وها هو ذا رسم هذا التفريع المتدرج الذي أطلقنا عليه اسم «المثال المولد»

المثال المولد للاسم (أو حده الإجرائي)



- 1- إن عملية الزيادة - وهي نوع من التحويل (تحويل الأصل) (Transformation) - هي التي تحدد بكيفية صورية (في اللفظ) وإجرائية (هو مجرد عمل) المواقع الخاصة التي تقع فيها الزوائد بالنسبة إلى النواة - وهو الاسم وهنا في حده ذاته - وتسمى «مواضع». وللأسم سنة «مواضع» لا يتجاوزها.

2- وبتحديدّها للمواضع تتحدّد العناصر التي تدخل فيها بكيفية صورية أيضا.

3- كل مرتبة في هذا المثال المولّد للاسم تحتوي على فرع يتفرع مما سبقه بعملية الزيادة الموجهة إلى يمين الاسم -النواة- أو/على يساره. وكل هذه الفروع متكافئة لغويا ورياضيا. ومعنى ذلك أن كل فرع مساوٍ للأصل وفروعه (وهي نظائر في اصطلاح القدامى) فكل واحد منها هو اسم واحد كما يقول سيبويه مهما بلغ طوله، ويسمى الأصل عند سيبويه «الاسم المفرد» إذا عزل عن زوائده وما يتفرّع عنه بالزيادة: «ما بمنزلة الاسم الواحد». وقد أطلق الرضي الاسترلاباذي -أحد النحاة العباقرة وقبله ابن يعيش (القرن السادس والسابع)- اسم «اللفظة» على كل واحد من هذه الفروع. ويمكن أن نتواضع على هذه التسمية ونطلقها أيضا على الأصل بما أنه «لفظة» مجردة من الزوائد. وقد اقترحنا مصطلحا أجنبيا لهذا المفهوم وهو «Lexia».

4- مفهوم الموضع مهم جدا لأنه اعتباري إذ ليس مجرد موقع للوحدة اللغوية في مدرج الكلام، فقد يكون فارغاً ولا فراغ في الكلام المنطوق العادي. فمجموعة المواضع المرتبة ترتيباً أفقياً خاصاً تكون «مثال الاسم» أو الفعل، مثل بناء الكلمة، فالأصل فيها مع زوائده كل في موضعه يكون مثالها.

5- ومجموع العمليات التحويلية (التقريعات بالزيادة) تكون مجموعة بالمعنى الرياضي وهذه المجموعة من التحويلات هي زمرة⁶.

وهذه الزمرة هي التي «تولّد» الاسم في العربية. ونعني بالاسم كما رأينا الاسم في حد ذاته و هو النواة ± ما يدخل عليه (ويخرج) من الزوائد (أي من لوازمه). ولمصطلح «يولّد»

6- بالمثل: 1- لها عملية داخلية: + وهي التحويل بالزيادة (الموجهة يمينا أو شمالا).

2- وهذه العملية تجميعية: (كتاب+ ن)=(ن)- (كتاب+ ن)=(ن).

3- ولها عنصر محايد وهو عدم الزيادة (تحويل مساوٍ لصفر).

4- ولكل عنصر (أو تحويل) فيها نظير وهو التحويل برّذ الشيء إلى أصله.

هنا معنى رياضي أيضا (To generat)⁷: فهو تحديد رياضي إجرائي (أعمال تنتج منها كيانات معينة) وليس تحديداً بالجنس والفصل⁸.

وهذا الحدّ الإجرائي المولد سميناه، كما مرّ بنا، بـ«المثال المولد»، وذلك في اصطلاحنا، ووضعنا له مصطلحا باللغات الأجنبية وهو Schème و Generator Pattern و générateur

وللفعل أيضا مثل مولدة كالاسم إلا أن مثله ثلاثة: أحدها للماضي، والثاني للمضارع، والثالث للأمر.

ثم إن جميع مستويات اللغة (الصوتي والصرفي والتركيبی) يتكون من حدود أو مثل مولدة كل واحد منها يكون زمرة.

(4) مفهوم العمل والعامل والمعمول في مستوى التراكيب (بناء الكلام)

إن المستوى الذي يتحدّد فيه الاسم والفعل هو المستوى المركزي بالنسبة لنظام اللغة لأنه هو الذي ينطلق منه في التحليل واكتشاف المثل المولدة، ويمكن أن ينطلق منه إلى ما فوق لتحديد التراكيب، كما يمكن أن يتوجه إلى ما تحته في مستوى بناء الكلمة المفردة ثم إلى مستوى الحروف (النظام الفنولوجي). ومع ذلك فالوحدات اللغوية في المستوى التركيبي -ما فوق «اللفظة»- ليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى أي ليس هذا المستوى الذي تظهر فيه الجملة عبارة عن تركيب للوحدات من المستوى الأدنى. فلهذا المستوى وحدات خاصة به أكثر تجريدا وهي العامل، والمعمول الأول، والمعمول الثاني، والمخصص.

7- استعار تشومسكي أيضا هذا المصطلح للدلالة على التوليد الاندراجي (قواعد إعادة الكتابة) وليس التوليد عند العرب اندراجيا بل تركيبيا. فالشجرة عند تشومسكي ترسم عملا تحليليا يتبين فيه كيف تتدرج المكونات القرية بعضها في بعض. ويمكن أن نرسم المثال المولد العربي بشجرة أيضا غير أنه يصير بذلك تحليليا فلا تتبين فيه الحركية التحولية التركيبية. إلا أن هذا التشجير للمثال المولد وإن كان مشوها إلى حد بعيد فقد يفيدنا ببيانه عن كيفية تدخل الوحدات وتجمعها في الكلام أي على مستوى الكلام المنطوق لا على مستوى نظام اللغة في حد ذاته.

8- وهذا هو الفرق الحقيقي القائم بين النحو الخليلي ونحو المتأخرين الذين تأثروا بمنطق لرسطو.

وسنطلق ههنا أيضا من أقل ما ينطق به من الكلام ولكن دون أي نقص هذه المرة⁹، ونحاول أن نزيد على ما قبل هذه النواة كل ما تحتمله من زيادة وكذلك على ما بعدها. وهما هو ذا المثال الذي نحصل عليه بهذه الزيادات أولا وبوضع كل وحدة إزاء نظيرها أي المكافئ لها:

الأصل	← ∅	زيدٌ	قائم	
↑	إنْ	زيدًا	قائم	هنا
↑	كان	زيدٌ	قائما	أمس
↑	حسبْتُ	زيدًا	قائما	غلطا
↑	أعلمتُ عمرا	زيدًا	قائما	حالا
↑	أكرم	زيد	عمرا	إكراما
↓	أكرمـ	تُ	عمرا	كثيرا
	الفاعل	المعمول ¹	المعمول ²	مختصة من

نواة التركيب¹⁰ الزوائد على النواة

ملاحظات:

1- إن الأصل يتحدد بعدم الزيادة عليه عامة (وعلى اليمين فقط في المستوى التركيبي)¹¹ فموضع الزيادة على الأصل فارغ ونشير إلى ذلك بالعلامة الرياضية التي هي (∅).

9- فالمنطلق السابق هو أصغر كلمة من الكلام المفيد. و النقص يتبين بالمقارنة بنظائر القطعة في الإقادة (العمل على النظائر) من هذا؟ الجواب الأصغر: «زيد» وهو نظير: «هذا زيد».

10- هي أصل بالنسبة للفروع التي تحتوي زوائد غير مؤثرة لفظا.

11- لأن الزيادة على الأصل التركيبي (Syntactic) تكون بإدخال عنصر يؤثر فيه لفظا.

2- إن العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي يبنى عليه وقد يكون مساوياً لصفر كما رأينا وهذا الذي يسميه القدامى بالابتداء. يعمل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظاً ومعنى إذ يكون سبباً في إعرابهما وسبباً في تغيير المعنى ولكن الأهم هو أنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل¹².

3- كما نرى وكما سبق أن قلناه: العامل والمعمولان والمخصص هي الوحدات المجردة التي تبنى عليه أبنية الكلام (التركيب) وليست اللفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى. فالعامل مثلاً هو كيان اعتياري، فهو موضع في داخل بنية (وليس موقعاً في تسلسل الكلام)، والدليل على ذلك أن محتواه قد يكون كلمة واحدة (إن)، وقد يكون لفظة (حسبت)، وقد يكون تركيباً بأكمله (أعلمتُ عمراً)، والأهم من كل هذا أنه قد يكون... «لا شيء» بالمعنى الرياضي أي صفراً، وهو عند العرب الخلو، لأن هذا الموضع قد يخلو ويتجرد من العامل الملفوظ.

4- ولكل تحويل أو ترريع عملية تعتبر نظيرة له¹³، مثل ما رأينا في اللفظة، يمكن أن نردّ كل وحدة في هذا «المثال المولّد» إلى ما كانت عليه فيما سبقها.

5- المخصص هو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول¹، معمول²، وليس زيادة على الأصل الذي هو «زيد قائم».

6- يمكن أن يشار إلى هذه الكيانات وعلاقاتها بعضها ببعض بهذه الصيغة:

$$[(ع \leftarrow 1م) \pm 2م \pm \text{خ}]$$

(ع = العامل، 1م = العامل الأول، 2م = المعمول الثاني، خ = المخصص، (1م ← 2م) هو

12- لم يدرك النحاة المتأخرون هذا فعملوا وظيفة العامل الوحيدة هو إحداث الإعراب، فحسروا النحو كله في الإعراب.

13- للتظاير هنا ترجمة حديثة لمفهوم Symetric عند الرياضيين. وكان له معنى أعم عند القدامى من علمائنا وهو المكاني بالتناظر.

زوج مرتّب يشير إلى أن م لا يمكن أن يتقدم أبداً على ع¹⁴).

(5) ظواهر الإطالة أو التثنية (Recursiveness)

إن أهمية «الموضع» كمفهوم إجرائي كبيرة جداً فالموضع، كما رأينا، قد يحتوي على كلمة أو لفظة أو تركيب، وقد يكون المعمول الأول أو الثاني تركيباً أيضاً مثل:

ع ∅ ← م (أن تصوموا) م₂ (خيرٌ لكم)، وع ∅ ← م (زيد) م₂ (رأيتَه)،
وع (ظن) م₁ (زيد) م₂ (أن عمراً قائم)، وع (أرذ) م₁ (ت) م₂ (أن أقوم)، وكذلك هو الحال بالنسبة
إلى المخصص: ع (جاء) م₁ (زيد) خ (وهو يركض).

فهذا سر وخاصة تمتاز بها اللغات البشرية كلها: أن يقع في موضع أكثر من مفردة فيحصل بذلك تداخل (Embedding).

ما تفضل به النظرية الخليلية الحديثة غيرها من النظريات

1- الكلام كفعل للمتكلم ذو بُعدين مندمجين في نظر الخليليين

إن اللغة وضع واستعمال أي نظام من الأدلة المتواضع عليها واستخدام لهذا النظام وليست نظاماً فقط ينظر فيه الباحث دون أن يفكر في كيفية استخدام المتكلم له كوسيلة تبليغ أولاً وكوسيلة اندماج في واقع الحياة ثانياً.

وقد يكثر التخليط بين مفهوم اللغة كنظام ومفهوم الكلام المنطوق أو بالأحرى التسوية بينهما بحصر النظام في الكلام المحصل المحسوس (actualised) على الرغم من التحذير الذي صرح به سوسير منذ قرن تقريباً، فأصحابه من البنويين الأوروبيين يعتبرون أن المحور التركيبي (Axe syntagmatique) هو محور الكلام المنطوق نفسه أي مدرج الكلام (عند العرب)، وأن نظام اللغة هو كامن في التقابل الذي يحصل -في الذهن- بين وحدة وأخرى

14- أخذ مفهوم العامل الغربيون من العرب عند اطلاعهم على ما ترجم إلى اللاتينية في القرون الوسطى وسموه بالـ Rector أو Regens، وهو «الوالي» عند الرومان، ولم يكن له معنى العامل النحوي عند نحائهم ولا نحاة اليونان قبل ذلك. أول من تكلم عن الـ Regens هو نحوي فرنسي في القرن الثالث عشر الميلادي يسمى Petrus Helia.

عموديا أي في المحور الاستبدالي (Axe paradigmatique)، ويتسلسل على المحور التركيبي. وتمكن تشومسكي من صياغة هذا التحليل باللجوء إلى سلاسل الرياضي الروسي ماركوف المشهور، وذلك ليبين ضعف هذا النموذج التحليلي التمثيلي ونقصه. فهذا التحليل يؤدي فقط، كما قال، إلى الكشف عن الوحدات وتصنيفها ليس غير ولا يهتم صاحبه بما يحصل من تحول في تصرف المُحدَث للكلام، فالاهتمام حاصل بالنسبة إلى نتيجة هذا التصرف وهو النص بل ووحداته في ذاتها فقط، فالالتفات محصور في النص وأجزائه الصغرى وبالتالي في كيفية تعرف السامع على هذه الوحدات.

وبالنسبة إلى التحليل إلى مكونات قريبة الذي وضعه بلومفيلد والذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة على أساس عدد من القواعد والعمليات التوليدية فهو أيضا غير كاف للأسباب وضحا تشومسكي نفسه ونقائص أخرى.

أما النظرية الخيلية الحديثة فلا يكتفي أصحابها بالنظر في مدرج الكلام - وإن كان هو المنطلق، ولكن لا كتسلسل للوحدات الدالة وغير الدالة بل كخطاب حاصل بين متكلم وسماع، فينظر في لفظ هذا الخطاب من حيث بنيته ويلاحظ أن هذه البنى في حد ذاتها مستقلة عن المعنى إذ لها قوانينها الخاصة بها ومجارب لا يحددها المعنى - وأكبر دليل على ذلك هو الاشتراك الشامل (polysemy). ويُنظر أيضا فيما تدل عليه هذه البنى في الوضع أو المواضع اللغوية (Code)، فالمعنى هو دائما في الوضع جنس من المعاني وفي الاستعمال معنى واحد محصل، فكما فعل بالنسبة إلى اللفظ يبحث الباحث دائما عن أقل ما يمكن أن يدل عليه اللفظ كمدلول أصلي (ما تدل عليه الأصول اللفظية) ثم كمدلول فرعي أي ما تدل عليه فروعها ولا ينظر في المعاني مقطوعة عن اللفظ الدال عليها وإلا خرج بحثه من ميدان اللسان إلى ميادين المعارف العامة التي اكتسبها الإنسان كما فعل أصحاب الـ Generative Semantics.

فالبحث في بنى اللفظ في هذه النظرية يعتمد على النظر في المحورين معا - غير منفصلين -، فقد رأينا أن الانطلاق يكون دائما من الأصول أي العناصر التي يمكن أن تظهر

في الكلام وحدها (بين سكوكتين كما يقول العرب أو وقتتين). فهذا تحديدها السوري. وهي طريقة في منتهى الموضوعية. وينظر كيف تتحول هذه الأصول فتصير وحدات أخرى تنتفرع من الأولى بالتدرج وعلى مثل مَوَلَدَة خاصة فهذا التفرع التدريجي هو ذو بُعدين مندمجين: ففيه إسقاط المحور التركيبي في الأعمدة المتعددة التي يتكوّن منها المحور الاستبدالي (ولابد من تسميته في هذا النموذج بالمحور التصريفي). فالاندماج حاصل بين المحورين لأن هناك حركة تغطي لا المحور التركيبي وحده كما هو الحال في التقطيع المتسلسل بل المحورين معا وذلك باتساع الزيادة أفقياً وعمودياً انطلاقاً من الأصل. وبذلك أيضاً يصير المحور التركيبي جزءاً من النظام اللغوي فيصير على هذا اعتبارياً إذ تظهر فيه المواضع (وهي اعتبارية) إذ قد تكون ههنا فارغة أحياناً وهذا لا سبيل إلى العثور عليه في التسلسل الكلامي أي مدرج الكلام.

وما المثل المولد في الحقيقية إلا تمثيل (Simulation) علمي لهذه الحركة.

فهذا الذي يحصل في الدماغ، دماغ فاعل الكلام ومستقبله (المتكلم والمخاطب)، لا ينحصر فقط في مجرد التقابل (الاختلافي أو التفاضلي) في عمود واحد من المحور الاستبدالي ويتسلسل أفقي (أو بدون تسلسل أي باندرج مجموعة في مجموعة، كما هو حاصل عند الاستغراقيين الأمريكيين) بل هو حركة تفرعية مع ما يقابلها (نظيرها)، فيختار المتكلم لا بين المتقابلات في قائمة عمودية ما يريد بل الوحدة التي يريد ما بين الفروع التي يولدها المثال، فتتحرك كلما أراد ذلك الآلية التفرعية التي تستجيب لما أراده. وبذلك تفضّل النظرية الخليلية الحديثة غيرها من النماذج العلمية، والدليل على ذلك أن أكثر أفعال الإنسان، حتى الساذجة منها، لها أنموذج تمثيلي له شكل ومجرى الزمرة، كما بين ذلك الكثير من العلماء، وخاصة العالم السويسري جان بياجى.

هذا ويعتبر المثل المولد بالنسبة للمخاطب «مثالاً للتعرف الآلي على البنى» وما تحتوي عليه من العناصر المندمجة فيها لأنه مجموعة من المواضع المرتبة ترتيباً معيناً وهو نتيجة للعمليات التفرعية التي تحدّد هذه المواضع فتظهر على مستوى المحور التركيبي على شكل

سلسلة من المواضع المرتبة، فهذا نسميه بالمثال التدرُّجي لأنه يتحصل في درج الكلام أي ببُعْد واحد، وهكذا هو مثال الكلمة الذي هو وزنها وبنائها (فَعْل - فُعْل - مَفْعَل، إلخ)، وهكذا هو المثال التركيبي:

(ع ← ١م ± 2م ± 3م، وهكذا هو المثال التدرُّجي للفظة الاسمية:

انظر مثال اللفظة الاسمية					
$\vec{3}$	$\vec{2}$	$\vec{1}$	$\vec{0}$	$\vec{1}$	$\vec{2}$

فبهذه المُثُل التدرُّجية التي تظهر في الكلام على شكل تسلسل الوحدات المحصلة¹⁵ (actualised) يمكن أن نستكشف بنى الكلام المحصل وما يحتوي عليه من الوحدات. وهذا يقتضي أن يعتمد على معجم آلي لكل جنس من المفردات.

هذا ويحاول بعض الباحثين إلى الآن، بالنسبة إلى العربية خاصة، أن يتعرفوا على وحدات الكلام وما تكل عليه بالتقطيع المتسلسل، ويستعينون في ذلك بسباق الكلمة في المستوى التركيبي أو السوابق واللاحق في مستوى الكلمة ولا يعرفون مستوى اللفظة طبعا. أما الكلمة فمثل كلمة «مكتبة» يحللونها هكذا:

السابقة الجذع اللاحقة العلامة
م كُتِبَ ة -

فلو استخدموا المثال مَقْلَعَة للتعرف على بنية الكلمة أولا، واستخرجوا الجذر [ك-ت-ب] من المعجم الآلي للجنور، لوَفَّرُوا لأنفسهم مشقّة البحث للتعرف على جنس كل من السابقة واللاحقة والجذر. ثم إن هم أرادوا أن يتعرفوا على علامة الجمع في كلمة «أصحاب» (جَمْع صاحب) لاستشكلوا الأمر، إذ الهمزة لا تكل هي وحدها على الجمع ولا الألف ولا كلاهما معا، إذ قد سكّنت الصاد، فالبحث عن العلامة كقطعة متصلة أو متقطعة هو تعسف كبير جدا،

15- وليست مثلها لأن المُثُل دائما اعتبارية (ليس لها محتوى محسوس).

إذ الذي يدل على الجمع هو مثال أصحاب: أي مجموع الحروف والحركات والسكنات الأصلي والزائد منها كل في موضعه (تحديد الوزن للرضي). أما السياق في المستوى التركيبي فإنه أيضا ذو بنية لأنه جزء من بنية تشمل نواة التركيب وما يَزَاد عليها كما رأينا.

هذا وقد اتضح لنا، معشر اللغويين الخليلين، أن البرمجيات التي ظهرت منذ أن تأسس هذا العلم الحاسوبي، لا تقي هي بدورها بما تتطلبه النظرية الخليلية الحديثة (كما لا تستجيب الكثير من النظريات اللسانية لهذا العمل العلاجي). فكما رأينا، مفهوم الزمرة هو عنصر أساسي في هذه النظرية، فلا يصح التمثيل العلمي لأفعال المتكلم التي تتعكس (revertible) بتجاهل ذلك، فلا بد لها من نظير إذ هي التي «تردّ الأشياء إلى ما كانت عليه» كما يقول النحاة العرب، فهذا يتحقق في الزمرة. ولم نر بعد -وعسى أن يكون قد حصل- برمجة تستغل هذا الانعكاس أو التناظر في العمليات، فهي تكتفي بما يسمى المنويدي. والذي نوقفه هو أن ما نسمى بـ«الأفعال الصورية» (Formal grammars) كما ضبطها تشومسكي واستخدمها المهندسون فكلها مبنية على «أكسيوماتيك» أساسها المنويدي لا غير. هذا فيما علمناه إلى الآن، وقد سمعنا أن بعض الباحثين قد حاولوا أن يتجاوزوا المنويدي، ومهما كان فهو بحث مبرمج في مركزنا.

وتجري الآن في مركز البحوث لترقية العربية بالجزائر بحوث مبرمجة في شتى الميادين التي تخص اللغة، كطرائق تعليم اللغات، والعلاج الآلي للغة، وأمراض الكلام وغيرها، وكلها تبحث في كيفية استثمارها للنظرية الخليلية الحديثة ولا تهمل النظريات العلمية الأخرى إلا أن تكون قد تجاوزها الزمان. والذي نعتقه هو أن للنظرية الخليلية دورا حاسما في ميدان العلاج الحاسوبي للعربية وهو دور كل النظريات التي تستجيب لما يتطلبه هذا العلاج من الوضوح والتماسك والعمق في تمثيل الظواهر والأحداث اللغوية، كأفعال الإنسان الكلامية وهذا العلاج الحاسوبي سيكون لجميع النظريات كالمحكّ نخبر به صحتها ومدى نجاعتها.

رحم الله الخليل وسيبويه وكل مبدع من علمائنا وجزاهم الله خيرا على أعمالهم العظيمة النافعة. والحمد لله الذي هدانا إلى ما قالوه.

II - بعض قضايا اللغة العربية

تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية¹

يعرف كل واحد ما للإعلام المكتوب والمنطوق من تأثير عميق وواسع جدا في استعمال الناس للغة، وهو جزء من التأثير الشامل الذي تمتاز به وسائل الإعلام في جميع ميادين الحياة والفكر، وقد تضاعف هذا التأثير وقوي بتقدم الوسائل التقنية والتكنولوجيا عامة بكيفية عجيبة حتى صارت الكرة الأرضية، كما يشعر بذلك كل منا، عبارة عن قرية كبيرة لا يحدث فيها حادث ذو شأن إلا ويعلم به على الفور أكثر سكانها. فتأثير الإعلام - والاتصال الواسع السهل والسريع - من شأنه أن ينقل الأخبار بالألفاظ والأساليب التي تعود عليها المذيعون في الإذاعة والتلفزيون والمنشطون فيها، وبذلك صار دور هؤلاء في تشييع اللفظة المحدثنة دورا هاما جدا، وكذلك الخطأ اللغوي، فمسؤوليتهم في ذلك كبيرة، وقد لا يشعر بخطورته أولو الأمر منا، فيما يبدو لنا، فقد تركوا في هذا الميدان الحبل على الغارب وخاصة في العشرية الأخيرة، خلافا لما كان عليه الإعلام والتعليم عندما أنشئت المجامع اللغوية.

وليس غرضنا في هذا البحث القيام بتحليل للغة الإذاعة والتلفزيون، فقد قام بذلك الكثير من الباحثين، بل غرضنا هو أن نبين الأهمية العظيمة التي يكتسبها الإعلام ولاسيما المسموع منه في التأثير على الاستعمال اللغوي لا عند النخبة من المثقفين فحسب بل حتى في استعمال الجماهير للغة، وخاصة الأطفال والشباب، وسنمثل، على كل حال، لهذا التأثير ببعض الأمثلة. وسنقترح فيما يلي بعض الوسائل لاستثمار هذه المنابع من الإشعاع الثقافي لتستفيد منه كأداة اتصال لا أقل مما هي عليه اللغات الأوروبية الكبرى من الحيوية والنجاحة في التبليغ.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001.

إن هناك منبعين أساسيين يؤثران في استعمال الناس للغة أيما تأثير، وهما عاملان قويان جدا في انتشار ألفاظ الحضارة الحديثة والمصطلحات العلمية والتقنية بل ولا مفر أبدا من هذا التأثير ولا مرد له، وهما المدرسة وامتداداتها من جهة، ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من جهة أخرى، وهذا يرجع إلى أقدم الأزمنة، إلا أن تعميم التعليم وارتفاع وسائل الإعلام وانتشارها الواسع في عصرنا هذا جعلها من الوسائل العظيمة التأثير على عقول الناس وسلوكهم ولغتهم. وقد استغلت هاتين القوتين كل الحكومات والأحزاب في كل دولة، أما فيما يخص البلدان العربية فإن الحكومات فيها لم تستغلها استغلالا عقلانيا في ميدان اللغة خاصة، وليس معنى ذلك أن السلطات المعنية في كل بلد غير شاعرة بأهمية التدخل في مصير اللغة باستغلال المدرسة على الأقل، فإن هناك الكثير من التوصيات في المؤتمرات لوزراء التربية والإعلام والتعليم العالي تنص على ضرورة هذا التدخل لصالح اللغة العربية، إلا أننا لم نسمع أن هذه التوصيات -ولو واحدة منها- قد حظيت بالتنفيذ الكامل وبالناتج الملموس. ثم إن القوانين والنصوص التي تخضع لها الجامعات اللغوية تنص كلها، في كل بلد، على ضرورة إدخال المصطلحات التي انعقد عليها الإجماع في المستوى القومي، ومع ذلك فلا نعلم أن لفظا واحدا من تلك المصطلحات الحديثة فرض على الطلاب والتلاميذ الصغار.

هل يمكن أن تفرض اللغة وبالأحرى الألفاظ المحدثه؟

وكثيرا ما سمعنا العلماء يصرحون بأن اللغة يستحيل أن يتدخل فيها الأفراد لأنها ظاهرة اجتماعية، فلا قدرة للفرد على تغييرها بمحض إرادته. وهذا صحيح، قاله القدامى من علمائنا لأن اللغة وضع من أوضاع المجتمع يتواضع عليه الناس بدون ما شعور منهم في الغالب، فلا يستطيع الفرد أن يغير من ذلك شيئا. فاللغة لا تفرض لأن جوهرها اجتماعي محض كما أن الأوضاع الاجتماعية لا تفرض بل يرتضيها المجتمع كمجتمع لا كأفراد²، إلا أن المجتمع قد تؤثر فيه عوامل بكيفية حاسمة، وذلك مثل ما يقوله وينشره الرجال ذوو النفوذ الفكري أو

2- وكل ذلك صحيح في مجمله إلا أن إطلاق القول بدون قيد خطأ كما رأينا وكما سنراه.

الديني أو السياسي كزعماء الفكر أو الدين أو السياسة. وعلى مثل ذلك يكون المعلم والمذيع بالنسبة إلى الأطفال والجمامير³.

وفإن كانت اللغة غير قابلة لأن تفرض بالقوانين فإنها، مع ذلك، تفرض نفسها بسهولة عجيبة جدا عندما تأتي على لسان المعلم والأستاذ، كما يكون لها حظ كبير من ذلك بالنسبة إلى الملايين من الناس إذا ما استعملها مذيع الإذاعة والتلفزيون. فكأن المجامع تعيش في عالم المدرسة والإعلام في عالم آخر. فالوضع غير الاستعمال، وعلى هذا فإن استعمال بعض الناس هو قوة لغيرهم بحكم منصبهم ووظيفتهم فهم أصحاب نفوذ من الناحية اللغوية (زيادة على نفوذهم الاجتماعي وغيره). وهؤلاء هم كما قلنا، معلمو التعليم الابتدائي خاصة. والطفل الصغير إذا سمع معلمه يستعمل بكثرة لفظة لم يسمعا من بيئته غير المدرسية فإنه لا يشك أبدا في وجودها في استعمال أكثر المتقنين. وكذلك هو الأمر بالنسبة للإعلام عند أكثر الناس، وخاصة الطبقات المتوسطة، فإذا سمعوا مذيعا معروفا يستأنسون به كلما ظهر في الشاشة ويكثر من استعمال كلمة أو عبارة أو مصطلح فإنهم يميلون إلى تبني ذلك لتقنهم بالمذيع - كما يتقنون غالبا بما تكتبه وتشره الصحف.

وعلى هذا فلا ندري لماذا لا تلجأ السلطات في كل بلد إلى استغلال هاتين البورتين للإشعاع الثقافي واللغوي بالدرجة الأولى. فالذين لا يمكن أن يفرض عليهم أي شيء من اللغة هم الذين تعوتوا على استعمال معين إذ كان ما تعوتوا عليه كافيا، ولهذا فقد لا يكفي أن ترسل القوائم من الألفاظ والمعاجم الخاصة بالمصطلحات إلى العلماء والاختصاصيين الذين سبق أن دخلت في استعمالهم ألفاظ أخرى، سواء كانت صحيحة الوضع أم لا، عامة أم فصيحة، عربية الأصل أم أجنبية. فإذا كلموا في ذلك أي في سبب استعمالهم للأجنبي من الألفاظ، قالوا «إذا شاع اللفظ فلا مرد له وسنة الله في اللغات أن تقتبس لغة من أخرى» وغير ذلك من الحجج التي أخذت عن اللغويين الوصفيين في الغالب.

3- ومثل ذلك أيضا الخطاب الرائع الأسلوب فإن تأثيره على استعمال الناس لغة معينة أيضا حاسم كالقرآن الكريم فإنه غير من أوضاع لغة العرب - إذ نزل بلغتهم - فقد قلب أوضاع أساليب التعبير عند العرب (ولوضوح الأساليب غير أوضاع للغة). وشاعت ألفاظ وردت في القرآن بمعنى خاص لا تعرفه العرب.

الغرابية؟ بالنسبة لمن؟

وعلى هذا فإن مصير الكلمة المحدثة - والتي لا يعرفها أكثر الناس - لا يمكن أن يثبت فيها فيقال إنها كلمة غريبة، فالغرابية بالنسبة لمن؟ فإن للمصطلح الجديد مصيرا لا يتوقف شيوعه على معرفة الناس له مسبقا فهذا دور، ثم إن غرابته في الوقت الراهن لا تمنعه من أن يكون مأنوسا في وقت آخر إذا توفرت فيه شروط الشيوع واستثناس الناطقين به.

ثم إن دور المعلم ووسائل الإعلام تضاعف في عصرنا هذا، كما قلنا، تضاعفا عظيما جدا، وذلك بحكم تعميم التعليم في جميع الأوساط والبيئات، ودخول الإذاعة والتلفزيون في أكثر البيوت. ولم نر فيما مضى مثل هذه الظاهرة أعني أن يتمكن الإنسان بأن يشاهد ويسمع كلام أشخاص يثبت من جميع أنحاء العالم، وأخص بالذكر الناطقين بالعربية، فيسمع من كل قطر عربي كلام أهله. وعلى هذا فالتأثير في اللغة من جهة معينة قد تضاعف أكثر فأكثر. فاللفظ المحدث - والعبارات الجديدة (المصوغة على قياس كلام العرب) يمكن أن تشيع شيوعا لا مثيل له في أي وقت من الأوقات. والألفاظ والأساليب إذا كثرت على ألسنة هؤلاء فكن على يقين أنها ستلفت انتباه المستمعين والمشاهدين، وإذا أدخلت المصطلحات في الكتب المدرسية على مستوى الوطن العربي فلا مناص من أنها ستشيع شيوعا واسعا⁴.

ماذا نقر من الألفاظ؟

وقد يقول قائل: «يجب على المجامع اللغوية أن تقرّ الألفاظ التي دخلت في الاستعمال أو تضع لفظا لما جدّ من جديد من المفاهيم العلمية والتقنية». وهذا ما يفعله المجمع الفرنسي فإنه ينظر فيما هو مستعمل بالفعل فإذا كثّر واستقرّ على معنى معين أقرّه المجمع. أما المفاهيم الجديدة فليس للمجمع الفرنسي أن ينظر فيها لأن العلماء والاختصاصيين (وكذلك الهيئات العلمية) هم الذين يضعون اللفظ الجديد. وقد يدخل هذا الذي وضعوه في الاستعمال ويشيع غالبا لأن هؤلاء العلماء يخضعون وضعهم للألفاظ لقواعد التوليد اللغوي الخاص بالفرنسية (واللغات الأوروبية عامة). وصارت هذه القواعد من السنن اللغوية عندهم. وذلك مثل الرجوع

4- وإدخالها في جميع هذه الكتب يقتضي أولا أنها حازت على إجماع واضعيها ومن ثم فلا يمكن أن تكون فيها عيب التناثر الصوتي وغيره من العيوب التي تمنع الكلم من الانتشار.

إلى مجموعة معينة من السوابق واللاحق اللاتينية واليونانية الأصل تواضع على الاستقاء منها كل العلماء في أوروبا وأمريكا. فهذا هو شأن اللغات التي ينطق بها أهل الحضارة المتفوقة حاليا على غيرها من الحضارات. وليس الأمر كذلك بالنسبة للعالم الثالث ولا سيما البلدان العربية. لأن المخترعين للشيء هم بالضرورة أصحاب التسمية لهذا الشيء. أما الناقلون المستغلون لهذا الذي اخترع فلا يرفضون هذه التسمية غالبا. أما الذين قد يرفضون فيختلفون بحسب أهمية تاريخهم وتاريخ حضارتهم وبقدر ما بقي فيهم من الشعور بهذه الأهمية وضرورة المحافظة على هويتهم. ففي هذه الحالة تنشأ المجامع اللغوية بل وهيئات أخرى من هذا القبيل تحاول أن تسد «الثغرات اللغوية» أي الفراغات التي غزتها في الحقيقة الألفاظ الأجنبية. فتضع الألفاظ الجديدة من صميم لغتها. وهذا لا يخص العالم الثالث بل هو موجود في قلب أوروبا الآن. وذلك مثل اللغة الفرنسية التي عجزت عن مقاومة الإنكليزية في أكثر الميادين ويعجب الإنسان من كثرة ما أنشأه الفرنسيون في هذه العشریات من هيئات لغوية (وقد صار المجمع الفرنسي منذ زمان هيئة تشريفية لا أكثر)⁵. أما في البلدان النامية فقد يصيب بعض الشعوب والفئات شيء من اليأس في مغالبة اللغات المتفوقة، فإن لم يكونوا من الذين تغربوا التغريب العميق أقبلوا على التعريب اللفظي وتقبلوا ذلك بارتياح كامل مادام اللفظ قد صار بذلك مأنوسا في السمع بل تحمسوا له وأيقنوا أنه أمر طبيعي ولا سيما عند استماعهم للغويين الذين أثبتوا بكيفية علمية لا غبار عليها أن جميع اللغات تقتبس بعضها من بعض ولا فائدة في معارضة مالا مرد له.

الاقتباس اللغوي العام

فهذا وإن كان ظاهره صحيحا فإنه يحتاج إلى شيء من الاستدراك والتوضيح. فصحيح أن الاقتباس اللغوي هو ظاهرة طبيعية كثيرة الوقوع جدا ولا تسلم لغة منه أبدا. إلا أن هناك حقيقة أخرى وهو أن نفوذ اللغة وحيويتها ومن ثم مستقبلها وبقاؤها يقاس بسهولة تكيفها في

5- وذلك مثل الـ Conseil de la langue française، والـ Institut de la langue française، والـ Conseil international de la langue française وغيرها.

انظر عن الأعمال الرامية إلى إثراء الفرنسية، وخاصة في الكندا ما كتبه Guy Rondeau La normalisation : ling., terminologique et technique au Québec (La norme linguistique. Gt. du Québec 1983, p.415 sqq).

ذاتها، وذلك بالرجوع إلى ما رزقها الله من الثراء المعجمي الكامن والقدرة الاشتقاقية. أما اللغات التي تكثر من الاقتباس حتى فيما يوجد له مقابل وحتى يشمل المفاهيم العادية غير العلمية فهذا يكون دليلا قاطعا على ضعفها وعجزها في داخل موطنها عن منافسة اللغات الأخرى ومآل مثل هذه اللغات الضعيفة الزوال والانقراض وحلول غيرها محلها⁶ ولو في ميادين خاصة في بداية الأمر.

ففي هذا الميدان أيضا يؤدي الإعلام وخاصة المنطوق منه دورا خطيرا جدا في ذبوع الألفاظ الأجنبية حتى تلك التي بقيت على شكلها الأعجمي ولم تعرب. ونحن لا ننكر أن بعض هذه الألفاظ تفرس نفسها مهما كان الموقف ومهما اجتهد المسمون بالمحافظين على إيجاد المقابل العربي، وذلك مثل كلمة «إلكتروني»، فمهما حاول الذين اقترحوا بدله «كهروبي»، فإن الكلمة الأولى ستبقى هي الشائعة لأنها من الأمثلة التي يصير فيه الاسم هو المسمى والعكس. فهي توحي إلى شيء يعجب به الإنسان فصار الاسم ذا هالة تشع إشعاعا فلا يريد المستعمل أن يذهب هذه الهالة باستعماله لكلمة أخرى لا يمكن أن تقوم عنده مقامها. وهذا لا يتحقق دائما لأن هناك قوانين لشبوع الكلمة وإقبال الناس عليها لا يعرفها علماء اللغة الذين لم يطلعوا على ما اكتشف من ذلك حديثا، ومن ذلك ما عرفه علماؤنا قديما وأقروا بأنه من أسباب انزواء الكلمة وهو تنافر الحروف، وقد ورد شيء من ذلك فيما التقطه وجمعه علماء اللغة ولم يأت إلا في نص واحد أو اثنين، وقد أراد إحياء بعض المجمعيين ولا سبيل إلى ذلك مثل: «الإريز» للتليفون، و«المطنة» لمضرب الكرة، وغير ذلك.

وهناك حقيقة أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه وهو أن التدخل في مصير اللغة وتكييفها وتحسين مردودها في تبليغ المعلومات هو شيء ممكن جدا. ومن ثم فليس صحيحا أن يكون «تطور» اللغة، أي تحولها إلى نظام آخر ومحتوى آخر، شيئا محتوما بحيث لا تستطيع أية قوة وأية هيئة أن توقف ذلك أو تعارضه. أما التدخل فلا مثال أحسن من تدخل الهنود والعرب قديما في تدوينهم للغة التي أرادوا أن يحافظوا عليها. صحيح أن اللغة المتداولة في الخطابات

6- انظر بهذا الصدد كيف تموت اللغات في La mort d'une langue في كتاب Ch Baylon Sociolinguistique بيلرس، 1996. و R. Fasold في كتابه: The Sociolinguistics of Society, Blackwell, 1984.

اليومية هي التي تكون عرضة للتحول السريع وقد يصعب بل يستحيل أحيانا كثيرة أن يعترض على ذلك وخاصة في ظروف خاصة، مثل الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كالحروب ونزوح أهل بلد إلى آخر، وكغزو الغزاة وغيرها. أما لغة الثقافة أو اللغة المشتركة المستعملة في نشر التعليم وفي الاتصال مع الجماهير والإعلام وغير ذلك فأكثر أحوالها هي البقاء على ما هي عليه بفضل تدخل السلطات المعنية وأعمال اللغويين والنحاة ونقاد الإنتاج الأدبي. وبالنسبة للغات الأوروبية، فأحسن مثال على ذلك هو ما قام به الفرنسيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر من تكوين وضبط للغة التي كان يحرق بها المنقون وخاصة الكتاب والشعراء. فنجحوا في محاولاتهم النجاح التام. وناهيك في زماننا هذا بمثال كلمة logiciel الفرنسية التي اقترحوها لتقوم مقام Soft-Ware (وكانت قد شاعت في ميدان الحاسوبيات). فلا يوجد الآن ناطق بهذه اللغة إلا وهو يستعمل logiciel ليس إلا. والذي قد ضاعف هذه الجهود وجعلها تتجح ليما نجاح هو هذا الإعلام المنطوق الذي نحن بصدد الكلام عنه.

طغيان العامية في الخطاب الإعلامي والتلفزيوني وسبب ذلك

يكثر المذيعون من استعمال العامية وكذلك المنشطون في خطاباتهم. ونستثني من ذلك في الغالب نشرات الأخبار. يكثر ذلك بصفة خاصة في الحصص التي موضوعها الترفيه أو التسلية. وقد طغت أيضا العامية على الفصحى في كل حصة يكون موضوعها تبادل الآراء أو الخبرة على شكل «استجواب» أو مجرد إجراء حديث. ويتعجب أكثر الناس من طغيان العامية في هذه الحصص الأخيرة إذ قد يكون مستواها عاليا. وكل هذه الظواهر هي، في الحقيقة، جذ طبيعية لأن المنطوق المتبادل بين اثنين على الأقل يقتضي أن يلجأ إلى جانب من الاستعمال اللغوي يتصف بالخفة والاقتصاد أي بشيء كبير من العفوية ولاسبيل إلى العثور عليه في العربية التي يتعلمها الناس في المدرسة⁷. ويجهل الكثير من الناس أن للعربية الفصحى مستوى عفويا مثل جميع اللغات الحية، وأن العرب السليقيين كانوا يتخاطبون في حاجاتهم اليومية مثل ما يتخاطب الفرنسيون والإنكليز أي بلفظ سهل لا تكلف في تأديته، وهي

7- أما هذا المستوى الذي يتعلمونه فهو المستوى المستعمل في مقام غير عادي ككل خطاب محرر يلقى على الناس وتأديته ترقيلية في أصل وضعه. وهو لا يقل أهمية من المستوى المستعمل.

اللغة التي وصفها القدامى الذين استمعوا إليهم ودوتوا كلامهم وقرئ به القرآن، وذلك مثل ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من اختلاس للحركات والاختزال والحذف والإدغام.

أما في زماننا -رمزاً أقدم العصور- فقد صارت العربية تكتسب بالتلقين، والتلقين من عادته أن يهمل الخفيف من الأداء، لأنه يريد صاحبه أن تعطى لعناصر اللغة حقها أي أن تحقق مخارج الحروف وأن تبين (إلى حد المبالغة أحياناً) حركات الإعراب التي قد سقطت من العامية فابتعدت الفصحى في مستواها التخاطبي عن الأداء العفوي إذ حافظت العامية على الخفة لأنها لغة تخاطب فقط⁸ على الرغم من وجود قراءة قرآنية بهذا النوع من الأداء الخفيف وذلك لاندثار درس القراءات في التعليم (ووجودها عند الاختصاصيين فقط وهم قلة).

وصارت الفصحى مبنورة من مستواها العفوي ولا يمكن أن نقول إنها كانت على هذه الحال التي نعرفها اليوم فقط حتى في زمان السليقية إذ كانت اللهجات العربية هي لغة التخاطب. والحق أن ما كان يسمى بلغات العرب -وهي كيفيات في تأديتهم لعنصر واحد من عناصر اللغة- كانت توجد بالفعل في صميم الفصحى وكانت جزءاً منها، فالكثير من القراءات القرآنية كانت لغات، ويوجد في الشعر الفصيح الكثير من اللغات أي الكثير من التنوع في تأدية وحدة لغوية معينة⁹. وكان للعربية الفصحى التي نزل بها القرآن هذا المستوى العفوي، وإلا فكيف نفسّر هذه الكثرة الكاثرة من أمثلة الاختزال والاختلاس والحذف -في الأداء والتراكيب- التي ذكرها سيبويه في كتابه ولم تنسب في أكثرها إلى إقليم أو قبيلة معينة؟ إنما الذي ينسب إلى القبائل هو غالباً أداء مختلف عن الأكثر أو مساو له ولا يتصف غالباً بالاختزال والتخفيف.

فالذي منع الناس والمنشطين في الإعلام من تجنب الفصحى الملقنة بالمدرسة هو عدم توفر الفصحى التي تعلموها على ما تتصف في لغة التخاطب العادي من الخفة في الأداء ومن

8- ويجب ألا نخلط بين اللحن وهو الخطأ في اللغة -تتصف به العامية-، وبين التخفيف الذي ليس بلحن لأنه سمع من العرب وقرئ به القرآن.

9- وجود لغات العرب (بهذا المعنى) بكثرة في القراءات والشعر دليل على أن الفصحى كانت لغة واحدة بشيء كثير من التنوع (الصوتي خاصة) وبالتالي لم تكن خاصة بالتفسير الأدبي وحده. ودليل آخر لا يقل أهمية من السابق هو قلة ما اختلفوا فيه بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه وكثرة ما جاء تأكيداً لذلك من قول اللغويين «وقول عامة العرب». وإن أخذنا مثلاً معجم لهجة تميم فإنه ضئيل جداً من جهة ولكل ما تميزوا به فإن المقابل هو غالباً قول أكثر العرب.

الصيغ والتراكيب المأنوسة، فيلجأون إلى العامية أو يخلطون بينها وبين الفصحى، ويميلون أحيانا كثيرة وبكيفية عفوية إلى الاختلاس والاختزال كما كان ذلك موجودا في الفصحى العفوية. فكان لجوءهم إلى العامية أو هذا المزيج يريحهم من تكلف اللغة غير العفوية وهو أمر طبيعي، ولكن الذي ليس طبيعياً هو أن يجهل أو يتجاهل أهل الاختصاص هذه الحقائق، وأخطر من هذا أن يعتقد أن العامية -أي اللغة الملحونة - لامناص منها لاتصافها بالخفة، وأنها اللغة الوحيدة التي يتخاطب بها الناس في حاجاتهم اليومية، فيأتي بعض العلماء فيبرّر ذلك بقول المستشرقين أن الفصحى «لم تكن في يوم من الأيام إلا لغة أدبية مشتركة»، وهذا كله مغاير للحقيقة، وبالتالي ظلم للعربية.

اقتراحات لاستثمار الإعلام المنطوق

إن هناك من الأخطاء اللغوية ما يكون سببه الوحيد لشيوعها هو الإذاعة والتلفزيون، لأنها لا تظهر إلا فيما يسمع بالفعل لا فيما تكتبه الصحف أو غيرها، وذلك مثل هذه الكلمات العربية: «كيان»، و«خيار»، و«عيان»، فقد شاع على ألسنة المذيعين النطق في الكلمتين الأرتلين خاصة بفتح الحرف الأصلي الأول وهو خطأ كما هو معروف، كما تغير النطق بعدة كلمات، وإن كانت مقبولة بشيء من التجوز، وذلك كلمة «مهمة». كنا في شبابنا لا نعرف إلا النطق بها على وزن مُفْعِلَة (اسم فاعل أهم)، فشاع الآن خاصة في بلدان الخليج مهمة بفتح الميم.

وأقبح من «كيان» بكثير هو نزعة لاحظناها في الأداء للكثير من المذيعين فلا يعتدون في نطقهم بحرف المدّ في حالات كثيرة، وذلك مثل: «المدرسة الأساسية» فينطقون بها «المدرسة الأساسية»، ومثل «البرنامج التعليمي» ينطقون به: «البرنامج التعليمي»، وقد انتشر هذا النطق الفظيع شرقا وغربا بسبب الإعلام المنطوق، وإن كان ظاهرة مثل الموضّة في اللباس إلا أنه في منتهى الفظاعة لا من حيث الذوق بل من حيث أنه يؤذن بانحلال النظام الصوتي العربي في أعز صفاته وبالتالي يهدّد كيان العربية.

وعلى هذا فإننا نقترح أن تتخذ تدابير مستعجلة من جهة، وتدابير أخرى تحتاج إلى إعداد الوسائل من جهة أخرى.

أما في القريب العاجل فلا بد، في نظرنا، من :

1- إصدار مرسوم أو أي نص قانوني في كل دولة عربية يسمح للمجامع اللغوية بالقيام بمراقبة للخطاب الإعلامي، وبصفة عامة كل كلام وحديث بذاع على الإذاعة والتلفزيون من حيث صحة التعبير وسلامته، وما تقتضيه قواعد اللغة العربية لفظاً ومعنى، إفراداً وتركيباً، وذلك بإصدار مجموعة من التنبيهات، وتطالب وسائل الإعلام بمراجعة خطابها في ضوء هذه التنبيهات.

2- تمثين العلاقات بين المجامع اللغوية وكل العلماء الذين لهم خبرة بتدريس العربية من جهة والمؤسسات الخاصة بالإعلام وذلك:

أ- بإعداد لقاءات مع أسرة المذيعين والمنشطين، كالمحاضرات في اللغة العربية، والموارد المستندة حول السلامة اللغوية والأداء، وغير ذلك.

ب- تنظيم حلقات تدريبية لكل من توظفه هذه المؤسسات، كمنذع أو منشط وغير هم، ممن يسمع صوته كل يوم الملايين من المستمعين، ويكون موضوع هذه الحلقات: التدريب على الأداء السليم وعلى التعبير السليم من حيث النحو والصرف.

أما فيما يخص التدخل في المدى المتوسط فيجب في نظرنا:

1- القيام بتأليف كتاب تعليمي يحتوى على قواعد النطق السليم المستخف (الفصحى المنطوقة) كما وصفه علماؤنا قديما وكما يطبق على القراءات القرآنية من نوع «الحرر» الذي يصلح هو وحده للتخاطب الطبيعي العفوي.

2- إدراج مادة الأداء للغة الفصحى المنطوقة واستعمال هذا الكتاب في معاهد العربية وتكوين أساتذة اللغة العربية وخاصة في المعاهد المتخصصة بتكوين المذيعين.

3- تنظيم دروس تلفزيونية في الأداء واللغة العربية.

الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر¹

لقد نادى الكثير من العلماء منذ زمان غير بعيد إلى الرجوع إلى التراث العربي واعتماده بكيفية منتظمة كلما احتيج إلى مصطلح علمي أو لفظ حضاري يدل على ما يقارب المسمى المحدث في زماننا هذا. وقد حصل ذلك بالفعل في القرن الماضي عندما أمر السياسيون آنذاك بأن تنقل للكتب العلمية الغربية إلى العربية وخاصة في الطب والرياضيات، ونخص بالذكر تلك الحركة العظيمة التي أحييت في مصر العدد الكبير من المصطلحات العلمية التراثية عند ترجمتها للكتب الأوروبية. إلا أن هذا العمل ينبغي أن ينسجم في وقتنا هذا مع ما طرأ من تقنيات جديدة في التوثيق والمعلومات عامة. ولا يُعقل أن يواصل اللغويون أعمالهم بالكيفية الحرفية الفردية التي عُرِفوا بها إلى الآن. وما يقال عن المصطلحات العلمية والتقنية يقال أيضاً عن ألفاظ الحضارة، فالكثير من تلك الألفاظ تدل على ما يقارب تماماً المسميات الحديثة وقد أحيأ بعض الكتاب شيئاً منها.

- مزاعم اللسانيين التاريخيين والبنويين المحدثين:

قد يعرف الكثير من المثقفين ما كان يدّعيه بعض اللغويين الغربيين في القرن الماضي إلى النصف الأول من هذا القرن من الحتمية المطلقة لظاهرة التحول التي تصاب به اللغات عبر الزمان وأن خطأ اليوم قد يصبح صواب الغد. أما اقتباس الناطقين لكلمات أجنبية فهو أمر مطّرد لا يمكن أن يعارض أبداً. و كل اللغات في الدنيا تفعل ذلك. إن هذا كله صحيح في مجمله، فلا يمكن أن يعارض التحول عبر الزمان للغات البشر، فالتحول² حاصل مهما أردنا أو فعلنا. وكذلك هي ظاهرة الدخيل، لا مفر منه، إلا أن كل هذا، وإن كان صحيحاً في

1- قدم هذا البحث في ندوة «علم الاصطلاح العربي» التي نظمتها جامعة فلس في عام 2001.

2- وكان يسميه اللغويون تطوراً تأثراً بنظرية داروين حيث طبقوا على اللغة ما كان يراه صالحاً للحياة، ولذلك قالوا: «اللغة كائن حي» وهو تشبيه ليس غير.

جوهره، إلا أنه ليس أمراً مطلقاً يحصل في جميع الأحوال، لأن هناك ظواهر أخرى لا تقل طبيعتها عن الأولى لا تعارض تماماً نزعة التغير الزمني ولكنه قد توقفه إلى حد بعيد، وكذلك فيما يخص الاقتباس، ثم إن هناك شروطاً لتحقيق التغير، فإن اللغة المنطوقة أو لغة التخاطب اليومي هي التي تسرع إلى الاستحالة أكثر بكثير من لغة التحرير، ثم هناك ظروف اجتماعية تاريخية خاصة تسهل هذا التغير وهي اتصال الشعوب عن كتب كالفزوات والحروب والتجارة. فقد تغيرت الفرنسية القديمة حتى صارت الفرنسية الحديثة، وهي مختلفة عنها تماماً، في ظرف مائة سنة في أثناء الحرب التي تحمل هذا الاسم.

هذا وليس بصحيح أن لا يكون للنحاة واللغويين والكتّاب أي تأثير في اللغة وفي استعمال الناس للغة. فقد حاول ذلك النحاة الفرنسيون في القرنين السادس عشر والسابع عشر فنجحوا أيما نجاح. وكذلك فعل النحاة الهنود ثم العلماء العرب، وهكذا حافظ المسلمون على اللغة العربية لغة القرآن فصارت لغة مشتركة، ولولا هذا التدخل البشري لما بقي للعربية أثر اليوم وقد صارت فوق اللهجات التي أصبحت متباينة اليوم لأنها تحولت مع الزمان منعزلة بعضها عن بعض. وهو السبب الأعظم في اختلافها الشديد. أما السبب الثاني في الاختلاف الكبير بين الفصحى واللهجات فهو في اختلاط العربي بالأعجمي كما هو معروف، ولكن هو أيضاً في بقاء الكثير من العرب على أميتهم، و تحول لغة التخاطب الفصيحة القديمة إلى ما سموه بالعامية نسبة إلى غير المتقنين، ثم انتشار هذه الأمية إلى أبعد حد بعد جمود الفكر العربي وتسلط الاستعمار عليهم. أما وجود الفرق الملموس بين لغة الثقافة ولغة التخاطب فهذا شيء مشترك بين جميع اللغات، إلا أن انتشار الأمية قد يجعل هذا الفرق كبيراً جداً.

أما الاقتباس اللغوي فالذي ندعو إليه هو موقف وسط لا تقرب فيه ولا إفراط، فنحن نرى أنه لا فائدة في معارضة اللفظة الدخيلة إذا كانت لها حالة من الهيبة والنفوذ فوقها، وذلك مثل كلمة «إلكترون»، وقد اقترحوا كلمة «كهروب» في مكان «إلكترون» (وهو أيضاً معرب)، فكيف يمكن أن تنافس وقد يحس الناطق بما التصق بهذه الكلمة من المفاهيم العجيبة، ونس على ذلك الكثير من الكلمات، مثل «التكنولوجيا» (في مقابل التقنية)، إلا أن ذلك لا

ينطبق على جميع الألفاظ الحديثة المعربة لاختلاف درجة نفوذها وإشعاعها. ومن المعروف أن لغة التخاطب في جميع اللغات البشرية هي أكثر إقبالا على الاقتباس، فلا ينبغي أن يقاس عليها مع الاعتقاد، كما يقوله الغلاة من اللغويين الوصفيين، أن «الأصل في كل شيء هو المنطوق». نعم يجب الرجوع إلى المنطوق والمكتوب للتحقق من انتشار الكلمة أو العبارة وشيوعها ولتقويم الأسنة من الخطأ كما يرجع إلى المنطوق في البحوث العلمية، وكان المنطوق هو الأصل في العربية يوم كانت السليقة في الفصحى قائمة.

وعلى هذا فما بمنعنا أن نبحث عن كلمة عربية في التراث قريبة المعنى من المفهوم المحدث أو نلجأ إلى الاشتقاق وغيره من وسائل الوضع اللغوي مادامت الكلمة الأجنبية لم تحظ بعد في جميع البلدان العربية، وفي أوسع نطاق، بتلك الهالة من النفوذ وقوة الإحياء للمفهوم.

- استعمال اللغة الحقيقي وقوانينه:

إن للاستعمال اللغوي أسراراً وقوانين خاصة به غير قوانين اللغة في ذاتها، وقد لا يهتم بها اللغويون في وقتنا الحاضر بل قد يتجاهلونها، وأكبر مثال على ذلك هو عمل المجامع قبل اليوم، فقد كان بعض المجمعيين يضعون الألفاظ -أو يحاولون إحياء بعضها- دون أي اهتمام بما سيكون مدى قبول المجتمع لها. ومن المعروف أن الكلمة المتفائرة الحروف لا تنتشر بين الناطقين وتبقى غريبة وحشية، وقد لاحظ ذلك علماءنا القدامى. وقد يعتقد بعضهم أن وجود اللفظة في القواميس القديمة دليل على وجودها على الكثير من الأسنة قديماً، فقد حاولوا إحياء كلمة مثل «المطنة» (مضرب للكرة)، وكلمة «إرزيز»، فكيف يقبل الناس على ما لم يكن له إقبال عليه قديماً (عدم وجودها بكثرة في النصوص القديمة دليل على عدم رواجها). ثم قد تكون الكلمة مثيرة للضحك (أومثيرة لبعض الأفكار السيئة أو المشؤوم منها) وذلك مثل كلمة «مشطور» التي اقترحت للسندويتش، وأما «الشطيرة» فلم يردّها أحد لأنها جاءت على وزن يوحي إلى المفهوم الحقيقي، فالرجوع إلى التراث هو شيء طبيعي تفعله جميع الشعوب

وخاصة شعوب أوروبا³. فللغربية تراث حضاري ربما لا تُضاهيها في ذلك أية لغة في الدنيا، ومعاجم العربية وحدها تزخر بالآلاف من الألفاظ الحضارية يمكن استرجاعها وإدخالها في الاستعمال من جديد، وقد حصل ذلك بالفعل حتى دخلت بعض الكلمات التراثية في لغة التخاطب، مثل الندوة، والمؤتمر، وانعقاد الاجتماع، ورفع الجلسة، والبريد، ومن ذلك أحيوا كلمات كثيرة جدا وخصصوها لمسمى جديد، كالباحرة، والسيارة، والهاتف (وقد نجدها عند الكثير من المثقفين)، والطيارة، والربان، والقطار (وقامت مقام «الوابور» في مصر مع شيء من التكيف).

وتوجد في المعاجم العربية الكبرى، مثل لسان العرب، والتاج، وتهذيب اللغة، والمخصص لابن سيده، ثروة لغوية لا يوجد مثلها في أية لغة، اللهم إلا في زماننا هذا في الإنكليزية العلمية والتقنية، ففيه ما يغطي الكثير من المفاهيم الحضارية، والغريب أن هذه الألفاظ لا نجدها غالبا في القواميس الحديثة المزودة للغة، وهامي ذي عينة صغيرة مما يمكن أن يقابل المفهوم باللغات الأجنبية: ففي ميدان جسم الإنسان وأوصافه وعمله، توجد ما يفوق عدد الألفاظ الأجنبية، فليس من مكان - أيّا كان - في جسم آدميين (لئنا وضعت أصبعك في الظاهر أو الباطن) فله اسم في العربية، وأية فعل أو حركة جسمية فلها اسم، وأي لون في الدنيا مهما كان فله اسم. أما الرياضة البدنية فكذلك، فهناك ألفاظ متنوعة لضربات الملامك، وأسماء أخرى لمضرب الكرة، وأخرى لأنواع اللعب بها، وأنواع السباحة والملاحة ولذاتها، وكان الملاحون العرب يعرفون السلوقية (Cabine de pilotage)، والشرعة (pont)، والطارقة أو الرُفْرَف (couchette)، والخنّ (cale)، والمَمَرَق والقَمَرية (hublot)، وغير ذلك، والكلاء: مرفأ السفن (mole)، وكذلك أنواع الطيران مثل الرفرفة (تحريك الجناحين في الطيران)، والاستشاطاة، والإسفاف (rase motte)، والدفيغ (إذا حرك جناحيه

3 - فاللغات الأوروبية تأخذ جنور مصطلحاتها، وسوابقها، ولواحقها، من اللاتينية واليونانية غالبا، وقد وضعوا قاموسا لهذه اللواحق والسوابق يتصرف فيها العلماء والمفتصون لوضع مصطلحاتهم، ولها قواعد في كيفية استعمالها، وقد وقع في ذلك اتفاق عجيب بينهم.

بالأرض)، والصفيق (إذا بسط جناحيه و سكنهما)، والزفيق (piqué)، والكسر (إذا ضم جناحيه وأراد الوقوع)، وغير ذلك كثير.

وهناك من الاسماء لأنواع الزحافات والقردة وغير ذلك كثير، فالقرد الضخم مثل الغوريلا يسمى القدوح، والحرثون العظيم القديم يسمى الضفطار وهو مثل iguane، والعُمل: كل قديم ضخم من الضباب ويمكن أن يطلق على dinosaure أو نوع منه.

وفي تزيين السيدة، فهناك التسريح والتجمير (chignon sur la tête)، والتجمير والتحمير (maquillage)، والدرامة (lime à ongle)، والتطريف (manucure)، وغير ذلك. وكذلك ما يخص المسكن وأجزائه، فهناك الروشن (veranda)، والعريش (pergola)، والمستشرف (terrasse)، والسَمان (lambris)، والجلس (moquette)، والهَئُوج (cocotte minute)، وغير ذلك .

وقد يمكن أن يقول قائل بأن هذه الألفاظ وإن كانت قد استعملت قديما بمعنى قريب فإنها قد خرجت من الاستعمال وتُركت. وهذا صحيح، ولكن ما المانع أن نحاول إدخالها في التعليم -الابتدائي خاصة- بإدراجها في الكتب المدرسية بل بوضع قاموس مدرسي مصور تسد فيه كل الثغرات المعجمية وتدرج فيه كل ما تم إقراره من قبل العلماء في داخل المجامع، وما المانع أن نحاول إدراجها في كل ما يلقي من حديث ومحاضرة وأبناء وتمثيلات عربية ولأجنبية معربة تذاع في الإذاعة والتلفزة، وكلّ يعرف ما لوسائل الإعلام والمدرسة من تأثير عميق وواسع في لغة المستمعين، كتشهير الأخطاء اللغوية أو الكلمات الجديدة وغير ذلك. وأكبر دليل على ذلك ما قامت به بلدان المغرب العربي من تجربة لغوية في ضبطها لما كان يسمى بالرصيد اللغوي المغربي فأدخلت الجزائر عددا كبيرا من هذا الرصيد وصار الأطفال في الجزائر اليوم يعرفون ويستعملون في مخاطبتهم كلمة اللُمنجة (لما يتعلّل به الأطفال وهم في المدرسة = goûter)، وكلمة المَعامَة (المايو)، وتوت الأرض (الفريز)، وغير ذلك، وتعلم منهم أولياؤهم هذه الكلمات.

هذا ما يوجد في المعاجم، ولا بد من مسحها مسحاً كاملاً منتظماً للعثور على مثل هذه الألفاظ. إلا أن القواميس ليست هي كل التراث مهما عظم ما تحتوي عليه. ثم إننا لا يمكن أن نعرف إن كانت الكلمة قد استعملت في نطاق واسع أو كانت قليلة الوجود غير معروفة عند الأكثر بل عند القليل من العرب. ولم يحاول إلى الآن أي واحد من الباحثين في اللغة أن يقوم بمسح شامل لعدد من الكتب الحضارية القديمة مثل كتب الجاحظ أو كتاب الأغاني وغيرها لضخامة العمل، فهو فوق جهد الفرد الواحد بل المؤسسة الواحدة.

وهذا ما حملنا على اقتراح مشروع كبير ذي الخطورة العظيمة وهو مشروع ذخيرة اللغوية العربية أو الإنترنت اللغوي العربي، وكنا قد اقترحناه على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (في ديسمبر 1987)، فتبناه المجلس التنفيذي آنذاك وطلب أن تحدد تكاليف تغطيته من جهة الإشراف فلم يتم ذلك إلى الآن. كما رحّب اتحاد المجامع به في 1998 وكرر ذلك في 1999 ثم لا شيء.

فما هو المقصود من الإنترنت اللغوي العربي أو الذخيرة اللغوية؟

لقد سبق أن قلنا في مقدمة المشروع:

إن هذا المشروع نشأ من فكرة الاستعانة بالكمبيوتر (الحاسوب) واستغلال سرعته الهائلة في علاج المعطيات وقدرته العجيبة في تخزين آلاف الملايين من هذه المعطيات في ذاكرته، لإنشاء بنك آلي من المعطيات يحتوي على أهم ما حرّر بالعربية مما له قيمة علمية وأدبية وتاريخية وغيرها، وأعز ما أنتجه الفكر العربي قديماً وحديثاً، وما سينتجه على مر السنين، وسيكون هذا البنك الآلي تحت تصرف أي باحث في أي مكان في العالم فيمكنه أن يسأل الحاسوب متى ما كان عما يشاء من المعلومات فيجيبه بسرعة الضوء.

ونحن نعرف أن الباحث -واللغوي خاصة- قد يقضى الشهور بل والسنين الطوال في قراءة الأسفار الكثيرة من الكتب حتى يعثر على بغيته. وقد شرعت بعض المؤسسات العربية في تخزين بعض النصوص، وذلك مثل القرآن الكريم وكتب الحديث والشعر الجاهلي. فالذي نرجوه هو أن يعمم ذلك على نطاق واسع في الوطن العربي.

فالخبرة اللغوية العربية هي إذن بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر). وأهم صفة تتصف بها سهولة حصول الباحث على ما يريد وسرعته ثم شمولية المعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها، وأهم من هذا أيضا هو اشتغالها على الاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور وعبر البلدان العربية المختلفة.

ما هي الفوائد الملموسة التي يمكن أن نستفيد منها من الخبرة الآلية ؟

بالنسبة لمجامع اللغة والمؤسسات العلمية العربية وما تضعه من المصطلحات العلمية على مر الأيام، ففوائد هذه الخبرة كثيرة نذكر منها:

1- الاعتماد في وضع المصطلحات والبحث عنها على كل المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديما كان أم حديثا.

فالمختص الذي قد يحتاج إلى أن يضع مصطلحا معينا لا يجده فيما لديه من المراجع لمفهوم معين، فتجعل الخبرة أمامه في وضع ثوان كل الألفاظ التي استعملت عبر العصور أو تستعمل الآن بالفعل عبر البلدان من تلك التي ينتمي إليها ذلك المفهوم، فهو لا يرجع بذلك إلى القواميس وقوائم المصطلحات التي اقترحت فقط (وربما لم تدخل بعد في الاستعمال) بل إلى الاستعمال الحقيقي في شتى البلدان العربية.

2- الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشبوع والدقة في دلالة المعنى المراد.

ويستطيع المختص أيضا أن يعرف مع ذلك درجة شبوع هذه الألفاظ قديما وحديثا ثم يعرف مدلولها الحقيقي لا من التحديدات فقط بل من جميع السياقات التي وردت فيها في الاستعمال وهي أمثل الطرق لتحديد معاني الألفاظ وأكثرها موضوعية. وفوق كل هذا فإنه يحصل على كل هذا في بضع دقائق !

3 - الاعتماد على هذا البنك النصي الآلي في البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية، ومن ثم إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.

4- إمكانية فهرسة بكيفية آلية لكل النصوص العربية ذات القيمة العلمية والأدبية مما طبع وما سيطبع وينشر على مستوى الوطن العربي (المصطلحات، الألفاظ الحضارية، بيان تردّد كل لفظة في النص الواحد، الأعلام، وغير ذلك).

5- إمكانية وضع معجم شامل للغة العربية المستعملة بالفعل تخصص لكل مدخل دراسة لغوية دقيقة، وغير ذلك من الفوائد.

أما مقاييس وضع المصطلح وإقراره، فأول ما يجب على واضع المصطلح أن يفعله هو أن يطرح على نفسه وعلى زملائه هذا السؤال الوجيه: هل عرف العلماء قديما هذا المفهوم أو ما يقرب منه، وما هو المصطلح الذي استعملوه بالفعل للدلالة عليه؟ فإن كان الجواب بنعم، فينبغي أن ينظر في جميع سياقات هذا اللفظ القديم في مصدر معروف أو أكثر من مصدر ويستنتج من ذلك المعنى المقصود من استعمالهم له، فإن طابق المفهوم الحديث فيها ونعمت، وهذا ما فعله علماء القرن التاسع عشر الذين أشرنا إليهم في أول هذا المقال، فأحبوا كل المصطلحات الخاصة بالرياضيات والفيزياء والطب وغيرها من العلوم، والأمثلة كثيرة جدا بالنسبة لهذه الحالة أي عند اتفاق المفهومين. ولنأخذ مثال الصوتيات، فهناك مفاهيم علمية كثيرة لا يمكن أن يختلف التصوّر الموضوعي فيها اختلافا كليا، التصور بين أمة وأخرى، وذلك مثل أسماء الأعضاء الصائتة. إنما المطلوب من الواضع هو أن يعتمد على بحوث دقيقة يبين هذا الاختلاف في التصور (مصدر الصوت الحنجري ومفهوم الصدى ومعنى أقصى الحلق وغير ذلك)، ومفهوم الصوت بالنسبة للحرف ومعنى التقابل بين الجانب اللفظي والجانب الأدائي، وغير ذلك. وقد يكون هناك اتفاق تام في التصور مثل مفهوم الصفات المميزة ومفهوم الـ *features*، والمخرج ومفهوم *lieu d'articulation* وغير ذلك. فلماذا يترجم المصطلح الإنكليزي بالملاح؟! والحرف الذي يخرج بين الأسنان هو اللثوي لا محالة وإن كانت التسمية تدل على غير ذلك في الأصل، إلا أن المقصود عند الصوتيين العرب هو الـ *Interdentale* ويفسرون التسمية بالجوار (انظر المحاذي لابن عبد السلام الفاسي).

وليس ههنا أي مشكل إنما المشكل هو في حداثة المفاهيم ومن ثم في استحالة مطابقة المفهوم الحديث للمعنى الذي قصده العلماء في القديم في استعمالهم لمصطلح معين. فلا بد حينئذ من وضع لفظ جديد (لمفهوم جديد). أما الواضعون المشار إليهم والمجامع العربية الحديثة في أول نشأتها فكانوا بعد تحققهم من عدم وجود المفهوم عند القدماء (وربما يحق لهم الشك في ذلك) يبحثون عن الألفاظ -أو الجنور- التي تدل على معنى عام يمكن أن يحتوى على جانب من المفهوم الخاص ويبحثون في الوقت نفسه على صيغة تدل من جهة أخرى على جانب آخر من المفهوم وذلك لأن اللغة العربية مواد وصيغ لها كما هو معروف، أما اللواحق والسوابق فهي جزء من الصيغة في الأكثر خلافا للغات الأوروبية في الغالب. والذي نحتاج إليه هو مواصلة ما بدأ فيه علمائنا قديما وهو الحصر التام لمعاني الصيغ وذلك بالاعتماد على استقراء كل معاني المشتقات التي هي من أصل واحد.

هذا وقد اقترحنا قديما واقترح الكثير من الإخوان بعض القواعد لاختيار اللفظ المناسب، فهذا اللفظ يجب أن تكون له الصفات اللازمة لإقبال الناس عليه. وقد سبق أن قلنا أن اللفظ الموضوع إذا دلّ على معنى محظور أي ما يشتمل منه الناطق، أو تتنافر حروفه حتى يكون مكلفا جهودا غير طبيعية، فإنه لا يدخل في الاستعمال أو يبقى غريبا لا تعرفه عامة المتقنين، وهذا قد أشار إليه القدماء في تصحيحهم للألفاظ، أما الغرابة في أول الوضع فهو غير شيء وارد لأن كل ما يوضع من لفظ فهو طارئ على الاستعمال غريب عند الناس وهذا لا يمنع من أن يشيع إذا كانت قد تبنته المدرسة ووسائل الإعلام، فإن نحن انتظرنا أن يدخل اللفظ في الاستعمال هكذا بدون تدخل منا فسيبقى حبرا على ورق، والكثير مما وضعه الأفراد أو المجامع قد بقي بعيدا عن الاستعمال حتى عند أهل الاختصاص لانتزاعه في مقالة أو بحث أوفي قائمة من المصطلحات، ولا تسنده المدرسة والجامعة ولا وسائل الإعلام. والذي نتمناه هو أن يتخذ المسؤولون الكبار على مستوى جامعة الدول العربية قرارا خطيرا وهو إدخال كل ما تقره المجامع العربية بعد الاتفاق عليه في هاتين البورتين العظيمين من الإشعاع والنفوذ ألا وهما المؤسسات التعليمية من جهة، والإذاعة والتلفزة والصحافة من جهة أخرى.

أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها¹

تختلف المعاجم الحديثة بحسب الأغراض التي حُدِّت لكل نوع منها وذلك من حيث بنيتها وأساليب وضعها. ولكل نوع طريقة خاصة في ضبطها وتحريرها وقواعد معترف بها عالمياً. أما المعاجم العربية الحديثة فقد انتهج محرروها، في الغالب، المناهج التي سار عليها مؤلفو المعاجم القدامى. وحاول بعضهم انتهاج الطرق الحديثة التي ظهرت في الغرب في عصرنا هذا، وقد تناسى أكثرهم أن لوضع المعاجم شروطاً أهمها هو أن يعكس المعجم الاستعمال الحقيقي للغة لا ما يعرفه مؤلفه من اللغة أو ما ينقله من المعاجم المتواجدة في زمانه، وهذا لا يمكن أن يحقق إلا بحصر هذا الاستعمال الحقيقي في مدونة كبيرة تكون هي المرجع الأساسي للذي لا مناص منه في تأليف المعجم بطريقة علمية، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون اللجوء إلى الوسائل الحاسوبية. وسنتطرق فيما يلي إلى كل هذه النقاط الهامة.

1) المعجم اللغوي العام ومشاكله

إن المعاجم اللغوية العامة التي ظهرت في عصرنا هذا تتصف أكثرها بما أدخل فيها من تجديد من جميع الجوانب، وذلك مثل الترتيب وإدخال اللفظ المولّد أو الأعجمي الشائع مما يدل على المسمّيات الحديثة من الحياة العامة والمصطلحات العلمية، وكذلك التعريف للمفردة وما يصاحب ذلك من الأمثلة التوضيحية. كما أن اهتمام المؤلفين اتجه منذ زمان قريب إلى اللغة التي يجب أن تعلم للطفل العربي في زماننا، فألفوا معاجم مدرسية أو طلابية أكثرها مختصرة من المعاجم العامة، وذلك مثل منجد الطلاب والمعجم المدرسي السوري والوجيز وغيرها.

أما الترتيب فيه (العامة والخاصة) فقد حافظ أكثر المؤلفين على الترتيب التقليدي أي الترتيب الأبجدي لأصول المفردات، وتجراً بعضهم ألفوا معاجم ألفبائية من غير مراعاة

1- قدم هذا البحث في ندوة «المعجم العربي» المنعقد في دمشق في 2001.

الحروف الأصلية كما هو المعمول به في معاجم اللغات الأوروبية (مثل المعجم العربي الذي نشرته مكتبة لاروس الفرنسية)، ولهذا، في رأينا، جانب إيجابي وجانب سلبي. أما الجانب الإيجابي فيظهر جليا في سهولة العثور على المفردة وخاصة بالنسبة للتلاميذ الذين لم يكتسبوا بعد المعارف الكافية في قواعد الاشتقاق والتصريف. ولا بأس في وضع مثل ذلك للأطفال وكل من يريد تعلم العربية (من الأجانب وغيرهم) للتسهيل عليهم في استعمال المعجم في وقت مبكر، إلا أن مثل هذه المعاجم إذا عممت فستشوه العربية وتعرقل إلى حد بعيد التعميق في معرفة معجمها لأن العربية بنيت مفرداتها المتصرفة على أصول وصيغ، ومنهج اكتساب مفرداتها هو متوقف تماما على معرفة الأصول والصيغ وكيفية تصريف المتعلم فيها أي كيفية انتقال الناطق والمحرف من مادة أصلية إلى أخرى بالحفاظ على الصيغة، ومن صيغة إلى أخرى بإبقاء المادة الأصلية على ما هي عليه، فهذا سرّ من أسرار العربية وسرّ في كيفية الحصول على المهارة في استعمالها.

فالذي نقترحه -وهو اقتراح قديم اقترعناه على المعجميين- هو أن يحافظ على هذه الخاصية الخطيرة في الترتيب تلافيا لهذا التشويه الخطير مع إدخال الترتيب الأبجدي لبعض المفردات بحسب ظاهرها ودون مراعاة أصولها من تلك التي يصعب العثور عليها بسبب الحذف أو الإبدال والإعلاء أو القلب المكاني أو كونها دخيلة لم تأت على صيغة عربية، ومثال ذلك: «أخذ»، و«أشع»، وكل تصاريف الكلمة المعتلة، مثل «خذ»، و«سل»، و«ع» (صيغة الأمر لأخذ وسأل ووعى)، وغير ذلك، فتأتي في موضعها الاشتقاقي (بحسب الحروف الأصلية) وموضع آخر بحسب حروفها لظاهرة وإحالة من الموضع الأبجدي إلى الموضع الاشتقاقي والعكس.

أما فيما يخص التعريف فقد صار عند الكثير من المحدثين على جانب كبير من الدقة. وهذا يقتضيه ارتفاع العلوم والتكنولوجيا وتعميم المعارف على مستوى واسع جدا في زماننا هذا. فالتدقيق في تحديد المفردات وخاصة المصطلحات العلمية ضرورة ملحة. ونذكر من

هؤلاء المؤلفين أصحاب المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي الذي نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد عاب المحدثون على القدامى قصور بعضهم في تحديد أسماء الحيوانات والنباتات وأشياء أخرى، كقولهم: «ضرب من النبات» و«ضرب من الملابس» وغير ذلك، وأصاب في ذلك المنتقدون إلا أنه لا يمكن أن يُقاس زمانهم بزماننا.

وفيما يرجع إلى الأمثلة التوضيحية فإن القدامى من اللغويين الأولين كانوا شديدي العناية بذكر مثال أو أكثر لكل معنى من معاني المفردات، إلا أن أمتلتهم كانت مأخوذة من الاستعمال الحقيقي في زمانهم، فهي شواهد يحاول اللغوي أن يبرهن على صحة ما يقوله، وكثير عندهم الاستشهاد بالشعر لذيوعه وانتشاره بين العرب في ذلك الزمان (وبالقرآن في كل زمان) وكذلك استشهدهم بما يجري مجراه من العبارات الجامدة الشائعة. فالمثال هنا هو قبل كل شيء دليل ثبوت لكلمة في الاستعمال بمعانيها، أما الآن فقد يحتاج المتعلم وغيره إلى مثال يوضح المعنى بكيفية ناجعة، وهو حاصل بالفعل في غالب الأحيان إلا أن هذا قد يهمل الجانب الاستشهادي الذي تمسك به القدامى. فاللغويون -الأولون مثل الخليل وأتباعه ولغويو الكوفة- كانوا يبيّنون معاني الألفاظ الشائعة باللجوء إلى الشواهد التي كان لها ذبوع كبير في زمانهم ومن ثم كان استشهدهم هذا دليلاً أيضاً على درجة شيوع اللفظ بهذا المعنى أو ذلك.

فهل هذا الذي اعتمد عليه في بيان درجة شيوع الألفاظ بمعاني معينة يمكن اليوم أن يعتمد عليه المعجميون؟ فالجواب هو نعم بل هو ضروري لأن الاعتماد على الاستعمال الحقيقي هو أصل الأصول في البحوث اللغوية وفي استثمار هذه البحوث لترقية العربية، ولا يتصور أن يؤلف معجم -أيا كان- دون الرجوع إلى الاستعمال، ونعني بذلك بالنسبة لزماننا كل النصوص أو أكبر عدد منها، المحررة أو المنطوقة بالعربية الفصحى من مؤلفات، ومقالات، وبحوث، ودراسات، وأشعار، وخطابات مسجلة، وغير ذلك مما نُشر وذاع بين الناس. فما لم يرجع صاحب المعجم إلى كل هذا، واعتمد فقط على معرفته الخاصة وعلى ما ألف من المعاجم السابقة القديمة والحديثة، فإنه لم يف بعد بالفرض.

(2) قواعد المعطيات النصية كمرجع في تأليف المعاجم

وقد يتساءل المعجمي المعاصر كيف يمكن أن يرجع إلى هذا الإنتاج الهائل، وهل يصح له أن يختار من ذلك عينة منه فيدعي على الرغم من ذلك أن للكلمة الفلانية كذا من المعاني. فهذا يمكن أن يصح إذا كانت العينة كبيرة جدا أو تخصص ميدانا محدودا من العلوم أو الفنون. ومهما كان فإن الوسائل الحديثة الخاصة بالحاسوب هي التي ستمكننا من تدوين النصوص التي يتراءى فيها الاستعمال المعاصر للغة العربية النصحية وكذلك الاستعمال في كل عصر مما مضى. فقد سبق أن اقترحنا على الجهات المعنية مشروعا قوميا وهو «مشروع الذخيرة اللغوية العربية». وكنا قلنا بأنه بنك آلي من المعطيات النصية (أو قاعدة من المعطيات النصية على حد تعبير المهندسين) يكون له موقع في شبكة الانترنت العالمية وسيجمع الاستعمال الحقيقي للعربية من أقدم العصور إلى العصر الحديث. وقلنا إنه ستترتب على ذلك منافع كثيرة، لأن البحث عن مفردة أو عن معانيها أو أي عبارة في واقع الاستعمال قد يتطلب وقتا طويلا جدا ولاسيما بالنسبة للنصوص التي لم تُعَهِس (والتي أحصيت مفرداتها نادرة جدا). ونضيف إلى ذلك أن هذه القاعدة الحاسوبية آليّة، وسرعة العثور على شيء من اللغة أو معرفة درجة شيوعه وكثرة الدوران هي قريبة من سرعة الضوء. ويمكن أن نعرف معاني الكلمة أو العبارة الشائعة بحسب العصور والأقاليم والبلدان، وبحسب الفئات الاجتماعية وطبقات الناس، ويمكن أن نقارن بين الأساليب بين كاتب وآخر، ويمكن أن نحصى تواتر الألفاظ ومدى انتشارها أو عدم انتشارها في كل عصر ولاسيما في زماننا هذا، وغير ذلك مما يصح بل يجب أن يدرج في معجم. وعلى هذا يمكن أن تؤلف الأنواع الكثيرة من المعاجم.

(3) المعجم الخاص بالطفل العربي

حاول بعض المؤلفين والمؤسسات تأليف معاجم مدرسية، وهي محاولة طيبة نافعة بلا شك، إلا أن أكثر ما ألفت إلى الآن لم يخضع بعد للمقاييس العلمية التي يجب أن تعتمد عليها في هذا الميدان. وأكثر هذه المعاجم الخاصة بالطفل والطلاب اعتمدت، كما قلنا، على المعاجم

القديمة مع الثقافات يسير إلى ما أحدث في ألباننا من الآلات والمفاهيم العلمية والتقنية، وما أبدع منها، وغير ذلك. وكل ذلك تم على طريقة ذاتية في الغالب لا تعتمد على جرد النصوص المحررة أو المنطوقة (الفصيحة) بل يختار أصحابها غالبا ما يبدو لهم أنه معروف شائع، ويضيفون إلى ما اختاروه بعض الكلمات ذات المفهوم المحدث. أما المقاييس في هذا الاختيار وهذه الإضافات فهو حنسي محض في غالب الأحيان وهو الشعور الذاتي بأن هذا اللفظ أو ذاك هو شائع (بالنسبة إلى أي بلد أو أي فئة) أو متروك تماما.

وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربي في السبعينيات الأخيرة مشروعا سموه «بالرصيد اللغوي الوظيفي»، وكان إجابة ملموسة للسؤال المتداول في أوساط التربويين آنذاك: ماذا يجب أن نقدم بالفعل في مدارسنا للمتعلم من مادة لغوية نوعا وكما؟ وكان يتصف هذا الذي يقدم للطفل (وما يزال في غالب البلدان) بالإفراط والتقريب أي كثرة المفردات بالنسبة للصف الواحد وحشو ذهن الطفل بما لا يفيد في سنه ولا فيما بعد من جهة، وقلة الألفاظ بل وفقدانها من جهة أخرى فيما يحتاج إليه أشد الحاجة في حياته اليومية من الأشياء المحدث في زماننا هذا. فكان المدرسة هو مكان غريب في حياة الطفل لأنها لا تستجيب لهذه الحياة بالذات. وعلى هذا حدد أصحاب هذا المشروع فكرة الرصيد هكذا: «إن الرصيد من اللغة التي يجب أن يُعَلَّم للطفل هو مجموعة من المفردات والعبارات العربية الفصيحة أو ما كان على قياسها مما يحتاج إليها التلميذ في مَنَ معينه من عمره حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من جهة، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة»²، واعتمدوا في استخراج هذا المعجم على هذه المبادئ:

- 1- ينبغي أن يُنطلق من الواقع المشاهد ومن رصد هذا الواقع .
- 2- أن يكون المنطلق المعني بالأمر وهو المتعلم نفسه: ينطلق من اهتماماته وما يحتاج إليه بالفعل لمواجهة الحياة لا لإلقاء الخطب وقرض الشعر فقط.

2- أما ما يحتاج إليه فيما بعد فله الحياة كلها للحصول عليها.

3- ألا يتجاوز الرصيد الحد الأقصى الذي يستطيع الطفل أن يكتسبه، وألا يقل عما يجب أن يعرفه.

وعلى هذا تم استخراج الرصيد بالنظر في ثلاثة أنواع من المعطيات فوجب جردها فيما يخص مفرداتها مع ضبط تواترها وانتشارها: الكتب المدرسية، وعينة من كتابات التلاميذ، وما يتفوهون به في مخاطباتهم مع الصغار والكبار، وبهذا تحصلوا على اهتمامات الطفل وما يوجد بالفعل في لفته من فصيح وغير فصيح ومن عربي وأعجمي (وسجل كلام الطفل في كل البلدان المغربية في المدن والأرياف)، وتم الإحصاء بالحاسوب، ثم اختيرت الألفاظ الشائعة والكثيرة الدوران، واضطروا إلى سد الثغرات الكثيرة -رخص المسميات الحديثة- بوضع ألفاظ تدل عليها أو تعميم لفظ فصيح يستعمل في بلد واحد أو ناحية واحدة من البلد الواحد (مثل توت الأرض للفراولة أو صفاق العجلة وغير ذلك).

ووضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رسيدا مماثلا بنفس الطريقة وشمل كل البلدان العربية بدون استثناء³.

4) المعجم التاريخي للغة العربية ومشروع الذخيرة العربية

حاول أحد المستشرقين، كما هو معروف، وهو الدكتور فيشر، أن يضع معجما يتتبع فيه بالنسبة لكل كلمة تطور معانيها عبر العصور بعد إثبات أصلها إن كانت دخيلة أو ما يقاربها من المواد أو المفردات السامية الأخرى، وكذلك بيان تاريخ أول استعمال لها والنصوص التي وردت فيها مع ذكر المرجع، وكذلك ذكر تاريخ آخر استعمالها إن هي خرجت عن الاستعمال تماما، وهذا شيء يعرفه المعجميون الغربيون، وكثر الإنتاج لهذه المعاجم بالنسبة إلى اللغات الأوروبية بعدما ازدهر ما كان يسمى باللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، وأراد فيشير أن يطبق هذا المنهج على اللغة العربية.

3- وقد أدخل هذا الرصيد كليا أو جزئيا في الكتب المدرسية في المغرب العربي وقد شاع عند الصغار لفظ «المعامدة» للمايو، ولفظ اللجمة (بضم اللام) للأكل الخفيف الذي يأكله الطفل في المدرسة بعد الظهر، ولم يتم ذلك بعد في البلدان العربية الأخرى، والذي نتمناه هو نشر هذا الرصيد بالتعريفات والصور.

أما صعوبة مثل هذا العمل فواضح جداً لأن الفرد من الباحثين لا يمكن أن يقوم وحده بهذا العمل الضخم ولو قضى في ذلك عمره. وهذا الذي صنعه فيشر-في علمنا- هو جزء صغير جداً من المعجم (بما في ذلك ما ضاع من عمله). وذلك لأن الجرد للملايين من النصوص - مما طبع فقط- وتحرير الجزئات لكل مفردة بالاعتماد على هذا الجرد والرصد لا يتأتى للفرد ولا للأفراد ولو كثروا. والحل الوحيد في ذلك هو اللجوء إلى العمل الجماعي (العشرات من فرق البحث)، وفوق كل شيء الاستعانة الواسعة والكاملة بالعدد الكافي من أجهزة الحاسوب وما يحتاج إليه من آلات القراءة الآلية وبرمجيات حاسوبية مناسبة، وهذا ستحققه قاعدة المعطيات النصية المسماة بالخزيرة اللغوية العربية التي مرّ ذكرها، فمن أهداف هذه الخزيرة الحاسوبية هو تمكين الباحثين بهذه الوسائل الجبارة من إنجاز المعجم التاريخي⁴ (وغيره).

هذا ولا أتصور أن يقوم أحداً أو جماعة منا بإنجاز معجم تاريخي للغة العربية دون أن يلجأ إلى قاعدة محوسبة من المعطيات لأن الذي يرمي إليه هذا المعجم، في الأساس، هو الكشف بالنسبة لكل مفردة عن تطور معانيها عبر الزمان وفي كل أنحاء الوطن العربي، واكتشاف المعنى لا يمكن أن يُكتفى فيه باللجوء إلى المعاجم القديمة على الإطلاق، فإن السياقات، كما هو معروف، هي التي تحدد وحدها معنى اللفظة الواحدة أو معانيها المترامنة أو الطارئة عبر الزمان في النص الواحد أو أكثر من نص، كما أن هناك مناهج خاصة لتحليل النصوص لاستخراج المعاني ومن وراء المعاني الأغراض الحقيقية لمستعملي اللغة في هذه النصوص، فهذه الطريقة العلمية.

(5) معاجم المعاني

ابتكر العلماء العرب هذا النوع من الفنون اللغوية، وقد لا يصح أن يطلق عليها اسم المعجم لأن أغلب ما ألفوه في هذا الميدان فمادته اللغوية غير مرتبة الترتيب الأبجدي. إلا أنه لا يمنع

4- ويسرنا أن نطلع إخواننا العلماء أن نودتين مستظمان في الجزائر بهذا الشأن، إحداهما ترمي إلى تبادل المعلومات التقنية لحوسبة هذه القاعدة النصية وكيفية استثمار شبكة الانترنت، والثانية بين بعض مسيري المؤسسات العلمية في الوطن العربي للخروج بمخطط مفصل لإنجاز الخزيرة في كل بلد عربي إن شاء الله لو قد اتحدت بالفعل هاتان النودتان، إحداهما في أواخر ديسمبر من سنة 2001 في الجزائر، والثانية في الخرطوم في أواخر ديسمبر من سنة 2002، واتخذت فيهما قرارات وتوصيات هامة. انظر كلامنا في الخزيرة في آخر الجزء الأول من هذا الكتاب.

الباحث في زماننا أن يعيد ترتيبها على هذا النمط، وهذا اقترحناه أيضا منذ القديم: نضيف إلى الكتب القديمة التي عالجت موضوع المعاني فهارس متنوعة: أحدها للمعاني نفسها، وآخر لكل الألفاظ التي وردت فيها وذلك ليسهل الرجوع إليها. وقد ظهرت في القديم كتب مهمة جدا، من ذلك: «الغريب المصنّف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«تهذيب الألفاظ» لابن السكيت، و«الألفاظ الكتابية» للهمداني، و«مختير الألفاظ» لابن فارس، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«المخصص» لابن سيده. وكلها تحتاج إلى أن تفهرس على الطريقة التي ذكرناها.

هذا ولا مانع من أن نقوم في زماننا بمثل ما قام به هؤلاء العلماء بالاعتماد على قاعدة المعطيات النصية (الذخيرة) إلا أنه يجب أن ننتهج في ذلك النهج السليم الذي اتبعه العلماء الغربيون فيما أسموه بـ *Dictionnaire analogique* وهو مفيد جدا (مع احترام خصائص العربية)، وما نشرته شركة Duden، وما ألفه الدكتور Corbeil في الكندا. وتدخل في هذا الصنف من المعاجم أيضا معاجم خاصة بالمتراجمات والأضداد، وهو أيضا مفيد.

6) معاجم العلوم والتكنولوجيا

تصدر في أيامنا هذه وفي كل سنة العشرات من المعاجم المزدوجة اللغة في المصطلحات العلمية والتقنية. والذي لاحظناه هو الفوضى الكبيرة في وضع المصطلح العلمي، والاختلاف الكبير بين واضع وآخر وبلد وآخر. وهذا على الرغم مما أسسوه من المؤسسات لتوحيد المصطلحات، كاتحاد المجامع اللغوية، ومكتب تنسيق التعريب.

ويمكن أن نقادى كل هذه الفوضى، في رأينا، بشيئين: أحدهما هو أن يتم إنجاز الذخيرة اللغوية العربية في أقرب وقت حتى تكون في متناول الجميع (بواسطة الانترنت)، والثاني هو أن يتخذ جميع وزراء التعليم العالي والتربية العرب قرارا معينا في شأن المصطلحات على مستوى جامعة الدول العربية. أما الذخيرة فإنها ستمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية ويستطيع أي مواطن أن يرجع إليها لمعرفة أي مصطلح في مفهوم معين هو الأشيع في الوطن العربي. فأما القرار المشار إليه فالفرض منه هو التزام المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام (طوعا

واقترعنا) على استعمال المعاجم الموحدة التي تضعها المؤسسات المعنية بذلك بعد الاتفاق عليها بالنسبة لكل هذه المؤسسات. ولا يحصل هذا الاتفاق على هذه المعاجم إلا بعد الاتفاق على مقاييس علمية تختار على أساسها المصطلحات. وتكون هذه المقاييس هي التي اقترحها اتحاد المجامع العربية. ويمكن أن ينص هذا القرار أيضا على عدد من الإجراءات الرامية إلى كيفية تطبيقها عمليا. ونحن مقتنعون من ضرورة تدخل أعلى المسؤولين في هذا الميدان.

في الختام يمكن أن نقول بأن المعجم العربي في وقتنا الحاضر هو في طور النمو، وقد وضعت المعاجم الكثيرة في شتى ميادين العلم، وهذا جيد، إلا أن المعجم العام والمعجم المدرسي لا يزالان دون المستوى المطلوب كيفا وكما، ولم نر بعد معجما ينتهج فيه أصحابه المناهج الدقيقة التي ظهرت في زماننا هذا، وكل ما ظهر فلا يزال عالمة على القديم، في الغالب، من حيث المنهج وطريقة الاستقاء، فما رأينا من يهتم بالاستعمال الحقيقي للغة العربية إلا القليل، وليس اختيار الكلمات على مقياس ذاتي ودون الرجوع إلى واقع الاستعمال للعربية الفصحى بمريض أبداً⁵. ولهذا أيقنا أن مشروعاً يرمي إلى تكوين هذا الاستعمال -كما فعله أجدادنا- هو شيء ضروري جداً، ونرجو من الله أن يوفقنا ويوفق جميع من يساهم في إنجازه.

5- ثم إن الرجوع إلى الإستعمال لا يعني أن يدخل في المعجم الآلاف من الالفاظ الأعمية. فالذي نتمناه هو أن تجتهد المجامع اللغوية وكل المؤسسات العلمية لتضع اللفظ العربي المقابل على قدر الإمكان ويدخل في المعاجم المنطق عليها، وهذا مشكل آخر قد تعرضنا له بالتفصيل في بحث غرض في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001 (عنوانه: تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية).

اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر

أمام تحديات العصر¹

يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جدّ سلبية بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تُطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية. ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها، وجرّفة هذا العمل وفرديته، ومشكل ذبوع هذه المصطلحات في الاستعمال. ثم إن اللغة جوانب أخرى لا بد أن تستغل في البحث فيها هندسة اللغة الحديثة، وذلك مثل التركيب الاصطناعي للكلام والاستكشاف الآلي له، وبذلك يتم تطبيق الأجهزة وخاصة الحاسوب. وهناك مشكل آخر لا يقل أهمية وهو جعل الفصحى لغة منطوقة عفوية، ولا يكمن الحل في تفصيح العامية لأن هذا التحويل يخص كيفية تعليم النطق العفوي غير المصطنع للفصحى².

إن المجامع اللغوية العربية قامت بعمل عظيم منذ نشأتها تشكر عليه. فكل ما سنقوله فيما يلي لا يمكن أن يحط من قيمة هذا العمل، فقد بذل كل مجمع وكل عالم فيه مجهودات جبارة تستحق كل الثناء، إنما الذي لا يمكن أن يطمأن له هو الطابع التقليدي الذي تتصف به بعض الأعمال العلمية اللغوية وبالتالي تعذر الاستجابة لمتطلبات العصر، وتحتصر النقائص في نظرنا في وضع المصطلحات وغيرها من الأعمال الخاصة بتكبيف اللغة وإثرائها في أمور ثلاثة:

1- لقي هذا البحث في ندوة «اللغة العربية إلى أين» التي نظمتها المنظمة ISESCO في الرباط في أكتوبر 2002. ونشر أيضا في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ج2.
2- بعض ما نعرضه هنا قد سبق أن تطرقنا إليه في بحث أقيناه في ندوة في باريس في السبعينيات، وبحث آخر قدمناه في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1990.

- اعتبارية العمل عند الكثير من اللغويين أي عدم خضوعه لضوابط علمية وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

- حُرْفِيَّتُهُ أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية، كالنظر الجزئي في القواميس، والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

- عدم شموليته بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها -رخصة المخطوط منها- وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.

وستناول فيما يلي كل واحدة من هذه الأمور الثلاثة على التوالي:

1- العمل الاعتباري:

نقصد بذلك العمل الذي لا يعتمد على مجموعة من المبادئ النظرية العلمية وعلى منهجية دقيقة تتبني هي بدورها على تلك المبادئ ومبادئ عامة غيرها. فالعمل الاعتباري يتصف قبل كل شيء بخضوعه للتحسس الذاتي المبعثر وتسيير الأمور على الهاجس، فعدم وجود مجموعة من المقاييس العلمية الدقيقة -وأهمها مقاييس المشاهدة والتحليل- قد يؤدي الباحث إلى هذا النوع من السلوك الناقص والحكم على الشيء بدون الرجوع إلى الواقع.

أما بالنسبة للبحث الخاص بالمصطلحات فإننا لا نعني بالمقاييس العلمية تلك التي يعتمد عليها واضعو المصطلحات في توليد اللفظ الدال، كتواعد الاشتقاق، وتفرع الألفاظ من الأصول، والنحت، وطرق الاتساع في اللغة، والمجاز، وغير ذلك مما هو معروف عند اللغويين منذ أمد بعيد. فهذا وإن كان مهماً وضرورياً إلا أنه لا يفي أبداً بالغرض إذ إن اللغة وضع واستعمال وليست فقط وضعاً. بل لظواهر الاستعمال، أسراراً وكيفيات خاصة. واللغوي الذي لا يهتم بذلك فمثله كمثل الصانع الذي يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم

وحاجياتهم الحقيقية، ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه. فما دام اللغوي يضع لغيره المصطلحات وهو بجهل كل هذه الأسرار بل القوانين التي تجعل من هذا اللفظ يسير بين الناس ويشيع شيوعا واسعا ويقضي في الوقت نفسه على ذلك اللفظ الآخر لأسباب معينة ولأحوال يتصف بها لا تلائم هذه القوانين الخفية (وما هي خفية في الواقع إلا لعدم التفات اللغوي إليها).

وقد يتساءل المتسائل عن كيفية الكشف عنها، وهذا أمر غريب في عصرنا الحاضر، حيث يحاول الأخصائيون الكشف عن أسرار الظواهر الاجتماعية، وهل من مُنْكَرٍ أن اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى؟ ويكفي أن نمثل لهذا البحث بمثال واحد: ألا يمكن أن ننظر في جميع ما وضعه اللغويون وغيرهم منذ أكثر من نصف قرن من ألفاظ جديدة (ولابد من حصرها وإحصائها)، ونجري بعد ذلك التحريات الميدانية الواسعة لنحصى ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي وما لم يدخل، ثم ننظر في تلك القوائم لنبحث عن أسباب نجاح اللفظ أو فشله من جميع الجوانب: الاجتماعية المحضة والنفسانية والفيزيولوجية وغير ذلك، ويتم ذلك بوضع مجموعة من الافتراضات، ثم اختبارها بشتى أنواع الاختبارات: كالاستفتاء الذي يوجه إلى المستعملين أنفسهم، والنظر الدقيق في نتائج هذه الاستفتاءات، وكالاختبار المنتظم لمجموعات معينة من المصطلحات يجرب مدى نجوعها في ميدان العمل في مدة معينة، ثم ينظر فيما تؤول إليه، والسؤال عنها بكيفية أيضا منتظمة حسب ما تقرضه علينا المقاييس العلمية الخاصة بهذا النوع من البحوث. وقد يقول اللغوي التقليدي إن هذا ليس من اختصاصه ! والإجابة عن هذا بسيطة: وهو أنه لا يزال ينظر إلى البحث اللغوي على أنه مجرد بحث عن الألفاظ في القواميس، والنظر في كيفية ملائمتها للمسمى، والاشتقاق منها. نعم قد تعود الناس في البلدان العربية أن ينظروا إلى اللغوي بهذه النظرة، فإذا حُبِّثُوا عن مثل هذا البحث الذي ذكرنا قالوا هذا راجع إلى العلوم الاجتماعية الحديثة، وهكذا يجمدون البحث اللغوي بعزله عن كل ما يمكن أن يفيد³. ثم إنهم يتجاهلون أن التأثير على الواقع وتحويله

3- ولم يكن اللغويون العرب قديما يرون هذا الرأي، فإن الاستعمال عند الخليل وسيبويه وأصحابهما كان يكوّن عنصرا هاما في استقرارهم لقوانين العربية، وعاملا أساسيا في تحليل الظواهر الشاذة عنها.

لصالح الإنسان إنما يتم بالإطلاع على أسرارهِ والخضوع لقوانينهِ الطبيعية، وهل اللغة - وضعا واستعمالا- إلا جزء لا يتجزأ من هذا الواقع. ثم إن هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة بل هو أيضا اعتباطي، فهل اعتمد اللغويون قبل اليوم على منهجية علمية واضحة دقيقة في استخراجهم للألفاظ من القواميس؟ أم هل كان عملهم هذا منظما منسقا مخططا بحيث لا يترك مما هو موجود في طي القاموس أي شيء يستحق أن يذكر ويقترح كمصطلح يناسب المسمى الفلاني؟ والمؤسف أن هذا البحث ينحصر في تصفح هذا اللغوي أو ذاك المرة بعد المرة لقاموس معين بكيفية جزئية متقطعة مبعثرة غير شاملة. ثم هل أقيمت وربت كل المفاهيم الأساسية التي لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية، فإن حصل هذا لبعض المفاهيم فعلى أي أساس يتم اختيارها ولماذا كان دائما المنطلق اللغة الفرنسية وحدها أو اللغة الإنكليزية وحدها، أو لم يعلم أن الألفاظ الدالة قد يختلف مدلولها من لغة إلى أخرى مع اتحاد المسمى أي قد يتفق اللفظان من لغتين مختلفتين في إطلاقهما على المسمى الواحد ويختلفان في نظرة أصحابهما إلى ذلك المسمى، فكل واحدة من اللغتين المذكورتين قد تسمي الشيء الواحد ويكون تصور أصحابها له غير مطابق تماما لتصور الآخرين. ولهذا ينبغي أن ينطلق من أكثر من لغة واحدة لضبط المفاهيم المشتركة بين الأمم، ونتحفظ أشد التحفظ في نقل المفاهيم الخاصة بأمة واحدة وذلك لنتفادي التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية. فالمفاهيم العالمية المجمع على أهميتها في الميدان العلمي والثقافي هي التي ينبغي أن تعرب، ولا سبيل إلى العثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة.

ثم إن اختيار اللغوي لهذا اللفظ الذي عثر عليه بالصدفة في قاموس من القواميس للدلالة على مسمى من المسميات الحديثة هو أيضا عمل اعتباطي محض لعدم اعتماده في استقائه للألفاظ على الاستقراء الواسع الشامل أي المسح الكامل لجميع معطيات اللغة بل لجميع ما ورد في النصوص التي وصلتنا. وقد يعثر اللغوي على لفظ غريب وتكون غرابته لا بالنسبة لنا فقط بل حتى بالنسبة للعرب القدامى أنفسهم ولا يلتفت إلى ذلك⁴، فيطلقه على مفهوم

4- بل لا يستطيع أن يميز بين الغريب وغيره لعدم معرفته لدى تردد هذا الاستعمال القديم.

مأنوس غير غريب مما هو مبتذل في زماننا⁵ ثم يتعجب من عدم إقبال الناس عليه، هذا بقطع النظر عن عدم معرفته لجميع إمكانيات اللغة الموجودة بالقوة في أقيستها، فهو وإن كان يعرف أن لصيغ الكلام مدلولات متنوعة تختص بها كل صيغة فإنه لا يلتفت إلى هذه المدلولات إلا من خلال ما تركته لنا الكتب النحوية⁶. وهذا وإن كان ضرورياً فإنه لا يكفي إذ يحتاج اللغوي إلى أن يعرف مدى شيوع الصيغة في التقديم والحديث، وبأي معنى وفي أي سياق. فهذا النوع من الدراسة يكاد يكون مفقوداً تماماً في زماننا هذا. ثم قد يكون سبب الغرابة وعدم شيوع اللفظ في التقديم -ربما الأحرى في عصرنا- ما يتصف به من تناثر شديد لحروفه، فلا يلتفت هنا أيضاً إلى ذلك، وإن قيل له في ذلك فإنه لا يبالي بذلك بل يعتذر بهذا القول: «هذا راجع إلى أنواق الأفراد واختلاف الطبائع والأمزجة وهي من الأمور التي لا يمكن أن يحصل فيها التوحيد». فهذا القول هو في الواقع مجرد مفسطة أو هو صادر عن جهل عميق بقوانين الاقتصاد اللغوي ونعني بذلك التوازن الذي ينتج من قوتين متدافعتين: ميل المتكلم بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته (العفوية) لكلامه واحتياج المخاطب إلى البيان أي أن يكون الخطاب الموجه إليه واضحاً غير ملتبس. ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام⁷ مساوياً للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه. فلكي تعرف بالضبط كيف ينطبق هذا المبدأ على اللغة العربية فلا بد من الرجوع إلى ما قاله علماؤنا في شأن الأصوات والحروف وتتأفروا ثم الاعتماد على التجارب العلمية في المخابر الصوتية الحديثة. فإن نحن جهلنا كل هذه الأشياء فكيف نحكم على هذا اللفظ بالخفة أو الثقل وقد رأينا أن اللغوي الذي يجهل هذه الأمور قد يجعل من الخفة والثقل أمراً خاصاً بنوع الأفراد، وليس الأمر كما يزعم أبداً.

وبناء على هذا فإن اختيار هذا اللفظ من بين الأنفاظ التي يعثر عليها الباحث من هنا وهناك⁸، أو تلك التي يصوغها صوغاً بالاشتقاق من الأصول أو الكلم المعروفة، للدلالة على

5- وذلك مثل «الإرزي» الذي اقترحه بعض المعجميين للدلالة على الهاتف، و«المطنة» للدلالة على مضرب الكرة.

6- وأكثر اللغويين يلتفتون إلى كتب المتأخرين -المطبوعة منها فقط- ويتروكون كتب أولئك الذين شابهوا السابقين من الناطقين بالضاد.

7- أي بلوغ معانيه إلى ذهن السامع كما يقصده المتكلم.

8- في غالب الأحيان وهذا البحث غير الاستقرائي الشامل هو أيضاً اعتباطي كما سنراه فيما يلي.

هذا المسمى المحدث أو ذلك لا يمكن أن يتم على أحسن الأحوال إلا إذا توفرت لدى الباحث جميع المعطيات التي ذكرناها وإلا كان عمله مجرد خبط عشواء. ولهذا أيضا بدأنا في بلادنا في إجراء البحوث الميدانية والمخبرية الشاملة للحصول على هذه المعطيات التي لا مناص منها. وسبق لنا أن ذكرنا في بحث سابق نشرناه في مجلة اللسانيات (العدد الرابع)⁹ بعض المقاييس التي استخلصناها من بحوثنا وبحوث غيرنا لاختيار الألفاظ.

1- العمل شبه حرفي:

إن البحث في وضع المصطلحات العربية لا يزال كما قلنا شبه حرفي ونعني بذلك أنه لم يخرج بعد من طور البحث الفردي اليدوي أي لا يزال يجري على مستوى الأفراد حتى لو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم لأن عملهم ليس جماعيا في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم به جماعة أو أسرة من الباحثين ينتظمون فيها لتنظيم الخلايا بالنسبة للجسم الحي: كل مجموعة فيها تؤدي مهمة معينة لفائدة المجموع أو لفائدة مجموعة معينة أخرى، وهذه بدورها تكفل عمل غيرها. فالعمل الجماعي في البحث العلمي هو أيضا من هذا النوع، إذ تجتمع على العمل الواحد الواسع النطاق الخلايا من الباحثين المختلفي الاختصاصات وكل يعمل لفائدة الآخر ولا يمكن أن ينفرد ويستغني عن غيره¹⁰. فهذه مجموعة تكلف بضبط المعطيات وجردها وترتيبها، وهي تعتمد على جماعة أخرى تتحراها في الميدان وتجمعها وتحصل عليها في كل ذلك بفضل المناهج المهيأة سلفا لهذا الغرض، وتلك جماعة أخرى تجري على المعطيات التحوير اللازم بالآلات الإلكترونية (الحواسيب)، وهي تعتمد بدورها على اختصاصيين في البرمجة. وكل ذلك موجود بالفعل في الكثير من معاهد العلم ومراكز البحث الكبيرة في أوروبا وأمريكا.

فالأعمال الفردية -حتى لو كانت في داخل لجان مختصة- لا يمكن أن تؤدي ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل

9- تحت عنوان: «أثر اللسانيات في النهوض بمسوى مدرسي اللغة العربية».

10- وهذا غير العمل الذي يقتصر فيه على توزيع الأصناف على لجان مختصة بل هو تقسيم للعمل على نظام تتكافل فيه جميع أجزائه وليس مجرد تقسيم على مستوى واحد.

الذي هو عليه من التفرد في البحث اللغوي، وعدم التكافل الشامل بين العاملين المنتمين إلى الهيئة الواحدة. وفيما يخص هندسة اللغة فقد صار علماء اللسان في زماننا هذا يتعاونون مع المهندسين في الحاسوبيات والإلكترونيات، ولهذا يحتاج كل واحد من اللسانيين والمهندسين أن يكون حاصلًا على علم الآخرين بقدر كاف دون تخصص فيما يكسبه زميله اللغوي أو المهندس من مبادئ اللسانيات أو مبادئ في الحاسوبيات. هذا وقد يضطر المهندس إلى أن يلم بالكثير من مفاهيم اللسانيات الحديثة إذا تناول ميدانًا من البحث يخص اللغة ونظامها وبنيتها. وتوصل العلماء في هذا الميدان المشترك إلى مستوى عال من المعرفة اللسانية التقنية مكنتهم من صنع البرامج الحاسوبية التي تمكن من تطبيق الحواسيب من جهة، ومن علاج النصوص على الحاسوب من جهة أخرى، وهذا قد بدأ يهتم به بعض الباحثين في الوطن العربي.

وقد تظن الكثير من العلماء العرب إلى أهمية الطريقة الجماعية، وأول مشروع بدعوا به هو مشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي، ثم على مستوى الوطن العربي. وانتهى إنجازهُ أي الرصيد المغربي في عام 1972، ورسمه وزراء البلدان الأربعة الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في 1975، وأدخل في الكتب المدرسية في هذه البلدان. والهدف منه كما ينص عليه واضعو الرصيد العربي (المشروع الثاني): أن يضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتمكن له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجرى في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم.

3- عدم الشمولية:

إن أكثر اللغويين ممن يهتم بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة، كالكاموس المحيط ولسان العرب والصاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم، وقلما وجدنا من اهتم بالنصوص التي وصلت، كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أن هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد

لمشقة العظيمة، وقد يعجزون عن التصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها، فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص. ومهما بلغ تبريرنا لموقف اللغويين فإن النقص قائم. ثم إن هناك دافعا آخر قد يحمل اللغوي على الاقتصاد على القواميس: فقد يظن أن كل ما هو موجود في تلك المعاجم يطابق تماما ما هو موجود في الاستعمال إذ قد أخذت مادتها منه، فهذا وإن كان ظاهره صوابا ففيه الكثير من المعاني والمطلوبات الجزئية قد لا ينص عليها القاموس إما لكثرتها وإما لأن اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفن أو علم معين أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة. ثم إن أكبر عيب هو أن تذكر تحديدات القواميس لمطلوبات الألفاظ ويكتفى بذلك ويتناسى أن مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها هذا اللفظ في الاستعمال المدون. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات وحال المشاهدة وسألوا الموردين عن أغراضهم إلا أن هذا كله لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فما كان يمكنهم أن ينكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل بالنسبة لكل كلمة (وقد يكتفى بالشاهد الواحد وقد لا ينكر أي سياق إطلاقا). ثم إن المدلول قد يكون تغير على ممر الزمان بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتساع في المعنى¹¹. هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنها لا تنص أبدا على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال لأن أصحابها أكثرهم من المتأخرين¹² إذا استثنينا الجوهري والأزهري.

وعلى هذا فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو ما يعرف في زماننا باسم «الذخائر اللغوية الآلية» فيمكن أن يوجد فيها جميع ألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها)، وعلى هذا يعتمد الباحث على السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر، ويمكن أن يستخرج من ذلك الكثير من المعلومات التي لا يجدها في القواميس، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال والاستعانة بالآلات العظيمة المفعول وهي الحواسيب.

11- بالتفصيل أو التعميم وغير ذلك.

12- من الذين جاؤوا بعد تقلص رقعة الفصاحة السليقة.

أما لغة التخاطب اليومي الفصيحة العفوية ومميزاتها (كما دّونها ووصفها اللغويون العرب وأهل الآداب) فقد سبق أن قلنا في بحث سابق ما يلي:

«لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها، وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء... ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة، وللغات العرب أي الكيفيات المتنوعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهم بالنسبة لنا وللأجيال القادمة فإنه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل اللغويين المحدثين اللهم إلا القليل النزر من المحاولات».

وهذا هو الجانب الذي ينبغي -في نظرنا- أن يعتنى به أكثر من غيره. فلئن تظن العلماء والكثير من المتقنين إلى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريية جدا من الفصحية (وتكوّن 80 في المائة من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن¹³) فإن هذا لن يفيد الأمة العربية شيئا مادام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لا يخضع لنواميس العفوية اللغوية التي تتصف بها كل اللغات التي ينطق بها يوما في الحاجات العادية وفي حالة انس. وكل من بلجا إلى استعمال الفصحي -كما تعلمها في المدرسة وكما يعبر بها المذيع والخطيب- في بيته مع ذويه -في غير ظروف التعليم والتلقين- ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره وأي واحد في الشارع فيستعرض بذلك للاستهزاء والسخرية. ومثله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة: فهو يخاطبهم وكأنه يقرأ من كتاب. وقد رسخ في أذهان المعلمين أن اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير بها وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي.

وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة،

13 - ويحتاج هذا الجانب إلى دراسة قائمة برأسها.

وإدغام الكثير من الحروف، وإخفاء الحركات، واختلاسها، وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغني في حال الخطاب المرئية. وتجاهل الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيبتهم على الصحة اللغوية حتى أدام ذلك إلى اللحن¹⁴، وذلك مثل الوقف، فإن الطفل العربي لا يعرف أن النطق بالحركة والتتوين في الكلمة المسكوت عليها هو شيء غريب في العربية. وذلك لأن الوقف هو من قبيل المشافهة وهو حذف للإعراب والتتوين فكأنه من العربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتتوين!

يريد المعلم قبل كل شيء أن يصحح، بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنه خطأ لأنه موجود في العامية، فصار شيئاً فشيئاً مقتنعاً بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى يحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة وتأديتها نطقاً أنها عامية محضة.

فما هي، يا ترى، هذه الصفات التي تميز فصحي التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في حاجاتهم اليومية والتي سمعها ودونها المتقدمون من علمائنا، وفصحى الترتيل التي صارت على مرّ الأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد ضخم. وسنكتفي هنا لضيق المكان بعينة ذات دلالة إن شاء الله¹⁵ وهي اختزال الحركات¹⁶.

- الحركات الإعرابية:

إن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف. وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتتوين، كما قلنا، بل لا سبيل إلى إيجاد اتصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثم إن جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم مباشرة: قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل

14- وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنكليزية بـ Hypercorrection - فرط التصحيح (وهو خطأ).

15- صورة محسوسة هي للتعدد، فإن المعلم نفسه لا يعرف أن مثل هذا النطق: كتاب- قاطر- قلم، وكذلك واحد- ثثن- ثلاثة... غلط فاحش في العربية.

16- هذه الأشياء التي سنذكرها هنا يعرفها جيداً علماء اللغة والقراءات إلا أن حظها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الثرمذة القليلة من الاختصاصيين على الرغم من أنها تم كل المتقنين إذ تمس مستقبل لغتهم.

الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب». ثم قال: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرج». وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال: «العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً». وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال: «العرب ترفرف على الإعراب ولا تنفهبق فيه وسمعت يونس يقول: «العرب تشام الإعراب ولا تحققه». وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: «إعراب العرب الخطف والحذف»¹⁷. فهذا يخص الكلام العفوي في الحاجات اليومية، وأما ما سماه الجاحظ بالتشذق والتفهبق فهو تكلف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترنيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي، وهذا ليس معناه أن التحقيق غير مرغوب فيه، بلى فإن هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق، وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات، كالإمام أحمد بن حنبل، وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

17- من كتاب «نثر الدر» للوزير أبي سعيد الأبي (7، 154-155). وقد سبق أن ذكرناه.

والاستعمال الحقيقي للغة العربية¹

إن أكثر المعاجم العربية التي ألفت منذ النهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين تتصف غالبا بصفتين اثنتين: اعتماد أصحابها على المعاجم القديمة، واستخراجهم منها ما يبدو لهم أنه من الألفاظ التي يحتاج إليها المتقرب العربي في عصرنا هذا أو مما قد يرد بكثرة في النصوص القديمة أو الحديثة، وذلك بدون اللجوء إلى أي مقياس علمي إلا التحسس أو الهاجس معتمدين في ذلك عند العلماء المتميزين منهم على علمهم الغزير ومعرفتهم العميقة للغة العربية وخاصة مفرداتها ومدلولاتها، وهذا لا بد من الاعتراف به، فهم لا يرجعون في الغالب إلى الاستعمال الموضوعي للغة العربية في خارج ما تحصل لهم من علم عن هذا الاستعمال، كما كان يفعل علماءنا القدامى الذين دونوا كلام العرب، وكما يفعله العالم اللساني في زماننا هذا، فالصفة الثانية هي عدم لجوئهم إلى تكوين واسع لما يستعمل بالفعل الآن باللغة الفصحى أو استعمل قديما، أي إلى مدونة كبيرة من النصوص يعتمد عليها الباحث كمرجع موثق شاهد على الاستعمال الحقيقي للغة الفصحى. ثم إن أكثر المعاجم العامة التي ظهرت في هذه الفترة كانت، زيادة على ذلك، لا تتعرض إلى اللغة المعاصرة، أي المولد من الألفاظ، إلا قليلا مع أن هذا المولد قد يكون وضع على قياس كلام العرب مثل السيارة، والطيارة، والباخرة، والقطار، وغير ذلك، وقد دخل ذلك في الاستعمال وشاع شيوعا واسعا، وأخص بالذكر المولد العفوي الذي وضعه أفراد الشعب للضرورة الملحة².

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 2003. ونُشر أيضا في الجزء الأول من مجلة المجمع الجزائري للغة العربية.

2- ولم يكن للألفاظ التي وضعتها المعاجم نفس الحظ مع الأسف. والسبب في ذلك في نظرنا هو عدم تدخل الحكومات بحزم لنشرها في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام.

لقد تأخر المعجميون العرب تأخرا كبيرا في العناية باللغة المستعملة بالفعل -القديمة أو الحديثة- ولم يظهر منهم هذا الاهتمام إلا القليل منهم (التفت إلى حدّ ما مؤلفو المعاجم في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، مثل عائلة البستاني، والاسكندر معلوف، وغيرهم) إلا أن ذلك كان قليلا وغير منتظم³. وقد سبقهم إلى ذلك مؤلفو المعاجم المزدوجة اللغة العامة لا المتخصصة -وهذا طبيعي- وكان أكثرهم من غير العرب. فمن تلك المعاجم نذكر معجم ليون برشي: Léon Bercher, Lexique français-arabe الصادر بالجزائر في 1938 ثم في 1944، ويقول صاحبه أنه أراد أن يكمل معجم Belot (الذي تنقصه الكثير من الألفاظ المولدة المعاصرة)⁴. ثم صدر بعد ذلك معجم المستشرق المشهور شارل بيللا (Ch.Pellat) : L'Arabe vivant نشر في باريس في 1952. وأعظم معجم تناول الاستعمال المعاصر للعربية الفصحى هو ما قام بوضعه العالم الألماني هانس واهر HansWehr⁵ وعنوانه: Arabisches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart (Münster, 1952)، ونقله على الفور إلى الإنكليزية الأمريكي كوان J.Milton Cowan وضم إليه الإضافة وسماه: A Dictionary of Modern Written Arabic (Wiesbaden, 1961)، وقد جمع هذا المعجم بين ما اشتمل عليه معجم Bercher ومعجم Pellat وغيرهما، واعتمد صاحبه أيضا على مدونة اشتملت على عدة نصوص مما أنتجه طه حسين، ومحمد حسين هيكل، وتوفيق الحكيم، ومحمود تيمور، وجبران خليل جبران، وأمين الريحاني وغيرهم، وكذلك الكثير من المقالات التي نشرت في الصحف والدوريات وغير ذلك.

فهذه المعاجم تخص اللغة العامة المعاصرة وتحتوى على الكثير من مصطلحات الإدارة

3- مقصودنا هو الفصحى ليس إلا.

4- وأنا شخصا مدّين لعمل برشي بالكثير لجهته تحت مقال الطلاب ما هو مستعمل بالفعل مع الدقة الجيدة في ترجمة الكلمات إلى الفرنسية.

5- سبق هؤلاء إلياس بمعجمه المسمى Modern Dictionary Arabic - English (ط. 3 في 1929)، ووضع واهر إضافة للطبعة الأولى الصادرة في 1952 وذلك في 1959.

وألفاظ السياسة. وفضلها الكبير، ولا تعاد لها في ذلك أي محاولة، هو اعتمادها على مرجع علمي لا يمكن رده وهو تكوين لما يستعمله الناس بالفعل من العربية الفصحى وإن كان ينقصها شيء -إن كان هناك نقص- فهو في نظرنا عدم التفاتها إلى الاستعمال المنطوق للفصحى (الخطب المسموعة، والمحاضرات، والموائد المستديرة، وكل ما يذاع في الإذاعة، وغير ذلك) وهذا قد قصده بالفعل المؤلف. وعذرهم في ذلك هو اعتقادهم الراسخ والخطئ أن الفصحى هي العربية المحررة المكتوبة ليس إلا.

وبدأ المؤلفون العرب للمعاجم العربية غير المزدوجة يبدون شيئا من الاهتمام باللغة المعاصرة، ويترأى ذلك في محاولة أصحاب معجم «المنجد» بإدخال بعض الكلمات المولدة وكذلك الدخيلة منها الشائعة، ولابد من الاعتراف لهم بفضل عظيم جدا وهو رجوعهم الدائم إلى التراث للبحث عن اللفظ الفصيح الدال على معنى قديم قد يسمى في كل بلد من البلدان بتسمية أخرى غير الفصيحة، وذلك كأسماء الحيوانات والنباتات (التم، والفقمة، وحمار الزرد، وغير ذلك). وصدر في السنوات الأخيرة «المعجم الوسيط» في مصر، والمعجم الأساسي نشرته المنظمة العربية والثقافة والعلوم، وحاول أصحابها أن يدخلوا الكثير من الألفاظ ذات المدلول المحدث -وأكثرها من الدخيل أو العامي الجاري استعماله في لغة التخاطب-، ومهما كان فهو محاولة طيبة في إمحاء المستعمل حديثا في المعاجم العامة.

هذا وعزم أصحاب «المنجد الحديث» على تأليف منجد للغة المعاصرة بكاملها، ونشروا في عام 2000: «المنجد في اللغة العربية المعاصرة». يقول أصحابه في مقدمتهم له: «يضم [هذا المعجم] جميع المفردات والعبارات التي يحتاج إليها متقف القرن الحادي والعشرين حتى المأخوذة من أصل غير عربي». وهي محاولة جد إيجابية وسيكون لها أثر عميق في نشر الثقافة المعاصرة بالعربية ومن هذا عدم الاكتفاء في ذلك بلغة أجنبية كما هو الحال في الكثير من المؤسسات التعليمية والعلمية العربية (مع الأسف) في زماننا هذا.

إلا أن هذا المعجم (وكذلك كل المعاجم التي ذكرناها) اعتمد على منهج فيه شيء من التساهل وهو الاكتفاء بالمسح للمعاجم المزدوجة اللغة واختيار اللفظ العربي المقابل للفظ الإنكليزي أو الفرنسي بدون مقياس علمي يعتمدون عليه في الاختيار.

هذا وقد كثرت في هذه السنوات الأخيرة المعاجم المزدوجة اللغة، وقد سبق كل هذا ما صدر في نهاية القرن الماضي من المعاجم المزدوجة الجيدة، مثل المورد (إنكليزي/عربي) والمنهل (فرنسي/عربي)، وفيهما من المصطلحات الحديثة الكثيرة الورد في الاستعمال، ويبدو هنا أيضاً أن المؤلفين اعتمدوا غالباً على الحس والتخمين الشخصي نظراً إلى عدم اعتمادهم فيما يبدو على تدوين واسع، وكان اعتمادهم هنا أيضاً على معرفتهم الواسعة للغة العربية في استعمال المحدثين لها (وإلا ما كان يمكن أن يختاروا المفردة المتواترة).

ضرورة الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى، الحديث منه والقديم: في البحث المعجمي وفي صناعة المعاجم.

منذ عشرات السنين كنت أتعامل باستمرار لماذا يقلد العرب في عصرنا الغربيين في كل شيء، في كل ميدان علمي أو غير علمي، ويقتبسون منهم كل شيء بدون تمحيص غالباً- إلا في ميدان واحد وهو صناعة المعاجم ووضع المصطلحات. فما لاحظناه عند العلماء الغربيين في هذا الميدان هو اعتمادهم المطرد على الاستعمال -ولا يشذ عن ذلك أحد- عند تأليفهم لمعجم عام أم مختص، وذلك على شكل تدوين لعينة كبيرة لهذا الاستعمال وعلى أساس القواعد المتعارف عليها في تأليف المعاجم. وقد يكون هذا الاستعمال موزعاً على أقاليم أو بلدان وغير ذلك من الأماكن وذلك ليتمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلته في كل من هذه الأماكن (ويطرد هذا في معاجم اللهجات واللغات الإقليمية والعامية)، وقد يهتم المعجمي إلى تطور المفردة لفظاً ومعنى عبر الزمان في مختلف الأقاليم، فلا بد أن يعتمد إذن على مدونة تغطي الاستعمال لعدة سنوات بل قرون.

ولنأخذ مثال «نخيرة اللغة الفرنسية Trésor de la langue française» فإنه يغطي الاستعمال للغة الفرنسية لمدة قرنين، وقد دونت المعطيات اللغوية (النصوص الأدبية والعلمية) لما أنتجه الفرنسيون في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتتبع الباحثون استعمال كل مفردة في جميع سياقاتها في جميع النصوص المدونة، ولجئوا في ذلك إلى الحاسوب، ثم حرر كل عالم عدداً من المداخل اعتماداً على هذا الذي دونوه أولاً ثم على الدراسات الدقيقة للسياقات -كل السياقات- لجميع الكلمات، فأصدروا هذه النخيرة في 16 جزءاً كبيراً على شكل معجم (من 1976 إلى 1994) (وهو عام وتاريخي وعلمي)، ثم

شرعوا في حوسبة المعجم نفسه ليصير آلياً، وأنهوا هذا العمل الكبير العملاق في 1998، ولم يخلوا فبنلوا الجهود والأموال الهائلة لإنجازه، ووفقوا إلى حد بعيد في كل ذلك، فهو الآن في متناول أي باحث في أي وقت بالجوء إلى شبكة الانترنت⁶.

هذا والاستعمال لا ينبغي أن يقتصر فيه على زماننا الذي نعيش فيه، فهناك مئات الآلاف من النصوص في التراث لم تجمع بعد ولم تستغل لتشتتها، فحان الوقت أن تحوسب وترتبط بعضها ببعض حاسوبياً حتى يتمكن الباحث أن يلقي كل الأسئلة الممكنة عليها وذلك مثل هذا السؤال: هذا المفهوم المعبر عنه بهذه الكلمة الإنكليزية هل له مقابل في الاستعمال في وقتنا هذا أو أكثر من مقابل، وما هو الأشيع، وأين ورد، وما سياقاته، وما درجة تردده في جميع هذه النصوص، ثم إن لم يرد في الاستعمال فأى لفظ عربي يقابل هذا المفهوم إن كان وضع له لفظ بقي حبراً على ورق (في قوائم المصطلحات الموضوعية). وسؤال آخر مثل: كلمة «فصيح» ما هي السياقات التي وردت فيها منذ أول ظهورها في نص إلى يومنا هذا، ومن هذه السياقات المجمعّة يمكن أن يستنتج الباحث مختلف المدلولات التي دلت عليها من عصر إلى آخر، وهذا يؤدّبنا إلى الكلام عن مشروع المعجم التاريخي.

- المعجم التاريخي:

كيف، باترى، يمكن أن تستخرج مدلولات الألفاظ المختلفة عبر العصور إن لم بلجأ إلى مثل هذه الذخيرة الآلية الحاسوبية. وقد يستطيع الباحث إذا قلّت النصوص في عصر من العصور كالجاهلية -مثلاً- أن يفترض وجود بعض المدلولات لبعض الألفاظ في هذا العصر بفضل تحليلاته للسياقات القليلة التي وردت فيها، ولكن كيف يمكن أن يستدلّ على ذلك إذا عثت النصوص بالملايين ابتداء من القرن الثاني الهجري وما بعده، وكيف يمكن أن يستخرج هذه المدلولات بدون أن تكون لديه وتحت تصرفه مجمعة مدونة محوسبة مندمجة⁷ هذه الآلاف من النصوص؟

6- قام بهذه الحوسبة العظيمة مجموعة ATIF تحت إشراف الدكتور J.M. Pierrel وهو ممن تتعاون مع فريقه الآن في بحوث مشتركة.

7- ولابد للنصوص من هذا الانتماء ليتمكن مسحها بالحواسب، وهذا لا يمنع من أن تجمع على عصور وعلى مختلف فنون المعرفة. ثم إن ما تمت حوسبته إلى الآن في مختلف المؤسسات المربية الحالية فليس لها هذه المزية وهي جد ضرورية ليتم هذا المسح.

ويوجد في التراث الكثير من الألفاظ الفصيحة القديمة والمولدة (مما جاء على قياس كلام العرب) الدالة على مسميات حضارية وما يتعلق بالحياة اليومية من أسماء للأدوات ووسائل النقل، وأسماء لأجزاء هذه الأدوات ووسائل النقل، وأنواع الملابس والمأكولات، ويكثر ذلك في القصص، وكتب الأدب، والتاريخ، والرحلات، وأوصاف المجتمعات، وغير ذلك، ولا يمكن أن يحصر كل ذلك إلا بهذه الحوسبة للنصوص التراثية بأكملها لا بجزء صغير منها كما هو الحال في زماننا⁸.

فالرجوع إلى الاستعمال القديم ضروري جدا على مثل الرجوع إلى استعمال الناس للفصحى في عصرنا هذا. ثم زيادة على ما تحصله من السهولة للباحثين في اللغة ووضع المصطلحات فإن المدونة الآلية (الحاسوبية) هي بمنزلة مرجع كبير جدا يغطي كل التراث مع هذا الفارق العظيم: إنه يستجيب لأي سؤال بسرعة الضوء، ويمدنا بمعلومات لا يمكن أن نحصل عليها بالأبدي الجرداء ولو اجتمع على ذلك ألف شخص في أكثر من سنة.

ومهما كان الأمر، فإنه لا يتصور أن يوضع معجم في اللغة بدون توثيق لما يتضمنه من الألفاظ ودون أن يُعرف من أين استقيت، فهل هي ألفاظ وضعتها جماعة من العلماء واقترحها صاحب المعجم أم هي مفردات وردت في الاستعمال بالفعل؟ وهذا قد حققه علماؤنا قديما، وكانوا يوثقون ذلك بأكثر من شاهدين فلماذا نترجع نحن اليوم عن هذه الميزة العلمية التي يبنى عليها كل عمل وكل بحث علمي؟

ثم إننا لا نقصد من كلامنا هذا أن يكون الاستعمال للفصحى في عصرنا هذا هو الاستعمال الأمثل فيجب أن يتبع كما هو، فإن في هذا الاستعمال الشيء الكثير من الاختلاف (كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد) والكثير من العامي والنخيل⁹، وأخطر من هذا هو وجود فراغات مهولة: فهناك مفاهيم علمية كثيرة جدا لا مقابل لها في العربية. ولكن كيف يمكن أن نعالج هذه النقائص إن لم نستطع أن نطلع على كل هذه الاستعمالات -كل ما يجرى استعماله

8- والذي نرجوه هو التنظية الكاملة لما أبدعه علماؤنا الأولون على الأهل وكذلك الكتب التي غُيّت بوصف الحياة العامة.

9- النخيل ظاهرة طبيعية، ولكن التوليد بوسائل الاشتقاق هو أيضا ظاهرة طبيعية، فلا ينبغي أن يطغى الأول على الثاني وإلا تحولت اللغة إلى لغة أخرى.

حقبة لا فيما يتخيله الناس- أي بالدقة العلمية التي لا تسامح فيها وهو المسح الكامل للواقع. واطلاعنا الموضوعي (بدون سابق ظن) على جميع ما ورد في التراث بالشمولية الكاملة يمكننا من استبدال غير الفصح بالفصح¹⁰، ويجب أن يراعى في ذلك -أي في اختيار اللفظ وإقراره- القوانين الاجتماعية وغير الاجتماعية التي يخضع لها شيوع اللفظ وعدم شيوعه (وهي معروفة اكتشفت قديما وتحقق من وجودها العلماء في عصرنا).

مستقبل المعجم العربي:

قواعد المعطيات النصية أو مشروع الذخيرة العربية

إن الوسائل التكنولوجية الحديثة، وأخص بالذكر الحاسوب في أحدث صوره، هي التي تمكننا من تدوين العدد الهائل من النصوص بالفصحى (الأدبية، والعلمية، والتقنية وغيرها) يتراءى فيها الاستعمال المعاصر، وكذلك الاستعمال في كل عصر من خلال النصوص التراثية التي وصلت إلينا¹¹. وكنا قد عرضنا هذا المشروع على عدة جهات، منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأخيرا على اتحاد المجامع اللغوية وغيرها.

إن ما أسميناه بمشروع الذخيرة اللغوية العربية يرمي إلى ضبط بنك آلي (حاسوبي) من النصوص القديمة والحديثة بالعربية الفصحى ويفترق عن البنوك المتواجدة بـ:

1- الشمولية الكاملة (في المكان والزمان).

2- اندماج المعطيات النصية -كأنه نص واحد- حاسوبيا ومرتبطة ومصنفة بحسب العصور وفنون المعرفة.

3- كونه آليا وعالميا إذ سيكون له موقع في شبكة الانترنت.

10- ولا بد حينئذ من تدخل ذوي السلطة لإدخال هذه الألفاظ في التدريس: المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات من جهة، وإشاعتها بوسائل الإعلام، وإن لم يتم هذا فسيبقى عمل المجامع وكل الواضعين بدون جدوى.

11- وهذا العمل سيكون حائزا ومحركا لأعمال جليلة أخرى وهي تحقيق المخطوطات بكيفية منتظمة (مبرمجة وجماعية) وسيؤدي ذلك إلى تشدد أكبر في التحقيق العلمي.

4- يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية قديما وحديثا، وبذلك يكون موثقا للتوثيق الكامل، ويضاف إلى ذلك ما لم يدخل في الاستعمال ولم يشع أو ترك منذ زمان مما هو موجود في المعاجم القديمة والحديثة أو في قوائم المصطلحات المجمعة.

5- سرعة استجابة هذا البنك لأي سؤال.

فهذا البنك الآلي الشامل لا يمكن أن يستغنى عنه في هذا الزمان الذي نعيش فيه، وعلى أساسه وبالرجوع إليه وبالاستقاء منه لكل المعلومات اللغوية الخاصة بالاستعمال الحقيقي للعربية خاصة يمكن أن تحرر الكثير من الدراسات وتؤلف الأنواع الكثيرة من المعاجم، وذلك مثل:

- المعجم التاريخي الذي أشرنا إليه.

- معاجم تقنية (مصطلحات العلوم والثقافة).

- معاجم للمعاني.

- معاجم ألفاظ الحياة القديمة والحديثة.

- معاجم بأسماء الأعلام والأماكن.

وغير ذلك من المعاجم.

حجة واهية لبعض المعارضين¹²: ضخامة العمل¹³

أجمع العلماء على أهمية هذا المشروع القومي وخطورته، وذهب الكثير إلى أنه ستوحد المصطلحات العربية بالرجوع إلى الذخيرة بكيفية تلقائية (سيختار الباحثون اللفظ الفصح الأشيع)، ثم إنه سيتمكن كل مواطن من أن يطلع على معلومات ثقافية تربوية صعبة المنال زيادة على اللغوية منها وذلك بسبب السهولة العجيبة التي يتصف بها البحث في الانترنت. وإن كان الانترنت يجيب عن كل شيء بلغة أجنبية (و62 بالمائة بالإنكليزية الآن)، فإن المعلومات الخاصة بترائنا ضئيلة جدا بل ومشوهة، فحان لنا أن ننشئ انترنتا عربيا للحفاظ

12- ولا يتجاوزون ثلاثة أشخاص.

13 - ضخامة العمل بالنسبة لإدخال النصوص في ذاكرة الحاسوب.

على هذا التراث العظيم واستثماره على مستوى الوطن العربي وفي جميع الأوساط والفئات الاجتماعية ولفاننتها.

ألا يحق لنا أن نتضافر جهودنا على هذا المستوى العالي، وهو مستوى الدول، وأن نشارك في إنجازة كل المؤسسات العلمية العربية. وإذا قسنا ضخامة هذا العمل بفوائده الثورية، فلا يمكن لعاقل ورجل نزيه إنكار هذه الحقائق والتمسك العنيد بحجة «ضخامة العمل» ! (إلى متى؟).

- معجم الطفل:

عمل كبير أنجز في هذا الميدان على مستوى الوطن العربي: وهو الرصيد اللغوي العربي.

لقد آلفت في عصرنا معاجم مدرسية جيدة، وهي محاولة طيبة نافعة بلا شك، إلا أن أكثر ما ألفت إلى الآن لم يخضع بعد للمقاييس العلمية التي يجب أن تعتمد عليها في هذا الميدان. وأكثر هذه المعاجم الخاصة بالطفل أو الطلاب اعتمدت، كما قلنا، على المعاجم القديمة مع التفات غير كاف إلى ما أحدث في أيامنا من أسماء الآلات والمفاهيم العلمية والتقنية، وما أبدع من ذلك، وغير ذلك. وكل ذلك تم على طريقة ذاتية في الغالب لا تعتمد على جرد النصوص المحررة أو المنطوقة (الفصيحة) بل يختار أصحابها غالبا ما يبدو لهم أنه معروف شائع، ويضيفون إلى ما اختاروه بعض الكلمات ذات المفهوم المحدث كما هو الحال بالنسبة إلى سائر المعاجم. أما المقاييس في هذا الاختيار وهذه الإضافات فهو حنسي محض في غالب الأحيان وهو الشعور الذاتي بأن هذا اللفظ أو ذاك هو المناسب أو هو الشائع (بالنسبة إلى أي بلد أو أي فئة؟) أو متروك تماما.

وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربي في السبعينيات الأخيرة مشروعا سموه بـ«الرصيد اللغوي الوظيفي» وكان إجابة ملموسة للسؤال المتداول في أوساط التربويين آنذاك: ماذا يجب أن نقدم بالفعل في مدارسنا للمتعلم من مادة لغوية نوعا وكما؟ وكان يتصف هذا الذي يقدم للطفل (وما يزال في غالب البلدان) بالإفراط والتفريط أي كثرة المفردات بالنسبة للصف

الواحد، وحشو ذهن الطفل بما لا يفيد في سنه ولا فيما بعد من جهة، وقلة الألفاظ بل وفقدانها من جهة أخرى فيما يحتاج إليه أشد الحاجة في حياته اليومية من تسميات للأشياء المحدثة في زماننا هذا، فكان المدرسة هو مكان غريب في حياة الطفل لأنها لا تستجيب لهذه الحياة بالذات. وعلى هذا حدد أصحاب هذا المشروع فكرة الرصيد هكذا: «إن الرصيد من اللغة التي يجب أن يُعلَّم للطفل هي مجموعة من المفردات والعبارات العربية الفصيحة أو ما كان على قياسها مما يحتاج إليها التلميذ في سن معينة من عمره حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من جهة، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة¹⁴».

واعتمدوا في استخراج هذا المعجم على هذه المبادئ:

- 1- ينبغي أن يُنطلق من الواقع المشاهد، ومن رصد هذا الواقع .
 - 2- أن يكون هذا الواقع المنطلق منه المعنى بالأمر وهو المتعلم نفسه: ينطلق من اهتماماته وما يحتاج إليه بالفعل لمواجهة الحياة لا لإلقاء الخطب وقرض الشعر فقط.
 - 3- ألا يتجاوز الرصيد الحد الأقصى الذي يستطيع الطفل أن يكتسبه، وألا يقل عما يجب أن يعرفه.
- وعلى هذا تم استخراج الرصيد بالنظر في ثلاثة أنواع من المعطيات فوجب جردها فيما يخص مفرداتها مع ضبط تواترها وانتشارها: الكتب المدرسية، وعينة من كتابات التلاميذ، وما يتفوهون به في مخاطباتهم مع الصغار والكبار، وبهذا تحصلوا على اهتمامات الطفل وما يوجد بالفعل في لغته من فصيح وغير فصيح، ومن عربي وأعجمي (وسجل كلام الطفل في كل البلدان المغربية في المدن والأرياف)، وتم الإحصاء بالحاسوب، ثم اختيرت الألفاظ الفصيحة الشائعة والكثيرة الدوران، واضطروا إلى سد الثغرات الكثيرة -وتخص المسميات الحديثة- بوضع ألفاظ تدل عليها، أو تعميم لفظ فصيح يستعمل في بلد واحد أو ناحية واحدة من البلد الواحد (مثل توت الأرض للفراولة أو صفاق العجلة وغير ذلك).

14 - أما ما سيجتاح إليه فيما بعد فله الحياة كلها للحصول عليها.

وضبطت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رصيدا مماثلا بنفس الطريقة وشمل كل البلدان العربية بدون استثناء¹⁵.

- معاجم المعاني:

ابتكر العلماء العرب هذا النوع من الفنون اللغوية، وقد لا يصح أن يطلق عليها اسم المعجم لأن أغلب ما ألفوه في هذا الميدان فمادته اللغوية غير مرتبة الترتيب الألفبائي، إلا أنه لا يمنع الباحث في زماننا أن يعيد ترتيبها على هذا النمط وهذا اقتراحنا أيضا منذ القديم: نضيف إلى الكتب القديمة التي عالجت موضوع المعاني فهارس متنوعة: أحدها للمعاني نفسها وآخر لكل الألفاظ التي وردت فيها وذلك ليسهل الرجوع إليها. وقد ظهرت في القديم كتب مهمة جداً، من ذلك: «الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«تهذيب الألفاظ» لابن السكيت، و«الألفاظ الكتابية» للهمذاني، و«متخير الألفاظ» لابن فارس، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«المخصص» لابن سيده. وكلها تحتاج إلى أن تفهرس على الطريقة التي ذكرناها.

هذا ولا مانع من أن نقوم في زماننا بمثل ما قام به هؤلاء العلماء بالاعتماد على قاعدة المعطيات النصية إلا أنه يجب أن ننتهج في ذلك النهج السليم الذي اتبعه العلماء الغربيون فيما أسموه بـ *Dictionnaire analogique* وهو مفيد جداً (مع احترام خصائص العربية)، وما نشرته دار النشر Duden، وما ألفه الدكتور Corbeil في الكندا. وتدخل في هذا الصنف من المعاجم أيضا معاجم خاصة بالمتراجمات والأضداد وهو أيضا مفيد.

- معاجم العلوم والتكنولوجيا:

تصدر في أيامنا هذه وفي كل سنة العشرات من المعاجم المزدوجة اللغة في المصطلحات العلمية والتقنية. والذي لاحظناه هو الفوضى الكبيرة في وضع المصطلح العلمي والاختلاف الكبير بين واضع وآخر وبلد وآخر. وهذا على الرغم مما أسسوه من المؤسسات لتوحيد المصطلحات كاتحاد المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب.

15 - وقد أدخل هذا الرصيد كليا أو جزئيا في الكتب المدرسية في المغرب العربي، وقد شاع عند الصغار لفظ «المعامدة» المايو، ولفظ اللجمة (يضم لاج) للأكل الخفيف الذي يأكله الطفل في المدرسة بعد الظهر، ولم يتم ذلك بعد في البلدان العربية الأخرى. والذي نتمناه هو نشر هذا الرصيد بالترميزات والصور.

ويمكن أن نقادى كل هذه الفوضى، في رأينا، بشيئين: أحدهما هو أن يتم إنجاز الأخيرة اللغوية العربية في أقرب وقت حتى تكون في متناول الجميع (بواسطة الانترنت)، والثاني هو أن يتخذ جميع وزراء التعليم العالي والتربية العرب قرارا معنا في شأن المصطلحات على مستوى جامعة الدول العربية. فأما القرار المشار إليه فالغرض منه هو التزام المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام (طوعا واقتناعا) على استعمال المعاجم الموحدة التي تضعها المؤسسات المعنية بذلك بعد الاتفاق عليها بالنسبة لكل هذه المؤسسات. ولا يحصل هذا الاتفاق على هذه المعاجم إلا بعد الاتفاق على مقاييس علمية تختار على أساسها المصطلحات، وتكون هذه المقاييس هي التي اقترحها العلماء. ويمكن أن ينص هذا القرار أيضا على عدد من الإجراءات الرامية إلى كيفية تطبيقها عمليا. ونحن مقتنعون من ضرورة تدخل أعلى المسؤولين في هذا الميدان.

في الختام يمكن أن نقول بأن المعجم العربي في وقتنا الحاضر هو في طور النمو وقد وضعت المعاجم الكثيرة في شتى ميادين العلم وهذا جيد، إلا أن المعجم العام والمعجم المدرسي لا يزالان في نظرنا دون المستوى المطلوب كيفا وكما، وكل ما ظهر فلا يزال عالمة على المعاجم القديمة، في الغالب، من حيث المنهج وطريقة الاستقاء، فما رأينا من يهتم بالاستعمال الحقيقي للغة العربية إلا القليل، فقد اتفق بعض العلماء على عدد من المقاييس يعتمد عليها في اختيار الكلمات ومع ذلك قل من يلجأ إليها من الواضعين للمصطلحات وبقي اختيار الكلمات على مقياس ذاتي ودون الرجوع إلى واقع الاستعمال للعربية الفصحى¹⁶ ولهذا أيقنا أن مشروعا يرمي إلى تدوين هذا الاستعمال -كما فعله أجداننا- هو شيء ضروري جدا، ونرجو من الله أن يوفقنا ويوفق جميع من يساهم في إنجازه.

16 - ثم إن الرجوع إلى الاستعمال لا يعني أن يدخل في المعجم الآلاف من الألفاظ الأعجمية. فالذي نتمناه هو أن تجتهد المجامع اللغوية وكل المؤسسات العلمية لتضع اللفظ العربي المقابل على قدر الإمكان، ويدخل في المعاجم المتفق عليها، وهذا مشكل آخر قد تعرضنا له بالتفصيل في بحث غرض في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001 (عنوانه: «تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية»).

حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي¹

بدأ علماء العربية منذ عهد قريب جدا يتحدثون عن ضرورة الحوسبة للتراث العربي الإسلامي وعن منافع هذا العمل. وسمعنا مثل ذلك في بعض الندوات العلمية في الآونة الأخيرة، وقد سررنا بما سمعناه أيما سرور على الرغم من قلة اهتمام الكثير من العلماء بذلك وعدم التفات السلطات المسؤولة إلى أهميته القصوى. وقلنا للأخوة آنذاك أن ذلك يحتاج فيه أن تتضافر الجهود لضخامة العمل، فلا يمكن أن يتم إنجاز مثل هذا العمل إلا على شكل مشروع كبير يُشرف عليه في أعلى مستوى، وقد اقترح مثل ذلك فيما يسمى بـ «الذخيرة العربية المحوسبة». والمقصود من هذا المشروع هو أن يجعل تحت تصرف أي باحث في أي مكان وأي وقت مدونة تحتوي على الاستعمال الحقيقي للعربية قديما وحديثا.

إن جميع العلماء والخبراء في جميع بلدان الدنيا في زماننا هذا يعتمدون في وضعهم لمعاجمهم العادية والفنية على الاستعمال الحقيقي للغتهم أي على ما هو شائع بين الناطقين بها سواء كان منطوقا متداولاً بين الناس في مخاطباتهم أم مكتوباً يكثر مجيئه في المراجع العلمية والتقنية.

ولا يصحّح أحد منهم بما يفضله من المفردات أو المصطلحات إلا بحجة وجوده في الاستعمال بل وكثرته على ألسنة الناطقين. فالحجة الوحيدة التي يلجؤون إليها هي أن هذه المفردة أو تلك قد وردت عشرات المرات في المؤلفات العلمية التي تعتبر بالإجماع كمراجع في ميدان أو فن معين.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة لسنة 2004. انظر بحثنا عن المشروع الأول للذخيرة في الجزء الأول من هذا الكتاب.

هذا وقد يكون المفهوم العلمي أو التقني حديث العهد ولم يوضع له لفظ يدل عليه إلا بلغة واحدة -غالباً هي الإنكليزية في زماننا- ولا يضعه في البلدان الغربية إلا أهل الاختصاص بالميدان الذي ينتمي إليه هذا المفهوم. فحينئذ قد يرجع هؤلاء الاختصاصيون باللغات الأخرى إلى نقل المصطلح الإنكليزي إلى لغتهم بالترجمة أو بتوليد لفظ جديد تماماً، وقد يكون اللفظ الأجنبي قد دخل في الاستعمال عندهم إلى حد ما بشيء من التكييف اللغوي التام أو الجزئي. وأكثر الاختصاصيين من الغربيين في عصرنا هذا يفضلون أن يجتهدوا لإيجاد لفظ من صميم لغتهم ولا يلجؤون إلى الاقتراض إلا إذا حصل غزو حقيقي للفظ الأجنبي بأن يكون قد فرض نفسه، ويعتقد بعض اللغويين (من جيل الوصفيين) أن هذا أمر محتوم لا مفر منه إلا أن الواقع قد يكتذبهم أحياناً كثيرة وذلك مثل كلمة Logiciel الفرنسية التي تغلبت على مقابلاتها الإنكليزية Soft-war بعد أن شاعت هذه الأخيرة.

ومهما كان ففي جميع الأحوال يرجع الجميع إلى الاستعمال ويكون هو المنطلق والمنتهى، ولا يحكمون على اللفظ إلا بمقياس الاستعمال فهو المقياس المطلق الذي يجعل أحكامهم موضوعية لا تحكم فيها ولا تعسف.

وللاستعمال بالطبع درجات وأوصاف، وأكثر ما يوصف به هو لكثرة أو القلة وما بينهما فهناك: كثرة الاستعمال للفظ في حد ذاته أي كثرة وروده وتردده في الكلام والكتابة Frequency (=) ولذلك درجات. وهناك كثرة الاستعمال من حيث اتساعه إلى جهات كثيرة وهو الشبوع في أكثر من مكان أو بلد. فإن مراعاة الاستعمال ينبغي أن تقيد بهذين النوعين من الكثرة.

وهذا المقياس الموضوعي لا يستغني عنه اللغوي أو الاختصاصي المهم بميدان المصطلحات. فالنقص الذي يلاحظ في البحث الخاص بميدان اللغة عند العرب في زماننا هذا يكمن في عدم الاكتراث المطلق -أو يكاد- بالاستعمال الحقيقي للعربية (قديماً وحديثاً)، وأخطر من هذا هو عدم التذكير في اللجوء إلى ما يسهل دخول الألفاظ الجديدة التي تضعها المجامع أو المؤسسات في الاستعمال، فيكتفى بأن يقر المجمع اللغوي اللفظة ويدخلها في معجم فني خاص فيعتقد أن مجرد وضعه وإقراره سيجعله يسير بين الناس.

وكلنا يعرف، مع ذلك، ما كان يظهره علماؤنا القنماء من الاهتمام الكبير بالسماع أي بالتتبع والتصفح لكلام العرب، وتدوينه على شكل دواوين شعرية ومدونات واسعة لكلامهم المنثور، ورصدهم لاستعمال العرب أينما كانوا، وبحثهم عن مدى اتساع هذا الاستعمال، ومن هم الذين يكترون من استعمال هذه المفردة أو تلك بهذه الصيغة وبهذا المعنى، وهل هو كثير في كلامهم أم لا. وهامي بعض الأمثلة لذلك:

قال سيبويه في كتابه: «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «ليس أحد يقول» (343)،

«وليس في الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة... لا يتكلم بها العرب» (395)،

«لا يتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير» (462)،

«ولا يعلم هذا جاء في شعر البتة» (453)، «وسألنا الغلويين والتميميين فرأيناهم يقولون» (47)

«وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب» (54)، «وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «ونحو هذا أكثر من أن يُحصى» (46)، «وذا أكثر من أن يُحصى» (95)، «وهو أكثر من أن أصفه لك» (146) (و196 و396)، «وهو أكثر من أن يُحصى» (151)، «وأكثر العرب تقول» (230)، «وأكثر العرب...أكثرهم...» (121/1-230/2/297-264 إلخ) ..

«وقال أكثر العرب» (249)، «في كلام العرب كلها» (253)، «وذلك في لغة جميع العرب» (256)، «ويكون فيه الوجه في جميع اللغات» (194/1)،

«وهي لغة لبعض أهل الحجاز فأما العامة فلا يميلون» (261)،

«والذين لا يميلون في الرفع و النصب أكثر العرب وهو أعم في كلامهم» (264)

«ولو كان كذلك لم يقل من لا يُحصى من العرب...» (293)،

«الذي تكلم به العامة» (312)، «وذلك مطرد في كلامهم» (362)، «والتتوين والنون عربي مطرد» (101/1)، «فكل هذا فيه اللغة المطردة إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح...» (362)،

«والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب» (120/1)، «وسمنا ناساً من العرب كثيراً يقولون...» (166/1)، «ومن العرب من يقول ...» (2/226/204/204/145/105/96/88/81/36/2/489/283/249/236/229/208/207)، «أنها لغة كثيرة في العرب جيدة» (314)، «وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله و يونس عن العرب» (318)، «وكل ذا تكلم به عامة العرب» (477)، «سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره» (20/2)،

«لم نقله العرب وليس له نظير في كلامها» (158)، «وذلك قليل في الشعر» (152)، «وليس من العرب أحد إلا وهو يقول» (126)، «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز» (256)،

«فقد اجتمعت العرب على تخفيفه» (165)، «أجمعوا فيها على لغة هذيل» (191)، «سمعنا ذلك من تميم وأسد» (285)، «سمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون...» (287)، «وأما غيرهم من قيس» (288).

وذكر سيبويه أسماء القبائل والجهات التي امتازت بشيء من ضروب الكلام. هذا وأحصينا عدد المرات التي سمع سيبويه فيها هو بنفسه من العرب مباشرة فبلغ خمسة وثمانين مرة. وينبغي أن تضرب في عشرة وأكثر لأن الذين تناولهم بالسماع كثيرون جداً.

إن الاعتماد على مدونة كبيرة للاستعمال الحقيقي للغة العربية هو شرط لازم لتحقيق أولاً موضوعية البحث اللغوي وتحقيق نجاعة الوضع والتوليد اللغوي بإعطاء الألفاظ الموضوعية الفرصة لدخولها بالفعل في الاستعمال وإقبال الناس عليها.

لنأخذ مثال مشروع المعجم التاريخي للغة العربية. لا يمكن أن ينكر أحد أن مثل هذا العمل يتطلب التصفح للآلاف من النصوص عبر الزمان وحتى ولو كانت محدودة الحجم بالنسبة إلى ميدان معين وفي فترة زمنية معينة، كالألفاظ الخاصة ببعض الفنون أو بعض

الصناعات في عصور لم يصل إلينا منها إلا بعض النصوص، فإن ذلك لا ينطبق على الألفاظ الخاصة بالحياة العامة وهي أكثر الألفاظ، وأما النصوص التي ترد فيها فتعدّ بالآلاف. وقد حاول المستشرق فيشر أن يحرر معجماً تاريخياً ولا ندري إلى أي مستوى من التحقيق والموضوعية والشمولية استطاع أن يصل هو وحده وبأيدٍ عزلاء. ونحن نشك أن يتمكن الباحث الواحد أو الفريق من الباحثين إلى حصر جميع المعاني التي قصدها بالفعل المستعملون للمئات من الألفاظ عبر الزمان أو من عصر معين إلى عصر آخر إذا لم يتصفح -يقارن- جميع السياقات التي وردت فيها هذه الألفاظ ولا بد أن تفوق الملايين من السياقات.

ومثال آخر يخص معرفة الاستعمال في عصرنا هذا. قد نسمع كثيراً من بعض الإخوان أن اللفظة الفلانية بكثرة مجيئها في الاستعمال دون أن يأتوا على ذلك بدليل، ثم كيف يمكن أن يستكروا على ذلك إذا لم يكن لديهم مدونة تجمع آلاف النصوص بل مئات الآلاف، ثم كيف يمكنه أن يستقرى هذه الكمية الخيالية ويقارن بين آلاف الآلاف من السياقات. ومع ذلك فهذا التصفح للسياقات هو الوسيلة الوحيدة للثبوت العلمي الدقيق لمدلولات المفردات التي قصدها أصحاب هذه النصوص، والمدلول الوضعي كما هو معروف غير المدلول المقصود في نص معين.

ولتلافي هذا النقص وتمكين الباحثين من الرجوع إلى واقع الاستعمال أنشئ مشروع ما يسمى بـ «الذخيرة العربية»، وسنتطرق إلى أهدافه وفوائده فيما يلي. وقد سبق أن حوسبت بعض الشركات الخاصة للنص القرآني والكتب الستة للحديث الشريف وحوسبت شركة في دبي عدداً كبيراً من كتب الأدب العربي وأطلقت على هذه المجموعة الكبيرة اسم «الوراق». وقامت شركة أخرى في عمان وحوسبت أيضاً جزءاً من التراث. وكل ذلك عمل طيب مفيد. إلا أنه لا يمكن أن يستمر كنخبة أي كبنك آلي، إذ لابد من إجماع كل النصوص في هذا البنك حتى يكون مثل النص الواحد يمكن أن يلقى أي سؤال على المجموع كما يمكن أن يتم ذلك على عصر معين أو مؤلف معين. ومشروع النخبة الذي سنقدمه هنا يمكنه أن يستجيب لكل ما يتصور من الأسئلة. (انظر فيما يلي).

مشروع الذخيرة العربية²

أهداف المشروع: يرمي مشروع الذخيرة العربية إلى إنجاز:

- بنك آلي من النصوص العربية القديمة وخاصة التراث الثقافي العربي والحديثة مثل الإنتاج الفكري العربي المعاصر وأهم الإنتاج العلمي العالمي بالعربية وذلك على موقع من الانترنت.

- ولهذا البنك النصي الآلي جانبان هامان:

- الأول: هو الجانب اللغوي: فهو «ديوان العرب» لأنه يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية، القديم والحديث، من خلال الملايين من النصوص الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها (أو ما يسمى في عصرنا بقاعدة المعطيات اللغوية).

- والثاني: هو الجانب الثقافي: ومنه العلمي والتربوي، لأنه يجمع في محتواه ومن خلال النصوص من جهة:

جميع المعلومات المتعلقة بجميع الميادين العلمية والتقنية والتاريخية والاجتماعية وغيرها. فيمكن أن يرجع إليه للحصول على أي معلومة من المعلومات التي تتضمنها النصوص العربية المحوسبة ويمكن أن يرجع الباحث، إذا كان النص العربي مترجما، إلى النص الأصلي.

- ومن جهة أخرى:

جميع الطرائق التعليمية المتعلقة بتحصيل مهارة معينة، كتعليم اللغة العربية بحسب أعمار المتعلمين ومستواهم ولغة منشئهم، وكتعليم الفنون المختلفة بالعربية، وغير ذلك. ولهذا ستدخل في الذخيرة اللغوية العربية أنواع كثيرة من النصوص: منها الموسوعات العلمية والتقنية العربية أو المعربة (مع النص الأجنبي الأصلي)، وطرائق لتعليم العربية، ومختلف الطرائق لتعليم تقنيات معينة بمستويات متنوعة.

2- هذا وصف لما آل إليه تطور المشروع في سنة 2002 (وخاصة في انعقاد مؤتمر الخرطوم).

الغرض من بنك النصوص الآلي من الجانب اللغوي هو أن يكون، كما قلنا، قاعدة معطيات دائمة بحيث تقبل الزيادة والتصليح على الدوام بحسب تطور المعلومات من خلال الاستعمال الحقيقي للغة العربية، وبالتالي أن تصير المصدر الأساسي لإنجاز المعجم الجامع للغة العربية الذي سيجرره العلماء وخاصة أعضاء المجامع العربية وإنجاز العدد الكبير جدا، زيادة على ذلك، من الدراسات والبحوث في اللغة العربية.

والذي يميز هذه الذخيرة عن الذخائر التي أنجزت في الزمان الحاضر، كنخيرة اللغة الفرنسية مثلا، هو في وجود هذا البنك الآلي للنصوص العربية السابق الذكر، وكونه بنكا مفتوحا غير مغلق بل قابل للزيادة والتصليح. وسيكون، على هذا، وبفضل الشبكة الاتصالية الدولية الانترنت تحت تصرف أي باحث في العالم في أي وقت أراد، ويمكن أن تضاف إليه كل الزيادات الممكنة وأن تدخل فيه كل النصوص ذات الأهمية على الدوام وبدون انقطاع.

ج. ما سبترتبت على إنجاز الذخيرة من الفوائد

1- اعتبارات عامة

إن أهم ما تختص به الذخيرة العربية من الجانب اللغوي هو أنها تتناول الاستعمال الحقيقي للغة العربية كما سبق أن قلنا من أقدم العصور حتى العصر الحاضر: فالنصوص-أو السياقات- هي التي ينبغي أن يعتمد عليها لتحديد معاني المفردات ولا يكتفى في ذلك بالمعجم الموجودة.

ثم إن ما سبترتبت على ذلك من المنافع هو شيء عظيم جدا كما يصرح بذلك الذين سيساهمون في إنجازها أنفسهم، لأن البحث عن مفردة، أو صيغة، أو بنية تركيبية، أو عبارة جامدة، أو أي شيء يخص اللغة في نص واحد أو عدة نصوص قد يتطلب زمانا طويلا جدا وقد يقضي الإنسان عمره في البحث عن هذه الأشياء ولا سيما بالنسبة للنصوص التي لم تفهرس وحتى المفهرسة منها فقد لا تقي بكل ما يطلبه الباحث. وسرّ الذخيرة أنها فهرسة

كامنة كبيرة شاملة لكل ما أنتجه الفكر العربي منذ الجاهلية إلى يومنا هذا، إذ في إمكان الحاسوب أن يمدّ الباحث بأية معلومة عن وجود كلمة، ومختلف معانيها بسياقاتها، ومدى تكرارها في نص، بل وفي جميع النصوص المتعلقة بميدان معين (انظر الوثيقة المرفقة الخاصة بطريقة الإنجاز). فكون الذخيرة آلية معناه أن سرعة العثور فيها على ما يطلبه الباحث تكاد تكون سرعة الضوء. ثم تمكن الباحث من أن يعرف بالضبط المعاني التي قصدتها المستعملون للغة العربية وعبر العصور من سياقات الكلمات هو شيء جديد ومعجز فهذا متعزّر على الباحث الأعزل الذي لا يستعين بالأجهزة الحديثة.

ولا ينبغي أن يعتقد الباحث اللغوي أن هذه الذخيرة ستلغي بها الأعمال العظيمة التي ينجزها العلماء. معاذ الله أن نعتقد مثل هذا. فالذخيرة هي هذه الأعمال نفسها وليس فيها إلا ما يحرره العلماء، فالجديد فيها هو، كما قلنا، فقط اللجوء إلى الوسائل الآلية الجبارة واستغلالها كما تستغل حالياً في جميع الميادين التي تعالج فيها المعلومات.

هذا وستعطى الأولوية في تخطيط العمل إلى المصطلحات العلمية نظراً إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها المصطلحات بالنسبة إلى تعريب العلوم في البلدان العربية.

2- بنك النصوص الآلي كمنبع موضوعي وموثق للمعاجم العربية والدراسات اللغوية عامة

إن بنك النصوص المراد إنشاؤه سيكون المنبع الذي لا يستغني عنه أي باحث في اللغة بل ومنبعاً للكثير من الدراسات في العلوم الاجتماعية وتاريخ الأفكار والنظريات وغيرها. وسيتمكّن الباحثون من إجراء:

- رصد دقيق وشامل لاستعمال العربية في إقليم خاص في عصر من العصور.
- رصد منظم للاستعمال الحقيقي لمصطلحات ميدان فني معين.
- تصفّح لمعاني الكلمات من خلال سياقاتها عبر الزمان وتحديد تاريخ ظهور بعض الكلمات الفصيحة المولدة أو اختفائها.
- تحليل لغة كاتب أو شاعر أو خطيب وإحصاء مفرداته بكيفية آلية، وغير ذلك.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤلف أنواع كثيرة من المعاجم مثل:

- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معاجم خاصة بأسماء الأعلام والأماكن وغيرها.
- معاجم فنية في كل الميادين.
- معاجم أساسية ووظيفية لتعليم العربية.
- معاجم لألفاظ الحضارة قديما وحديثا.
- معاجم للغة الطفل العربي.

3- المدونات و المعطيات المعجمية التي يجب أن تدمج في الذخيرة

من بين هذه النصوص والمدونات يمكن أن نذكر مدونة الرصيد اللغوي العربي وقد بلغ تسجيل أكثر من مليوني كلمة من أفواه الأطفال بالعربية (مكتوبة ومنطوقة) عبر الوطن العربي. وقد تم أيضا حيازة النص القرآني والحديث الشريف بفضل بعض الشركات العربية كما قلنا، فيجب إلحاقها بالذخيرة، وكذلك كل ما حصلت حيازته كدواوين الشعر الجاهلي في مركز البحوث العربية بالجزائر، والمصطلحات الحديثة في معهد الدراسات والبحوث للتعريب بالرباط وما تقوم به الآن، وغيرها من المؤسسات. ويطلب من كل من قام أو هو بصدد القيام بعمل مثل هذا أن يطلع اللجنة المحلية على ذلك.

4- المشاكل التقنية واللغوية المتعلقة بحيازة المعطيات

أ) برمجة أعمال الحيازة

إن اللجنة المحلية³ تنتظر فيما تقترحه عليها كل مؤسسة للحيازة، ثم تقترح بدورها اللجنة الدولية (الهيئة العليا المشرفة) ما اصطلفته من المؤلفات والنصوص في مستواها، وتنسق اللجنة الدولية بين هذه الاختيارات، وتحاول أن تصل إلى قائمة ليس فيها تكرار، مع تحديد جدول زمني للعمل.

3- أنظر مكانة اللجان المحلية في المنظومة المقترحة فيما يلي.

أما كيفية اختيار المؤلفات والنصوص وتحديد أدنى كمية مما يجب على كل مؤسسة مشاركة أن تتكفل به، فإن كل هذا ينبغي أن يخضع لمقاييس موضوعية، ونذكر من بينها شهرة المؤلف أو النص مع قيمته العلمية أو الأدبية أو التاريخية، ثم فيما يخص تحديد أدنى عدد من المؤلفات فإنه سيقرر قريباً إن شاء الله.

ب) توحيد طرائق النشر الأوكي وتقنيات الحصر والإحصاء

فهذا مهم جداً لأن النصوص تحتاج إلى علاج إضافي قبل حيازتها حتى تكون الاستفادة من جميع النصوص في ذخيرة واحدة كاملة، ونعني بذلك أن يستطيع الباحث من إلقاء أي سؤال على الذخيرة مما يخص السياقات، والمراجع التي وردت فيها الكلمات، وعدد المرات التي وردت بها وغير ذلك كثير.

2) حوسبة الذخيرة اللغوية

إن الصفة الأساسية لبنك النصوص هو أنه آلي وهذا يستلزم القيام بحوسبة هذا البنك من النصوص أي أن يوضع له ما يسمى بالقوام البرمجي وهو المجموعة من البرمجيات التي لا بد منها لاستثمار الذخيرة (إلقاء أسئلة على الحاسوب). وهذا القوام هو في الواقع نظام (نسق) لتسيير قواعد المعطيات التي هي نصوص بالنسبة للذخيرة.

وتجرى الآن بحوث مكثفة في الوطن العربي فيما يخص هذه البرمجيات، ونذكر على سبيل المثال البحوث الحاسوبية الخاصة بتنظيم التخزين للمعلومات وهي أهمها، وبحوث تخص حيازة النصوص (إدخالها في ذاكرة الحاسوب) بكيفية آلية (المسح الضوئي).

أما فيما يخص الأسئلة التي تمس البنى اللغوية، فقد أنجزت برمجيات ناجعة جداً في هذا الميدان كالاستخراج الآلي لأبنية الكلم والمواد الأصلية وغير ذلك.

3) إنجاز المعجم الجامع للغة العربية الآلي

سينتقل بذلك العلماء بعد إنجاز الجزء الكبير من البنك الآلي إن شاء الله.

المعجم العلمي و شروط وضعه العلمية والتقنية¹

نعني بالمعجم العلمي المعجم الذي وضع بمقاييس علمية ووصف بذلك عند أكثر العلماء ولا نقصد منه وهنا المعجم الذي يجمع مصطلحات علم من العلوم. أما ما يقصده أهل صناعة المعاجم (Lexicographie) بالمعجم فمن المعروف أنه «مجموعة مفردات تنتمي إلى لغة معينة تأتي مرتبة في الغالب على حروف الهجاء تُعرض فيها إلى أحوالها اللفظية والمعنوية وضعا مع وصف شيء من استعمالها». ونعني بجانب الوضع فيها ما يأتي في تعريف معناها أو معانيها العامة في مقابل الاستعمال وهو هنا التمثيل لبعض استعمالاتها المختلفة في واقع الخطاب بذكر شواهد منه. ولتأليف مثل هذا المعجم-ضعا واستعمالا- قواعد معروفة يعرفها أهل الاختصاص في صناعة المعاجم. وقد كانت لهذا الفن بعض القواعد قديما وقد تكون بعضها ما يزال صحيحا معمولا به إلى زماننا هذا، إلا أن الكثير منها إما أن يكون تطور وصار إلى ما هو أصح وأدق وأوفى وإما أن يكون قد ترك الصحيح منه عندنا مما كان يعرفه القدامى ويعملون به. وكثرت في زماننا المعاجم اللغوية ومعاجم المصطلحات باللغات الأجنبية وارتفعت صناعة المعاجم بهذه اللغات إلى مستوى راق وقد تبعثت في ذلك بعض المعاجم العربية. فالذي سنحاول أن نتطرق إليه هو أوصافها التي تجعلها في أعلى مرتبة من الإتقان في هذه الصناعة بالذات، فهي بالتالي الشروط التي استوفتها لتكون على هذه الصفة من الإتقان.

المعاجم العربية القديمة:

سنبدأ بالبيان عن الأوصاف السلبية للمعاجم العربية القديمة² التي طالما اشتكى منها علماء اللغة في زماننا. فهذا النقص قد يخص المسموع نفسه أي مصدر معطيات المعجم

1- عرض هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في سنة 2006.

2- المعاجم العربية القديمة مفرقة للعرب ولولاها لضاع الكثير من ألفاظ العربية وعباراتها أو لما عرفت معاني بعضها. وما فيها من النفاص لا يمكن أن يحط من قيمتها.

اللغوية إذ يقتصر صاحبه دائما على زمان واحد وهو زمان جمع اللغة في انقرون الثلاثة الأولى ولا يراعى فيه تحول المدلول للكلم وقد يميز فيه بين استعمال قبيلة وأخرى ولا يراعى غالبا كثرة مجيء اللفظ أو قلته وهذا هو النقص الأخطر كما سنراه.

ومما يعيبه المحدثون على أصحاب المعاجم العربية القديمة -ويلحّون على ذلك- هو تهاوّنهم الكبير بالتحديد للألفاظ ذات المدلول المخصوص كأسماء الأعيان لاسيما أسماء الحيوانات والنباتات وبعض الملابس والأدوات. كقولهم مثلا: «هو ضرب من الحيوان أو النبات». وقد حاول المحدثون بالفعل أن يتجنبوا دائما مثل هذا الإهمال في وضعهم للمعاجم. ومن ذلك أيضا عدم التمييز عند القدامى بين المفردات اللهجية وغير اللهجية من جهة، وعدم إعزائهم كل كلمة لهجية إلى القبلية أو الناحية الجغرافية التي تنتمي إليها. وهذا القول فيه شيء من المبالغة لأن الكثير من المفردات نسبها اللغويون بالفعل إلى أصحابها، وما جاء عنهم من ذلك هو قليل جدا بالنسبة إلى الكثرة الساحقة من الوحدات المعجمية التي لم يَعرّوها إلى أحد والحقيقة هي أنها لا تختص في الواقع بقبيلة معينة في جهة من الجهات، فمفردات العربية كانت إما شائعة بين جميع العرب وهي أكثرها عددا وإما منتشرة بين القبائل دون أن تختص بإحداها (هنا وهناك) وإما لغات غير مطردة في بابها أولم تسمع إلا قليلا أو من أفراد قلائل في البطن الواحد. وقد حاولنا في كتابنا «السماع اللغوي العلمي عند العرب» أن نبين بمختلف الأدلة ومنها الإحصاء في النصوص أن اللغات الخاصة بالقبيلة الواحدة كانت قديما لا تتجاوز قدرًا قليلاً من المفردات أو العبارات. أما ما قيل عن تعدّد الصيغ للكلمة الواحدة كالمصادر والجمع وغيرها وذلك في المصادر مثل: حلف يحلف حلفًا وحلفًا وحلفًا ومحلوفًا ومحلوفة ومحلوفًا، وزاره يزوره زيارة ومزارًا وزورًا وزورًا وزوارًا وزارة فلا تتجاوز عدد الصيغ في ذلك غالباً ستة، وأكثر المصادر تكون في النصوص الفصيحة أي في الاستعمال الحقيقي على صيغة واحدة واثنين³. وقد ورد مثل ذلك في جموع التكسير. فبالنسبة إلى أكثر هذه الصيغ

٣- أما ما يصل إلى تسع صيغ مثل: فِقْنة يلقاه لقاؤه ولفاقه ولفقانه ولفقنا ولفقانا ولفقناه ولفقا ولفقا ولفقة ولفقة ولفى فهو قليل جدا بالنسبة إلى ما لا يتجاوز صيغتين ثم ما ذكره ابن خالويه وابن قتيبة وغيرهما من هذه الصيغ العديدة للكلمة الواحدة فهو قليل أيضا في الاستعمال كما يمكن أن نتل على ذلك عينه من النصوص القديمة.

اتضح أنها في الغالب غير لهجية فإما أن تكون سُمعت أكثرها بقلة ولم يُبين صاحب المعجم درجة اتساع استعمالها الجغرافي وأكبر دليل على ذلك هو ورودها بقلة -مثل صيغ المصادر- وإمكانية حصرها وعدّها في عينة من النصوص الفصيحة القديمة وإما أن تكون سمعت في عدة جهات مع اختلاف القبائل التي اُشتركت في استعمالها فلم تتكون، من جراء ذلك، لهجة بعينها كاملة الصفات. فقد نسب اللغويون بعضها صراحة إلى هذه القبائل المختلفة وقد نسبوا من هذه الصيغ الشيء القليل جدا إلى القبيلة الواحدة كما لاحظناه عند سيبويه وابن السكيت في إصلاح المنطق.

فالنقص ههنا -بالنسبة لنا في عصرنا هذا- ليس هو عدم عزّوهم للغات إلى أصحابها بل إلى ما هو أهم من ذلك وهو سكوتهم عن مدى اتساع استعمال العرب للمفردة الواحدة ونعني هنا أصحاب المعاجم لا علماء العربية الأولين. فهذا، بالفعل، خلاف ما كان يفعله سيبويه بالنسبة للتركيب والصيغ وكذلك من عاصره، فكان لا يفوته أبداً أن يذكر أن هذا الذي يذكره عربي كثير أو أكثر وأن ذلك قليل أو لا يكاد يعرف. وقد أُمج أصحاب المعاجم كل هذه المفردات بخلط صيغها وجعلها على حد سواء من اتساع الاستعمال⁴ دون أن يسيروا أبداً إلى ذلك كأنها سمعت من كل ناطق في كل مكان، والذي نوقنه أن للمفردة الواحدة صيغة واحدة تتغلب دائما على غيرها في الاستعمال عند أكثر فصحاء العرب وقد يكون لهما صيغتان لهجيتان أو غير ذلك. أما أن يوجد في الاستعمال الواسع هذا التشتت مع تساوي انتشار الصيغ الكثيرة في الاستعمال كوجود تسع صيغ للمصدر كلها مستعملة على حد سواء بين قبيلة وأخرى فغير حاصل، والدليل على ذلك يمكن أن يستخرج مما وصل إلينا من النصوص، وليس هناك إهمال أبداً من العلماء الأولين من الذين دونوا كلام العرب مباشرة. فالمعاجم التي ظهرت بعد القرن الرابع هي التي خلطت بين الصيغ المختلفة للمجموع والمصادر وغيرها دون الاعتداد بما كان هو الأكثر أو الأقل استعمالاً.

وننتج من ذلك أننا نعجز اليوم أن نعرف، إذا اقتصرنا طبعا على هذه المعاجم، أية صيغة هي التي يجب أن نعتدّ بها أكثر من غيرها لاعتداد أصحاب هذه اللغة الشريفة الذين

4- اتساع الاستعمال يختلف بالطبع عن اتساع تردد الشيء في الاستعمال.

أخذت منهم اللغة ببعض هذه الصيغ دون غيرها بكثرة استعمالهم لها في أماكن كثيرة وواسعة. ولا يمكن أن يتم لنا ذلك بكيفية دقيقة وبالشمولية المطلوبة إلا بحصر جميع النصوص الفصيحة وإحصاء مفرداتها.

وهناك نقص آخر وهو شبيه بهذا وهو عدم البيان أيضا في هذه المعاجم القديمة للمعنى الخاص الذي قد تقتضيه المفردة في فن من الفنون أو صناعة من الصناعات أو في بيئة خاصة (غير الكلمة اللهجية). فكل هذه الألفاظ الخاصة المثلول لم يدونها اللغويون بهذه المعاني الطارئة إلا القليل، إذ لم تعرفها الجماعات من العرب الذين سمع منهم⁵ فبقيت إما مبهمة في هذه المعاجم المتأخرة وإما غير منصوص عليها بهذا المعنى وإما غائبة تماما.

دفاتر الجامعين للغة وما تلاها

وهذا لا ينطبق في أقدم العصور على دفاتر الذين جمعوا اللغة فإنهم دوّنوا كل ما سمعوه شعرا ونثرا، كما هو معروف، واستخرجوا من ذلك مجموعات من المفردات الخاصة بموضوع معين فخصصوا لكل موضوع دفاترا كاملا وكثرت هذه الدفاتر ثم كتب اللغة المختلفة (كموضوع النخيل والإبل والسلاح وغيرها كما هو معروف) ثم فرغ كل هذا في معاجم من جاء بعدهم. وآخر من عمل معجما ورجع إلى الناطقين أنفسهم ممن كان قد حافظ على لغته هما أبو منصور الأزهرى (المتوفى في 370هـ) صاحب «تهذيب اللغة» وأبو نصر الجوهري (المتوفى في 392هـ). صاحب «الصحاح». فهذا الذي نسميه «مدونة» اليوم كان هو هذا المسموع المتون عند اللغويين العرب القدامى. ولم يكن من اللازم عليهم أن يُكتفى بمدونة واحدة يكون انفرد بجمعها بعضهم بل كان يكفي أن يكون كل لغوي في زمانهم لبقاء الفصاحة السليقة قد شارك غيره ممن سبقه ومن عاصره في القيام بالسماع والتدوين.

ثم مضت القرون وتوقف السماع المباشر وقام مقامه الجمع لما تشتت من ذلك ثم محاولة الإدماج للمعاجم في معجم واحد. وإدماج المعاجم الكثيرة قد صار إليه بعضهم في زمان

5- وإن كانت على تيلاس كلامهم.

متأخر جدا كابن منظور في لسان العرب والفيروزبادي في قاموسه وغيرهما. وما خرجنا عن هذه الخطة إلى الآن حتى ولو جئنا بالمنهجية القديمة إلى حد بعيد.

هذا وقد شعر معاصروننا بضرورة المراجعة لما يحتوي عليه المعجم القديم والتمييز بين ما يزال مستعملا وما قد اختفى وترك -وهو كثير- وقد يكون من المتروك منذ زمان بعيد وربما دونه اللغوي في ذلك الزمان البعيد ولم يكن كثيرا بل ولا معروفا عند الكثير من الفصحاء، وهذا ما كان يسمى «بالغريب»⁶، والمعجم العربي مفعم بهذا الغريب. وأحس بذلك العلماء في أقدم العصور. فهذا ابن دريد كان يرغب، كما هو معروف، في تأليف معجم لا يكون فيه، كما قال، إلا المعروف المستأنس. قال: «وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ومعرفة جمل منها تؤدي النافقيا إلى معظمها إن شاء الله تعالى... وإنما أعرناه هذا الاسم لانا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجانا الوحشي المستكر...» (41/I).

وظهرت ألفاظ كثيرة للحاجة إليها في ذلك الزمان وبعده دخيلا ومولدا⁷. إلا أن المعاجم الكبيرة المتأخرة لا تحتوي عليها إلا القليل، ولم يدخل في المعاجم من هذا المولد إلا بعد قرون. ولا يعتبر العلماء الأولون هذه الألفاظ غير عربية لأن كل ما قيس على كلام العرب، كما يقولون - فهو من كلامهم.

المعاجم العربية في عصرنا وصفات المعجم العلمي

لقد تحسنت المعاجم العربية في زماننا إلى حد بعيد بحكم خروجها إلى الوجود في عصر ازدهرت فيه صناعة المعاجم بجميع اللغات، الوحيدة والمزدوجة اللغة منها وكذلك الموسوعات وهي معاجم لغوية زيادة على صفتها الموسوعية. والذي نلاحظه في معاجمنا اليوم هو العناية الفائقة بالتعريف ودقة محتواه وخاصة الوفاء بما قد سبق للعلم أن حدده وصنفه، كأنواع الحيوانات والنباتات ومختلف الأدوات وغير ذلك.

وتحسنت المعاجم العربية بصفة خاصة -وهو جد إيجابي- وذلك في محاولة أصحابها لتحديث المحتوى اللغوي للمعجم العربي وبالتالي في مراعاة ما دخل من جديد الألفاظ

6- وصار «غريبا» عند كل مولد في زمان مبكر. وظهر هذا المفهوم في بداية القرن الثالث.

7- وهي موجودة في النصوص التي وصلت إلينا. وتحتاج إلى أن تجمع في معجم خاص.

بمعانيها المحدثّة في اللغة العربية المتداولة اليوم. ومن ثم اضطروا إلى تصفية هذا المحتوى اللغوي من كثرة الغريب الذي نقله إليها أصحاب المعاجم القديمة.

وكان غرض أكثر من وضع معجما عربيا لجمهور الناس في عصرنا مثل غرض ابن دريد في تجنّب كل «مستكر» أي كل ما لا يعرفه أكثر المتقنين. إلا أن هذا الغريب أصبح يُعطى في الواقع في زماننا هذا ثلثي المعجم أو أكثر لاختفائه من الاستعمال مع زوال الفصحاة السليقة وبقاء أكثر ما كان لا يعرفه الناس بعد ذلك في المعاجم وقد يكون ذلك لزوال المسمى، إلا أن أكثر الغريب هو مما سمع من الفصحاء ولم يكثر عندهم أولم ينتشر عند المولدين. فمال المؤلفون للمعاجم إلى الحذف الواسع لما صار وحشياً حقيقة، وأبقوا الكثير مما كان لا يرد في خطاب مكتوب إلا في المتكلف منه أو لأنه ورد في الشعر المعروف مع زواله من الاستعمال. فجاء على هذا الشكل عدد من القواميس مثل المنجد المشهور للويس معلوف وآخر طبعة له قد فُتحت للكثير من الألفاظ المولدة الحديثة. هذا وألف مجمع اللغة العربية بالقاهرة نوعين من المعاجم، كما هو معروف، ساهما الكبير والوسيط فأتم الثاني على حجم وسط يستطيع الدارس والمتقف العربي عامة أن يرجعا إليه بسهولة وأن يجدا فيه ما كان ينقص القواميس الأخرى من الألفاظ الحديثة الموجودة بالفعل في الاستعمال.

أما ما يمكن أن يكون عيباً في طريقة الوضع للمعاجم العربية الحديثة، في نظرنا، - على اختلاف أنواعها- فهو نقصها الشامل لخاصية امتازت بها المعاجم التي ألفها الغربيون للغاتهم ولا سبيل إلى وجودها على الإطلاق في المعاجم العربية حالياً، في علمنا، إلا فيما وضعه بعض الغربيين فيما يخص اللغة العربية وسنذكر عناوينها فيما يلي. فهذه الخصلة التي يعتبرها علماء اللغة (علماء المعجميات خاصة) في زماننا شرطاً لازماً لوضع المعاجم بل الأساس الذي تبنى عليه وهي ضرورة الرجوع في كل ما يدرجونه في معجمهم إلى مجموعة واسعة جداً من النصوص الأدبية والعلمية والعادية يجعلونها هي المستقى الكلي والوحيد لكل الألفاظ التي تدخل في المعجم. فهي وثائق نصية يعتمد عليها واضع المعجم اللغوي هي وحدها في تسعين بالمائة من محتواه (وتسمى في اصطلاحهم بالـ CORPUS وتقابلها لفظة

«المدونة» العربية الحالية). فلا يوجد معجم لغوي بلغة أجنبية إلا وله مدونة استُقى منها أي هذا المجموع النصي الوثائقي الواسع. ولهذه النصوص المجتمعة أوصاف علمية لا بد من أن تتصف بها وهي كالتالي:

1- فيما يخص جمعها فإيجاد المدونة وضبطها يجب أن يسبق في الزمان كل عمل معجمي يرمي إلى وضع معجم لأنه شرط لوجوده وتحصيله. فهي مجموع المعطيات النصية التي ينطلق منه هذا العمل (ولا عمل علمي حقيقي عموماً إلا بالانطلاق من معطيات معينة كما هو معروف). فهي المادة التي ستتكون منها المعجم.

2- ويعتبر منطلقاً لهذا العمل، ومادة المعجم، لأنه كلام مُعَمَّع أو كتب وصدر من أصحاب هذه اللغة - قديماً أو حديثاً- فهو يمثل:

اللغة المستعملة بالفعل أي المتداولة بالفعل⁸ في الحياة اليومية والأدبية والعلمية. فهو الإطار الطبيعي للمفردات.

ولا سبيل إلى معرفة المعاني الحقيقية للمفردات إلا في داخل سياقاتها في الكلام الذي يستعمله المستعملون مشافهة وكتابة.

3- ولا بد أن يكون مجموعة واسعة ومتنوعة من الوثائق، لأن اللغة التي تدخل في معجم لا يمكن أن تمثلها عينة من النصوص حق التمثيل فهي أوسع وأكبر من أي عينة. وصفة المعجم الجوهري هو شمولية ما يحتوي عليه مما هو مستعمل بالفعل أو كان كذلك (بالنسبة لمعجم خاص بفترة قد مضت). وتنوع محتواه يضمن هذه الشمولية.

4- جميع الشواهد تستخرج من هذه المدونة هي وحدها ولذلك تعتبر المرجع الموثوق لها هي دون غيرها.

هذا والغريب هو أن اللغويين العرب الأولين هم أول من عمل بهذا المبدأ وهذه الطريقة التي سبق ذكرها. فالاستعمال الحقيقي للعربية الفصحى⁹ هو الذي وجهوا إليه اهتمامهم فزيادة

8- المقصود هنا هي لغة الثقافة وعلى هذا لا تدخل في المعجم القوائم من المصطلحات العلمية التي لم تدخل بعد في الاستعمال فهذا ميدان آخر سنتطرق إليه فيما يلي.

9- وهي لغة القرآن ومن نزل بلغتهم .

على النص القرآني ومختلف قراءاته المجتمع عليها التي جمعوها، فقد قضوا عشرات السنين في السماع من فصحاء العرب ودونوا كلامهم بعناية فائقة كما هو معروف.

ولم يُعَرَّ أحد من هؤلاء المؤلفين الأهمية الكافية لفكرة الاعتماد التام على مدونة بالمسح الكامل لها وأن تكون بذلك المرجع الموثوق وذلك بخلاف ما قام به بعض المستشرقين ممن ألفوا معاجم للغة العربية الحديثة¹⁰. بل اكتفوا بنقل ما وجدوه في المعاجم القديمة وحاولوا أن يصلحوا الخلل -كالتعريف المبهم- بالرجوع إلى تعريف دقيق أخذوه من الكتب العلمية مع تصفية واسعة لكل غريب وحشى لم يرد في أي نص معروف.

فالعيب هنا ينحصر في النقل الصرف من المعاجم والاكتفاء بالنقل يزيد ذلك نقصا من الناحية العلمية، فإن كان الرجوع إلى ما وضعه العلماء من المعاجم مهما كان زمانه ومهما كان نوعه من الضرورة بمكان فإنه لا يجوز، في نظرنا، ولا يصح أن يُترك ويُهمل الرجوع - الأساسي - إلى الاستعمال الحقيقي للغة أي إلى النصوص التي يتبلور فيها شفاهايا كان أم كتابيا وذلك لأن المفردة:

أولا: لا حياة لها ولا دلالة معينة إلا في داخل سياق من الكلام وفي حالة خطاب معينة: يصدر من متكلم ويوجه إلى مخاطب معين أو أكثر ودلالته بهذا الكلام في هذه الحالة تنحصر في غرض معين لا في معاني وضعية يدل عليها لفظها في الوضع فقط. فهذه الحيوية لا توجد إلا في النصوص أي في الاستعمال ليس غير. وعلى هذا فالتتبع لما تحتوي عليه هذه النصوص الموثوقة لغويا¹¹ بكيفية منتظمة وشاملة هو العمل الوحيد الذي يضمن الصفة الموضوعية الصحيحة للعمل المعجمي. وذلك لأن البحث اللغوي وتفسير النصوص (كتفسير القرآن) والتحليل العلمي للخطاب السياسي وغيره، يبين أن لا معنى إطلاقا لأي كلمة إلا بمساقها، فالألفاظ تكاد تكون كلها مبهمة في ذاتها لاشتراك المعاني في كل واحدة منها،

10- صدر من ذلك أول معجم مزدوج اللغة-لغة العربية الحديثة للمستشرقين الغربيين: لئون برشي (Lexique (Léon Bercher) Français-Arabe وشارل پلا (Ch.Pellat) ثم معجم أوسع بكثير الله Hans Wehr وهو Arabisches Woterbuch (Munster, 1952 für die Schritsprache der Gegenwart) وقد نقله إلى الإنكليزية ملتون كوان (M.Cowan) هذا العنوان: (1961) A Dictionary of Modern Written Arabic (Wiesbaden, 1961) وكل هذه المعاجم اعتمد فيها أصحابها على مدونة.

11- تمثل حقا بإجماع العلماء اللغة المعينة.

فالتصفح لهذه المعاني المختلفة لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصفح لكل المواقع التي تقع فيها الكلمة أي في الكثير من سياقاتها¹².

ثم إن هذه المدونة لا بد من أن تقسم بحسب العصور ولا يتناول بالطبع كل العصور إلا إذا كان الاهتمام بتطور الكلم هو الأهم وهذا هو موضوع المعجم التاريخي. فيجب أن يختص النظر والتصفح بكل واحد من هذه العصور على حدة، إذ قد يكون لكل عصر معجمه الخاص به. لاختصاص كل عصر ببعض المدلولات. ولا يلزم من ذلك أن يكون المعجم تاريخياً. وأما البحث في المفردات القديمة التي يمكن أن تصلح لتأدية مفهوم حديث فهذا ميدان خاص بوضع المصطلحات أو ألفاظ الحضارة، وفيما يخص العصر الحديث فالحاجة إلى حصر مدونته أشد لأن العربية في زماننا قد تغيرت مدلولات ألفاظها الفصيحة فيما خصص للمحدث من المسميات أيما تغيير وأكثر من أي وقت مضى. ولا تدخل في مدونته ومدونة كل عصر إلا ما ورد في الاستعمال بالفعل.

ما يجوز وما لا يجوز أن يدخل في المعجم الموضوع بهذه الطريقة

إن الذي لاحظناه فيما ألف من المعاجم الخاصة بهذا العصر أن الكلمات المحدثّة أي المولدة في زماننا لم تستخرج، كما سبق أن قلناه، من الاستعمال الحقيقي لها أي من نص أو أكثر من نص. فقد أضرفت لا بسبب إلا لأن المؤلف يعرفها أو وجدها في معجم مزدوج اللغة أو وضعها هو نفسه فأضافها فهذا ليس من العمل المعجمي العلمي. أما فيما يخص الوضع فيجوز عند أهل الاختصاص كلما اخترع أحدهم شيئاً أو أبدع مفهوماً جديداً أن يقترحوا لفظاً جديداً على زملائهم فيستجيبون أو لا يستجيبون. أما اللغوي فلا يجوز أن يضيف ما يضعه إلى معجم يضعه إلا إذا أقره مجمع أو اتحاد المجامع وإلا دخلت الفوضى على كل ما يوضع. وحتى اتحاد المجامع يحتاج للإقرار النهائي أن يجرب قدرة المولود الجديد على الانتشار بإقبال الناس عليه من أهل الاختصاص وذلك يمكن أن يتم بعرض اللفظ الجديد على

12- هذا المعنى للوحدة اللغوية في مختلف السياقات إذا كان محدوداً ويحدود النحو فيسميه علمائنا القدامى بـ: «قسمة المواقع» (وهذه المواقع هي عند سيويه المواضع). وقسمة مواقع الوحدة في الكلام هو قريب جداً من مفهوم الـ Distribution في اللسانيات الأمريكية الحديثة.

كل المؤسسات العلمية كالجوامعات ومراكز البحوث واستفتاء جمهور الناس عن طريق التلفزة - مثلاً- في فترات مناسبة وبكيفية منتظمة. فالمولد من الألفاظ -خصوصاً إذا لم يكن مصطلحاً- لا يشيع أبداً إذا فرض فرضاً بل يجب أن تقبل عليه بادئ ذي بدء وسائل الإعلام والمدارس والجامعات وهي بؤر الإشعاع للثقافة ولغتها.

هذا وسنلتفت فيما يلي إلى الناحية التقنية كشرط أساسي في وضع المعجم العلمي ثم نختم كل هذا بوصف وجيز للمنهجية العلمية التي يعتمد عليها الكثير من المعجميين في عملهم للمعجم.

المعجم العربي والتكنولوجيا الحديثة

إن كل المعجميين وغيرهم من العلماء يعرفون أن الزمان الذي كان يكتفى فيه بتحرير الجزائز وترتيبها (بشتى الترتيبات لجعلها على جزائز خاصة) قد مضى وانتهى. وأيقنوا بضرورة اللجوء إلى الوسائل التقنية الحديثة والاستعانة بها لأنهم عرفوا أن الحواسيب تقوم من العمل المتقن وفي وقت وجيز ما تقوم به العشرات من الفرق في أشهر أو في سنوات. فالربح في الوقت وفي المال وفي الإتيان باستعمالنا للحواسيب لا يشك فيه أحد. إلا أن ظهور الحواسيب وتدخلها فيما لم يكن له حسابٌ يوجب علينا أن نحدد بالضبط ما هي أنواع الأعمال التي يمكن أن يكفينا إياها الحاسوب وكيف يتم ذلك. فماذا عسانا أن نطلب منه مما يستطيع القيام به بسهولة وبسرعة مما كنا نعجز عنه تماماً؟ فقبل أن نعتد فضائل الحاسوب ننكر القارئ الكريم أن أكبر فضل يكسبه الحاسوب هو أن له القدرة -العظيمة حقاً- أن يدمج بفضل بعض البرمجيات، الآلاف من الكتب وأي نوع آخر من النصوص وجعلها كأنها نص واحد ويستطيع بذلك أن يجرى أي علاج وأي بحث عليها بأجمعها أو على جزء منها، كمختلف أنواع الأسئلة عن وجود شيء وبأي صيغة وكالفهرسة والحصص والإحصاء وغير ذلك.

1- بصفة عامة يمكن أن يُحوّل البحث في محتوى المدونة (العظيمة جدا¹³) والتصفح لها كله آليا وذلك:

كحصر كل السياقات لكل كلمة وردت فيها أو في جزء منها مع ذكر المرجع الكامل لها وهذا العمل هو عبارة عن فهرستها (فكل كلمة يذكر كل ما اقترنت به من القرائن في نص واحد أو كل النصوص، وهذا يسميه باللغات الأجنبية أهل الاختصاص: Concordance أو Index.

وهذا بالنسبة للنص القرآني قد أنجز قبل اليوم¹⁴ وقبل ظهور الحاسوب إلا أن الحاسوب يستطيع أن يفهرس أي كمية من العناصر من مدونة -ولو جاءت في ملايين من النصوص- في وقت قصير. وسنرى فوائد ذلك.

. حصر جميع العبارات الخاصة، لا المفردات فقط، المتألفة الألفاظ¹⁵ بسياقات كل واحدة منها ونكر المرجع الكامل لها. ونعني بالعبارة هنا أي تركيب تقتزن فيه كلمتان أو ثلاث بشيء من التلازم. ففي العربية: «رفع الجلسة» هو المعروف ولا يقال أغلقها، ويقال: «شدّ أزره» لا «شدّ ظهره»، ويقال: «ضرب في الأرض» ولا يقال: في البرّ أو غير ذلك مما ينتمي إلى اللغة العربية وتدخل في هذا النوع كل الأمثال وما يجري مجراها أي كل تركيب خاص مثل الذي ذكرناه.

. تحليل آلي بالحاسوب لكل كلمة متمكنة تأتي في نص إلى مادتها الأصلية ووزنها.
. إحصاء آلي في نص أو عدة نصوص لكل وحدة لغوية أيا كانت بما في ذلك العبارات والجذور والأوزان.

ولكل واحدة من هذه العمليات فوائد كثيرة ومتنوعة، وسنرى ذلك في عرضنا الآتي لمنهجية العمل في صناعة المعاجم. هذا ويستطيع الحاسوب أن يجيب، على الفور، عن أي

13- يُسمى الحاسوبي المدونة اللغوية، كما هو معروف، قاعدة المعطيات اللغوية.

14- من ذلك كتاب: فتح الرحمن لأيات القرآن (لفيض الله بن موسى) والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فواد عبد الباقي.

15- وهي «ما يجري مجرى الأمثال» عند سيوييه.

سؤال يخص وحدة لغوية معينة أو عدة وحدات في وقت واحد، لفظاً ومعنى ومن أي جانب كان.

أما كيفية جمع المدونة وإنشائها فيكون السبيل إلى ذلك بمراعاة التنوع الكافي والشامل لمحتواها وهو المبدأ الأول الذي ذكرناه قبل، والمراد من ذلك هو تغطية كل ميدان من المعرفة وكل ميدان من الحياة العامة وغيرها، فيقام لذلك قائمة مستقبضة من هذه الميادين، وذلك مثل (وهو مجرد مثال) كل ما يخص:

العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، العلوم الطبية والصيدلة والبيطرة والعلوم الإنسانية والفنون المختلفة وميدان الحياة العامة كالترفيه والإعلام والخدمات العمومية الكبيرة وغير ذلك. ولهذه القائمة تفاصيل تدخل فيها كل ما يخص الحياة العامة.

ولابد من توزيع النصوص إلى أدبية وعلمية ومن الحياة العامة على السواء ويجب أن يستخرج المنجزون للمعجم في البداية قائمة المداخل التي سيحتوي عليها المعجم من المدونة ويكمل ذلك، للتصحيح والحاجة، بالرجوع إلى عدد من المعاجم الصغيرة والكبيرة القديمة والحديثة.

أما تهئية وثائق العمل الخاص بتحرير المداخل فيكون في الغالب بالاستفادة مما ذكرناه من أعمال الحاسوب.

فيمكن أن يعتمد المحرر للمدخل بهذه الوسائل:

1- يقوم المحرر باستخراج المعاني من النصوص -وهو أهم كل الأعمال بكثير- بحصر كل السياقات وجمعها في مجموعة جزازات تخص الكلمة الواحدة (أي المدخل) وتكون فيها مرتبة بالترتيب الأبجائي (وغيره إن احتاج إلى ذلك) مستخرجة من المدونة عصراً بعد عصر إن كان الباحث يعتد بتاريخ الكلمة وإلا فلا فيكون الحصر خاصاً بزماننا هذا فقط.

وهذه المجموعة من الجزازات تسمى عند معجمي القرن الواحد والعشرين «بملف

اللفظة» (Dossier de mots أو Words File) وكان أول من تكفل بإنجاز ذخيرة اللغة الفرنسية (Trésor de la Langue française) يقولون: Fiche de concordance. أما كيفية استنباط المعاني فقد وضع في ذلك الاختصاصيون قواعد دقيقة¹⁶.

2- يستخرج المحرر أيضا من كل ملف العدد الكافي من السياقات التي لابد من ذكرها كشواهد، ويكون ذلك بحسب ما يقصده من المعجم: أن يكون موجها للاختصاصي أو الطلاب أو جمهور المثقفين.

3- يمكنه أن يدل في كل مدخل على درجة شيوعه ودرجة تردده على الألسن (من المدونات المنطوقة) أو على الأقلام بالاعتماد أساسا على المدونة فيما يخص المكتوب. وهي معلومات يحصل عليها بسهولة بالحاسوب وهذا جد مفيد بالنسبة إلى المصطلحات فقد لا يعرف عن أحدها هل دخل بالفعل في الاستعمال أم لا وبأي اتساع. كما يمكن أن يبين إن كان يستعمل بكثرة في مجتمع معين أو في ميدان معين. فهنا يظهر فضل المسح الكامل للنصوص فهو مسح للاستعمال الحقيقي ولا يضاهيه النظر في المفردات في خارج إطارها الطبيعي.

واللجوء إلى الحاسوب في هذا الميدان يدخل في ميدان العلاج الآلي للنصوص اللغوية وهو المشهور «بعلم العلاج الآلي للغة» (Automatic Language Processing) أو (Traitement automatique de la langue = T.A.L) وهو فرع من فروع اللسانيات الحاسوبية. ويحتاج هذا العلاج الآلي إلى مجموعة من البرمجيات الخاصة بضبطها المهندسون المتخصصون في هذا العلم وفي هذا الميدان ويستعينون في ذلك باللغويين فيما يخص الجوانب من اللغة التي يرغبون في البحث فيها. أما فيما يخص العربية فقد وضع بعض المهندسين العرب منذ زمن برمجيات خاصة لإلقاء أسئلة على المدونات المحوسبة التي جمعوها كالنص القرآني وكتب الحديث. أما المشروع العربي الكبير المسمى بالذخيرة العربية فقد تم وضع برمجية خاصة أيضا كبيرة القدرة إذ تمكن الباحث من إلقاء عدد كبير من الأسئلة المتنوعة على الذخيرة (وتسمى أيضا «بالإنترنت العربي» ويشرع في إنجازه قريبا

16- وقد استعملنا بعض القواعد الخاصة عرضناها في بحث بعنوان: «تحديث أصول البحث العلمي في التراث اللغوي العربي» في مؤتمر مجمع القاهرة في 2005.

إن شاء الله على مستوى الدول العربية¹⁷).

هذا وتظهر الفائدة العظمى من المسح الكامل (بكل معنى الكلمة) للسياقات لمعرفة جميع المعاني للكلمة الواحدة (في عصر معين) لأن هذا العلم الذي نحصل عليه هو موضوعي مائة بالمائة: يستخرج بالاستقراء الكامل من المعطيات أي من الواقع. فصحة هذه المعرفة تكون مبنية إذن على صحة المعطيات من حيث هي مستخرجة من الاستعمال الحقيقي للغة من جهة وعلى شمولية العملية الاستقرائية من جهة أخرى مع العلم أن لا معنى للكلمة إلا في سياق كامل الدلالة. وهذا العمل الاستنباطي لا نتصور أن يمكن تحقيقه بدون أن يستعان في ذلك بالحواسيب¹⁸ لأنه عمل من جنس أعمال العمالة لضخامته ومشقته وما يكلف من الوقت والمجهود. وأفيد من ذلك، في نظرنا، هو ما يقتضيه علاج الحاسوب للنصوص -وأي نوع من المعلومات- من التشدد الذي لا يرحم في الالتزام بدقة المنهج البحثي وبدقة الطرق التحليلية والتزام المنطق العلمي الحديث في كل سلوك يسلكه الباحث.

17- وقد أحسن مؤلفو المعاجم العربية تطبيق ما تتفق عليه المعجميون المحدثون من الأصول والقواعد الخاصة بالتحريف للمداخل وغيرها مما يخص المعجم فلن نتعرض لها.

18- ونعجب لمن يدعو إلى الاستعانة بالحاسوب ويتهاون في الوقت نفسه بمبدأ المسح الكامل لمدونة تجمع الملايين من النصوص حسب ما يتطلبه البحث اللغوي الحديث وقد تحقق ذلك بالفعل.

III - في قضايا الصوتيات العربية والفونولوجية

الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة¹

قال علي بن عيسى الرماني² في شرحه لكتاب سيبويه: «لا يتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام» (5/ الورقة 23ب)³.

فهذا القول وهو قول جميع اللغويين العرب الأولين يخالف تماما النظرة اليونانية التي بني عليها تقسيمهم لأصوات اللغة إلى مصوتات وصوامت. فقد لاحظ الفلاسفة اليونانيون ثم نحاتهم أن بعض الأصوات لا يمكن أن ينطق بها في الكلام العادي دون أن يرافقها صوت من جنس آخر، فسموه: aphony (غير مصوت) أو symphona (مرافق لغيره)، وأما هذا الذي يكون دائما معه في الكلام فيقدر الناطق أن ينطق به منفردا، وسموه Phoneenta. ومن ثم نشأ -في الوقت نفسه- مفهوم المقطع (syllabe). وتوارث الغربيون هذا التقسيم بهذا التصور جيلا بعد جيل إلى زماننا هذا، وبنوا كل تحليلاتهم الصوتية على هذا التقسيم، وهي نظرة (على الأصح لليونانيين القدماء) إلى الدينامية اللفظية (أو حركية التلطف)، ولم تغيرها الصوتيات الغربية في جوهرها إلى يومنا هذا، وحافظت على التقسيم نفسه فقط كما ستراه.

وللنحاة واللغويين العرب القدامى نظرة أخرى⁴، قد تلتقي بهذا التصور فيما لا مناص من قبوله لأنه راجع إلى الحس أي المعرفة المبينة على المشاهدة والتجربة، وتناقرها من عدة جوانب من حيث هي تصور آخر أي نظرة من زوايا أخرى غير الزوايا التي اعتمد عليها قدماء اليونانيين.

1- قدم هذا البحث في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1999.

2- تلميذ ابن السراج والزجاج، وفي شرحه هذا تحليلات عميقة دقيقة جدا لم يدرك معناها الكثير من المتأخرين، ولذلك تهم بأنه أول من مزج النحو بالمنطق، وليس الأمر كذلك، فإن أول من فعل ذلك هو ابن السراج وابن كيسان وغيرهما في نهاية القرن الثالث الهجري.

3- وكذلك قال المبرد: «لا يجوز لحرف أن يتصل بنفسه لأنه مستحيل» (المقتضب، 36/1).

4- المفاهيم الأساسية لهذه النظرة هي اللغويين وخدمهم وقد أضاف إليها الفلاسفة والأطباء وعلماء الموسيقى العرب وكذلك لقراء وعلماء التجويد أشياء كثيرة مفيدة.

ولهذا يجب على الباحث، فيما أعتقد، أن يتأمل جيدا هذا الذي يسميه العرب الحركة والسكون، والحرف المتحرك أو الساكن، ولا بد من الالتفات في ذلك إلى ما توصل إليه البحث لا في الصوتيات الحديثة فقط بل وكذلك في ميدان التكنولوجيا اللغوية.

النظرية اللفظية الحركية العربية: ما قاله العلماء العرب

إن العلماء العرب اطلعوا على هذه المفاهيم الصوتية اليونانية بعد أن ترجمت إلى العربية كتبهم لا قبل ذلك، واستساغها الفلاسفة العرب وعلماء الموسيقى فوضحوها وعلقوا عليها وأضافوا إليها أشياء جديدة نتيجة لاجتهادهم العلمي، وتجدر الإشارة إلى أنهم كثيرا ما يرجعون إلى النظرة العربية فيحاولون أن يترجموا تصور هؤلاء بالفاظ أولئك والعكس. فهذا الفارابي يقول بعد أن تعرض للتقسيم إلى مصوت وغير مصوت: «كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به فإنه يسمى المقطع القصير والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات حركات. وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلا وهو يمكن أن يقرن به فإنهم يسمونه الحرف الساكن. وكل حرف غير مصوت قرن بمصوت طويل نسميه المقطع الطويل» (كتاب الموسيقى الكبير، ص 1075).

وقال ابن سينا: «والحرف الصامت إذا صار بحيث يمكن أن ينطق به على الاتصال الطبيعي سمي مقطعا وهو الحرف الصامت الذي شحن الزمان الذي بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة» (الشفاء، جوامع علم الموسيقى، ص 123). فإن كان الزمان قصيرا سمي مقطعا مقصورا وهو حرف صامت وحرف مصوت مقصور، وإن كان طويلا سمي مقطعا ممدودا وهو حرف صامت وحرف مصوت ممدود أو ما في زمان دوران أقصر زمان وهو صامت ومصوت وصامت... والمقطع الممدود يسميه العروضيون: السبب، والمقصور إذا اقترن به الممدود سموه: الوند» (نفس المرجع، ص 126).

العجيب في قول ابن سينا هذا هو أنه يعتمد على مفهوم الحرف وهو مفهوم عربي ليحدّد مفهوم المقطع اليوناني. وكل منهما يحاول أن يأتي بالمقابل العربي: الحركة بمعنى المصوت القصير، والسبب بمعنى المقطع الممدود. وأعجب من هذا هو أنهما لا يتساءلان ههنا عن

عدم وجود ما يسمونه بالمقطع القصير في العروض العربية، وما يزعمه الفارابي بأنه هو الحرف المتحرك غير دقيق لأن الحرف المتحرك لا يمكن في النظرة العربية أن يوقف عليه مع بقاء الحركة كما هي بخلاف المقطع القصير فإنه يمكن في النظرة اليونانية أن ينفصل. فهنا يكمن الفارق الأساسي الذي تفرق فيه النظرتان⁵.

1- الحرف كأصغر عنصر من عناصر الكلام

قبل أن نتطرق إلى هذا الفارق الهام، وتمهيدا لتوضيحه الكامل، فإننا سنحاول أن نكشف عما يقصده العلماء العرب من لفظه «حرف»، وخاصة بالنسبة إلى الكلام والكلمة، ثم إلى الصوت والمخرج، وما هي أصنافه عندهم وصفاته المميزة له عن الحركة وغيرها.

يقول الرماني: «أقل ما يمكن أن ينطق به من الحروف الحرف الواحد» (شرح الكتاب، 141/5). ويقول سيبويه: «أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد» (304/2). ويقول ابن جني: «يجوز أن تكون سميت حروفا لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به» (سر الصناعة، 16/1).

فمن هذا يتبين أن الحرف هو أصغر مكون للكلام⁶، وأن الكلمة التي هي مكون آخر للكلام يمكن أن تتكون من حرف واحد (على الأقل مثل المد في «خرجا»)، وأن ابن جني كان ينظر إلى أن هذا المكون الأصغر للفظ على أنه جهة وناحية للكلمة ولا يقول أن الحرف جزء أو قطعة منها⁷، واستدل على ذلك بالمعنى الجامع الذي تدل عليه مادة (ح ر ف).

أما تحديد الحرف من حيث هو صوت، فاتفق الجميع على أنه ناتج عن تقطيع الصوت الحنجري (أو النفس) في جهات معينة من الجهاز الصوتي أي باعتراض عضو على هذا

5- وهذا لا يعني أن الفارابي وابن سينا لم يدركا حقيقة هذا الفارق إذ نراهما في مقابلتهما للوحدات النغمية والوحدات اللفظية تغفلان سماع كل العلماء الذين تطرقوا إلى ذلك- إلى ما تتمتع به النظرة العربية. (انظر ما يلي).

6- فهذا هو سر استعمال لفظة حرف للدلالة على الكلمة لأنها مكون للكلام أي عنصر من عناصره. وأما إطلاقها على الأداة (حرف المعنى) فهو باعتبار هذه الأداة كلمة أي مكونا مثل الاسم والفعل للكلام. وعلى هذا ينبغي أن يحمل تحديد سيبويه: «الكلم اسم وفعل وحرف» ولعل معنى ليس باسم ولا فعل، هكذا: وعصر آخر يأتي للدلالة على معنى (من معاني النحو كالتركيب والاستفهام وغيرها)، وقد استعملت كلمة حرف لترجمة الأسطس وهو العنصر في اليونانية.

7- سنرى فيما يلي أهمية هذه الملاحظة (وجاء عند الحكماء والمتأخرين من النحاة وأهل الأداء أنه قطعة من الكلمة. مثلا: النشر لابن الجزري، 23/1، وشرح الانوار حيث سمي الحروف «الأجزاء الأولية» (38/ب)).

الصوت جزئيا أو كليا في زمان وجيز، فيكون له بذلك جرس خاص. يقول ابن جني: «تبدئ الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع (=المخارج) شئت فتجد له جرسا...»(ص6). أما الحكماء فإن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به أهل الفنولوجية بقرون. يقول: «الحرف هيئة للصوت عارضة يتميز بها عن صوت آخر في الحدة والنقل تميزا في المسموع»⁸ (أسباب حدوث الحروف، 60).

2- التقسيم إلى حروف صحاح وحروف اللين (معنى حرف المد)

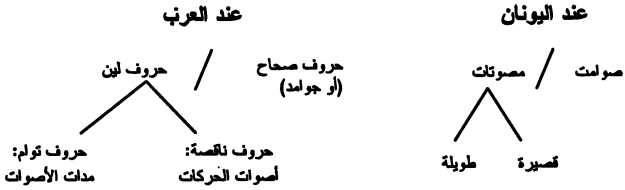
وأما أصناف الحروف ففي تقسيم العرب لها يلتقي النحو العربي بما قاله اليونانيون في تقسيمهم لأصوات اللغة إلى صوامت ومصونات مع الكثير من الفوارق كما سنراه. وما كان يمكن لعباقرة مثل الخليل وأمثلة أن يغفلوا عن هذه الظاهرة العامة الوجود الناتجة عن تقطيع الصوت الطبيعي في المخارج.

فقد قسم العرب الأصوات اللغوية إلى حروف صحاح وحروف لين، ثم قسموا هذه الأخيرة إلى حروف توام وهي حروف المد، وحروف ناقصة وهي الحركات. وبهذا التقسيم الأخير يفارقون التحليل اليوناني. يقول سيبويه عند تحديده لحروف اللين: «هذه الحروف غير مهموسات وهي حروف مد ولين ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمد للصوت...» (285/2). ويقول ابن جني: «فإنك إن أشبعتهما (الفتحة) حدث بعدها ألف... فلو لا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها» (نفس المرجع، 20). ويقول ابن يعيش: «ومنها الحروف اللينة... وقيل لها ذلك لاتساع مخرجها والمقطع إذا اتسع انتشر الصوت ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب» (شرح المفصل، 130/10)⁹. وقال أيضا: «لأن الحروف (المدية) أصوات، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة» (64/9).

8- هذا التحديد يؤكد أن وظيفة الحروف في الخطاب هو التمييز بين المعاني بتمايزها بعضها عن بعض. انظر بحثنا الذي عرضناه في مؤتمر مجمع القاهرة في 1997.

9- هذا هو التقسيم الثنائي الذي يوجد في أكثر اللغات وليس بالضرورة التقسيم اليوناني لأنهم أضاعوا إليه، كما قلنا، جواز النطق بمصوت منفردا والوقف على المقطع القصير.

ويمكن أن نلخص هذا في الجدول التالي:



فلماذا فرّق العرب بين الحركة وهي صوت عندهم ومدتها، فاعتبروا هذه المدة حرفاً قائماً بذاته بل وحرفاً تاماً دون الحركة التي هي ابتداءها؟ ولماذا لم يجعلوها حرفاً واحداً وهو المصوّت الطويل عند اليونان (والصوتيين الغربيين)؟ إن هذه الأسئلة ترتبط الإجابة عنها، فيما أعتقد، بمفهومي الحركة وحرف المد، وهو شيء لم يستطع المستشرقون ومن تبعهم فهمه إلى يومنا هذا¹⁰.

3- الحركة هي في الحقيقة الحركة العضوية الهوائية التي تمكن من إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر

يقول الرماني: «حروف المد واللين قد تباعدت بالخاصة¹¹ عن الحروف الصحاح تباعداً شديداً... إذ هي من جنس الحركات التي يضطرّ إلى زيادتها لإمكان النطق بها وليس ذلك للحروف الصحاح، فلما تباعدت بالخاصة من جميع الحروف الصحاح صارت بمنزلة ما تباعد بالمرج» (23/65/5). ويقول في مكان آخر: «الحروف تتقوم بالحركة على ما يمكن النطق به ولا تتقوم بالحرف من الباء ونحوها، ويتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف» (14/56/1). ويقابل حينئذ الحركة بالسكون فيقول: «لأن الحركة تمكّن من إخراج الحرف¹² والسكون لا يمكن من ذلك» (15/5). ويقول أيضاً: «إذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر» (21/5).

10- بعض المحدثين يقومون بمقابلة لا بين الحرف الجامد وحرف اللين بل بين الحرف والحركة، فيتوهمون أن الحرف هو عند العرب الصامت فقط، وهذا غلط فاحش. قال أحدهم وهو الأب فلاتش: «مفهوم الحركة هو أبعد مفهوم إلى تصوّرنا الحديث». مجلة ZDMG، 1958، ص 104.

11- هي الصفة المقابلة للمخرج.

12- الجامد وحرف المد. يسمى بعض أهل الأداء بعد القرن الرابع حروف المد بالذوات في مقابل الجوامد، ومن أئمتهم صاحب كتاب «إعراب القرآن» المنسوب إلى الزجاج.

من هذا الكلام نفهم أن للحركة دورين هامين جدا تتفرد بهما هي وحدها دون الحروف التوأم (الجامدة منها واللينة) وهو تمكين الناطق من إحداث الحرف أولا، وتمكينه ثانيا من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر. وهذا الذي قاله الرماني مهم جدا لأن النظرية الصوتية العربية بنيت كلها على هذه الرؤية الحركية. وبذلك نستطيع أن نفهم لماذا سميت الحركة حركة، ونفهم أيضا الكثير من الظواهر الصوتية. ولا ننس أن هذين القولين الهامين جدا هما تفسير لكلام سيبويه والخليل. فقد قال سيبويه: «هنّ (أي الحركات) يلحقن ليوصل إلى التكلم به» (315/2).

ويقول الخليل: «الحروف 28 لكل حرف منها صرف وجرس. وأما الجرس فهو فهم الصوت في سكون الحرف، وأما الصرف فهو حركة الحرف» (تهذيب اللغة للأزهري، 46/1). ويقول أيضا: «أما الألف اللينة فلا صرف لها إنما هي جرس مدّة بعد فتحة، فإذا وقعت صروف الحركات عليها ضعفت عن احتمالها واستنابت إلى الهمزة أو الياء أو الواو، كتوكك : عصابة وعصائب، وكاهل وكواهل، وسعلاء وسعلبات... فالهمزة التي في العصائب هي الألف التي في العصابة، والواو في الكواهل... جاءت خلفا منها» (47-48).

وعلى هذا ينبغي أن نميز، كما يفهم من هذا الكلام، بين جرس الحرف وهو ما يدرك منه بالسمع وهذا يخص الصوت في حد ذاته وهو هوية الحرف الصوتية السمعية، وبين صرف الحرف وقد فسّره بالحركة وهو يخص إحداث الحرف والخروج منه إلى حرف آخر.

ويقول عن الألف أنها لا صرف لها إنما هي، مثل الواو والياء المديتين، امتداد لصوت الحركة¹³ لا للحركة كحركة أي كصرف وهو سبب الخروج أو الانتقال من موضع حرف إلى موضع حرف آخر. فالحركة كصوت غير الحركة التي تمكّن من إحداث الحرف ووصله بحرف آخر.

أما الحركة كصوت أي كمصوّت قصير فهو المفهوم السائد عند بعض المتأخرين وأكثر المحدثين ولا يعرفون غيره¹⁴. وقد أكّد كذلك على الجانب الصوتي كل العلماء القدامى،

13- يقول صاحب الدر النثير: «حروف المد في أنفسهن مدات تابعات للحركات المجامعة لهن» (33ب).

14- التجاهل للجانب غير الصوتي هو سبب لسوء فهم لما قاله العلماء القدامى.

فقولهم: «إن الحركة حرف صغير: ألف أو واو أو ياء صغيرة، فهو تأكيد، لذلك يقول صاحب الدر النثير: «الفتحة مبدأ الألف ومبدأ الشيء جزء من الشيء» (163). ويقول ابن يعيش: «فالروم أوكد من الإسماع لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت» (70/9). وللحركات، لهذا السبب، مخارج مثل الحروف التوالم. يقول السيرافي في شرح الكتاب: «مخرجها (الفتحة) من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم الفتحة جزء من الألف (شرح الكتاب، 315/2).

- الحركة ومفهوم الإدراج

كما هو معروف يوصف الحرف بأنه متحرك أو ساكن فالذين تأثروا بالفلسفة اليونانية يكتفون في تحديدهم لهما بقول مثل هذا: «الحرف لابد وأن يكون إما ساكنا أو متحركا ولا نريد به حلول للحركة والسكون فيه لأنهما من صفات الأجسام بل المراد أنه يوجد عقيب الصامت صوت مخصوص» (الرازي، التفسير 38/1)¹⁵. وليس الأمر بهذه البساطة.

قال سيبويه: «إذا أردت إجراء الحروف ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها (أي الحركات) وإن شئت أخفيت» (405/2). ويفسر هذا هارون بن موسى أحد شراح الكتاب هكذا: «فإذا أردت تحريكها بإحدى الحركات الثلاث... رفعت صوتك بحروف المد واللين فقلت: فافو وفي فلايد من حروف اللين لأن الحرف المتحرك لا ينفرد كما لا ينفرد الساكن» (الورقة 176). ويقول ابن جني: «...لا يجري الصوت في الساكن، فإذا حرك اتبعه الصوت في الحركة ثم انتهى إلى الحرف» (الخصائص، 130/3). ويقول الرّماني: «يقتضي الوصول التحرك لتمكين الحرف الذي بعده متحركا كان أو ساكنا» (15/5).

فهذا التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة هو الذي يسمونه بالإدراج. يقول ابن جني: «أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سببا له وعونا عليه» (الخصائص، 58/1). ويعني اللغويون العرب بذلك أن الكلام الطبيعي متصل ببعضه ببعض ولا انقطاع فيه

15- وقد رأينا الفارابي في أول بحثا يجعل المتحرك الحرف الذي تتبع بمصوت (مراعاة للجانب الصوتي وحده).

ولا مقاطع¹⁶ تحصل فيه (إذا كانت تأدية الحروف عادية) كما يتصوره اليونانيون ومن تبعهم، وعناصره مدرجة فيه بحيث تصير مثل سيلان الموائع¹⁷. والدليل على ذلك هو أن «الحرف الساكن - كما يقول ابن جني - ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه¹⁸...»، «وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت له ولم تسرع الانتقال... فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له وتشتت فيه فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة» (نفس المرجع)¹⁹.

ثم إن للحركة التي بها يتم الإدراج تأثيرا كبيرا على الحرف الذي تحدثه لأنه «يتقوم بها»، وبما أن لها مخرجا كمصوت (أو نفس) فتجذب الحرف إلى مخرجها. يقول ابن جني: «لأنها تلق الحرف الذي تقترب به وتجذب نحو الحروف التي هي أبعاضها» (سر الصناعة، 30/1). ويقول الرضي: «لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها (الياء) تفت في عضدها وتشربها شيئا من جوهر نفسها وتميلها إلى مخرجها شيئا» (شرح الشافية، 10/3).

هذا هو التصور العربي للدينامية اللفظية الطبيعية: فاتصال الحروف يقتضي تهيؤ للنطق بالحرف التالي في الوقت الذي ينطق بما قبله، وهذا يحدث في أثناء النطق بالحركة أي في بداية الخروج من مخرج الحرف والانتقال إلى مخرج آخر، فالحركة ههنا هي مثل حركة الصور في الأفلام السينمائية فلا انقطاع فيها بين صورة وأخرى إطلاقا، فهذا هو الإدراج²⁰.

16- يسمى العرب الـ syllabe مقطعا لأنه أقرب لفظ عربي إلى معنى المصطلح اليوناني، إذ هو الموضع من الكلام الذي يمكن أن يوقف عليه (وبهذا المعنى يستعمله أهل الأداء). أما المقطع syllabe فلا يوجد إلا بين وقتين كما بين ذلك الصوتي الفرنسي روسلو، وعلى إثره أنكر الكثير من الغربيين أن تكون في الكلام المعادي مقاطع إلا بالقوة، وهي أصغر المجموعات من العناصر الصوتية التي يمكن أن تنصل في النطق عما قبلها وما بعدها (انظر مقالات la notion de syllabe حيث تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل).

17- قارن هذا بقول العرب: درج السيل.

18- قال ذلك لبيب أن الساكن الموقوف عليه ينبو عنه صوت بسبب الوقف نفسه.

19- وهذا يظهر بوضوح في هذا الذي قاله سيويه: «فأنت تستدر أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت» (283/2). ويقول ابن جني هو توضيح لقول سيويه: «لا تنتظر أن ينبو لسانك ولا يفت الصوت حتى تبدئ صوتا، وكذلك المهموس لأنه لا تدع صوت الفم [النفس] حتى تبدئ صوتا» (285/2). وبهذا نستطيع أن نفهم لماذا نفر العلماء من تحديد الحرف المدرج بالقطعة من الكلمة. فالمقطع عند سيويه، مثلا، هو فقط حروف المعجم المنطوق بها منفردة (34/2).

20- فالاعتزان غير الإدراج، كما أن التعلقب للحروف وحده غير الإدراج.

وما أبعد هذه الرؤية من التصور اليوناني الذي يجعل من الكلام مجرد تعاقب للعناصر الصوتية تقتزن بعضها ببعض دون أن يكون هناك إدراج للحركات المحدثة لها.

هذا وقد استشكل العلماء الذين تأثروا بأقوال المتكلمين والفلاسفة أن يوصف الحرف بالحركة والسكون، وممن حاول رفع هذا الإشكال الزجاجي²¹ ثم السهيلي. قال هذا الأخير: «قولهم حرف متحرك... تساهل منهم... فمحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرض والحركة لا تقوم بالعرض. وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف... والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف» (ذكر في الأشباه للسيوطي، 191/1). ويقول ابن القيم: «وعندي أن هذا ليس استتركا على النحاة، فإن الحرف وإن كان عَرَضًا فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محله...» (الأشباه، 192/1).

قبل ذلك بزمان طويل نسب العلماء التحريك إلى الأعضاء الناطقة. قال الخليل: «تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت» (نفس المرجع، 177). وكذلك يقول سيبويه: «فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك لأن ضمك شفتيك كتتحريك بعض جسدك» (283/2).

والذي يلفت النظر في كلام الخليل هو إردافه لحركة العضو بحركة أخرى وهي حركة إخراج الصوت وهذه الأخيرة هي في الحقيقة حركة الهواء الصائت²² أو غير الصائت (النفس) المنقطع من الصدر والمتكيف في التجاويف العليا. وقد سبق أن ذكرنا بهذا الصدد كلاماً لابن جني (في ص 7)²³: «لا يجري الصوت في الساكن، فإذا حرك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى إلى الحرف» (الخصائص، 130/3). ومن ذلك أيضاً ما يذكره الذين اطلعوا على أقوال المتكلمين وعلى أعمال علماء الموسيقى وفيزياء الصوت من العرب. يقول ابن

21- الإيضاح، وكذلك ابن جني في سر الصناعة (36-37).

22- ويسميه سيبويه «هواء الصوت» (285/2). (وقد مرّ ذكر هذه العبارة، ص 63).

23- وفي قول سيبويه السابق (ص 7).

حزم: «التسمية هي تحريكنا لعضل الصدر واللسان عند نطقنا بهذه الحروف وهي غير الحروف لأن الحروف هي الهواء المندفِع بالتحريك فهو المحرَّك» (الفصل، 33/5)²⁴. وقال صاحب كتاب المحاذي²⁵: «... ما هي عند الحكماء وهو انتقال الجرم من حيز إلى آخر وإن كان بالنظر إلى الهواء فهي ما هو عند الحكماء» (الورقة 57). وقال في مكان آخر من الكتاب (وهو أنق ما وصلنا في هذا الموضوع): «إن ذلك الحرف الذي يسمى حركة به انتقال الهواء وانقطع عن قراره... وتمكن النطق بما بعده... [أما] وجوب سكون الحرف الموقوف عليه فأنه لم يرد نقل الهواء عنه إلى حيز آخر» (الورقة 29ب). وقال أيضا: «فإن انتهى [الصوت] إلى حيز وقرع مخرجا من مخارج الحلق أو الفم أو الشفتين تموج لذلك القرع فتكيف بكيفية هي الحرف... فإن قرَّ الهواء قرارا تاما ولم يضطرب فالحرف ساكن، وإن لم يتم قراره واضطرب عند الاعتماد كان الحرف متحركا لانفصاله عن الحيز بحركة... وتلك الحركة التي ينفصل بها الهواء عن مقطع خاص منتقلا إلى غيره» (المحاذي، 55).

وهذا وقد وضع صاحب كتاب البديع²⁶، وكذلك السخاوي، هذه التحليلات باستعمال مصطلح الإطلاق للدلالة على نبوة الهواء والعضو الناطق، وزاد السخاوي مصطلح الحبس للعملية المضادة، ولا شك أنه استعار ذلك من استعمال ابن سينا لهما²⁷.

قال السخاوي في شرح الشاطبية: «الهمزة [الساكنة] أثقل لأنها لا تخرج إلا مع حبس النفس لعدم حركة تعينها على الخروج وهي محبوسة، والمتحركة لا يحبس معها النفس وهي مطلقة لوجود ما يعينها على الخروج» (الورقة 70). ويقول أيضا صاحب كتاب البديع: «إنما لقبَت الحركة بهذا اللقب لأنها تُطلق الحروف بعد سكونها. فكل حركة تطلق الحروف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك المتحرك بعد سكون» (الأشباه، 1/175)²⁸.

24- إلا في الاختلاس فالحركة فيه عضوية هوائية فقط كما سنراه.
25- هو محمد بن عبد السلام القاسي (1130-1214هـ). انظر ترجمته في الأعلام للزركلي، وسلوة الأنفاس للكتاني. وقد جمع هذا المؤلف معلومات كثيرة أخذها من كتب لم تصل إلينا في غالبيتها.
26- اسمه محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة 421 هـ، نقل عنه أبو حيان كثيرا (كشف الظنون، 1/236).
27- غير أن ابن سينا لا يريد من الإطلاق إلا تجاقي المعنو أو ارتفاعه عن موضعه (حسب تعبير النحاة العرب). ويريد من الحبس لزوم المعنو موضعه سواء كان متحركا أو ساكنا وبهما يصف الفرق القائم بين ما يسميه الحروف المفردة أو الحسية والحروف المركبة أو التسييرية (الشديدة والرخوة) كما فعله سيبويه لكن بألفاظ أخرى (انظر كتابه: أسباب حدوث الحروف، ص 60-61).
28- شاعت كلمة «حبس» عند علماء التجويد بعد ذلك.

فهذا الذي يسميه السخاوي والغزني إطلاقاً يسميه سيبويه: رفعاً أو نبواً. قال: «ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة» (2/158). «يرفعون ألسنتهم من موضع واحد» (2/255). وقال أيضاً: «فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة لم يقبلوا» (272)²⁹.

نستخلص مما سبق أن «الخروج من حرف إلى حرف آخر» كما يقول الرماني، أو «الانفصال من حيز إلى آخر» كما يقول من جاء بعده، هي الميزة الحقيقية التي تميز الحرف المتحرك من الساكن، فإن الحركة في الأول ليست أي حركة عضوية وهوائية بل تلك التي يرتفع بها العضو وينتقل بها الهواء من موضع إلى موضع آخر، وهذا خلاف الحرف الساكن الذي يتمتع فيه العضو والهواء معه من الانتقال من الموضع. وعلى هذا فالحركة في الحرف المتحرك أخص من الحركة العضوية الهوائية لأنها حركة إطلاقي لأحركة حبس للعضو والهواء. فالرفع للعضو والتزجية للصوت لا يكونان إلا مع هذه الحركة التي تمكن من الخروج إلى حرف آخر. فتحريك العضو والهواء هو أعم من تحريك الحرف لأن تحريك الشفتين في الواو الجامدة (القابلة للتحريك)، مثلاً، قد يحدث في هذا الحرف سواء كان متحركاً أم ساكناً، أما إذا كان متحركاً فبإطلاق الشفتين أي رفعهما عن الحالة التي كانتا عليها قبل ذلك وهو الانضمام، وأما في التسكين فبالوصول إلى هذه الحالة وهو انضمام الشفتين جزئياً.

- قواعد التلفظ

فبهذا نستطيع أن نفسر قواعد التلفظ في العربية والكثير من اللغات. وهاهي ذي (وهي مشهورة):

29- المراد باللسان هنا هو العضو عموماً لأن الإدغام (أو القلب) غير مختص بحروف اللسان. ويكثر سيبويه من استعمال هذه العبارة عند كلامه عن الإدغام والقلب، ويستعمل أيضاً كلمة «نبوء» (الكتاب، 2/284). قارن أيضاً بقول ابن جني: «وذلك أن الإدغام أنبى اللسان نبوءة واحدة» (الخصائص، 2/396). ثم إن سيبويه يستعمل من جهة أخرى كلمة «تزجية» ويخصصها للصوت ويقصد بذلك دفعة الهواء الصلابة (قد سبق أن ذكرنا كلامه الذي توجد فيه هذه اللفظة من 180).

1- لا يمكن أن ينطق بحرف متحرك وحده (وهذا يقتضي امتناع الوقف على المتحرك)، ولا بد أن يكون متلواً بحرف متحرك أو ساكن لأنه كما قال الرماني: «صار بمنزلة من يطلب المتحرك في مكانه من غير أن يخرج عنه إلى مكان آخر وذلك ممتنع» (23/5ب). ولأن الأعضاء الناطقة تنهياً في أثناء الحركة للنطق بحرف آخر (وهذا عين الإدراج)³⁰. فإذا أريد النطق به في خارج سياق من الكلام يزداد عليه حينئذ حرف ساكن يمكن الوقوف عليه، وهو دائماً هاء أو حرف مدّ (بَـة أو با مثلاً).

2- كما لا يمكن أن ينطق بحرف ساكن وحده وبالتالي لا يمكن الابتداء بساكن، فلا بد أن يكون الساكن مسبقاً بحرف متحرك وذلك لأن الحرف الساكن يحصل بحبس الهواء والعضو جزئياً أو كلياً، كما رأينا، وهذا يقتضي أن تكون قبله حركة لحرف سابق مكنت من الوصول إلى هذا الساكن ونهياً للعضو فيها للنطق بهذا الساكن³¹.

3- لا يلتقي ساكنان: هذا يقتضيه أيضاً ما قلناه من أن الساكن يحدث بحصول حبس فإذا حصل هذا في الحرف السابق امتنع الخروج منه إلى الحرف الساكن الموالي. وهناك حالات كما هو معروف تتغير فيها حالة الساكن الأول، فإذا كان حرف مد فبإشباع مده يصير كأنه متحرك. قال ابن جنى: «وقولهم شابة ودابة: صار فضل الاعتماد بالمدة في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين» (الخصائص، 220/3). فأما النقاء الساكنين في آخر الكلمة بحدوث الوقف، مثل: بَكَرَ وزَيْدٌ، فيحصل ههنا صوبت أو نفخ بسبب الوقف يقوم مقام الحركة.

4- الحركة كحرف أي كمصوت لا استقلال لها، فهي أيضاً مثل الحروف الأخرى فلا يمكن أن ينطق بها في الابتداء ولا يوقف عليها خلافاً لما يعتبر جوهر النظرية اليونانية. وسنرى فيما يلي أي النظريتين هي أقرب إلى الحقيقة.

30- لا بد من التمييز هنا بين عملية الوقف وعملية التسكين، فكل موقوف عليه ساكن وليس كل ساكن موقوفاً عليه. هذا لأن الوقف يتم بزوال التوتر العضلي وانقطاع العمل التنفسي، أما الحرف الساكن في الدرج فعلى خلاف ذلك (انظر ابن جنى، الخصائص، 56/1).

31- فإذا كانت الكلمة مبدوءة بساكن زيد عليه همزة متحركة تسقط في الدرج كما هو معروف. يقول ابن جنى: «ألف الوصل تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس (المنصف، 53/2). ويقول ابن يعيش: «لأنه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن»، ربما فهم منه أن ذلك مختص بلغة العرب ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك بل إنما كان لتمخر النطق بالساكن وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة (شرح المفصل، 136/9).

هذا يخص الحركة والسكون أما ما يسمونه بحرف المد فقد سبق أن تساءلنا لماذا يعدّه العلماء القدامى حرفاً قائماً بذاته مع عدم وجود ابتداء له إذ هو جزء من مصوت طويل. فالإجابة عن ذلك تتبني على شيئين:

الأول يستخلص مما سبق ذكره من التمييز بين الحركة المطبقة للهواء والعضو التي يمكن بها الانتقال إلى مخرج آخر من جهة، وبين المصوت الذي يرافقها من جهة أخرى وهو صوت حنجري أو نفس يحدث معها وهو ذلك الهواء المطلق الصائت أو غير الصائت³². فامتداد هذا الصوت أكثر مما يلزمه هذا الانتقال يصيّره حرفاً على حدة غير الحركة التي نشأ عن امتداد صوتها لأنها هي التي أطلقت الهواء الصائت فجري واتصل في حرف المد بعد عملية الإطلاق، ويعتبر حرفاً ساكناً لأن الحركة انتهت إليه كما انتهت الترجية والإطلاقة الأولى إليه. فإذا كان في الدرج وجاء بعد حرف متحرك انقطع الصوت دفعة، وإذا انتهى به الكلام ووقف عليه فيقول سيبويه عنه: «فإذا وقفت عندها (حروف المد) لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهبى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة» (285/2)³³ إذ يبدأ صوتها من مخرج الهمزة.

الثاني هو أن لهذا الامتداد طولاً وبعداً، فهو بذلك يحتل مكاناً محترماً في درج الكلام، وهذا الذي يصيّره حرفاً مثل الحروف الأخرى إذ يمكن أن يبدل من هذه الحروف وإليها بشرط واحد فقط وهو أن تكون من مخرج اللين من الحروف أي الواو والياء غير المدينتين أو من مخرج ينشأ فيه الصوت الحنجري وهو أقصى الحلق (وهي تسمية تغطي حيز الأوتار الصوتية عند القدامى³⁴ وهي الهمزة).

وقد سبق أن ذكرنا كلام الخليل بهذا الشأن: «فالهمزة التي في العصائب هي الألف في العصابة، والواو في الكواهل هي الألف في الكاهل» (تهذيب اللغة، 47-48). فملاحظتهم هذه في تصريف الكلم من صيغة إلى أخرى هي التي أدتهم إلى اعتبار المدات حروفاً توام

32- أي يكون حنجرياً أو مجرد نفس.

33- فسكون حروف المد على هذا ليس مثل سكون الحروف الجوامد لأنه يحصل بالتدريج، وقد يمكن إشباعه فيكون بمنزلة تحريك مستأنف كما هو الحال في التقاء حرف المد بحرف ساكن في شاذة ودابة.

34- عرف القدامى جيداً دور الحجرية في إحداث الصوت خلافاً لما يظنه الكثيرون.

مثل الحروف غير اللينة لأن كل ما يقوم مقام شيء ويؤدي ما يؤديه فهو بمنزلة³⁵. واستقصى الخليل ذلك في الميدان الصوتي فتوصل إلى هذه المفاهيم الدقيقة التي لا تزال يدهشنا عمقها وقربها مما نتبته العلوم الصوتية الحديثة في أحدث صورها كما سنراه.

فأما ما جرى من الجدل في زمان ابن جني وقبله بقليل وبعده في هل الحركة بعد الحرف أو معه أو قبله، فحصل ذلك من سوء فهم بعض المتكلمين للنظرية الحركية العربية: فالحركة كمصوت فقط لا يمكن أن تحدث إلا بعد الحرف، وهذا الحرف لا يكون إلا جامدا أو شبيها به، مثل الواو والياء غير المديتين. وأما التحريك كعملية إطلاق الهواء والعضو فيحصل مع حدوث الحرف وبعده لأنه دفع وتزجية للصوت والعضو، ويحدث الحرف المتحرك بنبوة العضو أي ارتفاعه عن موضعه. إلا أن هذا يقتضي حادثا هاما لا يدركه السمع وهو: وضع العضو في موضع الحرف والتهيؤ له، وهو يقع قبل الحرف المتحرك.

أما الحرف الساكن فتحدث بالضرورة حركة قبله، وبحسب هذه الحركة جزئيا أو كليا يحدث هذا الحرف، فليس له نبوة (إلا مع حرف آخر يدغم فيه فكأنهما حرف واحد)، والحركة هي حركة الحرف السابق.

وقد بنى الخليل ما استنبطه من أوزان العروض كله على مفهومي الحركة والسكون³⁶، وعلى كيفية إدراج الحروف المتحركة والساكنة في سياقات خاصة يحدث منها إيقاع، واتضح له أن أقل ما يمكن أن ينطق به من الوحدات الخاصة بوزن الشعر هو حرف المتحرك المتلو بحرف ساكن وسماء سببها، ولم يجعله الحرف المتحرك وحده لأنه يستحيل الوقوف عليه³⁷.

كما تبنى أيضا ذلك علماء الموسيقى العرب وأضافوه إلى ما نقل إليهم من كتب اليونان وغيرهم. ويبدو أنهم اطلعوا على ما كتبه الخليل في الإيقاع والنغم³⁸ فقد وصفوا النقرة

35- وقد يحذف حرف المد وتبقى الحركة قبله. وهذا أثبتته المقابلة بين الشيء ونظيره في الوزن، مثل الفتحة في جيم خرجا، والفتحة في خرج. وحرف المد هنا حرف معنى، وحرف المعنى لا يكون إلا حرفا تاما (إذا كان حرفا واحدا).

36- هذا أيضا لم يستطع المستشرقون أن يفهموه إطلاقا (انظر ما كتبه صاحب مقالة «عروض» في دائرة المعارف الإسلامية).

37- بل وبنيت النظرية اللغوية العربية كلها على ذلك لأنه هو منطلق التحليل للكلام إلى وحدات. انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

38- ويشير إلى ذلك الجاحظ خاصة.

الموسيقية بالحركة والحركة والسكون. قال الفارابي: «والنقرة التي تعقبها وقفة تسميها العرب النقرة الساكنة، والتي لا تعقبها وقفة ولكن تعقبها حركة إلى نغمة أخرى يسمونها النقرة المتحركة (كتاب الموسيقى، 998). وأطال الكلام في ذلك ابن سينا في كتاب «جوامع علم الموسيقى» وقابل فيه بين الحركات المحدث للنعيم والتي تحدث الحروف (ص81 وما بعدها).

النظرية الحركية العربية والنظرية اليونانية في محك الاختبار الآلي

لقد تبنى الصوتيون المحدثون التقسيم اليوناني للأصوات اللغوية إلى صوامت ومصوتات وما كان في وسعهم أن ينكروا هذا التقسيم في ذاته لأنه حقيقة يستدل عليها بالاختبار العلمي، إلا أن الكثير منهم انتقدوا التصور اليوناني القديم لهذا التقسيم³⁹.

1- نقد التصور اليوناني

إن اليونانيين، كما رأينا، استخرجوا تقسيمهم مما لاحظوه في لغتهم دون اللغات الأخرى، ولاحظوا أيضا أن الـ syllabe (المقطع) (أصغر قطعة يمكن أن تتفصل) له ترتيبات خاصة⁴⁰، وأنه لا يوجد أبدا مقطع بدون مصوت. أما الصوتيون المحدثون فقد انتقدوا⁴¹ هذا التحليل واستبعدوا التصور⁴² المتعلق بكيفية توالي هذين العنصرين في النطق وماذا يجوز من ذلك في داخل المقطع، واحتجوا على قصور هذا التصور بوجود مقاطع في لغات كثيرة لا

39- وأما اللغويون الذين ليسوا من أهل الاختصاص في الميدان الصوتي فلا يزال أكثرهم يبنون النظريات على أساس التصور اليوناني بدون أي تحفظ وتبهم في ذلك أكثر الباحثين العرب.

40- صامت + مصوت والعكس، وصامت + مصوت + صامت وغير ذلك. هذا الترتيب هو الذي يسميه المحدثون بالبنية المقطعية. وقد تفلن اليونانيون إلى أن الحروف التي يسمونها بالمائعة (hugra=liquidae)، وهي اللام والراء والميم والنون، قد تقوم مقام المصوتات إذا تلت صامتا فتكون معه مقطعا. وجعل أيضا النحاة العرب هذه الحروف صنفا على حدة غير الشديد والرخو (مع حروف أخرى لوجود منفذ للهواء من غير مخرجها أو لكيفية حدوثها الخاصة، الراء واليمين) (الكتاب، 401/2).

41- بل ونفى بعضهم أن يكون هذا التقسيم موضوعيا، فقد قال W.Belardi أن ذلك «تراث ثقافي توارثه الغربيون» (انظر مسرد المراجع). وقال أيضا: «ولا يسع للعلم أن يتقبل من ذلك إلا الثنائية وحدها لا ما كان يتضمن رسمها من عناصر في القديم» (ص164). انظر مسرد المراجع، وأيضا: Is the vowel consonant Dichotomy universal? (Word 18.1.2) J.H.Greenbeg.

42 - هذا بخلاف العلماء العرب فإنهم قد اهتموا كثيرا بما يحصل في اللغات الأخرى (ففي مجال توالي الحروف وحده: يرجع الخصائص، 91-92. والرخصي، شرح الشافية، 253/3. وابن عيش، شرح المفصل، 136/9. وغير ذلك كثير).

مصوت فيها بل صوامت فقط، وذلك مثل: smrt، و trn التشيكية، و (impara) m-pa-rat، و (il vad) l-vad في الرومانية، و ts-haq (تستحق) في عامية المغرب، فلاحظوا أنه يوجد بين الحرف الصامت الذي يكون مقطعا وبين الصامت الموالي حركة تقوم مقام المصوت ينتقل بها العضو والهواء بالضرورة إلى المخرج التالي⁴³ بدون مصوت. والواقع أن هذا هو عين المفهوم العربي للحركة. أما الصوامت التي يبدو أنها تقوم مقام المصوت في tei-bl (table)، و mu-tn (mutton) في الإنكليزية، و hand-dl (handel)، و ha-tn، و fa-tr (vater) في الألمانية فحكموا على ذلك بنفس الحكم.

إلا في الحرف الأغن الذي في tn وغيره، فإنهم يصرحون بعدم وجود مصوت إطلاقا فيه، ويحكمون إذن على الصامت بأنه قادر أن يكون مثل المصوت في المقطع. يقول Straka أن هذا يفسر بالانتقال العادي بين مخرج وآخر (نفس المرجع، 24). فها نحن قد رجعنا إلى المفهوم العربي مرة أخرى. فإذا لجأنا إلى النظرية العربية اتضح ذلك اتضاحا تاما. فالذي حصل في tn هو الخروج من التاء إلى مخرج الغنة بانفتاح اللهاة وإطلاق الهواء في داخل الخياشيم فاكسابه بذلك لجرس الغنة، فقد قامت الغنة المجردة حقيقة مقام المصوت ولكن ليست هي، كجرس، سبب الخروج -أي كمصوت كذلك- من مخرج الحرف السابق إلى ما يليه في الدرج بل الحركة المطلقة للهواء وللعضو أيا كان هذا العضو⁴⁴. فكان ذلك مصوت بدون صوت حنجري، وهذا ينطبق أيضا على كل المقاطع التي لا تحتوي على مصوت صريح (الحروف البينية: ر، م، ن، والرخوة هي أكثر الحروف وقوعا في موضع المصوت لأن الهواء يطلق فيها بسهولة وذلك لشبهها بالمصوت إذ يمكن مد الصوت بها. وهذا الشبه قد أكد على وجوده النحاة العرب ووضحوه (الرماني، 120/5 و121. والخصائص، 636/1. والدر النثير، 10 و11ب. وغير ذلك).

43 - وقد يظهر في هذه الحركة مصوت في أثناء تطور اللغة وربما استقر وصار عنصرا ثابتا. انظر ما كتبه G.Straka في ذلك في دراسته القيمة: «La division des sons du langage»، ص23.

44 - يقول Straka إنما هو مجرد «مرور عادي بين المخارج passage normal entre articulations»، ولا يحدث بأي شيء يحصل هذا المرور. والسبب، عندنا، في ذلك هو عدم وجود نظرية حركية متماسكة عند الصوتين الغربيين اللذين ينتمون إلى جيل Straka (وهو تلميذ لتلاميذ روسلو).

2- إدراج الحركات العضوية

هذا من جهة، وقد انتبه العلماء الغربيون إلى نقائص التراث اليوناني المتعلق بأصوات اللغة يوم اطلعوا على التراث الهندي في هذا الميدان (وكذلك التراث العربي إلى حد ما) في القرن التاسع عشر، وكذلك يوم بدعوا واختبرون هذه الأقوال في مخابر الصوتيات⁴⁵. فتبين لهم بهذه التجارب أن التمججات الكلامية متصلة بعضها ببعض في تعاقبها بدون أي انقطاع ولا يتمثل هذا التعاقب على شكل اقتران أجزاء بأخرى بل على شكل سريان اهتزازي مستمر. وتعمق من جاء بعد روسلو ولا سيما بعد أن اخترع الراسم الإلكتروني للاهتزاز (المهزاز = Oscillograph)، ثم المحلل الراسم لطيف الصوت (المطياف = Spectrograph)، فتمكنوا من المزوجة بين هذين الجهازين بعد ذلك وبين ما يسمى بالرادولوجية السينمائية⁴⁶.

فعند ذلك تبين لهم أكثر من أي وقت مضى أن الحركات العضوية المحدثة للكلام مدرجة في التلفظ بحيث لا يوجد انقطاع بينها من جهة، وتحدث بعضها من جهة أخرى منسقة مع بعضها الآخر في وقت واحد أي بتأهب العضو للنطق بحرف في الوقت الذي ينطق عضو آخر بحرف آخر⁴⁷. ويلاحظ ذلك في سلسلة الذبذبات التي يرسمها الجهازان المذكوران، فتبين أن الكلام هو سريان هوائي صوتي لا انقطاع فيه بل هو عبارة عن تغير متصل للعناصر الفيزيائية للصوت، كشدّة الصوت intensity، وطبقته (أو درجته = pitch) في الذبذبية (رسم لمنحنى الاهتزاز)، وبواني المصوتات أو المحتوى الصوتي أو النفسى للحركات (formants) في الطيف (spectrogram)، وسنرى أن كيفية تطور هذه البواني (وهي المكونات الفيزيائية لمحتوى الحركة) هي العامل الأساسي في إدراك الأذن لهوية الحرف (وبالتالي في الكشف عنه بالآلات الإلكترونية).

45 - ومن أقدم من قام بذلك هو روسلو الذي سبق ذكره. هذا والصوتيات التجريبية وإن كانت تعالج أصواتا خاصة باللغة الإنسانية إلا أنها علم تجريبي محض لأن موضوعها هو كيفية حدوث الكلام في الجهاز الصوتي مع التحليل الفيزيائي للأصوات اللغوية وإدراكها بالسمع، ولا يجوز للباحث أن يبتلي بأحكام على ظاهرة لغوية صوتية إلا بالاعتماد على الملاحظة والاختبار العلمي لا بمجرد السماع للراء والأقوال النظرية.

46 - التصوير البطيء لحركات الأعضاء بالاشعة.
47 - وكثيرا ما يحصل نقص في التنسيق، وهذا يسبب تأثير الحرف القوي على الضعيف فيحدث عندئذ تقريب هذا من ذلك أو امتثاله (في التشاكل والتباعد والتجانس وغير ذلك).

3- التحرك والسكون في الاختبار

المتحرك والساكن: حقيقتهما فيزيولوجيا وفيزيائيا

وأهم من هذا بالنسبة لفهمنا لمفهومي الحركة والسكون هو المقابلة بين ما يسميه العرب بالحرف المتحرك والحرف الساكن، وما نكتشفه هذه الأجهزة من الظواهر الفيزيولوجية والفيزيائية التي يحدثها النطق بهذين الحرفين.

قال فردينان دي سوسور في «دروسه»: «عندما ننطق بمجموعة مثل APPA، ندرک فرقاً بين الـ P الأول والثاني: فالأول هو عبارة عن انفلاق، والثاني عن انفتاح... وقد أطلق على الإنفلاق لفظة *implosion*، وعلى الانفتاح لفظة *explosion*، فالـ P يسمى *implosif* ($\underset{p}{\text{explosif}}$) أو ($\underset{p}{\text{explosif}}$) « (79-80). ويقول أيضاً: «ويمكن لأي فونيم أن يتصف إما بهذه الصفة أو بتلك» (81).

ويخالف سوسور بهذا التصريح أغلب الصوتيين إذ يطلقون غالباً هاتين الصفتين على الحروف الشديدة (Stops)، وبعضهم على الجامدة كلها لا على المصونات... وهو محق في تعميمه لأنه يريد أن يبين أن الحرف - أي كان - يحدث إما بحبس الهواء فقط مثل الـ ج الأول، وإما بإطلاق فقط، مثل الـ ك الثاني. وحذر حينئذ من التباس يقع فيه بعضهم. فإن للحرف ثلاثة أطوار في حدوثه: وضع العضو في موضعه، ثم ملازمته له، ثم رفعه عنه⁴⁸، وهذه ألفاظ سيبويه (ما عدا الملازمة، أما للزوم فشيء آخر عنده) إلا أنهم يسمون الطور الأول *implosion* فيقع التباس بين الحبس الناتج عن وضع العضو (ويحصل هذا الوضع ضرورة في كل حرف في جميع أحواله) وبين الحبس الذي لا يتلوه رفع العضو. وهكذا توصل سوسور باجتهاده الخاص إلى تحديد مفهوم الحرف الذي يحصل بإطلاق فقط، مثل الـ p في *apa*⁴⁹، والـ p الثاني في *appa* وهو الحرف المتحرك عند العرب والحرف

48 - Détente - Tenue - Tension -

49 - وفيه ضرورة مرحلة وضع العضو في الموضع إلا أنه لا يعتبر حبساً محضاً (أي سكوناً) لأنه متلو على الفور بإطلاق.

الذي لا يحصل إلا بحبس ولا إطلاق فيه (الهم إلا في الوقف وقد فسر ذلك علماونا) كما في ap أو الـ p الأول من appa⁵⁰ وهو الحرف الساكن عند العرب. وعلى هذا التمييز الرائع⁵¹ (وهو صادر من رجل عبقري) سار كل الصوتين الذين يمارسون التحليل بالراديوولوجية السينمائية.

هذا وقد اختبرت، المغفور لها، Marguerite Durand هذه الحروف التي قال عنها دي سوسور أنها تحدث في الكلام بانفلاق أو انفتاح وهي عنده: explosives و implosives في هاتين العبارتين الفرنسيين ces traces و cette race والحروف التي فيهما واحدة فلا بد أن تتميز العبارتان بشيء آخر. فلاحظت في الذنبية الكيموغرافية أن مجموعة tr في العبارة الأولى يقوى فيها ضغط الهواء بالتدريج، ويضعف هذا الضغط بالتدريج في t وحدها في العبارة الثانية ويقوى في r وحدها⁵²، ويؤيد ذلك النظرة العربية، فإن tr⁵³ هنا هي متحركة و t في الثانية هي ساكنة.

كما بين أيضا جورج ستركا أن بداية النسق CVC هو موقع قوي، أما نهايته فهو ضعيف، وهذان الموقعان يعادلان تماما موقع المتحرك والساكن⁵⁴.

ويؤكد على هذه الحقيقة أكثر الباحثين من المختصين بالصوتيات التجريبية بالنسبة إلى أكثر اللغات، وقد يظن الظان أن ضغط الهواء وارتفاعه هو السبب الوحيد لقوة المتحرك، وليس الأمر كذلك، فقد بين الكثير من الباحثين أن هناك تناسباً تاماً بين ثلاثة عوامل

50 - الفرق بينهما هو أن الإدغام قد جعل الحرف الأول ينطق بإطلاق الثاني، والحرف الثاني ينحبس بوضع العضو في موضعهما في الأول، وملزمة العضو للموضع في الإدغام أطول زمناً.

51 - وحاول سوسور أيضاً أن يفسر بذلك تماثل الحروف في مدرج الكلام، ومن أين يمكن أن يحصل الحد بين مقطع وآخر، فلاحظ أن هذا الحد لا يقع إلا بين حرف implosif وبين حرف explosif أي بعد الساكن (ولهذا ترجم العرب هذا المفهوم اليوناني لأنه الموضوع الذي يجوز فيه الوقف).

52 - انظر: La syllabe, ses définitions، في مجلة: ORBIS، 1954، ص 532.

53 - أما كون tr متحركة وهما حرفان فهو بمنزلة اختلاس الحركة بين t و r ولا بد عندئذ من حركة بعدهما غير مختلفة. وتبين الذنبية أن الضغط يستمر حتى يصل المصوت الذي في tra، ولولاه لما أمكن الاختلاس. ثم إن اختلاس الحركة في العربية لا يحصل إلا في وسط أو آخر الكلمة أو بين كلمتين (حسب تصفحنا لكتب العلماء القدماء)، أما في عاميتها الحديثة فهو شيء مطرد في المغرب العربي وكثير في جهات من المشرق. والحرف في أول الكلمة المتلو بحركة مختلفة قد يعتقد الكثير أنه ساكن (في كتاب= kta) وتبين الذنبية أن المجموعة kt هنا أقوى بكثير من الباء الساكنة الأخيرة، وأنه إذا تأنى الناطق ولم يسرع ظهر مصوت وجيز بين الكاف والتاء.

54 - انظر بحثه La division، ص 22-23.

فيزيولوجية: ارتفاع كمية الجهد العضلي في مستوى الصدر وما فوقه وهو بسبب ارتفاع ضغط الهواء وارتفاع النغمة الأساسية (Fondamental Tone) في الحروف المجهورة⁵⁵، وقد لا يكون لبعض هؤلاء الباحثين تصور واضح لمفهوم الـ explosive (والمقصود هنا غير الحرف الشديد بل الحرف المتحرك فقط) إلا أنه يمكن أن نستنتج من ترتيبهم للحروف في اللفظ CV (صامت + مصوت) أو CVC أن الذي قصده بالاختبار هو ما يعادل المتحرك والساكن فبينوا أن CV ترتفع فيها هذه العوامل الثلاثة وبذلك يتضح أن قوة التلغظ وضعفه مرتبطان أشد الارتباط بتحريك الحرف وتسكينه كما تصوره العرب.

- ماهية حرف المد ومعنى سكونه

أما عن السؤال الهام الذي طرحناه في أول هذا البحث وهو لماذا جعل العرب المصوت الطويل الذي هو تصور يوناني قديم يتكون بالضرورة من عنصرين: الحركة وامتداد صوته؟ فقد عالجت موضوع المصوت القصير والمصوت الطويل الباحثة المتميزة M.Durand باللجوء إلى الاختبار أيضا. وقد سبقها إلى ذلك أحد مؤسسي الفنولوجية وهو N.Trubetskoy إذ صرح بأن المصوت القصير ذو قسم واحد (monoparti) والمصوت الطويل هو ذو قسمين (biparti) لأن التلغظ بالمصوت الطويل يختلف في بدايته عن نهايته كما وكيفا. فبعد أن ذكرت الباحثة Durant هذا الكلام، بينت باللجوء إلى الاختبار الآلي أن المصوت الطويل يتصف قسمه الأخير (وهو الأطول) بتناقص لقوة اللفظ (décroissance) وأما المصوت القصير فلا يكون إلا بتزايد هذه القوة. ونستنتج من ذلك أن بداية المصوت الطويل هو دائما متزايد القوة. وهذا يتفق مع ما قاله العلماء العرب، وخاصة حكمهم على حرف المد بأنه ساكن إلا أن السكون هنا غير السكون في الحروف الجوامد لأنه يحصل بالتدريج⁵⁶، ومع ذلك فهذا المتناقص القوة هو أقوى من المتزايد لطوله (وذلك في اللغات التي يلعب المد فيها دورا في التمييز)⁵⁷.

55 - أهم ما نشر في ذلك هو أعمال Arkbauer (1964)، و Subtelny (1969)، و Warren (1976) وغيرهم.

56 - انظر كتابها الرابع: Voyelle brèves et voy.longues، ص37.

57 - هذا قد برهنا عليه منذ زمان فيما يخص العربية: انظر مقالات La notion de syllabe، وما ألقنا بهذا البحث من ذهنيات وأطراف. ولقد سبق أن ذكرنا سبب اعتبارهم حرف المد حرفا تاما (وهو قيامه مقام الجوامد الولو والياء والهمزة والمكس).

- قواعد التلفظ والاختبار الآلي

هذا وقد أجمع الباحثون أن الابتداء بالـ implosive (أي الساكن) متعذر أما التقاء حرفين بهذه الصفة فقد امتاز العرب بتفسيره، وتطرقنا إلى ذلك في عمل سابق⁵⁸. وفيما يخص تعذر الابتداء لحركة فلأن المصوت يحدث باهتزاز الأوتار الصوتية وهذا يقتضي أن يبدأ بإغلاقها ويتبع ذلك الاهتزاز في الفرنسية. أما إذا كان الإغلاق متبوعا بانفتاح دفعة، كما في العربية والألمانية والدانماركية (stød)، فهو الهمزة محققة مثل: Assez? وordre? It's an

ثم إن الدليل على أن الحركة غير المصوت الذي يرافقها هو اختلاس صوتها في «علمهم» فينطق بهذا هكذا: «يعلّ / مهّم» (أما بالإسكان فيتلفظ به هكذا: «يعلّم / هم»). ومهما كان فقد سبق أن لاحظنا أن الاختلاس يستلزم مصوتا أي حرفا متحركا بعد الحركة المختلفة ضرورة. والفصل بين الحركة والمصوت مفيد لأن حركة الإطلاق غير الصوت الحنجري، وليس هذا الأخير بالمسؤول عن الانتقال إلى مخرج حرف آخر وإن كان مهما جدا لأن تحليل هذا الصوت يبيّن للباحث كيف يحصل هذا الانتقال، فالمصوت هو كالمראה لما تقوم به الحركة.

أما لماذا يمتنع الوقف على الحركة فهذا تبينه الذبذبيات، إذ يصير المصوت المرافق للحركة مصوتا طويلا فيزول بالتدرج أو تنشأ همزة بعده.

- الإبراج والأقلام الراديولوجية

تظهر هذه الأقلام بوضوح لا مزيد عليه كيف يتم إبراج الحروف في اللفظ. وتطرق إلى ذلك الكثير من الباحثين، نذكر منهم الباحث الكندي C.Rochette. فهامي ذي بعض الأمثلة من تحليلاته للصور وما قرن بها من الذبذبيات:

- /bm / (في gobe-mouches):

58 - انظر بحثنا السابق الذكر.

يحصل النطق بهما بضم الشفتين مرة واحدة ويندم هذا الضم أكثر من الضم لحرف واحد. ويمكن أن يتميز الأول عن الثاني بما يحصل من الغنة بانفتاح اللهاة في الوقت الذي لا تزال الشفتان منضمتين، وحصل في نفس الوقت تهيئة النطق بمصوت u وذلك بذهاب مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك (ص 53).

- / kn / (في: emp(ue) tez):

في الوقت الذي تحصل نبوة الكاف يتصل طرف اللسان بالنطق بالتاء، وفي أثناء ملازمته لهذا الموضع يبدأ ظهر اللسان في الانخفاض تأهباً للنطق بمصوت /e/ (67).

- / vn / (في: dev (e) nir):

لا ينتهي جريان الصوت في v إلا بعد وضع اللسان على النطق، وهذا التسريب لحرف v يترك المجال للسان لينتهي للنطق بالـ n ، وأثناء ذلك تنفتح اللهاة من أجل الغنة (218).

- التركيب الصناعي للكلام واستكشافه الآلي

من أقدم من حقق التركيب الصناعي للكلام بالآلة (Speech Synthesis) هما F.Cooper و P.Dellattre والفريق الذي كان معهما في مختبرات Haskins، ثم واصل ذلك Delattre في مختبره في Santa Barbara بكاليفورنيا (وكان لي الشرف أن زرته في 1966). وكثرت البحوث في هذا الميدان حتى بلغت المئات من الأعمال القيمة، وكان قد سبق أن اكتشف الباحثون بأعمالهم على المطياف أن أهم شيء في عملية إحداث الكلام وإدراكه ليست هي الحروف (الفونيمات) في ذاتها ولا صفاتها المميزة لها (يبالغ أهل التكنولوجيا في إعطاء الأهمية للفونيم في ذاته) بل ما يحصل بين مخرج الحرف ومخرج حرف آخر أي في أثناء حصول حركة تمكّن من إخراج الحرف والانتقال منه إلى حرف آخر كما قال علماؤنا. ففي داخل الحركة تقوم الأعضاء بأعمال تهيئة النطق بالحرف الآخر، وفي نفس الوقت القيام بإخراج المصوت الذي يرافق الحركة وما يقتضي ذلك من اشتراك عضوين أو ثلاثة. وهذه العمليات العضوية المتداخلة يظهر أثرها في تحول بواني المصوت (في

التحليل الطيفي) أثناء حدوث الحركة بحيث يمكن أن يقرأ الطيف. وسموا الانتقال الذي تتحول فيه البواني Transition ، وبنى على ذلك Delattre وأصحابه مناهج تركيب الكلام الصناعي، فاستخرجوا من آلاف الأطياف كيفية تحول هذه البواني واستبطنوا ماسموه بالـ Locus وهي النقطة التي تنحو نحوها البواني الأساسية للمصوت الذي يأتي بعد الصامت أو المصوت السابق⁵⁹.

وأشرفت مع بعض الزملاء على عدة رسائل ماجستير في هذا الميدان وفي الاستكشاف الآلي للكلام Automatic Speech Recognition⁶⁰. أذكر منها ما قامت به المهندسة مهنية قرني في 1984 في رسالة عنوانها: «مساهمة في تركيب الكلام العربي الصناعي بالديفون». والمقصود بالديفون هو هذا النسق: صامت + مصوت + صامت (=متحرك وساكن)، واستخراج النقات (transition) من التحليل الطيفي للمصوت في هذا الموقع، ثم تركيبها بجهاز مهياً لذلك مع الحصول على كلام سليم يفهم بسهولة، يبين أن أصل الأصول في إحداث الكلام وإدراكه يكمن في كيفية إدراج الحروف لا في صفاتها المميزة. إحداث الحرف مقيد بما يحدث بعده وقبله من الحركة، والتحليل الطيفي لصوتها هو أوضح دليل على ذلك.

نستخلص مما سبق أن مفهومي الحرف المتحرك والحرف الساكن هما أدق وأوعب من الناحية العلمية من المفاهيم اليونانية إذ مجالهما التفسيري واسع جداً، فقد رأينا أن الساكن في كل اللغات لا يبتدأ به ولا بد من حرف متحرك يأتي قبله، كما رأينا أن الوقف لا يقع إلا عليه لأن الوقف انقطاع الكلام. ويمكن أن تدرس جميع الظواهر الصوتية بالجوء إليهما، كما يستخلص أيضاً أن الحركة بما أنها حركة عضوية هوائية فإنها تقتضي أن يكون هناك قوة دافعة (Impulsive Force) تحثها بل وأن تكون هي نفسها ذات قوة حركية (Cinetic Force)، فيجب أن تكون متصاعدة القوة لأنها في الحقيقة اندفاع (Impulsion) وبذلك

59 - كثرت وتحدثت الآن طرائق التركيب الصناعي للكلام، أما التركيب المبني على تحليل البواني ورسم تحولاتها فهو أقدمها.

60 - من الجانب اللغوي الصوتي.

تتمكن من الاستمرار والانتفاء إلى المخرج الموالي، وهذه القوة الحركية هي التي يسميها الخليل الصرف. ولهذا ليس لحروف المد صرف لأنها مدات تحصل بدفع الحركة وتكون قوتها الحركية متناقصة، وهذا يبيّنه بوضوح الاختبارات الآلية.

ثم إن الحركة كمفهوم دينامي لا يوجد مثله في أي نظرية إلا في نظرية الـ Transitions وهو مفيد جدا لأن إطلاق الهواء الصائت للانتقال من مخرج إلى آخر هو أفيد كمفهوم من التصور اليوناني غير الحراكي إذ الذي كان يهم الفلاسفة منهم هو الأشياء في حد ذاتها لا الحركة المحدثه لها ولا إدراجها الطبيعي في الكلام وهذه تحليلات طيفية ثلاثة أجرينا في مختبرنا الصوتي في المركز الذي أشرنا إليه.

الرموز :

و - وضع العضو في موضع الحرف

مع ملازمته (غير مسموع)

ر - رفع العضو عن الموضع

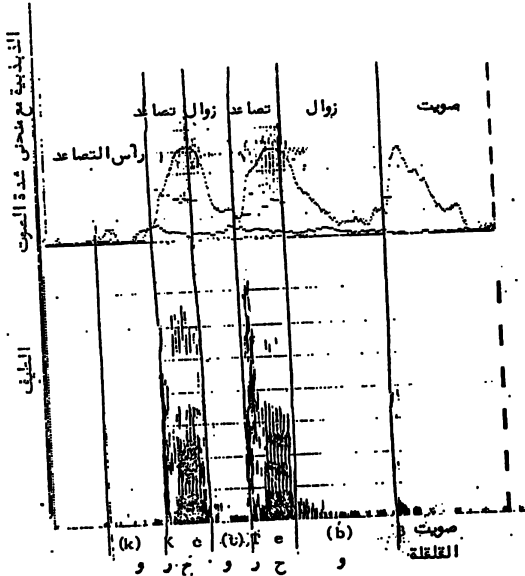
ح - الحركة وصوتها

: = حرف المد

ملاحظات على الرسم رقم 1: الكلمة المحللة : كَتَبَ

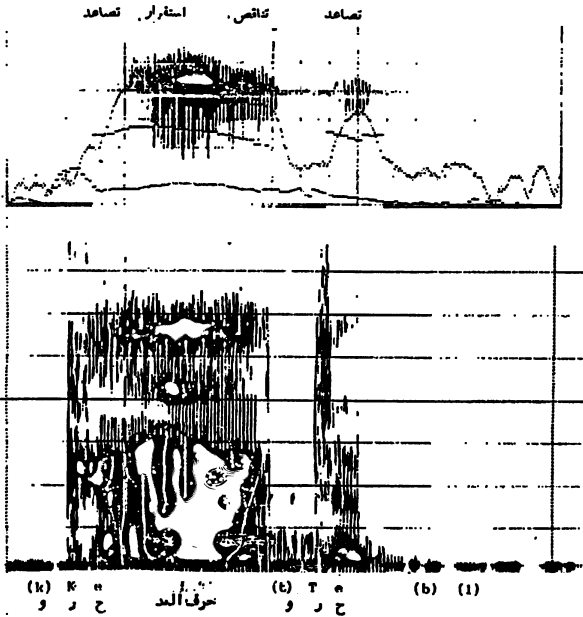
1- الحركتان ليس فيهما إلا تصاعد القوة ويزول ذلك بزوالها أي بوضع العضو في موضع الحرف الذي يليها. والدليل على ذلك هو: الطيف لصوت الحركة فإنه لا تظهر فيه البواني لصوت الحركة إلا أثناء حدوث الحركة.

2- كما يبدو في هذا الرسم النذبني: لا تناقص في آخر صوت الحركة وإن كان المنحنى الدال على شدة الصوت متنازل إذ التنازل يحصل بعد انتهاء الحركة والطيف يبين ذلك (في موضع (t) لا أثر لصوت حركة).



ملاحظات على الرسم رقم 2: الكلمة المحللة هي : كَتَبَ

- 1- خلافا لـ « كَتَبَ » فإن الفتحة هنا -وهي متصاعدة- ككل حركة يأتي بعدها امتداد طويل يبدأ في الأول بالاستقرار لا تزيد قوة اللفظ ثم في النصف الثاني يحدث التناقص.
- 2- الحركة الأخيرة ضعيفة جدا إلا أنها لا تنصف إلا بالتصاعد.
- 3- سكون الألف هو هذا التناقص بالذات .

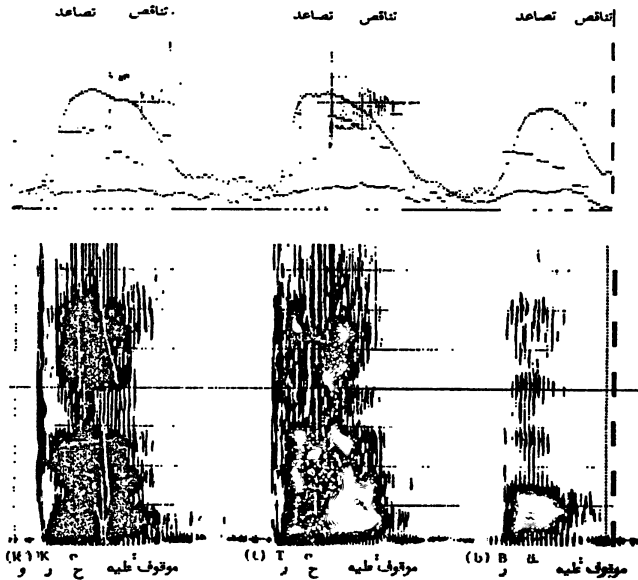


(لم تلتقط الآلة هنا أي صوت)

ملاحظات على الرسم رقم 3: كلمت مقطعة : كـ - تـ بـ -

1- عدم الإدراج في النطق وهنا أحدث مقاطع ثلاثة، وحصل ذلك بالوقف على الحركة فحدث امتداد لحق بالحركة والدليل على ذلك هو التناقص المتواصل أي ظهور ألف بسبب الوقف. وهذا دليل أيضا على تعذر الوقف على المتحرك: إذا قُطعت الكلمة أي فصلت بين عناصرها بما يمكن النطق به فيضطر الناطق إلى أن يقف على الساكن بعد كل عنصر.

2- لاحظوا الضعف للباء المفتوحة.



أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات

وعلوم القرآن قبل القرن الرابع¹

إن النحو العربي نشأ، كما هو معروف، في الوقت الذي شرع فيه أبو الأسود الدؤلي أو أصحابه في استقرار النص القرآني ثم بعد ذلك بقليل في تتبع المنتظم للقراءات. ولذلك فكل من اشتغل بالنحو في الصدر الأول كان من القراء وذلك ابتداء من أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه إلى غاية أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر النخعي والخليل بن أحمد. فالعلاقة بين النحو وعلم القراءات قديمة جدا إذ القراءات الصحيحة هي من المصادر التي كان يعتمد عليها النحوي مثل ما كان يدونه من كلام العرب². وليس من الغريب أن يكون مؤلفو كتب القراءات في أقدم العصور كلهم من النحويين واللغويين، وأن يكون من سوا «بابمة الأمصار» من القراء هم أيضا أئمة في اللغة أو ممن كان عارفا بلغة العرب، كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وقبلهما ابن هرمز الأعرج، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وابن أبي إسحاق وغيرهم. وليس من الغريب أيضا أن يكون هؤلاء هم الذين وضعوا الأصول التي اعتمد عليها العلماء لتصحيح القراءات.

فغرضنا من هذا البحث هو النظر في هذا الذي وضعوه من المقاييس من حيث قيمته العلمية ونجاعته في التمييز بين الصحيح وغيره من القراءات، والنظر بالتالي في أهم المفاهيم التي بنيت عليها هذه الأصول وذلك مثل مفهوم «قراءة العامة» عند هؤلاء العلماء من القرن الثاني والثالث.

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1998.
2- والقول بأنهم اعتمدوا كثيرا على كلام العرب وأقل من ذلك على القراءات فليس الأمر في ذلك أن النحاة استهجنوا بها بل لأن ديوان العرب في زمان الفصحاة كان ديوانا مفتوحا أي غير محصور لا يزال يسمع اللغوي من كلامهم آلاف العبارات بخلاف القرآن فالتألفه وعباراته محصورة.

أما النظر في المفاهيم فقد حاولنا، منذ زمان طويل، أن نتتبع الألفاظ الدالة عليها في جميع الكتب التي وصلت إلينا من تلك التي ذكرت بكثرة فيها³ بل وفي جميع سياقات هذه الألفاظ التي وردت فيها. ولا يكفي في نظرنا، أن يعتمد في ذلك على التحديدات وحدها، وذلك لأن المصطلح قد يكون غائبا في زمن معين في جميع المؤلفات التي يتعلّق موضوعها به ولهذا دلالة وقد يستعمل في زمان آخر بمعنى غير المعنى الذي تعوّف عليه في زماننا هذا أو زمان آخر.

أما اختيارنا لهذه الفترة بالذات فلأن كل من جاء بعد ابن مجاهد من المؤلفين للكتب التي تطرقت إلى القراءات قد اتبعوا النهج الذي سار عليه، جزئيا أو كليا. وهذا ترتّب عليه تحول عميق للنهج القديم وطرا تأويل جديد لأصول التصحيح، فأردنا أن نعرف بالضبط ما الذي امتاز به المتقدمون في فهمهم لهذه الأصول وكيف تم استعمالهم لها.

1) الأصول الثلاثة

يردد المتأخرون من علماء القراءات قول أبي عمرو الداني «وأيمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها» (من كتاب جامع البيان، اللوحة 190 وفي النشر، 10/1).

هذا كلام سليم ومع ذلك ينقصه شيء مهم جدا وهو الإجابة عن هذا السؤال الذي يثيره هذا النص في النفوس وهو: إذا كانت القراءة لا تثبت بفشو لغة ولا قياس عربية - وهذا مسلم به - فلم لم نخبرنا في كلامك هذا بالذات بماذا تثبت؟ وما هي الأصول التي أجمع العلماء من

3- أهمها كتب: «معاني القرآن» أو إعرابه للأخفش والفراء والزجاج والنحاس، وتفسير الطبري، وكتاب المصاحف لابن أبي داود، وإيضاح ابن الأثير، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وما قيل عن مختلف القراءات في كتب النحو من الصدر الأول: ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد وغيرهما، ثم النقول الكثيرة التي نقلت في الكتب التي وصلت إلينا من كتب القراءات القديمة لأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، ومحمد بن سعدان، والقاضي إسماعيل بن إسحاق وغيرهم.

السلف على العمل بها في ذلك؟ ثم إذا كانت القراءة سنة متبعة - وهذا لا يشك فيه أحد⁴ - فهل تثبت مثلما تثبت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

إن الروايات والطرق إلى القراء السبعة التي جمعها الداني في هذا الكتاب (أكثر من 500) وكل من سار على هذا النهج في كتب القراءات تدل على أن أهم وسيلة لإثبات القراءة هو الإسناد الصحيح، ومع هذا فإن الداني نفسه يقول في هذا الكتاب بالذات أن القراءة لا تنقل نقل الأحاديث (اللوحة 9). إذن فما هي معايير القراءة الصحيحة؟

وضع العلماء بالفعل أصولاً لمعرفة الصحيح الثابت من القراءات، وقد اشتهر عن الإمام مكي بن أبي طالب أنه أول من جمع هذه الأصول وهي ثلاثة. ويذكر الكثير من المؤلفين المحدثين (وبعض القدامى مثل أبي شامة)، الإمام مكي بن أبي طالب كأقدم من ذكر بالنص الصريح الأصول الثلاثة. قال مكي في كتاب الإبانة: «وقسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف» (ص 18).

والحق أن هذه الأصول الثلاثة قد أشار إليها هكذا مجتمعة وبالنص الصريح أقدم العلماء. فمنهم القراء في كتاب «معاني القرآن» وهو معاصر لبعض قراء الأمصار. قال: «اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه» (293/2). وفي زمانه أيضاً أو بعده بقليل يصرح أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب القراءات»: الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتمتع لذلك لأنها إن ألمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجاً من كلام العرب وإن حذفت في الوصل كان خلاف الكتاب. فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة من أن يكون مصيباً في العربية وموافقاً للخط وغير خارج من قراءة القراء» (ذكره ابن الأثير في الإيضاح، ص 311). ونجد هذه المعاني الثلاثة المذكورة بعبارات مختلفة في

4- أجمع اللغويون والنحاة على ما أجمع عليه غيرهم من أن القراءة سنة، وأقدم نص نقل إلينا هذه العبارة هو في كتاب سيبويه (74/1). وحتى النحاة الذين طعنوا في بعض القراءات صرحوا بذلك، كالمازني (في مجالس العلماء، 294)، والزجاج في أكثر من موضع في كتاب معاني القرآن، وأبي علي الفارسي (في الحجة، 29/1)، وابن جني (في المحقق، 233/1). انظر ما يلي من كلامنا فيما يخص اعتدادهم بالتقليد.

أقدم ما وصل إلينا في علوم العربية وهو كتاب سيبويه، وسيبويه عاش في زمان الخليل وعيسى بن عمر والكسائي وقبل يعقوب وخلف. جاء في الكتاب: «إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة» (74/1)⁵. وكذلك «ما هذا بشرا» في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف» (28/1). أما موافقة القراءة لكلام العرب فسيبويه يذكر الكثير من التوجيهات التي وجه بها القراء النحويون وغيرهم لبعض القراءات من تلك التي جاءت على لغة من لغات العرب.

1- الأصل الأول: قراءة القراء وأهميته القصوى (مع الأصل الثاني الموافقة للمصحف)

1) مصادر القراءة عند أبي عبيد القاسم بن سلام

ليس من أثر يؤثر، أيًا كان محتواه، إلا وله مصدر يجب التأكد من صحته علميا وذلك بإسناده في أول الأمر إلى من رواه. وهذا ينطبق على الحديث النبوي وعلى القراءات على السواء. ولذلك يخضع العمل العلمي في تصحيح السند للأصول والمنهجية العلمية العظيمة التي وضعها علماء الحديث في أقدم العصور وعمل بها بعد تحسينها علماء القرن الثالث. وعلى الرغم من ذلك فإن للقراءة، كما هو معروف، خصوصية لا يوجد مثلها في الحديث. فإن الأثر في القراءة يراعى فيه الجانب اللفظي ويجب أن ينقل بهذا اللفظ أي كما سمع وإلا فليست قراءة بخلاف الحديث. ولذلك تشدد العلماء في أقدم العصور في رواية القراءة، فلم يكتفوا بالرواية البحتة بل التزموا التلاوة والمشافهة سواء كانت بالعرض أم بالسماع للفظ الذي ينطق به القارئ فقط أم مع العرض عليه.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب القراءات» في فصل سماه: «هذه تسمية أهل القرآن من السلف على منازلهم»⁶: «فمما نبدأ بذكره في كتابنا هذا سيد المرسلين وإمام المتقين محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه القرآن ثم المهاجرون والأنصار

5- ينسب المتأخرون هذا القول غالبا إلى الشعبي (مات في 150) (غاية النهاية، 350/1). وينسبها أبو عبيد في فضائل القرآن» بإسناد صحيح إلى عروة بن الزبير، وإسناد آخر صحيح إلى زيد بن ثابت (الفضائل، 374/4).
6- نقل هذا النص بكامله السخاوي في «جمال القراء» (ص424-432).

وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من حفظ عنه منهم في القراءة شيء وإن كان ذلك حرفا واحدا فما فوقه».

ثم يذكر أبو عبيد أسماء المهاجرين والأنصار الذين حفظ عنهم في القراءة ولو حرف واحد. وهنا يجدر بنا أن نميز بين الصحابة الذين أثر عنهم الحرف أو الحرفان أو أكثر وبين الذين قرأوا على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كله -على حد تعبيرهم- أو جزء منه أو عرض عليهم بعض الصحابة والتابعين أيضا القرآن كله، فكانوا بذلك المصدر الأساسي للقراءات التي اشتهرت فيما بعد لأن هذه القراءات هي التي تناقلها العلماء.

ونذكر أبو عبيد أسماء أولئك الصحابة وهم من المهاجرين: «أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن السائب قارئ مكة». ومن الأنصار رضي الله عنهم: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو مجمع بن جارية، وأنس بن مالك. ثم ذكر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللاتي رويت عنهن حروف من القرآن: عائشة، وحفصة، وأم سلمة، وأضاف الهذلي أم حبيبة (الكامل، الورقة 139).

ويذكر أبو عبيد، بعد ذلك، طبقة التابعين الذين رواوا عن هؤلاء الصحابة وهنا أيضا لا يكتفي بذكر المقرئين منهم بل جمع بين المقرئين وغيرهم معتدا فقط بما ينسب إليهم من حروف القرآن أيًا كانت الطريقة التي تلقوا بها هذه الحروف وكيفية نقلها إلى غيرهم. وهذا الجمع وإن كان له مبرر قوي وهو أن تحقق المحافظة على كل ما روي حتى يمكن التصحيح والاختيار، فإنه ربما أدى الكثير من المتأخرين والمحدثين إلى التسوية في الاستدلال أو الاحتجاج في شتى العلوم بين جميع ما يروى من القراءات.

ويمكن أن نستخلص من القائمة التي ذكرها أبو عبيد -ومن الكتب التي ظهرت بعده- أسماء التابعين الذين قرأ عليهم الذين سموا بأئمة الأمصار، وهم من المدينة: سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعطاء بن يسار، وزيد بن أسلم، ومسلم بن

جندب، وزيد بن رومان، وصالح بن الخوات. ومن مكة: عبيد الله بن عمير، وعطاء بن ابن رباح، وطاوس، وعكرمة مولى ابن عباس، ومجاهد بن جبر، ودرباس وغيرهم. ومن الكوفة: أصحاب عبد الله بن مسعود، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وسعيد بن جبيرة، وإبراهيم النخعي، والشعبي، والربيع بن خثيم وغيرهم. ومن البصرة: أبو العالية الرياحي، وأبو رجاء العطاردي، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة وغيرهم. ومن الشام: المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان.

والجدير بالذكر أن هذه القائمة لا تحتوي على كل التابعين الذين روي عنهم حرف من القرآن أو أكثر إلا أن أبا عبيد قد ذكر عددا من هؤلاء التابعين في كتابه بعد مقدمته عند تنبئه للحروف التي قرئت أو رويت من أول القرآن إلى آخره، وهكذا فعل أبو حاتم السجستاني في كتابه الكبير في القراءات إلا أنه ذكر عددا كبيرا من التابعين المعروفين وغيرهم ممن لا يُعرف⁷.

(2) مقياس «من تقوم بهم الحجة»⁸

قال أبو عبيد بعد ذلك: «ثم قام من بعدهم بالقرآن قوم ليست لهم أسنان من ذكرنا ولا قدمتهم غير أنهم تجردوا للقراءة واشتدت بها عنايتهم ولها طلبهم حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم... وهم خمسة عشر رجلا من هذه الأمصار المسماة، في كل مصر منهم ثلاثة رجال»⁹.

يذكر أبو عبيد بعد ذلك أسماء هؤلاء الأئمة من المدينة: أبو جعفر، وشيبة، ونافع. ومن مكة: عبد الله بن كثير، وحמיד بن قيس، ومحمد بن محيصن. ومن الكوفة: يحيى بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، والأعشى، وطلحة بن مصرف، وحزمة، وذكر أيضا الكسائي. ومن

7- انظر الإيضاح للأندلسي. وتناقل هذا الكلام كل المؤلفين الذين جاؤوا بعد أبي عبيد، وأضاف مؤلفو القرن الرابع والقرن الخامس أسماء من لم يرو له شيء (مثل عبد الرحمن بن حاطب في كتاب «الكامل» للذهلي) أو مجهول (مثل خثيم بن قيس وطيبيان بن مالك في «الكامل» أيضا، اللوحة 39 ب). ذكر الذهلي أسماء 32 تابعيا من المدينة، و10 من مكة، و61 من البصرة، و38 من الكوفة، و12 من الشام وغير ذلك (نفس المرجع).

8- يكثر من استعمال هذه العبارة علماء أواخر القرن الثالث ولا سيما الطبري وأبو جعفر النحاس.

9- ذكر أبو عبيد أكثر من 15 رجلا في الواقع فالذين ذكرهم كائمية يبلغ عددهم 20 رجلا. ونقل ابن الجزري كلاما أخذه من هذا النص وزاد عليه ونقص بحيث صارت تراءى فيما نقله النظرة الخاصة بالمعلم المتأخرين في القراءات (النشر، 6-7/1 وما بعدها).

البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وعاصم الجحدري. ومن الشام: عبد الله بن عامر، ويحيى بن الحارث الزماري، وثالث ذكر أنه نسي اسمه (جمال القراء، 428-431).

فأكثر هؤلاء هم قراء: قراء من الصحابة وقراء من التابعين¹⁰ وقراء الأمصار الذين صاروا أئمة في هذا الشأن، فعبارة العلماء القدامى: «قراءة القراء» هي قراءة هؤلاء الذين ذكرهم مؤلفو كتب القراءات في نهاية القرن الثاني ومن أولئهم أبو عبيد القاسم بن سلام¹¹.

هذا وأجمع العلماء منذ القرن الثاني على أن القراءة إذا لم يقرأ بها إمام من أئمة الأمصار فلا تصح كقراءة، أي العالم المتخصص في القراءات الخبير بها بحكم تلقينه إياها مشافهة من الصحابة أو التابعين القراء، ولهذا فكل قراءة لم ترو عن إمام¹² فلا أساس لها من الصحة كقراءة، لأنه حتى ولو كانت صحيحة فليس ذلك مقطوعا به، وإلى ذلك يشير الزجاج في كتابه «معاني القرآن»: «ولا تقرأن بها إلا أن تثبت رواية صحيحة عن إمام في القراءة، وقد روي أن إنسانا قرأ بها من المتقدمين ولكنه ليس ممن أخذت منه القراءة ولا له حرف يقرأ به» (97/5). ويقول أيضا: «وكل ما جاز في العربية ولم يقرأ به قارئ فلا تقرأن به» (288/3). وقال أيضا: «وذكر أبو عبيد أنها تجوز في العربية وأنه لا يعرف أحدا قرأ بها» (221/5). ويقول القراء: «والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية» (المعاني، 245/1). وعلى هذا فكل ما سمع من فصحاء العرب في ذلك الزمان ولم يقرأ به فيمكن أن يكون جائزا في العربية لكنه غير جائز في القراءة. وأكثر القراء من ذكر القراءات التي تجوز في العربية ولم يقرأ بها أحد، من ذلك قوله: «وقال لي هذا الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به» (معاني القرآن، 33/3).

10- ولا ننسى أن التابعين -مثل الصحابة- طبقات. فأقدم الأئمة من أئمة الأمصار هم من التابعين، فابو جعفر أقرأ الناس قبل 63 (سنة وقمة الحرة)، وبقرا (كما يقول العلماء) على من قرأ على من قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وابن عامر وعاصم وابن كثير تابعون أيضا. والجدير بالملاحظة أيضا هو أن أئمة الأمصار ظهروا في عصر واحد تقريبا أي بعيد إرسال عثمان للمصاحف إلى الأمصار وإلى غاية ظهور أقدم الكتب التي عنيت بالقراءات (قرن تقريبا).

11- وهؤلاء المؤلفون هم أيضا قريبو العهد بأئمة الأمصار بل قد تتلمذ عليهم بعضهم مثل أبي عبيد ومحمد ابن سعدان ولأنهما عاشرا المتأخرين منهم كالكسائي ويعقوب وغيرهما.

12- رويت مثلا عن أعرابي فصيح، أو عن شاعر، أو أمير، أو وال، أو فقيه، وغير ذلك ممن رويت بالفعل قراءات عنهم ولم يكونوا من القراء وبالأحرى من أئمة الأمصار.

وهذا شبيه بما يروى عن أبي عمرو بن العلاء بهذا الصدد: «طولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا كذا» (كتاب السبعة، 38). ويقول الأخفش في «معاني القرآن»: «وإن شئت نصبت العدة على «فليصم عدة» (البقرة، 184) إلا أنه لم يقرأ» (158/1).

(3) معيزات أئمة الأمصار: أهمها أن نقل بطريق العرض والسماع

هذا ويمكن أن نتساءل عن أبي عبيد هل ذكر في مقدمة كتابه كل الأئمة¹³ المعتمدين؟ فالإجابة عن ذلك تنحصر في قائمة الذين ذكرهم مؤلفو الكتب التي عنيت بالقراءات قبل القرن الرابع¹⁴ ممن كان ينتمي إلى القراء الذين «بهم تقوم الحجة» على حد تعبيرهم. فقد ذكر أبو عبيد في كتابه عددا كبيرا جدا من الروايات بإسنادها مرفوعة إلى الصحابة والتابعين وإلى أولئك الأئمة الذين ذكرهم في مقدمته أنفسهم¹⁵. فهذه روايات رويت مثل الحديث ويجب أن لا نخلط بين ما روي بهذه الطرق مثل الحديث وبين ما وصل إلى الناس بطريق الإقراء كما سنراه قريبا. والتميز بين هذه الطرق يسير بالنسبة إلى كتب القراءات التي ألّفت قبل القرن الرابع، فكثيرا ما يشير مؤلفو هذه الكتب إلى القراءات المنقولة بطريق السماع والعرض باستعمالهم لمصطلح: أهل مكة، أو أهل المدينة، أو البصرة، أو الكوفة، أو الشام، وينكرون على الفور من خالف قراءة غيره من نفس البلد أو بلد آخر. فهؤلاء الذين تأتوا أسماؤهم في هذا السياق هم عندهم أئمة الأمصار وما روى عنهم أكثر أصحابهم تم بطريق الإقراء. وهذا لا يمنع من أن تذكر أسماء التابعين والصحابة الذين رويت قراءتهم مع قراءات الأئمة (وقد تروى روايات بهذه الطريق عن الأئمة أنفسهم كما قلنا).

وبذلك أيضا نعرف أن الحسن البصري معهود في «أئمة الأمصار» -أئمة البصرة خاصة- وإن لم يذكره أبو عبيد في قائمة مقدمته. قال النحاس في «إعراب القرآن»: «هذه

13- تلقيهم بالأئمة قديم جدا، فقد ورد في كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيد (13/1 و170) وهو من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء إمام من أئمة الأمصار، وهناك دلائل على أن كتابه هذا ظهر في زمان ظهور كتاب سيبويه أو قبله بقليل (منها عدم استعماله لكلمة «النحو» كعلم مثلا) (انظر بحثا الذي أقيمه في مؤتمر مجمع القاهرة في سنة 1996) («أقلام الزيدان»).

14- أي قبل المدرج التاريخي الذي يتمثل في ظهور كتاب السبعة كما سنراه فيما يلي.

15- ونعرف ذلك بفضل النقول الكثيرة التي نجدنا في الكتب التي وصلت إلينا (خاصة في كتابي النحاس وكتب ابن جني).

قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة إلا الحسن فإنه قرأ هو والكوفيون: «نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ» (الشعراء، 193) «(191/3)». وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج. قال النحاس: «قرأ أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق وعبد الرحمن الأعرج وهو أحد أساتذة نافع: «يوم لا تملك» (الانفطار، 19) بالرفع» (170/5). إلا أن الأعرج هذا لم يذكره أبو عبيد في قائمة الأئمة بل ذكره ضمن التابعين القراء من المدينة.

وأصح قول في صفة الإمامة هو ما أشار إليه أبو عبيد ومن جاء بعده (إلى غاية الطبري) من أنهم «صاروا بذلك (أي بالعمل العلمي الذي قاموا به) يأخذها الناس عنهم ويقتنون بهم فيها» (جمال القراء، 428)، أي يأخذ هذا الكثير من العلماء عنهم جيلاً بعد جيل. فكثر من أخذ عنهم سماعاً وتلاوة من العلماء المعروفين لا الرواة المجهولين هي في الحقيقة الميزة الأساسية للإمامة في القراءة. فهذا هو الذي يسميه الطبري بـ «نقل وراثته»¹⁶. وأخذ منه ابن خالويه هذه العبارة العميقة الدلالة فقد قال في كتاب القراءات: «ففي ذلك ما ورد علينا من القراءة على لفظتين فصاعداً غير مخالف للمصحف والإعراب وتوارثته الأئمة غير متضاد في المعنى» (25/1).

وهذا يذكرنا بما يقول الأندرابي صاحب «الإيضاح في القراءات العشر»: «ومنهم (أصحاب ابن كثير) من قرأ عليه، ومنهم من سأل عن الحروف، ومنهم من سمعه يقرأ بالناس في رمضان» («قراءات القراء المعروفين»، 71). فالنقل بالطريقة الأولى حجة (مع شروط أخرى). وقد رويت المئات من القراءات بالطرق الأخرى عن الصحابة والتابعين والأئمة أنفسهم بل وعن النبي صلى الله عليه وسلم¹⁷. والكتب التي عنيت بالقراءات قبل القرن الرابع مفعمة بهذه الروايات زيادة على قراءات الأئمة، وقد تروى القراءة التي قرأها أكثر من إمام بطريق غير طريق الإقراء مع وجودها فيما نقله العلماء بالإقراء، وقد يذكر العلماء الظرف الذي قرئت فيه القراءة وذلك مثل ما حكى الفراء عن أبي إسحاق (السبيعي)

16- «لأئمة القراءة المنقولة نقل وراثته» (تفسيره، 216/4-217) والقرآن متلقى «بالرواية والورثة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بما هو مكتوب في الصحف» (554/6)، انظر أيضاً: (147/7).

17- وقد جمع أبو عمر الدوري هذه الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب (نشر في المملكة السعودية منذ عهد قريب).

أنه قال: «كنت أصلي خلف أصحاب علي وأصحاب عبد الله فأسمعهم يقرعون...» (119/3). وعن أبي قتادة عن أبيه قال: «سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب على المنبر يقول: «نُقْ أَنْكُ» (الدخان، 49) بفتح الألف» (43/3). وكما حكى ابن أبي داود في كتاب المصاحف: «...عن الأسود وعلمة أنهما صليا خلف عمر فقرا بهذا (وغير الضالين)» (51). وكثيرا ما تذكر هذه الروايات إذا خالفت القراءة المنقولة بالإقراء ولا سيما إذا اجتمع عليها الأئمة وذلك ليبينوا شذوذها ويحاولون دائما أن يبينوا مع ذلك ضعف الرواية بتضعيف الإسناد¹⁸. وقد لجؤون إلى هذه الروايات إذا صح سندها لاختيار قراءة فتكون حينئذ عندهم حجة¹⁹.

وعلى هذا فإن الذي نقل من القراءات إنما نقل بقناتين اثنتين:

1 — قناة النقل بالعرض والسماع بالاعتماد على من قام بذلك من الأئمة²⁰.

2 — قناة النقل بالرواية المحضة وهو ما يسميه الداتي بـ: «القراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل الأحاديث التي لا يجوز إثبات قرآن بها» (جامع البيان، اللوحة 9)²¹.

وعلى هذا الأساس فلا يمكن عند أولئك العلماء الاعتداد بالعدد الكبير من الروايات لنفس القراءة إذا كانت رواية محضة فقط أي إذا لم يقرأ بها الأئمة ولم تنتقل بالإقراء، وهذا يقطع النظر عن الضعف الذي يمكن أن يتصف به سندها²²، فقد يذكر العلماء للقراءة أكثر من 12 رجلا كمصدر لها (وقد يكون منهم من الصحابة والتابعين وحتى الأئمة)²³ وهي غير مقبولة

18-- انظر مثلا «إعراب القرآن» للنحاس: «لا يوجد بإسناد صحيح» (199/3)، وقال: «وفي إسنادها نظر» (171/4)، و«إسناده ضعيف لأنه لا يعرف إلا من حديث السدي» (247/4).

19- قال القراء: «والرفع أحب إلي لأنها قراءة علي وابن مسعود وعبد الله بن عباس» (المعاني، 384/2). وقال أبو عبيد: «لكثرة من قرأ بها وأنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم» (126/2).

20- وهو بنفسه أخذ عرضا وسماعا من الصحابة (مثل أبي جعفر وابن عامر) أو من التابعين الذين نكروهم، وأخذ هؤلاء من الصحابة، والصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو معروف.

21- وتحتوي سنن الترمذي وأبي داود وغيرهما على عدد من القراءات المروية بهذه الطريقة.

22- أما إذا صح فقد تكون حجة لا لاثباتها دائما (لأنها قد تخالف المصحف) بل لترجيح الاختيار لقراءة قرأ بها الأئمة القراء: قال القراء: «وهي قراءة عبد الله فهذا لمن قرأ (لمخيف)» (313/2).

23- انظر المحتسب لابن جني مثلا (318/1 و366: أربعة عشر قلارنا روي عنهم نفس القراءة).

عندهم لأنها لم تنقل بالإقراء. ويدخل في هذا الجنس جميع ما روي مما يخالف المصحف إذ لم يقرأ به أحد من أئمة الأمصار (وما نقل عنهم من ذلك في الرواية فقط لا بالإقراء). أما ما خالف العربية فهو جنس آخر غير هذا، وسنتأوله فيما يلي.

وفي الخلاصة يمكن أن نقول بأن كل ما روي عن الصحابة وغيرهم برواية مجردة كمثل ما سمع من الصحابي وهو يصلي أو يخطب فلن يصير ذلك عند العلماء المتقدمين مصدراً للقراءة الصحيحة إلا إذا وافقت إحدى القراءات الواردة بطريق الإقراء أي بالسماع والعرض وتكون عندئذ تأكيداً لتلك القراءة وحجة لاختيارها من بين القراءات الصحيحة الأخرى الواردة هي أيضاً بنفس الطريق²⁴.

(4) المقياس الأخطر في إطار قراءة القراءة: وهو مقياس قراءة العامة أو قراءة الجماعة أو الناس

إن مقياس قراءة العامة أو القراءة المجتمع عليها هو أهم مقياس لجأ إليه العلماء المتقدمون لتصحيح القراءة بعد المقياس السابق الذي هو نسبة القراءة إلى أئمة الأمصار (المقرئين). ويمكن أن نقول على الأرجح أنها في نفس المستوى من الخطورة عند القدامى لأن القراءة إذا نقلت عن إمام واحد أو أكثر من واحد ولم تكن معروفة ولم تشتهر (نقلها رجل واحد من أصحاب الإمام مثلاً) فإن العلماء المتقدمين لا يرتاحون لها ويختارون حينئذ قراءة أكثر القراء وما يسمونه بقراءة العامة أو قراءة الناس أو الجماعة²⁵ أو ما نعتقد عليها إجماع القراء، وهي بالضرورة القراءة الفاشية. ففشو القراءة بهذا المعنى (أي بالنسبة إلى مجموع القراء المعروفين وهم أئمة الأمصار فقط المتجاوزين عدد السبعة فلا تخص مصراً واحداً) هو أصل الأصول في هذا الميدان قبل القرن الرابع. وهامي ذي بعض ما جاء في كتبهم بهذا الصدد: قال الأخفش (سعيد بن مسعدة) في «معاني القرآن»:

«وهي قراءة العامة وبها نقرأ لأن الكتاب عليها» (71).

24- والدليل على ذلك كثرة ما روي عن الأئمة بأنهم كان يتم اختيارهم للقراءة التي يؤيدها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو جماعة من الصحابة الذين قرأوا عليه القرآن.

25- وتكثر عند المتأخرين لفظة «الجمهور» عوض الجماعة أو العامة. وقد وردت بقلة في «معاني» الزجاج (1/136).

«الرفع قراءة العامة وبه نقرأ» (183).

«وإنما نقرأ «لا يُطْعَم» لاجتماع الناس عليها (270) (الناس هم العامة أي كل الذين نكرمهم أبو عبيد أو أكثرهم) ونقرأها «طائف» لأن عامة القراء عليها» (316).

«وهذا أجود في العربية وأكثر في القراءة وبه نقرأ» (346).

«فهو يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره» (78).

ولخذ الأخفش هذه الملاحظة الأخيرة - وهي خطيرة جدا- من كلام شيخه سيوبه: «فأما قوله عز وجل: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَتَرٍ» (القمر، 49) ... هو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: «وَأَمَّا نُمُودٌ فَهَدِينَاهُمْ» (فصلت، 17) إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة» (74/1). وأخذ خاصة من هذا الكلام الآخر: «وقد قرأ ناس²⁶: والسرارِقُ والسارِقَةُ (المائدة 38) ... وهو في العربية على ما ذكرت من القوة. ولكن أبت العامة²⁷ إلا القراءة بالرفع» (72/1).

ففي أقدم الأزمنة، كما رأينا، أي في زمان أئمة الأمصار أنفسهم، يعتبر أولئك الأئمة والعلماء أن القراءة التي لا تخالف هي قراءة أكثر القراء، فقراءة عيسى بن عمر منفردة بهذا الاعتبار وإن كانت العربية تجزى ما قرأ به وهو أفشى لغات العرب²⁸ إلا أن الواجب هو اتباع القراءة الفاشية عند الأئمة لا التي توافق أفشى اللغات (هذا عند سيوبه ومن تبعه).

أما الفراء فلا تخلو صفحة من كتابه في «معاني القرآن»، أو يكاد، من عبارة «العامة» وما يرادفها: فإنه وإن كان بصوب الكثير مما قرأ به قارئ واحد أو اثنان ما دامت العربية تجزى ذلك إلا أنه يختار دائما ما اجتمع عليه القراء:

- «وقراءة العامة بالياء وقد قرأ الحسن فيما ذكر لي...» (36/2).

26- منهم خاصة عيسى بن عمر التنفي وهو قارئ من شيوخ سيوبه.

27- يفسر الزجاج هذه العبارة (الطائفة في القدم كما نراه): «يعني بالعامة الجماعة» (معاني القرآن، 172/2).

28- ففشيت القراءة عند أئمة الأمصار (لا عند غيرهم ابتداء)، هو كما نرى، أهم مقاييس عند المتقدمين من مؤلفي كتب القراءات وخاصة النحاة. وهذا يسكت عنه عند الكثير من المتأخرين (مثل الدفني).

- «عامة القراء مجمعون على أن قطران حرف واحد» (79/2).
- «أكثر القراء على كسر الشين وقد قرأ بعضهم» (97).
- «وأكثر القراء على (يدافع) وبه أقرأ وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي... وكل صواب» (227).
- «أكثر القراء على نصب الهدى والرحمة على القطع» (326).
- «اجتمع القراء على تخفيف النون من (ذالك)...» (306).
- «الحي القيوم قراءة العامة وقرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود القيام» (190/1).

- والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي (143/3).

ويكثر الفراء أيضا من استعمال عبارة «العوام» بمعنى جماعات القراء: «قراءة العوام: أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة...» (288/3) (انظر أيضا 107/2 و 207/ و 254-410-294 و 25/3-26-36-87-96-225-227-288 وغير ذلك)، كما يستعمل أيضا عبارة: «قرأها الناس» وهو يريد أكثر القراء (339/1 و 71/3-105).

ويجب أن ننتبه إلى شيء مهم: لا يريد الفراء -وجميع مؤلفي كتب القراءات المتقدمين- من عبارات: العامة والناس والجماعة إلا ما يعنون من عبارة أكثر القراء (من الأئمة فقط) لا كل القراء (إلا قليلا) وحتى عند قوله: «اجتمع القراء» لأنه يذكر غالبا في هذا السياق القراءة المخالفة لها وينسبها إلى شخص واحد أو اثنين²⁹ ولا يهتم أن يكون أحد السبعة (إذ كتاب الفراء ظهر إلى الوجود في نهاية القرن الثاني أي قبل ظهور كتاب القراءات لأبي عبيد). قال الفراء: «قرأها يحيى بن وثاب بالياء وقرأها الناس بعد بالتاء (لا تخفى) وكل صواب» (181/3). و«قرأ العوام «أثارة» (الأحقاف، 4)، وقرأها بعضهم -قرأ أبو عبد الرحمن السلمي فيما أعلم- «أثرة» (50/3)، و«...عن يحيى... أنه قرأ «سَلَفًا» (الزخرف،

29- وقد يستثني أهل مصر من الأمصار بأكملهم: «قرأ الناس بكسر السين وأهل الحجاز يرفعونها وهما لغتان» (141/3).

56)... والعوام بعد يقرؤون «سَلَفًا» (36/3)³⁰. ولا يريد الفراء في كل هذه الأمثلة تضعيف القراءة التي تخالف العوام بل قد يصوبها إذا كانت لغة معروفة، أما في غير هذه الحالة وخاصة إذا لم يجد لها وجهاً في العربية فإنه لا يجد أي حرج في تضعيفها مثل كل العلماء المتقدمين سواء كانوا من النحاة أو من الفقهاء أو المفسرين أو غيرهم.

ويستعمل قطرب في كتابه «معاني القرآن» هذه العبارات أيضاً: «قراءة الناس» كلهم «جند» وقراءة الزهري: جند (نقله ابن جني في «المحتسب»، 200/2).

ويأتي بعدهم أبو عبيد، وأبو حاتم، ومحمد بن سعدان، والقاضي إسماعيل، وأبو جعفر الطبري، والزجاج، والنحاس، فيجمع كل هؤلاء على أن ما عليه أكثر القراء (من الأمصار المعروفين) هو أصح ما قرئ به وأفضل.

أما أبو عبيد وأبو حاتم فما نقل عنهما (وهو كثير جداً) فإنه يدل على أنهما حذوا حذو من سبقهما في الاعتماد على مقياس اجتماع القراء وتضعيف ما خالف قراءتهم إذا خالف العربية وقد بالغاً أحياناً في رد بعض القراءات كما سنراه.

أما الزجاج وتلميذه أبو جعفر النحاس فقد حررا فيما كتباه عن القراءات الأصول التي اعتمد عليها المتقدمون كما فهموها لا كما فهمها المتأخرون وذلك بكيفية حاسمة. يقول الزجاج: «لأن القراءة سنة فالأولى الإتيان وأولى الإتيان الأكثر» (معاني القرآن، 321/2). «والأجود اتباع القراء ولزوم الرواية فإن القراءة سنة وكلما كثرت الرواية في الحروف وكثرت به القراءة فهو المتبع... وكل ما قلّت فيه الرواية وضعف عند أهل العربية فهو داخل في الشنوذ ولا ينبغي أن يقرأ به» (288/3). فهذا هو معنى الشاذ عند جميع العلماء المتقدمين.

«ولا يقرأ القرآن إلا كما قرأت القراء المجمع عليهم في الأخذ عنهم» (151/1).

«والذي ينبغي أن يقرأ ما عليه المصحف وهو «القيوم» بالواو... لأن المصحف مجمع عليه ولا يعارض الإجماع برواية لا يعلم كيف صحتها»³¹ (374/5).

30- في كل صفحة تقريباً يسير الفراء على هذا النهج. انظر: «الأعمش... الناس» (113/3)، «العوام... يحي» (53/3-141-181-280...)، «العوام... تحسن» (176/3-265) وغير ذلك كثير.

31- أشار إلى ذلك القاضي إسماعيل بن إسحاق وهو زميل الزجاج، وذكر ذلك مكي في الإبتة، ص 20-21.

«وبعد فالذين قرأوا بالرفع هم قراء الأمصار وهم الأكثر والحسن قد قرأ...» (67/3) - (68).

«وهذه القراءة ليست بشيء لأنها خلاف ما عليه أهل الأمصار من أهل القراءات» (165/3)

«وليس يعارض الإجماع وما أتى كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل «أنشدني بعضهم» (394/1).

«ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به قراءة صحيحة ويقرأ به كثير من القراء» (51/1).

ويقول النحاس في «إعراب القرآن»:

«فقراءة الجماعة الذين بهم تقوم الحجة: حتى مطلع» (القدر، 5) (270/5).

«وهي القراءة التي قامت الحجة بها من جهة الإجماع» (224/5).

«هذه القراءة التي عليها جماعة الحجة وما يروى من غيرها يقع في الاضطراب وكذا أكثر القراءات الخارجة عن الجماعة وإن وقعت في الأسانيد الصحاح...» (14/5).

«وهذا أيضا يكره أن تعارض به قراءة الجماعة بما لم يقرأ به وبحديث ابن صح لم تكن فيه حجة» (63/5).

«لأن كتاب الله لا يحمل على المقاييس وإنما يحمل على ما تؤيده الجماعة» (365/4).

«هذه القراءة شاذة والعامية على خلافها وقل ما يخرج شيء عن قراءة العامة إلا كان فيه مطعن» (348/2).

«والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة» (231/5).

أما أبو جعفر الطبري صاحب التفسير فهو أشد العلماء تمسكا بقراءة العامة إلا أنه تجاوز هذا الأصل حيث رفض، كما سنراه، قراءة الواحد، أو أكثر، الموافقة للعربية والمصحف.

«لإجماع الحجة من القراء على قراءة ذلك كذلك... وما انفرد به من كان جائزاً عليه السهو والخطأ» (129/2).

«والصواب... ما عليه قراء الأمصار... لإجماع الحجة من القراء على صحة ذلك، وما اجتمعت عليه حجة وما انفرد به المنفرد عنها فرأي، ولا يعترض بالرأي على الحجة» (283/3).

«إنما هو خبر رواه حجاج عن هارون لا يجوز أن [يكون] ذلك في قراءة عبد الله كذلك... لا يجوز تركه لتأويل قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو» (329/3).

أما من حيث ما يوجبه العلم والبحث العلمي فمقياس الأثرية في إطار معين هو أوفق مقياس وأنسبه بالموضوعية، وهذا قد كان يشعر بأهميته علماء المسلمين أكثر من غيرهم في أي حضارة كانت قديما وحديثا. قال القرطبي: «وقد زعم من طعن على القرآن فقال: «أخالف المصحف كما خالف أبو بكر الصديق فقرا: «وجاء سكرة الحق بالموت» (وجاءت سكرة الموت بالحق. ق، 19)»، فاحتج عليه بأن أبا بكر رويت عنه روايتان: إحداهما موافقة للمصحف فعلها العمل، والأخرى مرفوضة تجري مجرى النسيان منه إن كان قالها أو الغلط من بعض من نقل الحديث» (12/17).

فأما ما اختلف فيه القراء وكثر من قرأ بقراءة على مثل من قرأ بقراءة أخرى، فقد اعتبره أكثر المتقدمين أنه صحيح خصوصا إذا كانتا لغتين معروفتين. قال أبو جعفر الطبري: «واختلف القراء في قراءة الحج، فقرا ذلك جماعة من أهل المدينة والعراق بالكسر (ولله على الناس حج البيت)، وقرأ جماعة أخرى منهم [باليفتح]... وهما لغتان معروفتان للعرب...» (18/4). ويصفهما بأنهما: «مستقيضتان» في قراءة أهل الإسلام... وقد جاءتا مجيء الحجة»

(19/4)³². فهذا «المستفيض» أي الشيء الفاشي هو مثل المجمع عليه في الصحة، ولا سيما إذا اجتمع عليه أهل بلدين أو أكثر أو قراء مشهورون. وسنرى فيما يلي ماقاله النحاس عن القراءة التي يجتمع عليها أهل الحرمين ومعهم عاصم (384/2)³³. وقال في مكان آخر: «فالقراءتان صحيحتان قد رواهما الجماعة» (163/5). وقال: «فالقراءتان جميعا نقلهما الجماعة عن الجماعة» (229/5). فالعبرة عند النحاس هي بكثرة من قرأ بها من كبار القراء مع كثرة من نقلها عنهم³⁴. وللطبري نفس التصور إذ قد يصف بالاستفاضة أيضا النقل للقراءة (تفسره، 78/1 و487)³⁵.

ولا بد أيضا من الإشارة هنا إلى أصل هام لجأ إليه أيضا أكثر المتقدمين ولا سيما الطبري والنحاس وإن لم يخص لفظ القراءة وهو: ألا تناقض القراءة المعنى الذي تقتضيه قراءة العامة وإجماع المفسرين.

2- الرد على من تجاوز الأصول ولا سيما مقياس قراءة العامة وأساء تطبيقه

إن أول من رد على تجاوز الحد في تطبيقه لمقياس قراءة العامة وغيره من الأصول التابعة له هو الزجاج ثم تلميذه النحاس كما أشرنا إلى ذلك.

يقول الزجاج:

«رأيت مذهب المازني وغيره رد هذه القراءة (أحتاجونا، البقرة، 139)، وكذلك ردوا (فيم تبشرون. الحجر، 54). قال أبو إسحاق والإقدام على رد هذه القراءة غلط لأن نافعا

32- والقراء هو من أقدم من استعمل هذه الصفة (المعاني، 48/2).
 33- والنحاس هو من أوائل من صرح بأنه «إذا جاء الشيء على هذا الاجتماع حظر في الديانة أن يقال إحداهما أولى من الأخرى» (290/5).
 34- بخلاف المجمع عليه. فالإجماع، عند النحاس، لا يزال يدل عنده -وهو آخر المتقدمين- على إجماع أئمة الأمصار مع من سبقهم ليس إلا (وكذلك الطبري).
 35- أما ما أجمع عليه فيصفه أيضا، زيادة على ذلك، بالنقل المستفيض (78/1 و478 وغيرهما) وكل هذا سيمهد الطريق لاستبدال «كثرة القراء» بـ«كثرة الرواة عنهم» وقيام مقياس التواتر مقام إجماع القراء بمعناه القديم (انظر ما يلي).

رحمه الله قرأ بها وأخبر إسماعيل بن إسحاق القاضي أن نافعاً رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة وله وجه في العربية فلا ينبغي أن يرد» (46/5-47)³⁶.

وقال النحاس بدوره:

«وفي هذا طعن على جماعة من القراء تقوم بقراءتهم الحجة: منهم الحسن، وشريح، وأبو جعفر، والأعرج، وشيبة، ونافع، وأبو عمرو، وابن كثير، والعاصمان. والقول في هذا أنهما قراءتان مستفيضتان قد قرأ بها الجماعة» (269/4).

«ورد [أبو عبيد] قراءة أهل الحرمين وعاصم وحزمة لأنها على فعل/يفعل، وكذا أنكر قنط/يقنط، ولو كان الأمر كما قال لكانت القراءتان لحناً وهذا شيء لا يعلم أنه يوجد أن يجتمع أهل الحرمين على شيء ثم يكون لحناً ولا سيما ومعهم عاصم مع جلالة ومحلته وعلمه وموضعه من اللغة...» (384/2).

ونضيف إلى ذلك بعض ما تجاوز فيه الطبري لما رسمه المتقدمون من أنه إذا اختلف القراء (المعروفون المشهورون) اختلافاً واسعاً فينظر في كل قراءة من حيث موافقتها للمصحف والعربية. وهكذا كان يفعل المتقدمون، فإنهم يجيزون دائماً القراءة ولو قرأ بها إمام واحد إذا جاءت على لغة من لغات العرب الفصيحة³⁷ (وسنرى أن هذا سيختلف فيه المتأخرون عن المتقدمين اختلافاً جوهرياً). أما الطبري فقد رفض الكثير من القراءات لقلة

36- وظلم المازني ناقماً ظلماً فادحاً عندما لحنه في القراءة التي انفرد بالرواية عنه خارجة بن مصعب («معاشر» بالهمزة، الأعراف، 10). فهذه رواية شاذة بالنسبة إلى من روى عن نافع وقد رويت عن الأعرج (مختصر ابن خالويه، 42، وإعراب القرآن للنحاس، 115/2). فهي تخالف جميع ما قرأ به الأئمة وما روي عن غيرهم. وقد نسب أبو حيان هذه القراءة أيضاً إلى ابن عامر وهو ينسب الكثير من الشواذ إلى الأئمة وغيرهم ويكتفي في ذلك بنكر الكتب (كمرجع) التي صدرت في القرن الخامس خاصة (منها اللوامح لأبي الفضل الرازي والإقناع للأهوازي). والقول بـ «أنها قد رويت» غير كاف لإثبات القراءة لأن العبارة بكثرة من نقل القراءة بالإقراء عن الإمام من أصحابه أنفسهم لا بالرواية خارج هؤلاء الأصحاب ومن أصحابه الذين اشتهروا بالنقل عنه ليس إلا.

37- وقد رأينا القراء يصوب الكثير مما قرأ به واحد إذا كان على لغة من لغات العرب بل ويتحرج أحياناً فيمتدح أنه قد تكون لغة لم تبلغه (331/2 و389، انظر أيضاً 338/2 و419-420 وغير ذلك). وهكذا فعل الأخفش. يقول عن بعض القراءات: «كل من لغات العرب» (184/1). والأزهري (وإن كان من القرن الرابع) يمثل جيداً هذه النزعة. يقول في كتابه في القراءات: «فبأي لغة قرأت فقد أصبت إذا قرأ به قارئ بالسنّة» (34/1). والنحاس هو من أقدم من رجع عن ذلك وصرح بأن القرآن «إنما يأتي بالفصح اللغات» (إعراب القرآن، 455/2). وأجمع العلماء على ذلك بعده (انظر مثلاً المحتسب، 296/1 و84). وعذر النحاس هو خوفه من أن توجه القراءة بتوجيه بعيد والاحتجاج في القرآن بالشعر الذي له لغته الخاصة (انظر «إعرابه»، 263/3 والخاصة ص51).

القراء بها فقط أو ما يبدو له أنه كذلك، وقد يغلط في ذلك ويبالغ في رفضه للقراءة³⁸. هذا وقد يجيز القراءتين المستقيضتين على حد تعبيره وليس ذلك عنده بمطرد.

هذا يخص مبالغات وتعسف بعض النحاة، أما القول الشائع في زماننا هذا³⁹ بأنهم أرادوا أن يخضعوا القراءات (والاستعمال اللغوي عامة) للقياس أو لما قعدوه من القواعد فهو مجازفة خطيرة. أما القياس فجمهور النحاة يقدّمون الاستعمال عليه ما لم تكن لغة غريبة لم يروها إلا واحد أو لغة شاذة قليلة جدا في الاستعمال (لأكثر العرب). فالخروج عن القياس لا يطمع فيه النحوي إلا إذا كان قليلا جدا في الاستعمال أو روي برواية ضعيفة. فالاستعمال هو الأصل وهو الأول ينطلقون منه وينتهون إليه، ومع ذلك فقد جمعوا اللغات الغريبة والقليلة لتعرف. وقد شذ المبرد شذوذا كبيرا عن ذلك في رده المتعسف لبعض اللغات الفصيحة بدعوى أنها لم يثبت سماعها، فهو لا يمثل أبدا الجماعة من النحاة المتقدمين، وقد رد عليه كل من جاء بعده من البصريين وخاصة أبا علي الفارسي وابن ولاد وابن جني. أما فيما يخص القواعد التي استنبطوها فأكثرها تقدم المسموع على القياس إذا خالفه وكان هو الشائع في الاستعمال. وأما نقصان استقراءهم لكلام العرب فكيف يمكن أن يستدل على ذلك بما حكاه واحد من العلماء من لغات غريبة وسكت عنه العشرات من العلماء الآخرين، وكيف نرتاح لهذا القول ولم يقم أحد في زماننا بمسح كامل لما وصل إلينا من النصوص التي نقلت⁴⁰ عن فصحاء العرب، بل وكيف نستدل على ذلك وقد أغلق باب السماع منذ نهاية القرن الرابع بذهاب الناطقين السليقيين؟

الخلاصة:

يمكن أن نستخلص من كل ما سبق ما يلي: في نظرة مؤلفي كتب القراءات أو علوم القرآن قبل القرن الرابع:

38- وقد يتعسف أحيانا فيحكم (تفسيره، 573/1) بدون تحقيق على أن قراءة مثل (لم يقولون. البقرة، 140) بالياء أنها شاذة! وقد قرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم عن أبي بكر وأبو عمرو (السبعة لابن مجاهد، 171). فهذا بلا شك من عدم التحقيق.

39- وقد سبق إلى ذلك بعض المتأخرين، مثل ابن الجزري في كتاب «سنجد المقرئين» (ص64)، وابن المنير (معن شرح كشاف الزمخشري) وغيرها.

40- وهذا المسح أو الحصر (بالحاسوب وبالاشتراك بين الباحثين العرب) هو أحد أغراض مشروع الفخيرة للغوية العربية.

(1) القراءة هي نقل محض فلا يقرأ بشيء إلا إذا قرأ به إمام من أئمة الأمصار ولا يصح عن إمام واحد إلا بشروط سنراها فيما يلي.

(2) هذا النقل حصل بطريقتين: طريق الرواية المحضة مثل الأحاديث، وطريق السماع والعرض. أما الأول فيحتاج إلى سند صحيح ولا يحتاج به إلا إذا قرأ به إمام معروف أو أئمة وقد يحتاج به في أحوال معينة في الاختيار أما إذا خالف المصنف أو العربية فلا يصح، وأما الثاني فهو إما مجتمع عليه أو مختلف فيه. وبأتي تفصيل ذلك بعد هذا.

(3) القراءة المجتمع عليها (أكثر القراء المعروفين من أئمة الأمصار والصحابة والتابعين) هي أصل يرجع إليه أي حجة في ذاتها فلا تحتاج إلى أي وسيلة عقلية أو نقلية لتصحيحها وذلك بحكم اجتماع من تقوم بهم الحجة على القراءة بها، فلا تحتاج إلى موافقة المصنف إذ يستحيل اجتماع القراء على مخالفته، ولا إلى «فسو لغة» إذ قد تكون على لغة كثيرة ولكنها دون الأكثر في كلام العرب (السارق والسارقة بالرفع مثلاً). ولا دخل للقياس⁴¹ فيها وفي غيرها لأن السماع أول وقد يبطل القياس. فهي إذن أصل يحتاج به ولا يحتاج له.

(4) المختلف فيه إما أن يكون الاختلاف فيه بين جماعتين (أو ثلاث نادراً)، فالقراءتان المختلفتان تعدان غالباً مستفيضتين فتعتبر كل واحدة منهما قريبة من القراءات المجتمع عليها. وقد تختار بين هاتين القراءتين التي توافق الأصحح من كلام العرب⁴²، وعند الكثير التي توافق قراءة رويت بدون إقراء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الكثير من الصحابة.

(5) المختلف فيه الكثير المختلفين فيه محك صحته هو موافقة المصنف والعربية ليس إلا، وخاصة القراءة التي ينفرد بها قارئ واحد. ولا يراعي المتقدمون في ذلك الإمام في حد ذاته أبداً ولذلك رفضت قراءات من السبعة ومن غيرهم.

41- ظلم المتأخرون من النحاة المتقدمين في هذا ظلماً كبيراً: إذ لم يعتمد أحد منهم، كما سبق أن قلناه، على القياس وحده للطن على قراءة بل على عدم وجود لغة توجه بها هذه القراءة (التي تجيء غالباً عن إمام واحد) فهذا سماع وليس قياساً وقد يذكرون الموافقة للقياس بعد ذكرهم السماع فيكون ذلك أجود عندهم فقط.

42- هذا في حالة الاختيار، أما في حالة توثيق القراءة فلا. فقد رأينا سيويوه والأخفش والقراء وغيرهم يعترفون بأن العلامة لبت إلا القراءة بما هو كثير ولكنه ليس هو الأكثر في كلام العرب.

6) يتشدد المتقدمون في نقد قراءة المنفرد بها إذا ابتعدت عن العربية ويسمونها، كما رأينا، بالشاذة (وكذلك المخالفة للمصحف فهي شاذة أيضا لخروجها عن الإجماع) مع محاولة أكثرهم لإيجاد وجه لها ولا يلجؤون غالبا إلى الوجه البعيد، ولا تصح بالروايات الكثيرة من غير طريق الإقراء (من أئمة الأمصار).

7) وقد يبالغ بعضهم في هذا التشدد إلى حد التصنف، وخاصة المازني والمبرد، وفي بعض الأحيان أبو عبيد وأبو حاتم.

بدأ العلماء في نهاية القرن الثالث يتخرجون من هذا التشدد وخاصة إذا كان فيه ظلم للقارئ أو غلط فادح بعدم التحقيق. ويظهر هذا التخرج بوضوح عند الزجاج وتلميذه النحاس. وهذه النظرة وهذا السلوك سيخالفهما بعض الرائدین للنظرة المقابلة لها التي ظهرت في بداية القرن السادس.

أ) تحول نظرة المتقدمين مع المقارنة بين المتقدمين والمتأخرين

إن هذه النظرة وهذا السلوك قد تغيرا دفعة واحدة بعد اختيار ابن مجاهد لسبعة قراء والفصل بينهم وبين غيرهم (بتأليفه لكتاب السبعة والكتاب الذي اعتمد عليه ابن جني فيما بعده من الشواذ). ويجب أن نلاحظ أن هذا التحول لم يمس النظرة كلها بل أصاب فقط عند ابن مجاهد كيفية تناول القراءات ولأصحابها إذ بقيت المواقف القديمة على ما كانت عليه وذلك مثل تضعيف القراءات المخالفة للعربية وغير ذلك (ثم إن الكتب التي ظهرت في القرن الرابع ما زالت، كما قلنا، تستعمل المصطلحات التي شاعت عند المتقدمين).

1- لماذا اكتفى ابن مجاهد بسبعة قراء؟ ورد الفعل لبعض العلماء على ذلك

حاول ابن مجاهد هو نفسه أن يجيب عن ذلك. قال في كتاب السبعة: «القراءة التي عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا، وقام بها في كل مصر من الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته وسلكوا فيها طريقه وتمسكوا بمذهبه» (49).

فهذا هو، في اعتقادنا، السبب الرئيسي. فالنظرة تغيرت لأن ابن مجاهد جعل المرجع في القراءات ما كان عليه الناس في كل مصر بدليل قوله: «أجمعت الخاصة والعامة على قراءته»، لا ما كانت عليه مجموعة القراء من أئمة الأمصار في زمانهم فقط. فيهتم بهؤلاء بقدر ما لاحظهم -وما استوحاه من كتاب أبي عبيد- في زمانه من اتساع قراءات بعض الأئمة. ولا شك أنه أقبل على ما لاحظه أبو عبيد: «وإليه [نافع] صارت قراءة أهل المدينة... وإليه [ابن كثير] صارت قراءة أهل مكة... ثم تلاهم [يحيى بن وثاب وعاصم والأعمش] حمزة... والذي صار عظم أهل الكوفة إلى قراءته فأما الكسائي فإنه كان يتخير القراءات...» (جمال القراء، 429-430).

فمئة سنة تقريباً بعد ذلك كان نفس الأئمة تتقاسم قراءاتهم الأمصار حسبما لاحظهم ابن مجاهد في زمانه (باستثناء الكسائي إلى حد ما). وهذا الذي جعل الهذلي يزعم أن مسبع السبعة إنما هو أبو عبيد⁴³. وهذا لا يخص في الحقيقة إلا هذه الملاحظة التي لاحظها أبو عبيد بالنسبة إلى زمانه. أما الاكتفاء في النظر في القراءات بسبعة أئمة فهو لابن مجاهد وحده، إذ يحتوي كتاب أبي عبيد على جميع ما قرأ به القراء مما بلغه هو وروى له أو قرأ به، وهذا النهج هو الذي سار عليه كل المؤلفين قبل بداية القرن الرابع.

وقد رد على اكتفاء ابن مجاهد بالسبعة بعض من جاء بعده ولا سيما في القرن الخامس ومنهم القراب الهروي⁴⁴. قال: «التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لم يقل به أحد» (نقله في الإتيان، 81).

وقال أحد معاصري مكى بن أبي طالب وهو المهدي: «أما اقتصار أهل الأمصار على نافع [وغيره من السبعة] فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ أو كفر وربما كانت أظهر وأشهر... القراءة المستعملة

43- انظر الكامل، لوحة 16.

44- محدث فقيه ومقرئ. مات في 414هـ.

التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط... سواء كانت من الأئمة السبعة... أو غيرهم (نقله في النشر، 1/36-37)⁴⁵.

والجدير بالملاحظة أن هذا المهدي نفسه ألف كتابا في قراءات السبعة (الهداية) وله كتاب آخر في تعليلها (الموضح) فلم يخرج من الخطة التي رسمها ابن مجاهد⁴⁶.

هذا وقد أظهر بعض العلماء في القرن السابع -هم قليلون جدا- شيئا من التحفظ بالنسبة إلى إطلاقهم اسم الشاذ على غير السبعة (والعشرة)، منهم ابن الجزري نفسه، فقد قال: «...الأئمة اجمعوا على قراءات السبعة، ونحن نقول بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون ماعدا السبعة ليس بصحيح... ولا يلزم أيضا أن يكون ما وراء العشرة غير صحيح» (منجد المقرئين، 52). وعزا ابن الجزري إلى ابن تيمية هذا القول: «من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعترين» (نفس المرجع، 47).

2- الفوارق الأساسية بين المتقدمين والمتأخرين من مؤلفي كتب القراءات

1) مميزات عمل ابن مجاهد

يفسر هذا التناقض، في اعتقادنا، تأثر هؤلاء القراء من القرن الرابع وما بعده ببيتهم ولاسيما مع إقبال الناس الكبير على كتاب ابن مجاهد إذ وجدوا فيه ضالتهم فلأول مرة قدمت لهم في حجم صغير كل القراءات الفاشية في الأمصار. وأؤكد على أهمية عبارة «خاصتهم وعامتهم» التي استعملها ابن مجاهد نفسه. فهذا مكى بن أبي طالب قد صرح بأن الناس أرادوا «في العصر الرابع أن يقتصرُوا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به...» (الإبانة، 47). فهذه كانت أمنية المتعلم، وأما المتخصص العالم فكان يود أن يرضي كمعلم من يأخذ عنه وكعالم بحاتة أن لا يرتبط بالسبعة حتما⁴⁷.

45- المهدي مع مكى ما أقدم المتأخرين الذين قالوا -مثل أبي شامة في القرن السادس وابن الجزري في القرن الثامن- بضرورة الاعتماد على الأصول الثلاثة.

46- وقد وصلا إلينا. انظر «المهدي» للدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن البكار.

47- وقد نجح ابن مجاهد في هذا وله فضل كبير جدا إذ كانت القراءات لا يقبل عليها إلا المتخصص.

هذا وأضاف بعضهم إليها قراءة إمامين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك كما فعل الخزاعي في «المنتهى»، وأبو معشر الطبري في «سوق العروس»، و«الهذلي في الكامل» (من الكتب التي وصلت إلينا). ولا شك أن خروج ابن شنبوذ عن الجماعة كان سببه الأول إقبال الناس على ما قام به ابن مجاهد⁴⁸ وتضييقه عليه مجال القراءات فتجاوز رد الفعل المعقول إلى فعل غير لائق بمقامه.

فحتى هؤلاء الذين أضافوا أبا جعفر ويعقوب وخلفا وغيرهم إلى السبعة لم يغيروا نظرهم إلى القراءات بإضافاتهم هذه وما زالت هي نظرة ابن مجاهد لأنهم أضافوا هؤلاء الأئمة على السبعة وهم مهتمون بمجموعة قراءات أبي جعفر أو يعقوب وغيرهما، كما أن الذين كان بهم ابن مجاهد هو المجموعة الكاملة من قراءات كل واحد من السبعة.

إن النظرة القديمة إلى القراءات يعتمد فيها أصحابها على النظر في كل ما قرئ به أو روي من حروف القرآن حرفا حرفا بحسب ترتيب الآيات والسور، فيحصر كل ذلك وتقوم صحة القراءة بمراعاة الأصول التي مر ذكرها، فتصحح بعض القراءات وتستكثر بعضها الآخر كل ذلك مع بيان الأسباب. ولهذا كانت الكتب التي تطرقت إلى القراءات كبيرة الحجم جدا لأنها كانت مسحا حقيقيا لكل ما روي وقرئ أيًا كان القارئ.

أما مع ابن مجاهد وابتداء مما عمله فالنظرة الجديدة تعتمد على النظر في مجموعات كاملة ومعدودة من القراءات تنسب إلى أئمة معينين هم السبعة لا المسح الكامل لجميع ما روي وقرئ. واعتمد ابن مجاهد في اختيار هذه المجموعات على ما كان فاشيا في زمانه (وزمان أبي عبيد)، كما قلنا، (وجاء تقسيمه مطابقا لتقسيم أبي عبيد على الرغم من مرور قرن على

48- ولهذا فلا عجب أن يقول مكي أن أبا حاتم زاد 20 رجلا وكذلك الطبري، وأن أبا عبيد زاد على هؤلاء 15 رجلا. والواقع أن هؤلاء العلماء لم يزيّدوا شيئا على أئمة الأمصار لأن عددهم كان منحصرا فيما بين 20 و25 إماما. فكتب القراءات قبل القرن الرابع كانت تشملهم كلهم أو أكثرهم. أما الذين رويت عنهم قراءات كثيرة (ربما قرأها الأئمة) من الصحابة والتابعين فعددهم كذلك محصور (نكرهم أبو عبيد) إلا أن هناك عددا كبيرا من التابعين والفقهاء والمحدثين المعروفين والأئمة منهم شهرة قد وردت عنهم قراءة أو قراءتان وأكثرها من الشواذ (ينكر ابن جني مثلا في المحتسب أسماء 282 ممن روي عنه، ولما في مختصر ابن خالويه فذكرت أسماء 193 ممن رويت عنه قراءة شاذة وفيهم أيضا الشعراء والأعراب والولاة والأمراء) (ولكثرهم نكرهم أبو حاتم في كتابه الذي وصف بأنه كان حافلا).

ذلك⁴⁹. واختيار ما كان رائجا في الأمصار أدى إلى الاهتمام بالأئمة الذين أقبل الناس على قراءاتهم واعتبار هذه القراءات بأكملها مرجعا دون غيرها.

وقد برر أحد علماء القرن السابع وهو أبو شامة اختيار ابن مجاهد بمبرر قوي. قال في كتاب «المرشد الوجيز»: «فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ عن السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم» (ص، 174).

(2) مفهوم المجتمع عليه والشاذ عند المتقدمين والمتأخرين

إن القول بوجود مجتمع عليه وشاذ في جميع القراءات المقروءة والمروية (المنسوبة إلى السبعة وغيرهم) هو قول ذهب إليه كل العلماء منذ أبي عبيد إلى بداية القرن الرابع. أما بعد ذلك فعلى الرغم من تقسيم ابن مجاهد للقراءات إلى مجموعات كاملة منسوبة إلى السبعة وتسمية الناس بعده لغير السبعة بالشاذ فإن جميع العلماء كانوا يقولون بوجود الضعيف في جميع القراءات، باستثناء ابن خالويه فيما يخص السبعة فقط⁵⁰ ومن تبعه من تلاميذه -كابن غلبون وابنه وبعض تلاميذهما (كابن مطرف والداني من المغاربة). فالشاذ في القرن الرابع والقرن الخامس هو إذن ما خالف المصحف أو ما خرج عن السبعة (ثم العشرة). ولهذا صار لفظ المجتمع عليه والشاذ بعيدين من حيث الدلالة عما كانا عليه في زمان أبي عبيد إلى نهاية القرن الثالث، أما في القرن السادس فالتجأ بعض المختصين في الأصول والتفسير لأول مرة ثم القراء بعدهم إلى مقياس آخر هو تواتر القراءة وسنتكلم عنه في ملحق خاص.

ونستطيع أن نقول إن المجتمع عليه قبل ابن مجاهد هو ما اجتمع على القراءة به أكثر القراء أئمة الأمصار وهم معدودون (حوالي 22) مع ما يؤيد ذلك مما روي عن الصحابة

49- وحكى الداني عن شيخه طاهر ابن غلبون أن قراءة يعقوب قد غلبت في البصرة على قراءة أبي عمرو (نهاية القرن الرابع) (غاية النهاية، 387/2).

50- وهو أول من دافع عن القراء السبعة (وربما سبقه إلى ذلك أبو طاهر بن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد بكتابه «الانتصار لحمزة». يقول ابن خالويه: «وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم وليس واحد منهم عندي لاحنا بحمد الله» (إعراب القراءات السبع، 198). أما التضعيف لغير السبعة فصدر منه الكثير من ذلك.

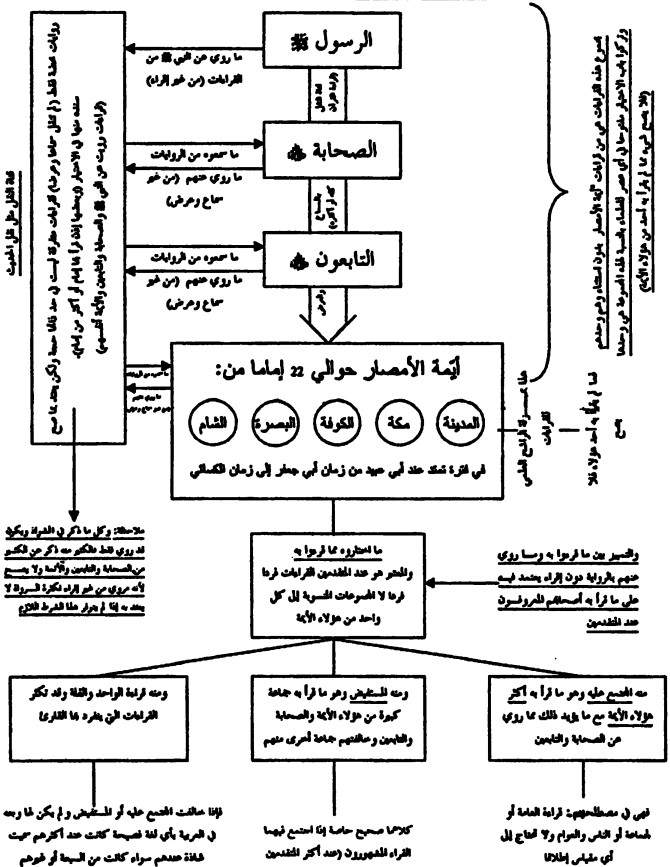
والتابعين. أما عند ابن مجاهد فمما قاله في مقدمة كتابه -وقد سبق أن ذكرناه-⁵¹ نشعر أنه ربط استفاضة القراءة بإقبال جميع القراء عليها في زمانه، في حين كان القدامى يحصرون المجتمع عليه في زمان القراء الذي يمتد من الصحابة القراء والتابعين القراء إلى أئمة الأمصار فقط وهم الذين أحصاهم أبو عبيد ومن جاء بعده قبل القرن الرابع ليس إلا. وكانت حجة المتقدمين تجرد هؤلاء الأئمة للقراءة -كما قال أبو عبيد- (كلهم لا السبعة فقط) مع قرب عهدهم بالوحي (فأبو جعفر أقرأ الناس في المدينة أربعين سنة تقريباً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم). فاجتماعهم كانت تقوم الحجة عندهم لا بالسبعة فقط ولا بالروايات الصادرة من غير إقراء.

الخاتمة:

إن فشو اللغة وقياس العربية لا تثبت بهما القراءة كما قال أبو عمرو الداني. إلا أن هذا لا يخص، عند المتقدمين، إلا القراءة المجتمع عليها بمعناه القديم (قبل ابن مجاهد) أي قراءة أكثر القراء أئمة الأمصار أو جماعة كبيرة منهم وبما يؤيد ذلك مما روي عن الصحابة والتابعين. فأما فشو اللغة أي استعمال العرب الأكثر -والفصح بكفي عند الأقدمين- فتثبت به القراءة التي قرأ بها واحد من هؤلاء الأئمة أو قلة منهم -لا ما نقل عنه نقل الحديث بل ما نقله أصحابه عنه بالإقراء. ولا دخل للقياس في ذلك إطلاقاً. إنما تذكر الموافقة لقياس العربية أحياناً بعد أن تثبت هذه القراءة الخارجة عن المجتمع عليه بموافقتها للاستعمال الفصح استثناساً فقط. وإلا فالاستعمال الكثير الفصح يبطل كل قياس مخالف له (انظر فيما يلي الجدول الذي لخصنا فيه كل ما سبق).

51- «أجمعت الخاصة والعامة على قراءته».

تصحيح للقراءات عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع



في تاريخ مصطلح التواتر

يكثر المتأخرون في القرن السابع من استعمال عبارة «هذه قراءة متواترة» وكذلك المحدثون، والغريب أن هذه العبارة لا نجد لها أي أثر فيما تركه مؤلفو كتب القراءات (وما يقاربها) من المتقدمين (وقد تأتي عندهم قليلا كلمة «تواتر» أو مشتقاتها فيما يخص الحديث والأخبار عامة). وكذلك هو الأمر عند النحاة المتقدمين. وهذا ينطبق أيضا على ما وصل إلينا من كتب القراءات أو كتب النحو التي جاء فيها ذكر القراءات من القرن الرابع⁵².

استعمل مفهوم التواتر أول ما استعمل عند المتكلمين في وقت مبكر جدا: وهو القرن الثاني. فقد ذكر الخياط عن هشام بن الحكم (المتوفى في 176) أنه يزعم «أن مجيء التواتر يوجب العلم وأن أهل العلم مختلفون في الأخبار وهل التواتر صحيح أو غيره. فهو كلام يدور بين المعقولة...» (الانتصار، 113-114).

ثم أخذ هذا المفهوم الأصوليون ولولهم هو الإمام الشافعي وكان قد رد، كما هو معروف، على من أنكر حجية الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلياً أو غير المتواتر منها. وميز الشافعي في العلم بين ما نقلته «عامة عن عامة» وبين ما هو: «علم الخاصة». وقال: «ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه

52- وذلك مثل كتاب سيبويه، وجميع شروحه القديمة، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للفراء، ومشكل تأويل القرآن لابن قتيبة، وتفسير الطبري، ومعاني القرآن للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، وإيضاح أبي بكر بن الأنباري، وكتاب المصاحف لابن أبي داود، والسبعة لابن مجاهد، والحجة لأبي علي الفارسي، وأصول النحو لابن السراج، وإعراب القراءات لابن خالويه، وتلخيص القراءات للأزهري، والمبسوط في القراءات المشر لابن مهران، والمحاسب لابن جني (وكل كتبه في النحو والصرف)، وحجة القراءة لأبي زرع. أضف إلى ذلك كل كتب القراءات التي لفت في القرن الخامس (كالمتمهي للغزاعي، والكامل للذهلي، والروضة للحسن بن عبد الكريم الملاكى وغيرها).

لما النقل (الكثيرة) التي نقلها النحاس وابن جني والسفاوي ومكي والداني وغيرهم عن أبي عبيد وأبي حاتم والقاضي إسحاق بن إسحاق وغيرهم فلم أعثر فيها إطلاقاً على العبارة التي ستنبع فيما بعد: «قراءة متواترة».

الغلط» (جماع العلم، 37-38). ثم ميز «خبر العامة عن العامة» عن «تواتر الأخبار». وانفرد الشافعي⁵³ بإعطاء التواتر معنى لا نجده عند الأصوليين من القرن الثالث والرابع وهو أن تتفق روايات نفر من الرواة مع تباین بلدانهم واختلاف طرق أخذهم وإن قل عددهم (نفس المصدر، 55). وأما عند عيسى بن أبان (فقيه أصولي توفي في 221) -وعليه اعتمد أبو بكر الجصاص (المتوفى في 370) في كتابه في أصول الفقه- فالتواتر عنده يحصل «بامتناع جواز التواطؤ والاتفاق على مخبره كعلمنا بأن في الدنيا مكة والمدينة وخراسان وهو يوجب العلم»⁵⁴ (الجصاص، اللوحة 161-162). فبذلك يصبح «علم العامة» و«الخبر المتواتر» شيئا واحداً، ويقابله «خبر الخاصة» الذي يكثر الشافعي من استعماله أو «خبر الأحاد» أو «خبر واحد» عند المتكلمين. يقول الباقلاني: «غير أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر قصر عن إيجاب العلم خبر واحد وسواء عندهم رواه الواحد أو الجماعة التي تزيد على الواحد» (التمهيد، 386). وأحسن حد للتواتر هو الذي نجده في أصول السرخسي (المتوفى في 490) (ص 282/1): «وحد ذلك أن ينقله قوم لا يتوهم اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أمكنتهم عن قوم مثلهم هكذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه».

هذا ينطبق عندهم على أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك على نص القرآن الكريم فالعلم به هو «علم عامة» ليس إلا. قال الشافعي: «العلم من وجوه منه إحاطة في الظاهر والباطن.... فالإحاطة منه ما كان نص حكم الله أو سنة لرسول الله نقلها العامة عن العامة» (الرسالة، 478). وقال أيضاً: «أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع» (357-359). ومن ثم صرح كل الأصوليين الذين ثلوا «بأن ما ينقل آحاداً فليس بقرآن لأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقله... والعادة تقضي بالتواتر في

53- هذا بالنسبة إلى المتكلمين وهذا لا يمنع أن يكون سبقه بعض المتكلمين إلى ذلك. أما استعماله للفظ التواتر فقليل بالنسبة للمصطلحات الأخرى. ولم ترد إلا مرة واحدة في الرسالة: «لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت»، 433. وكذلك هو الأمر بالنسبة لأبي عبيد، فقد استعمل مرة واحدة هذا المصطلح في «الفضائل» قد تواترت هذه الأحاديث»، 344/4. 54- وأما خبر الواحد فيوجب العمل في الفقه لكن بشروط كما هو معروف.

تفاصيل ما هو كذلك». (كشف الأسرار للبزدوي المتوفى في 482، 229/1). وقال قبل ذلك الباقلاني (المتوفى في 403) بعد ذكره لقراءات مخالفة للمصحف: «ونحن لا نجيز أن يقرأ القرآن من طريق أحاد ولا تقرأ إلا بما تواتر نقله» (نكت الانتصار، 102). وقال القاضي عبد الجبار من المعتزلة وهو معاصر له: «قد بينا أن بالنقل المتواتر يعرف القرآن» (المغني، إجاز القرآن، 150).

وأقدم من تأثر بما قاله الشافعي ممن ألف في القراءات هما الطبري والنحاس. ونشر بذلك بما يجيء، فيما كتبه، من مصطلحات الأصوليين في ذلك الزمان: نقل الجماعة عن الجماعة - الأمة [قراءة] أهل الإسلام - مقطوع العذر وغير ذلك (انظر تفسيره، 78/1 و 391-392 وغير ذلك).

وأول قارئ، في علمنا، صرح بذلك هو مكي ابن أبي طالب فقد عاصر هؤلاء المتكلمين وكان هو نفسه أصولياً. قال: «إنما يثبت القرآن بالإجماع والأخبار المتواترة المقطوع على غيبها» (الكشف، 23/1) واستعمل لفظة التواتر قبل ذلك في «التبصرة»⁵⁵ (ص 63) وأيضاً في الإبانة (ص 25). والجدير بالملاحظة هو عدم لجوء مكي إلى مفهوم التواتر في الكشف (وهو كبير الحجم) في غير هذا المكان، وكلما استعمل كلمة التواتر فإنه يردفها بكلمة إجماع. فيبدو أنهما متلازمان عنده، مع أن الأول يختص عند المتقدمين بجماعة معينة، والثاني يخص عند الأصوليين نقل الخبر. ونذكر أيضاً معاصراً له وهو صاحب «كتاب المباني» (ألف في 425). قال: «نقلوا [القرآن]... نقلاً مستفيضاً منتشراً متواتراً» (جفري، 39). غير أن كل هذا يخص نص القرآن المتواتر. أما القراءات فمن أقدم من استعمل لفظة التواتر فيها من المتكلمين هو الباقلاني نفسه. قال في «نكت الانتصار»: «ويدل على أنه [عثمان] لم يكن يمنع أحداً أن يقرأ بغير ما في مصحفه إذا كان متواتراً...» (401). وكذلك عبد الجبار: «على أن القراءات المختلفة معلومة عندنا باضطرار لذلك نستجهل من يرويه من جهة الأحاد» (نفس المصدر، 162).

55- ألفها في 391 (في حياة الباقلاني وعبد الجبار)، و «الكشف» في 424 (يصرح بذلك هو نفسه).

وأما العلماء الذين كان لهم سهم في التفسير فمن أقدم من وصف القراءة بالتواتر نذكر
أبا نصر القشيري⁵⁶. قال: «لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله
عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة» (ذكره في إرباز المعاني، 412).

أما القراء أنفسهم فمن أقدم من صارت صفة التواتر تطلق باطراد عنده على السبعة
فهو علم الدين السخاوي (المتوفى في 643)⁵⁷. وروى عنه القسطلاني أنه قال: «فقراءة
السبع كلها متواترة»، وقبل ذلك: «ولا يقدح في تواتر القراءات السبع إذا أسندت بطريق
الأحاديث» (لطائف الإشارات، 78/1). وهذا يناقض ما قاله نصا في «جمال القراء» (ص
241-242). وكان لا يرى مثل من جاء بعده أن الثلاثة الذين أضافهم ابن مهران وغيره
تستحق قراءاتهم في جملتها هذه الصفة⁵⁸. والفتوى التي أفتاها معاصره -من غير القراء-
وهو ابن الصلاح تدل على أن في هذا العصر تبلورت نهائيا فكرة اعتبار السبعة كلها
متواترة. ورد على ذلك تلميذ السخاوي وهو أبو شامة (المتوفى في 665) صاحب «إرباز
المعاني» في كتابه «المرشد» (وقد سبق أن ذكرنا شيئا من كلامه)، وقال أيضا: «وقد شاع
على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها
متواترة أي كل فرد فرد مما روى هؤلاء الأئمة السبعة... ونحن بهذا نقول لكن فيما اجتمعت
على نقله عنهم الطرق... مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق
التواتر في بعضها» (177). وقال أيضا: «الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف [الثلاثة] لا
فيمن تنسب إليه» (174). وقال: «فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها
شاذة وضعيفة. أشار إلى ذلك كلام الأئمة المتقدمين».

ورد على كلام أبي شامة بعنف ابن الجزري في شبهابه (في «منجد المقرئين»، ص 63-
64) ثم ترك مفهوم التواتر في كتاب النشر (ص 49) حيث ذكر كلام أبي شامة ولم يرد عليه

56- فقيه أصولي ومفسر توفي في 514.
57- وهو تلميذ الشاطبي صاحب «حزب الأماني» وهو نظم للتفسير كما هو معروف وممثل في زمانه لنزعة ابن خالويه
(أقدم من رد القتل على من ضمت بعض ما قرأ به السبعة).
58- انظر «جمال القراء»، 437 و 476.

(ص13) كما فعل في «منجد المقرئين»، بل استشهد بكلامه وهذا لم يخرج من عامة القراء في عصره (وبعده) في دفاعهم المشروع عن السبعة. واعتمد في ذلك على ما قاله علماء الحديث في تشبيههم المتواتر الذي لم يحصل فيه التواتر إلا ابتداء من أئمة الأمصار (لا من زمن الصحابة) بالمشهور من الأحاديث وهو الذي «تلقته الأمة بالقبول» حسب تعبير المحققين والأصوليين (ومن أقدمهم أبو إسحاق الشيرازي المتوفى في 476). وصرح بذلك أيضا الزمخشري (المتوفى في 528) في الكشف (224/1). ومهد لذلك الطبري وغيره بالنسبة للقراءة بتوسيعه لصفة الاستفاضة للأمة كلها وأهل الإسلام. يقول: «ما جاءت به الأمة نقلا مستفيضا» (78/1 و391-392 وغيرها). فالمستفيض هنا يخص النقل لا استفاضة القراءة ضمن جماعة.

أما الفوارق الأساسية التي يفترق بها المتقدمون عن المتأخرين من مؤلفي كتب القراءة وما يقاربها بالنسبة إلى مفهومي المتواتر والمجمع عليه فتتجسد، في نظرنا، فيما يلي:

1- المجتمع عليه عند أبي عبيد وغيره من المتقدمين هو:

- ما أجمع عليه أفراد جماعة معينة محصورة العدد في زمان معين: وهي أكثرية أئمة الأمصار. وهم حوالي 22 إماما وأكثرية الصحابة والتابعين الذين روي عنهم نفس ما قرأ به هؤلاء الأئمة⁵⁹. وقد تكون جماعة كبيرة منهم، كما سبق أن قلناه، قرأت بشيء وخالفتها جماعة أخرى فكلاهما بسمونه مستفيضا وهو صحيح خصوصا إذا اجتمع فيها أئمة مشهورون.

- وأما الشاذ عند المتقدمين فهو كل ما خرج عن هذا المجتمع عليه أو المستفيض مع مخالفته للعربية أو لمجرد مخالفته للمصحف. والموافق له مما قرأ به واحد ولم يخالف العربية ليس بشاذ عند أكثرهم.

59- أما ما روي عنهم ولم يقرأ به إمام من هؤلاء فلا يمتد به (لأنه لم يوافق ما قرئ به سماعا وعرضا).

2- والمتواتر عند أكثر المتأخرين هو:

- ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من البداية إلى المنتهى من غير تعيين عدد⁶⁰.

وكانت هذه الجماعات عند المتكلمين والأصوليين القدامى هي «جماعات المسلمين»⁶¹ (العامّة عن العامّة عند الشافعي). وتواتر الخبر بها كان يخص عندهم «نص الكتاب» و«السنة المجتمع عليها» كما رأينا. أما بعد القرن السادس فتواتر الخبر صار ينطبق أيضا على مجموعات القراءات المنسوبة إلى الأئمة كالسبعة أولا ثم العشرة. وقد يوصف هذا المتواتر بالمجمع عليه⁶². وبذلك يصبح عندهم ما قرأ به الواحد متواترا بالنسبة إلى كل المسلمين⁶³. قال عبد الوهاب بن السبكي في فتوى أفتاها: «كل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر... وليس التواتر في شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم... ولو كان عاميا جلفا لا يحفظ من القرآن حرفا...!» («منجد المقرئين»، 51). ولا ندري كيف يمكن أن تتواتر عند الجهال شتى القراءات التي لا يعرفها إلا أهلها! ثم ماذا عساهم أن يعرفوا من القراءات إلا القراءة التي يصلون بها.

(60) من «طوائف الإشارات» للقسطلاني (69/1)، وهو مأخوذ من «منجد المقرئين» لابن الجزري بزيادة عبارة «يمنتع...» (ص15).

61- وكذلك عند قراء القرن السابع. قال السخاوي: «لا يجوز القراءة بشيء منها لخروجها عن إجماع المسلمين» («جمال القراءة»، 241).

62- قال ابن الجزري في «المنجد»: «وكيف يكون ما أجمع عليه القراء أمّا عن أمّ غير متواتر» (ص60). فهذا التواتر عندهم هو من جنس «ما يوجب العلم» بوجود مثل مكة والمدينة وخراسان وغير ذلك. وقد يختلط هذا المفهوم بالإجماع كما بين ذلك جيّد السرخسي (أصوله، ص 312) إلا أن إجماع القراء الثقات المعروفين بما أنه، عند المتقدمين، إجماع أئمة الأمصار (مع قراء الصحابة والتابعين) فلا يبلغ حدّ التواتر، فكل متواتر على هذا مجمع عليه وليس كل مجمع عليه متواتر. وفي «اللطائف»: «...أن الذين قرؤوا هذه القراءات المشرة وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أمّا لا تحصى وطوائف لا تستقصى والذين أخذوا عنهم أيضا أكثر ولم إلى زماننا هذا فقد علم مما ذكر أن السبع متواترة اتفاقا وكذا الثلاثة...» (77/1).

63- أما اعتبار نص القرآن المتمثل في مصحف عثمان فهو كذلك عند أقدم العلماء. انظر ما قاله أبو عبيد في «فضائل القرآن»: «...الذي بين اللوحين... هو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان... وإسقاط ما سواه ثم طبقت الأمة فلم يختلف في شيء منه يعرفه جاهلهم كما يعرف عالمهم وتوارثه القرون بعضها عن بعض ويتعلمه الولدان في المكتب» (ص326-327).

- وأما الشاذ عند أكثر المتأخرين فهو:

كل المجموعات من القراءات (وما تفرق منها) المنسوبة إلى غير السبعة منذ ابن مجاهد (عند السخاوي وبعض العلماء) وإلى غير العشرة عند الأكثر (فتوى ابن الصلاح وغيره).

هذا وقد أشرنا إلى أن القراء ومؤلفي كتب القراءات (وكل من تطرق إليها من النحاة واللغويين) منذ بداية القرن الرابع إلى القرن السادس وإن كانوا قد اتبعوا كلهم ابن مجاهد في اعتبار القراءات كمجموعات حروف منسوبة إلى السبعة (ثم العشرة) فإن أكثرهم باقون على ما اصطلاح عليه المتقدمون. فلا يزال أكثرهم يستعملون ألفاظهم: المجمع عليهن وقراءة العامة أو الجماعة، وأيمة الأمصار، والعوام، والخروج من كلام العرب وغير ذلك. فقد كان أبو بكر بن الأتباري⁶⁴، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن مهران، والأزهري، وأبو زرعة، وابن الباذش، ومكي في كتابه «الكشف» (لا في الإبانة) وغيرهم، يقصون من هذه الألفاظ ما قصده المتقدمون في الغالب. إلا أنهم قصر أكثرهم معنى العامة على السبعة عند تعرضهم لكل قراءة وذلك ابتداء من ابن مجاهد. وقد بينا، فيما سبق، النهج الجديد الذي سار عليه صاحب السبعة: فالعامة عنده هي في الغالب أكثرية السبعة (ص 111-112) أو عامة أصحاب الواحد منهم (ص 149)⁶⁵. وما عدا السبعة فهو شاذ، كما رأينا. فهذا أيضا موقف طارئ. أما ابن جني فقد قال في «المحتسب»: «... أتى ذلك ضربين: ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار وهو ما أودعه أبو بكر... بن مجاهد رحمه الله في كتابه... وضربا تعدى ذلك «فسماه أهل زماننا شاذًا أي خارجا عن قراءة القراء السبعة» (32/1). وابن جني في كتابه هذا يريد أن يبين أن هذا الذي يسمى شاذًا في زمانه فالكثير منه هو «آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يرى مَرُّ أن العدول عنه إنما هو غرض منه» (ص 33).

وفي هذا التقسيم لأهل زمانه شيء من الإبهام والتحكم، لأنه يوم، كما قلنا، أن جميع القراءات التي قرأ بها غير السبعة (ثم العشرة فيما بعد) شاذة. ولا نعتقد أنهم أرادوا، في

64- ينتمي ابن الأتباري في الحقيقة - مثل النحاس وابن أبي داود- إلى المتقدمين وإن عاشوا جزءًا من حياتهم في بداية القرن الرابع.

65- إلا أنه قد يستعمل عبارة: «أهل مكة» (445 و 556).

القرن الرابع، أنها غير صحيحة بل ربما قصدوا أنها غير مقطوع بصحتها وهو رأي السخاوي (في القرن السابع). وترتب على استبدالهم مقياس إجماع أئمة الأمصار والصحابة والتابعين بمقياس ما أقرأ به السبعة فقط أن صار كل ما في السبعة هو وحده المقطوع به ولو قرأ به واحد منهم. ومقياس ابن مجاهد هو إجماع الناس (في كل بلد في زمانه) على قراءة واحد من الأئمة كما رأينا. (ثم صار هذا الإجماع الخاص ابتداء من القرن السادس هو «تواتر القراءة» أي تواتر النقل). وأما الإبهام فاجتماع أكثر القراء في قول ابن جني قد يحتمل أن يكون بالنسبة إلى كل بلد على حدة وهو ما قصده ابن مجاهد لا اجتماع أكثرهم مجموعين. فلو ذهب هذا المذهب الأخير لكان أقرب إلى مقياس «قراءة العامة» (= عامة الأئمة في زمانهم) الذي عمل به المتقدمون لأنه من المرجح أن يحصل اجتماع أكثر الأئمة - السبعة وغيرهم - باجتماع هؤلاء السبعة لكثرة ما جاء عنهم من المجتمع عليه وما يقاربه.

وأكبر شبهة تترتب على إقصاء غير السبعة أو غير العشرة في تشذيب الكثير من القراءات التي لم يقرأ بها واحد منهم وقرأ بها غيرهم من باقي الأئمة، كابن محيصن وحميد بن قيس وغيرهما، مع إثبات العلماء أنها موافقة للعربية زيادة على موافقتها للمصحف. وقد يقرأ جمع غفير من الأئمة من غير العشرة إلا حمزة مثلاً فتصير بحمزة وحده غير شاذة!

فمن ذلك قوله تعالى (فأصبح هشيمًا تَنَزَّوُةَ الرِّيحِ). (الكهف، 45). قرأ السبعة (تَنَزَّوُةَ الرِّيحِ). وقرأ الحسن والأعمش وطلحة بن مصرف وابن محيصن (الرِّيحِ). وروي هكذا أيضاً عن إبراهيم النخعي، وزيد بن علي، وابن أبي ليلى⁶⁶. هؤلاء أربعة أئمة مع ما يؤيد ذلك من الروايات. وهي غير خارجة عن كلام العرب إلا أنها خارجة عن السبعة والثلاثة.

وكذلك قرأ (جنات عدن. مريم، 61) بالرفع: الحسن، وعيسى بن عمر، والأعمش (مختصر ابن خالويه، 85)، وغيرهم بالنصب. وكلاهما صحيح في العربية.

66- وقال صاحب الإكماف (216/1) أن حمزة والكسائي وخلفاء قرووا بها (لم ينص على ذلك صاحب المبسوط وابن مجاهد بالنسبة إلى الأولين، ولما أبو حيان ففكر خلفاء) (133/6).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم. يونس، 71). قال ابن جني في «المحتسب»: ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وسلام، ويعقوب، ورويت عن أبي عمرو... مكسورة الميم ورفع (شركاؤكم)، وقرأ (فأجمعوا أمركم) غير مهموزة والميم مفتوحة (وشركاءكم) نصبا: الأعرج، وأبو رجاء، وعاصم الجحدري، والزهري، ورويت عن الأعمش (261/1). فأما القراءة الأولى فهي صحيحة لوجود أحد العشرة فيمن قرأ بها ولولا ذلك لكانت شاذة!

فكل هذا يزيّننا بقينا أن المتأخرين من أجل بعدهم عن منابع القراءة في الزمن كانوا لا يرتاحون إلا للقراءة التي كثرت الطرق فيها إلى الأئمة وهذا معنى التواتر عندهم، إلا أن ثقتهم بهذا النوع من القراءة اتسعت فشمّلت كل ما احتوت عليه المجموعات من القراءات التي اعتبروها متواترة، فيكفي عندهم أن يكون قرأ بها أحد السبعة أو العشرة. لذلك تصير قراءة معينة للحسن أو الأعمش أو أي إمام من غير العشرة صحيحة إذا تواترت عن يعقوب⁶⁷ مثلا وهو جد متأخر عنهما أو خلف وهو معاصر لأبي عبيدا ولا يبالون بموافقتهما للعربية لأنها أصبحت مثل «المجمع عليه عند أئمة الأمصار» مع الفرق الكبير الذي يوجد بين المفهومين. أما تضعيف القراءات من السبعة وغيرهم فكل هؤلاء بل أئمة الأمصار أنفسهم صدر منهم ذلك وكذلك ابن مجاهد. وأول من امتنع من ذلك، بالنسبة إلى السبعة فقط، هو كما قلنا، ابن خالويه ثم أصحابه (كعبد المنعم بن غلبون، وابنه، وتلميذ هذا الأخير أبو عمرو الداني). ونستثني من أصحاب ابن غلبون مكي بن أبي طالب.

وابتداء من القرن السابع بعد صدور الفتاوى من ابن الصلاح وغيره أجمع العلماء على الامتناع المطلق من تضعيف قراءة من قراءات السبعة واستنكار ما صدر من ذلك من المتقدمين وغيرهم. ومن النحاة فابن مالك هو أول نحوي جعل الاستشهاد بما ينفرد بقراءته أحد السبعة والقياس عليه أمرا مطردا ولو أجمع النحاة من أقدم العصور إلى زمانه على

67- فيما يخص يعقوب انظر «المبسوط» لابن مهران، ص 205، 211، 230، 234، 305، 449 وغير ذلك.

مخالفته للعربية، واتبعه في بعض ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي بل وردّ بشدة على كل ما هو تضعيف لقراءة أيّا كانت إلا القليل منها وحجته أن العلماء الثقات قد رووها⁶⁸.

أما ما انتهى إليه ابن الجزري في كتابه «النشر» (لا في كتابه «المنجد») فهو ناتج في الوقت نفسه، من موقفه القديم وهو القول بعدم وجود ما يبعد عن العربية في السبعة أو وجود أقل القليل عندهم، وموقفه الجديد وهو جنوحه الطارئ إلى ترك التواتر كمقياس لصحة القراءة⁶⁹، ورجوعه بالتالي إلى الأصول الثلاثة، إلا أنه استبدل مقياس المتقدمين وهو «قراءة الجماعة» (أو «عامة أئمة الأمصار» الذين ذكرهم المتقدمون) بمجرد صحة السند، وفارق بترك التواتر أغلبية معاصريه ومن جاء بعده. وقد «تعبه»، كما يقول القسطلاني (اللطائف، 1/69-70)، الشيخ أبو القاسم النويري، فقال: «عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، لأن القرآن عند جمهور أئمة المذاهب الأربعة... هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً... ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعض المتأخرين».

أما ما ادعاه من حدوث هذا القول فغير مطابق للواقع، فليس مكي أول من تكلم عن المقاييس الثلاثة ولم يستبدل التواتر بها لأنه لم يستعمل هذا المقياس في القراءات أحد من علماء القراءات قبله، كما رأينا. وإن صح أن مكيًا نفسه قد صرح بأنه لا يثبت قرآن إلا بالنقل المتواتر (الإبانة، ص24. وسبق أن ذكرنا ذلك) فإنه لا يستدل بتواتر القرآن على تواتر القراءات السبع وغيرها فرداً فرداً لأن تواتر القرآن تكفيه قراءة واحدة. ومعنى ذلك أن القرآن لا يلزم من تواتره تواتر جميع القراءات السبع ضرورة وفرداً فرداً، إذ تواتر قراءة

68- حتى الشواذ المجمع على شذوذه في كل زمان يقول إنها رواها العلماء (مثل أبي الفضل الرازي، وابن خالويه في مختصر الشواذ). وقد حاول المتقدمون توجيه ما استضعفوه، ووفق بعضهم إلى حد بعيد، كتوجيه علي ابن سليمان الأخفش لقراءة عاصم (نجي المؤمنين. الأنبياء، 88) فهو رائع (انظر إعراب النحاس، 3/78).
69- وذهب هذا المذهب بعض المتأخرين، كالزركشي مثلاً. قال: «هو التحقيق أنها [القراءات] متواترة عن الأئمة السبعة، فلما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة وهذا شيء موجود في كتبهم» (البرهان، 1/318-319).

في آية وقراءة في آية أخرى دون أن تجتمع القراءات السبع كلها كاف لتواتر القرآن بأجمعه (مع تواتر النص المتمثل في مصحف عثمان، ثم نزول القرآن على سبعة أحرف لم يفض إلى تواتر كل هذه الأحرف). والحادث في الأمر هو، في الحقيقة، اشتراط التواتر بالذات لا عدم اشتراطه وقبل ذلك الوصف للقراءات نفسها بالتواتر: لا الوصف وحده بل مع الترك النهائي لمقياس السلف وهو «قراءة العامة» (عامة أئمة الأمصار). وحدث ذلك أول ما حدث في النصف الأخير من القرن الرابع عند المتكلمين والأصوليين خاصة حيث عمموا التواتر للقراءات أما تعميم الذي سموه «قراءة متواترة» إلى السبعة ثم الثلاثة وقصره عليها فانتشر وعم في نهاية القرن السادس والنصف الأول من القرن السابع بما صدر من الفتاوى وغير ذلك.

وبهذا ندرك موقف ابن الجزري فهو جد معقول وهو أقرب المتأخرين مع أبي شامة إلى العلماء المتقدمين. ودفاعه عن العشرة أيضا له ما يبرره، فما من قراءة من السبعة أو العشرة إلا ولها وجه إلا القليل كما أثبت ذلك علماؤنا في أقدم الأزمنة.

الفونولوجية

في سلسلة: «مدخل إلى علم اللسان الحديث»

الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة¹

1 - النزعة البنوية ومذاهبها :

إن النصف الأول من القرن العشرين هو عند الغربيين «عصر البنية» كما كان القرن التاسع عشر عندهم «عصر التاريخ»، وكان مفهوم البنية، كما تصوره قد ساد جميع التصورات العلمية. وكان ذلك في الواقع ردّ فعل على استبداد النظرية التاريخية التي طغت على جميع الدراسات وجميع الميادين العلمية. أما فيما يخص اللغات البشرية فأول من دعا إلى الاهتمام بدراستها من حيث هي أي كأنظمة وفي وقت معين من تطورها هو، كما رأينا، فردينان دي سوسور. أما الذين تبعوه في ذلك فهم الذين كونوا حلقة براغ اللغوية المشهورة². وأصحابها هم أول من جعل الوظيفة الأساسية للغة وهي التبليغ والبيان (Communication) المقياس الوحيد في تفسير الظواهر اللغوية (حتى الزمانية منها). وقد تابعتها في ذلك المدرسة الوظيفية الفرنسية التي لا تزال يتزعمها أندري مارتيني والمدرسة الدانماركية المشهورة التي تزعمها اللغوي العبقري لويس بمسليف³.

(أ) النزعة البنوية الوظيفية : الوظيفة البيانية كأساس للتحليل

— حلقة براغ والفونولوجية :

أسست حلقة براغ اللغوية في عام 1926 على يد جماعة من اللغويين التشيكيين كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وكتب لهذه الحلقة العلمية الشهرة والذيع بدخول ثلاثة لغويين فيها

1- نشر في مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية C.R.S.T.D.L.A، الجزائر، العدد السابع، 1997، (ص 7-36).

2- وكذلك مدرسة جوفيف كما سنراه.

3- ولكل واحدة منها أتباع كثيرون في مختلف البلدان، وقد وجد منهم في المغرب العربي أيضا.

من أصل روسي، وذلك في عام 1928 وهم الأمير الروسي نيكولاي تروبتزكوي (Nicolas Trubetzkoy) ورومان ياكوبسون (R. Jakobson) وكرسيفسكي (Kruszewski)⁴

وقد سبق أن ذكرنا أيضا أن اشتهاار هذه الحلقة بدأ يوم قدم هؤلاء العلماء الثلاثة بياننا هاما إلى العلماء الذين شاركوا في أول مؤتمر دولي للغويين (في لاهاي سنة 1928). وكان قد حرر ياكوبسون مجموعة من المبادئ لدراسة أصوات اللغة ووقع عليها رفيقاه وسموا العلم الجديد بالفنولوجية تمييزا له عن الفونتيك وهذه التسمية الأخيرة هي التسمية التي اشتهرت قبل ذلك للدلالة على علم الأصوات اللغوية وسنرى بالتفصيل بماذا امتازت الفنولوجية عن هذا العلم في نظر هؤلاء.

بعض المبادئ التي اقترحت في مؤتمر لاهاي:

— الاقتراح 22 : «إن الوصف العلمي للأصوات الخاصة بلغة من اللغات يجب أن يشمل قبل كل شيء، الميزة التي يمتازها نظامها الفنولوجي أي المجموعة الخاصة بهذه اللغة من الميزات التي تتمايز بينها الصور الحركية الصوتية⁵ فيها مما لها دور في التمييز بين المعاني».

«والذي نرجوه هو أن يحصل تحديد أكثر دقة لأنواع هذه الميزات. ومن المفيد أن ننظر إلى السلاسل المتناسبة الفنولوجية (Corrélations Phonologiques) كقناة قائمة برأسها من التمايز. فالمتناسبة الفنولوجية تتكون من سلسلة من المتقابلات الزوجية تشترك في ميزة واحدة يمكن أن ننظر إليها بمعزل عن كل زوج من الوحدات المتقابل»⁶.

4- تابع كرسيفسكي دروس سوسور في جنيف من 1906 إلى أن توفي سوسور ونقل بعد رجوعه إلى موسكو كل الأفكار التي أخذها عن شيخه إلى تروبتزكو ويكوبسون بالخصوص ويعترف هؤلاء بأخذهم الكثير من أفكار سوسور وأخذهم بأفكار غيره وذلك مثل بدوان دي كروتوني ولاسيما تلميذه كرسيفسكي (Kruszewski) وهو غير كرسيفسكي رفيق تروبتزكوي.

5- images acoustico-motrices وهي الأحداث الصوتية أو الفونيمات. هذه تسمية لسوسور ولم يكتب لها البقاء وقد استعمل كلمة (Phonème) لكن لم يحصرها في المعنى المتفق عليه اليوم.

6- وقائع المؤتمر الأول للغويين، لاهاي، 1928، ص 33.

ويواصل المحررون لهذا النص قائلين: «هناك نوعان أساسيان من التمايز. وهما: التمايز بين الصور المنفصلة والتمايز بين الصور المتناسبة، فإن شعر الناطقون بوجود تناسب بين الصور فليس ذلك إلا لوجود سلسلة من المتقابلات الزوجية من نفس الطراز. وفي هذه الحال يستطيع الشعور اللغوي أن مجرد الحد الثالث (= حد المفاضلة) للأزواج المحسوسة (ص34).

ففيما يخص النظام الفونولوجي الروسي ففيه المتناسبات الآتية: الصوامت المجهورة/ الصوامت المهموسة، والصوامت اللينة/ الصوامت الجامدة، والمصوتات ذات النبر الحركي/ المصوتات بدون نبر» (ص34).

ماهية الفونيم:

يعني أصحاب هذا القول أن كل نظام صوتي في أي لغة كان يتكون من وحدات صوتية تحدد هويتها بمجموعة من المميزات لا أي مميزات بل تلك التي تساهم وحدها أو مع غيرها في التمييز بين معاني الكلام وهذه الصفات المميزة بين معاني الكلم هي التي يجب الاعتداد بها في التحليل لأنها هي التي تساهم في البيان عن المعاني أما غيرها من الصفات فليس لها هذا الدور.

ومن ثم نشأ مفهوم الفونيم أو الوحدة الصوتية اللغوية فهو عندهم وكما يقول ياكوبسون: «مجموع أو حزمة (Set أو Bundle) من الصفات المميزة (أو العناصر التفاضلية على حد تعبير موسور: (Eléments différentiels)⁷ وأول من دعا إلى تحديد الفونيم بالوظيفة التي وضع من أجلها وهي التمييز هو تروبتسكوي. قال: إن الفونيم هو وحدة وظيفية قبل كل شيء» (المبادئ، ص43). ويقول أيضا: يجب على الباحث الفونولوجي أن لا يعتبر في اللفظ إلا ما يؤدي وظيفة معينة في اللسان (نفس المصدر، ص12).

7- انظر «حروس» ص83.

وعلى هذا فالوحدة الصوتية ليست في ذاتها صوتاً إنما هي كيان مجرد⁸. فحرف الجيم مثلاً في العربية هو جملة الصفات الذاتية التي يتحدد بها ويتميز بها عن غيره، فمقصودهم من المساهمة في التمييز بين معاني الكلام وهو دور الفونيم الأساسي هو التأكيد على أن الفونيم (أو الحرف الصوتي في الاصطلاح العربي القديم) غير أنواعه الأدائية وهو مهم جداً عندهم وكان ذلك ردّ فعل على التخليط الذي كان سائداً عند اللغويين التاريخيين بين الحرف ومختلف وجوه تأديته. وهذا الموقف ناتج عما أثبتّه سوسور من الفصل الصارم بين اللغة، فيما يخص الأصوات مثلاً، كنظام وكصورة وبين الكلام لتأدية لهذا النظام في واقع الخطاب⁹ إلا أنهم زادوا على ذلك أنّ النظام اللغوي لا يتحدد إلا بهذا الدور الذي يقوم به الفونيم وهو التمييز بين الكلم وهذا لا يتم إلا بتحديد المميزات الصوتية التي بها تتمايز معاني الكلم فجعلوا مقياس التمييز ومن ثمّ وظيفة البيان هو الأساس في الدراسة العلمية للألسنة البشرية¹⁰.

هذا وقسموا هذه الوجوه في الآداء إلى:

— تنوّع حر (Variante libre).

— تنوع تركيبى (V. combinatoire) وعند علمائنا هو بدل ضروري أو واجب¹¹.

8- أول من كان له هذا التصور من الغربيين هم جماعة كثيرة من اللغويين ككروسفكي وشيخه بدوان دي كورتيني وسويت الإنكليزي ونورين السويسري وغيرهم وكلهم معاصرون لسوسور، وكان بعضهم يميل -مثل سوسور- إلى تحديد الفونيم كوحدة صوتية نفسية (سيكولوجية) ولهذا كثر عندهم إطلاقهم «الصورة الصوتية الذهنية أو النفسية» على هذه الوحدة.

9- ومن البين أن هذا التصور ناتج عن تصوّر الفلاسفة ولا سيما أرسطو في تقسيمهم لكل محسوس إلى مادة وصورة. فلا غرابة أن نجد عند الفلاسفة العرب تحدييدات قد تقاها اللغة الأروبي لأنها سبقت تروپاتسكوي بمشرة قرون وذلك كتحديد ابن سينا للحرف فهو عنده: «هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر في المسموع...» (أسباب حدوث الحروف، طبعة دمشق، ص 60). أما القراء فقد نجد عندهم أيضاً هذا التمييز واضحاً وهم لا يدينون بشيء من ذلك للفلاسفة والدليل على ذلك هو عدم استعمالهم في الأكثر للتقابل بين الصورة والمادة. جاء مثلاً في النشر لابن الجزري ما يلي: «أما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام... فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى لأن هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تفرجه عن أن تكون لفظاً واحداً» (26/1). وقال أيضاً: «وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي» (30/1).

10- لم يذكر سوسور هذا الذي زادوه وهو عند البنويين اللغويين المقياس الأساسي في تحليل اللغة ووصفها أي الوظيفة التمييزية (Fonction distinctive) ويعتبر موان هذا نقصاً في تقويمه لأعمال سوسور وليس الأمر كذلك.

11- انظر شرح ابن يعيش: ج: 10 ص 9-10، وسر صناعة الإعراب لابن جني 1، ص 78.

وينقسم التنوع الحر إلى تنوع لهجي وتنوع فردي (V.dialectate/ V.individuelle)، أما التنوع اللهجي فهو اللغات (من حيث النطق) عند علمائنا، وأما التنوع الفردي فهو إما أسلوبية (Stylistique) وإما انحراف خاص بالأفراد وهو اللثغة عند العرب قديما.

كل هذا يخصّ ماهية الفونيم بالنسبة إلى المحور الاستبدالي (Axe paradigmatique) وقد سبق أن ذكرناه (عند تعرضنا لأراء سوسور)، أما في المحور الأفقي أي المحور التركيبي (Axe syntagmatique) فهو عندهم : «أصغر وحدة صوتية ينتهي إليها التحليل».

الفونيمات ووجوه تأديتها

وضع ثروباتركوي بعض القواعد ليسهل على الباحث التمييز بين الوحدات الفونيمية وبين ما هو تأديها فقط¹².

القاعدة الأولى: إذا جاء صوتان مختلفان من نفس اللغة في سياق واحد من الحروف لافرق بينهما ويمكن مع ذلك استبدال أحدهما من الآخر دون أن يحصل أي تغيير في المعنى المفهوم من الكلمة فهذان الصوتان هما وجهان لاختياريان لفونيم واحد . (مبادئ الفونولوجية، ص47).

يعني أن الوحدة الصوتية الواحدة قد تتحصل ههنا بكيفيتين ولا أثر لذلك في معنى الكلمة وذلك مثل حرف R بالفرنسية الحديثة فإن بعض الناطقين الفرنسيين الفصحاء ينطقون بها مثل الراء العربية (وهو النطق الفرنسي الأصلي القديم) وأكثرهم مثل الغين العربية. فهما صوتان مختلفان وحرف واحد في الفرنسية حاليا إذ لا يتغير المعنى بوقوع أحدهما مكان الآخر. وكل وجه منهما يسمى عند العلماء الأوروبيين كما سبق أن قلنا Variant (allophone عند الأمريكين)¹³.

12- جاء ذلك في كتابه الحائل (Grundzüge der Phonologie) نشر بعد وفاته في 1939 في الجزء التاسع من أعمال حلقة براغ. صار هذا الكتاب عزيزا جدا حتى في المكتبات العامة ولهذا رجعنا إلى الترجمة الفرنسية التي نشرها العالم الكبير جان كانتينو في 1949.

13- ويسمى عند العرب قديما كما قلنا وجهها، وإذا كان خاصا ببلد أو بقبيلة لغة. أما النطق بالحروف فهو عندهم إخراج وتلفيز وتحصيل.

القاعدة الثانية: إذا جاء صوتان في نفس الموقع الصوتي ولا يمكن أن يستبدل أحدهما بالآخر دون أن يتغير معنى الكلم أو دون أن تصبح الكلمة معروفة فهذان الصوتان هما تأديتان لفونيمين اثنين مختلفين أي هناك صوتان مختلفان مثل السابق لكنهما يمثلان حرفين مختلفين مع ذلك لتغير المعنى بهما. (ص 49-50).

وذلك مثل الراء والغين العربية فهما صوتان مختلفان وحرفان مختلفان إذ يتغير معنى الكلمة باستبدال أحدهما بالآخر. فكلاهما فونيم على حدة في العربية.

القاعدة الثالثة: إذا كان صوتان متقاربان مخرجا أو صوتيا لا يقعان أبدا في نفس السياق من الحروف فهما تأديتان تركيبيتان لفونيم واحد.

يعني ثروباتزكوي أن الوحدات الصوتية قد تختلف تأديتها إذا جاورت حروفا معينة وذلك مثل أصوات الحركات في العربية إذا جاورت حرفا مفخما، فصوتها يكون مفخما دائما في جوارها ومرفقا في غير هذا الموقع. فلا يقع المفخم منها في موقع غير المفخم أبدا (إلا في لفظ الجلالة في غير جوار الكسر) وهذان الصوتان مع ذلك، لا يغيران المعنى لأنهما ناتجان عن تركيب الأصوات فتؤثر بعضها في بعض للجوار (على حد تعبير علمائنا).

ويذكر بعد ذلك قاعدة أربعة تخصّ الأصوات التي لا تقع أبدا في سياق واحد ولكنها قد يجاور أحدهما الآخر فلا يمكن أن يعتبر هذا بدلا من ذاك إطلاقا.

الخلاصة: وعلى هذا الأساس ينبغي أن نميز بين الصوت والمخرج من جهة وبين الوحدة الصوتية التي يسمونها فونيمًا. فالصوت المنطوق به المسموع هو ناتج عن كيفية معينة في تأدية وحدة صوتية في وقت معين. وهناك كيفيات لا تخصّ حسب الأقاليم واللهجات وحسب الأفراد بل وحسب الفرد الواحد لأنه لا تثبت أحواله في مخاطباته مع غيره على حالة واحدة في حياته اليومية (الأحوال النفسية خاصة).

وقد سموا الصفات المميزة لكل حرف: Distinctives Features أو Traits
Pertinents وكل ما هو Relevant أو Pertinent فيطلق عندهم على المميزات المعبرة

في التحليل أي التي لها وظيفة التمييز بين المعاني ولهذا يقال لها أيضا: -fonctionnel «وظيفي» بهذا المعنى ليس غير.

وكروسفسكي هو أول من دعا إلى التمييز بين دراسة الأصوات اللغوية في ذاتها الفسيولوجي والفيزيائي وبين وظائف هذه الأصوات بالمعنى الذي سبق أن حددناه¹⁴. واختاروا لفظة Phonétique (أو Phonetics بالإنكليزية) لدراسة الأصوات اللغوية من حيث كيفية حدوثها في المخارج ومن حيث كونها ظواهر اهتزازية لها قوانينها مثل كل الأصوات ومن حيث أنها ظواهر تخصّ السمع وأطلقوا لفظة Phonologie (حلقة براغ Phonemics عند الأمريكيين) على دراسة الأصوات اللغوية لا كأصوات بل كوحدات لغوية لها تلك الوظيفة التمييزية¹⁵. ويقول تروباتزكوي بهذا الصدد: «ولهذا ينبغي أن ننشئ لا علما واحدا لأصوات اللغة بل علمين: يكون موضوع الأول فعل الكلام وموضوع الآخر اللغة. فكما أن موضوع كل منهما مختلف عن الآخر، فكذلك يجب أن يلجأ في كل منهما إلى مناهج للعمل العلمي تختلف كل الاختلاف:

فإن علم أصوات الكلام المنطوق بما أنّه يعالج ظواهر طبيعية ملموسة فيجب أن يلجأ إلى مناهج العلوم الطبيعية. أما علم أصوات اللغة فإنّه يجب أن يلجأ إلى مناهج لغوية محضة ونفسانية واجتماعية». (المبادئ، ص3).

ثم إن نزعة سوسور (وكل من كان يشاركه في نشرته) إلى اعتبار الفونيم كظاهرة نفسانية محضة (الصور الذهنية) قد استبدلها تروباتزكوي بالنظرة الوظيفية هذه فمنح بذلك للدراسة الفونولوجية استقلالها فجعلها قسما قائما برأسه في اللسانيات الحديثة.

14- وقد أوحى هذا الرجل إلى شيخه بدوان دي كورتني (حسب ما يصرّح بذلك يا كوبسون) الكثير من المفاهيم اللغوية (وكذلك إلى سوسور كما يزعمه ياكوبسون وذلك مثل المحورين التركيبي والاستبدالي).

15- يسمى سوسور بـ Phonétique الدراسة التاريخية للأصوات اللغوية و يسمى الدراسة الوظيفية الأتية Phonologie وليس له أية تسمية للدراسة الوظيفية ولم يذكر لفظة الوظيفية قط بهذا المعنى. وهذا دليل على براءة سوسور من مبالغات البنويين الذين اتبعوه لا على نقص في فهمه للظواهر اللغوية.

تصنيف أنواع المتقابلات أو المتباينات الفونولوجية¹⁶

جاء في نص المبادئ (التي قدمت لمؤتمر لاهاي) السابق الذكر أنه يجب أن ينظر في «السلاسل الفونولوجية المتناسبة» (Corrélations phonologiques) وهو في الحقيقة نوع من أنواع التقابل الفونولوجي. وقد عالج هذا الموضوع تروبانزكوي أيضا في كتابه المشار إليه (ص 69-70) فقسم هذه المتقابلات هكذا:

1- بحسب علاقاتها بجميع المتقابلات الموجودة في النظام الصوتي:

• تقابل ذي طرفين (Bilatéral): هو الذي لا يوجد مثل قدره المشترك في النظام وذلك مثل G/K: في الفرنسية والإنكليزية إذ يشتركان في المخرج وهو مؤخر أو وسط الحنك ولا يوجد أي حرف آخر من هذا المخرج في هاتين اللغتين وتقابلهما بحصل بالجر وعدمه وكذلك الميم والنون في العربية: يشتركان في الغنة هما فقط (وتقابلهما في المخرج شفوي/نطعي).

• تقابل متعدد الأطراف (Multilatéral): هو الذي يكون قدره المشترك موجودا في أكثر من حرفين وذلك P/K في الفرنسية والإنكليزية لأنه يشتركان مع T، مثلا في الهمس وكذلك الذال والياء في العربية والإنكليزية لأنهما يشتركان في اللثوية وكذلك في الظاء العربية القديمة¹⁷ وقد يوجد من الحروف ما لا يدخل في تقابل بينه وبين آخر من هذه الحبيثة ويلاحظ تروبانزكوي بهذا الصدد أن تقابل ذا الطرفين أقل بكثير من متعدد الأطراف¹⁸.

2- بحسب تناسبها فيما بينهما وعدم تناسبها:

• متقابلات متناسبة (Proportionnelles) إذا تكرر الفارق بين تقابل وآخر حصل تناسب وذلك مثل: $\frac{z}{s} = \frac{g}{k} \frac{d}{t} \frac{b}{p}$ في الفرنسية والإنكليزية والجامع بينهما هو: الاختلاف جهر/همس، وهذا موجود في أكثر اللغات (إذا يشترك المتقابلان في فارق واحد).

16- Oppositions Phonologiques. وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر بل مجرد تباین يتميز به الأشياء (وهو الاختلاف بالصفات لا بالتركيب والبنية).

17- ولاحظ ذلك سيويه في الضاد فقال: «طولا الإطباق... لخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيراه» (الكتاب، 406/2).

18- وقسم أيضا المتعدد الأطراف إلى منسجم وغير منسجم ثم إلى متسلسل وغير متسلسل وفي ذلك شيء من التفتن الزائد على اللازم.

• متقابلات لا تتناسب بينها (Isolées): إذا انفرد التقابل وليس بينه وبين أي تقابل آخر تناسب، وذلك مثل: $\frac{P}{g}$ و $\frac{P}{z}$ و $\frac{P}{l}$ وغيرها فكل هذه المتقابلات منفردة لا تتناسبها تقابلات أخرى في الكثير من اللغات.

ملاحظات:

- قد تكون بعض المتقابلات ذات طرفين في نفس الوقت وذلك B و P في الفرنسية والإنكليزية كما مرّ وهي متناسبة من حيث الفارق: جهر/همس يتكرر فيها كما رأينا، وكذلك الغين والحاء والعين في العربية، لكل تقابل فيها مخرج لا يخرج منه إلا وهذا الفارق: جهر/همس متكرر فيها.

- وقد تكون ذات طرفين ومنفردة وذلك مثل العين والحاء في العربية: قدرهما المشترك مخرج وسط الحلق لا يخرج منه إلا هذان الحرفان وليس الفارق بينهما موجوداً في متقابلات أخرى في العربية (العين بين الرخوة والشديد ففيها انقباض وانبساط للحلقوم ولا وجود له في الحاء)¹⁹

- ثم هناك متقابلات متعددة الأطراف ومتناسبة مثل المتناسبة P و T في الفرنسية والإنكليزية: فشدها (occlusion) موجودة في K، أما الفارق: شفوية نطعية فهو موجود أيضاً في B بالنسبة إلى T.

- كما توجد متقابلات متعددة الأطراف ومنفردة وذلك مثل الواو والياء والواو المشربة كسرا في الفرنسية: «فقدراها المشترك وهو كونها نصف مصوت يتجاوز الاثنين»، أما الفارق: من الشفتين/من وسط الحنك فلا يوجد غيرها من المتقابلات.

19- كما تبينه الأعلام الراديولوجية والجهر/همس غير كاف للتمييز بينهما. وقد جعل الخليل وسيبويه العين بينية وهو من أعظم اكتشافاتهما.

3 - بحسب العلاقات القائمة بين طرفي التقابل

إن العلاقات السابقة تخص النظام الفونولوجي ككل. أما هذه التي سنتطرق إليها فتخصّ الفونيم في داخل تقابله مع غيره. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: تقابل مانع (privatif)، وتقابل متدرج (graduel)، وتقابل متعادل (equipollent) أو منفصل (disjoint).

• **التقابل المانع:** يقوم على وجود صفة مميزة في طرف وعدم وجودها في الطرف الآخر. وذلك كالجهر وعدمه في الذال والتاء، والغنة وعدمها مثل الميم والباء، والإطباق وعدمه مثل الصاد والسين وغير ذلك.

وهذا النوع يقتضي أن يكون الحرفان المتقابلان متفقين إلا في وجود صفة واحدة في أحدهما وعدم وجودها هي نفسها في الطرف الآخر كما مثنا.

• **التقابل المتدرج:** يقوم على الزيادة والنقصان في الصفة نفسها وذلك مثل المصوتات: فهناك تقابل بالزيادة في الانفتاح في العربية من الكسر إلى الفتح وبالنقصان من الفتح إلى الكسر، فالفارق بينهما متدرج من الانفتاح التام إلى الانغلاق الأقصى والعكس. وفي الفرنسية يوجد هذا التدرج المتسلسل في: a-e-i (الفتحة المحضة- الفتحة الممالة إمالة خفيفة- الفتحة الممالة إمالة شديدة- الكسرة المحضة²⁰). وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى العربية إلا أن الإمالة فيها لهجية فلا تقابل وظيفي يحصل عليها²¹.

أما سلسلة: a-o-u في الفرنسية فالتدرج يجري من الفتح التام إلى الفتح المفخم إلى الضم المفخم إلى الضم المرقق وكل هذه المصوتات فونيمات في هذه اللغة وبعضها هو مجرد أداء في العربية.

• **التقابل المنفصل:** هو الذي ليس لطرف فيه فضل على طرف الآخر، فالفوارق فيه تكاد تكون متعادلة، لهذا سمّي منفصلاً لأنه يستقل عن جميع المتقابلات وذلك كـ P بالنسبة إلى T أو F وبالنسبة إلى K في الإنكليزية والفرنسية والباء والسين أو العين في العربية.

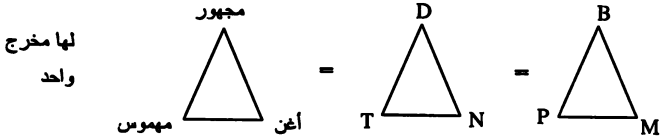
20- هذا في اصطلاح علمائنا.

21- الأول: «ملاحظات في التطور الفونولوجي الروسي» صدر في مجموعة أعمال حلقة براغ (1929).

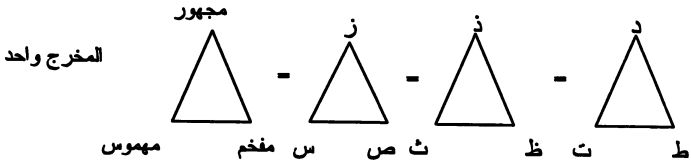
السلاسل المتناسبة والحزم

إن مجموع المتقابلات التي يكون بينها نسبة واحدة، كما رأينا، تكون في اللغة ما يسمى بالسلسلة المتناسبة وذلك كالنسبة جهر/همس في أكثر اللغات والنسبة: غنة/عدم الغنة في المصوتات الفرنسية.

ثم هناك متناسبات ذات ثلاث أطراف وحتى أربعة أطراف وتسمى كل واحدة منها حزمة bundle = faisceau وذلك مثل ما في الفرنسية والإنكليزية.



وبالنسبة للعربية:



مفهوم الإلغاء (Neutralisation) ومفهوم الفونيم الجامع (Archiphonème)

إن التقابل الوظيفي بين حرفين إذا وجد مرة فلا يزول مهما كان موقعهما في الكلمة وهذا هو الأصل في الفونولوجية وأغلب المتقابلات هي ثابتة في الكلام. إلا أنه قد لوحظ أن بعض المقابلات في لغات معينة يزول تقابلها إذا وقع أحد الحرفين في بعض المواقع من

الكلم. وذلك مثل المتقابلة ε/e ²² في الفرنسية فقد لا يحصل هذا التقابل إلا في المقاطع المفتوحة (المنتهية بمصوت) في آخر الكلمة مثل: les/laid وأما في غيرها فيزول التقابل وتلتبس عـ جـ

مثل: Fermer ففي هذا الموقع المصوت هو دائما مصوت مغلق وكذلك في غير الموقع الذي ذكرناه. ومثل المتقابلات: شديد مجهور/ شديد مهموس في الألمانية (وكذلك الروسية) فإنها تزول في أواخر الكلم بجعل المجهورة كلها مهموسة في هذا الموقع كـ: rat/rad ينطق بهما rat.

يمكن أن يطرح السؤال التالي: إذا حصل إلغاء التقابل بين حرفين فكيف تتم تأدية الحرف الناتج عنهما؟ فهناك ثلاثة أحوال:

1- الحالة الأولى: ينتج عن هذا حرف ثالث وذلك مثل الحروف المجهورة g و d و b في الإنكليزية وهي دائما ضعيفة الضغط ومقابلها المهموسة p و t و k وهي قوية فإن هذا التقابل يزول إذا وقعت بعد S وينطق بها جميعا مهموسة ضعيفة وهو خليط بين الجهر الضعيف عندهم والهمس القوي.

2- الحالة الثانية: تؤدي جميع الحروف المتقابلة بعد زوال التمايز بحسب الموقع في داخل الكلمة، فالتقابل بين السين والشين في الألمانية يلغى دائما إذا وقعا قبل حرف صامت إلا أن الفونيم الجامع الناتج من هذا الإلغاء يؤدي شيئا في بداية الكلمة مثل Stadt (شناد) ويؤدي شيئا في وسط الكلمة مثل Last (لاست).

3- الحالة الثالثة: يتغلب أحد المتقابلين على الآخر بعد الإلغاء في موقع من الكلمة مع بقاء التقابل في موقع آخر وذلك مثل D و T في الألمانية في آخر الكلمة. يصير كل D مثل T تماما ويبقى التمايز بينهما في غير هذا الموقع.

22- في اصطلاحنا: فتحة مماله بالتمام/ فتحة مماله جزئيا، ويسمى الأول مصوتا مفتوحا و الآخر مصوتا مغلقا في اصطلاح الغربيين.

أنواع الإلغاء:

يقول تروباتزكوي: لابد من التمييز بين أنواع الإلغاء التي يسببها السياق وبين التي تسببها بنية الكلمة أي بين الإلغاء لتقابل فونولوجي يقع طرفاه في جوار حروف معينة أو بمعزل عن الحروف المجاورة لهما أي في مواقع معينة في داخل الكلمة (المبادئ، ص 247).

ويواصل قائلاً: «ونقسم أنواع الإلغاء المسبب بالسياق إلى تبعية (dissimilatifs) وتقريبية (assimilatifs) وهذا بحسب ما يحصل من التباعد أو التماثل بالنسبة إلى الصفة المميزة لخاصية صوتية معينة فلا بد بحصول الإلغاء التبعية أن يتّصف الحرف المجاور بهذه الصفة. وأما الإلغاء التمثيلي فلا يحصل على العكس إلا في جوار الحروف التي تنقصها هذه الصفة» (147-248).

يريد تروباتزكوي أن يربط بعض الظواهر الصوتية كالإبدال (التقريبي والتبعية) بما سماه بالـ Neutralisation أو إلغاء التقابل لعارض من العوارض. فيطلق على الإلغاء الذي يكون ناتجاً عن هذا الإبدال بهذه التسميات التي تنتمي إلى الصوتيات غير الوظيفية. إلا أنه قال أيضاً - وهذا مهم - بأن التقابل قد يزول بسبب آخر لا يقل أهمية عن الجوار وهو الموقع في داخل الكلمة.

أما الإلغاء بسبب الجوار المؤدي إلى اتحاد الحرفين أو اختلافهما فكثير ولا سيما في العربية وقد تعرض لذلك علماء اللغة منذ القديم. ومثال ذلك إبدال التاء دالا في أزجر أو طاء في اضطراب فالجوار هو سبب تقريب التاء من الدال حتى يزول الفارق بينهما. ولابد من التنبيه هاهنا أن العوارض الصوتية مثل التقريب كموضوع دراسة هو قسم قائم برأسه في الصوتيات والفونولوجية لا تلتفت إلى ما يكتشف هذا العلم إلا من خلال الوظيفة التمييزية.

(2) الفونولوجية والوظيفة بعد تروباتزكوي:

قد سبق أن ذكرنا ما كان لرومان ياكوبسون من دور كبير في اشتهاار حلقة براغ وتأسيسه مع تروباتزكوي للفونولوجية (فهو الذي حرر المبادئ التي قدمت لمؤتمر لاهاي

وواقفه عليها رفيقاه²³. وعمرَ هذا الرجل العبقري فصدر منه الكثير من الأفكار العلمية العميقة بعد وفاة رفيقه الأمير تروباتزكوي في 1939²⁴ ومساهمته في تعميق النظرية اللسانية الجديدة لا يضاهيها إلا ماصدر من الزعماء الكبار للمدرسة البنوية.

أما فيما يخص الفونولوجية فزيادة لما ذكرناه فإنه أول من بيّن من البنويين عدم التعارض بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية. وأن للفونولوجية التاريخية دورا هاما، ولم يسبقه إلى ذلك أحد، فقد حرر في 1928 (سنة انعقاد مؤتمر لاهاي) ثم في 1929 مقالين هامين²⁵ بيّن في مقدمتهما أنّ التحولات الصوتية لا تصيب الأصوات اللغوية منفردة بل في داخل النظام الذي تتدرج فيه ولا بدّ أن يتغير النظام كلّ بتحول فونيم واحد. وعلى هذا الأساس فإن النظريتين التاريخية والوصفية غير متعارضتين لأن التعارض الحقيقي يكمن في النظر إلى الظواهر منعزلة مفككة والنظر إليها ككل. أما التتبّع التاريخي لها فكالنصفج لها في زمان واحد من حيث صحة المنهج²⁶ وقد حاول أن ينلي ببعض الملاحظات في تحول اللغات عبر الزمان:

(1) التحول قد يصيب تنوّعات الفونيم الأدائية فلا يكون فونولوجيا إذ لا يتغيّر بذلك النظام.

(2) أما إذا كان فونولوجيا فلما أن يتحول الاختلاف بين وجهين من الأداء بالنسبة لحرف واحد إلى تقابل فونولوجي أي تقابل وظيفي وهذا يسميه Phonologisation - تحول إلى تقابل أو العكس أي يتحول التقابل الفونولوجي إلى اختلاف أدائي فهو عنده Déphonologisation = تحول إلى تنوّع أدائي، وإما أن يتحول التقابل المعين إلى تقابل

23- هذا وينبغي ألا نخط من قيمة ما أنتجه رفقاؤه غير الروسيين من حلقة براغ مثل Vachek و Havranek و Trnka ومن جاء بعدهما من الشوكيين.

24- ألتجا ياكوبسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 1941 وأنشأ في نيويورك حلقة نيويورك اللغوية وكذلك مجلته المشهورة الملقبة بـ Word وذلك في 1945 وصار أستاذا في جامعة كولومبيا في هذه المدينة وانتقل في 1949 إلى جامعة هارفارد ودرس ابتداء من 1957 بالمعهد الكبير المسمى بـ M.I.T. ولهذا الحادث أثر كبير، كما ستراه، في اللسانيات الأمريكية. وإنتاج ياكوبسون العلمي عظيم فقد نشر ما لا يقل عن 475 دراسة بين مقالة وكتاب.

25- الأول: ملاحظات في التطور الفونولوجي الروسي (صدر في مجموعة (1931، ج4) وكملق في كتاب تروباتزكوي (1949). والثاني: مبادئ الفونولوجية الدياكرونية، صدر في نفس المجموعة (1931، ج4) وكملق في كتاب تروباتزكوي (1949).

26- هذا في تفسيرنا ونعتقد أنه يطابق كلام ياكوبسون. ولم يفهمه هكذا العلماء الذين جاؤوا بعد سوسور.

آخر فهذا عنده Rephonologisation (تغير التقابل). ويمكن أن نمثل لذلك بما جرى من التحولات العربية: فأما النوع الأول فقد ذكر سيويوه عددا كبيرا من الوجوه التي سماها بالمستحسنة كآلف التقيخيم وأنواع الإمالة وغيرها فهما تنوعات إقليمية طرأت في زمان معين في بعض اللهجات وأما النوع الثاني: فمثل تقيخيم الألف أوترقيخها في بعض الكلمات العربية في لهجة الجزائر الحالية (كاز في مقابل كاز بالتقيخيم، فالأول معناه النفط والثاني معناه الغاز) وكذلك الأمر في اختلاف الرأي المرقق والمفخم وهو تنوع أدائي في العربية فصار في المشرق تقابلا مثل: «ظهر في مقابل زهر» أما الثالث فمثل الطاء القديمة (كما وصفها سيويوه بالجهري) في مقابل الدال: تحول هذا التقابل إلى التقابل الآخر: تاء مفخمة/ دال مفخمة (-) الطاء الحالية/ الضاد الحالية)²⁷.

وسنرى ما لياكوبسون من أفكار فيما يخص الظواهر اللغوية غير الصوتية فيما بعد إن شاء الله.

أما فيما يخص الفونولوجية التاريخية فقد ألف أندري مارتيني الفرنسي كتابا حافلا حول ما أسماه بـ «اقتصاد التحولات الصوتية»²⁸. يصرّح في هذا الكتاب أنه ينوي أن يفسر هذه التحولات ولا يكتفي بوصفها كما فعله ياكوبسون. وبنى كل هذه المحاولة على مبدئين طبيعيين متضادين وهما أولا ما يقتضيه الخطاب من البيان والوضوح، وثانيا ما تقتضيه طبيعة كل كائن حي من الاكتفاء بالقليل من المجهود لتحقيق غرضه: والمجهود هنا هو الذي يبذله المتكلم في التلفظ، وهو ما يسميه العلماء في زماننا بقانون الجهد الأقل Principe du moindre effort²⁹، وسمى مارتيني المبدأ الأول بـ «الإقتصاد» Economie (اقتصاد،

27- وهذا سببه القريب عندنا: تحول الضاد القديمة (الصعبة النطق عند من كانت لا توجد في لفته) إلى دال مفخمة في الأكثر فصارَت تراحم الطاء القديمة المجهورة فلتجنب اللبس تحولت الطاء إلى حرف مهموس (من نفس المخرج) تاء مفخمة). فهذه الأمثلة من العربية ولهجاتها وتفسير تحول الضاد والطاء لم يذكره علماء الفونولوجية.

28- Economie des changement phonétiques، الطبعة الأولى برن 1955. هو اختصار في اللغات الجرمانية والساينيات وهو الذي أدخل دراسة الفونولوجية في فرنسا ودرس هو أيضا في نيويورك بين 1946 و1955.

29- انظر كتابه الذي سبق ذكره: ص 21 وص 94. أول من سمي هذا المبدأ هكذا وأثبت وجوده ودوره هو جورج زيف الأمريكي (G.Zipf) إلا أن الفكرة قديمة وخاصة فكرة التعارض بين هذا المبدأ ومبدأ ضرورة المحافظة على وضوح الخطاب. فقد أطل في الكلام بول باسي الفرنسي (في 1890) وعالج ذلك معاصراه: يسبرسن وسويت (Jespersen-Sweet). وذكر موان أن بعض اللغويين في الدانمارك قد تكلموا أيضا عن هذا التعارض (انظر تاريخ علم اللغة في القرن العشرين، ص 78- الأصل الفرنسي) (أو هذا التعارض هو مبدأ أساسي عند علمائنا منذ الخليل وسيويوه (الخفيف في مقابل الفرق). انظر الخصائص 146/1-147).

ص94) (أخذ هذا اللفظ من سويت المذكور سابقاً). وذكر أيضاً ما قاله بول باسي عن هذا التعارض: «يميل الصوتان المتتاليان (في سياق الكلام) أن يتقرب أحدهما من الآخر... ويعارض هذا الميل الحاجة إلى إبقاء الاختلاف الذي له دلالة»، ويضيف: «ومن المعلوم أن هذا الإبقاء للعناصر الهامة لا يحصل بإرادة المتكلم...» (اقتصاد، مارتيني، ص43)³⁰. وفضل مارتيني هنا -زيادة على اعترافه بما جاء به سابقوه- هو يبينه أن التقابل من الجهود المؤدي إلى التماثل أو التجانس للأصوات يقع دائماً في درج الكلام أي في المحور التركيبي (في اصطلاح اللسانيات). أما الضغط الآخر المعارض له وهو المحافظة على العناصر وصفاتها التي لها دلالة فيقع في المحور الاستبدالي أي في كل موضع من مواضع مدرج الكلام حيث يمكن أن يستبدل عنصر بعنصر آخر من جنسه بحسب غرض المتكلم. فالاعتدال اللغوي في حالة زمانية معينة من تطوّر اللغة هو ناتج عن هذين الضغطين. ويؤديه ذلك أن يعد الاقتصاد -في آخر المطاف- لا كميل فقط إلى تقليل الجهود بل كحالة اعتدال واستقرار مؤقت تنتج عن التعارض نفسه كما قلنا³¹.

وبذلك وفق مارتيني عندما دعا إلى اعتبار هذا الاعتدال لا كغاية يرمي إليها كل تطوّر لغوي كما كان يقول بذلك تروباتزكوي وياكوبسون بل كنتيجة لتدافع القوتين الطبيعيتين المشار إليهما وليس كغاية إذ الغائية (Théléologie) هو مفهوم غامض علمياً وأقرب إلى التأمل الفلسفي منه إلى العلم التجريبي (اقتصاد، ص17-18).

30- يقول مارتيني: «إن العدد مما يمكن أن تحدثه أعضاء النطق من الأصوات المختلفة هو لا نهائي نظرياً إلا أن ما يمكن أن ما يمكن أن يضبطه الإنسان من هذه العمليات المضنية في مستوى اللسان أو الأوتار الصوتية هو محدود. أما السمع فهو يساهم بلا شك باستمرار بمساعدته الناطق على النطق المناسب. ولكن حدة السمع التمييزية هي أيضاً محدودة» (اقتصاد ص94-95). ويسمى مارتيني هذا المجز Asymétrie des organes أي عدم تطابق الأعضاء الناطقة، ومعنى هذا أن التلفظ بكلمة تقتضي الانتقال من عضو إلى آخر يختلفان اختلافاً كبيراً ويسمى ذلك أيضاً Inertie des organes أي عدم استجابة الأعضاء (لأنها لم تخلق لهذا الغرض) (اقتصاد، ص95).

31- والجدير بالملاحظة أن مارتيني يحصر نظام اللغة كله (كسائر الوظائف) في المحور الاستبدالي وحده لأن المحور التركيبي (الأقوي) هو مجرد تسلسل الكلام المحسوس عنده وإن كان ضرورياً لمعرفة التباين الأقوي (في تسلسل الكلام -Contraste) فهو ثانوي عنده إذ جوهر النظام التمايزي ينتج من استبدال عنصر بعنصر آخر مقابل له Commutation. وهذا أكبر غلط ارتكبه اللغويون، كما سنراه، عند نقدنا لهذا المذهب.

لقد بين تروباتزكوي (المبادئ، 87-88) أن المتقابلات من الحروف قد يكون في بعضها نوع من الخفاء إذ لا تظهر الميزة لأول وهلة. وليست كذلك المتقابلات ذات الطرفين ك: P و B (لا يوجد في الفرنسية مثلا من الشفوية الشديدة غير الغناء إلا هذان الحرفان) لأنهما يشتركان في صفات لا توجد في غيرهما. فالميزة فيهما: جهر/همس ظاهرة جدا فإذا تكررت هذه الصفة في المتقابلات المتناسبة كانت أكثر ظهورا. أما التقابل المانع فأوضح لأنه تقابل بوجود شيء واحد وعدم وجوده (B/P) هو أيضا تقابل مانع لأن هذين الحرفين لا يمتازان إلا بوجود صفة وعدمها). وليس الأمر كذلك بالنسبة للتقابل المسمى عند الغربيين بالمنفصل أو المتعادل إذ لا يوجد بين المتقابلين إلا القليل من الصفات المشتركة كالعين والباء في العربية (كونهما حرفا جوامد فقط). وكذلك هو التقابل غير القابل للإلغاء لأنه يقتضي أن تكون الحروف المتقابلة متقاربة جدا.

ويترتب على ذلك أن المتقابلات ذات الطرفين المتناسبة المانعة والقابلة للإلغاء هي التي يتضح فيها التفاضل والتقارب بين الحروف وبالتالي النظام الذي تنظم فيه. وهذا بخلاف المتقابلات المتعددة الأطراف المنفردة ومن ثم غير القابلة للإلغاء (المتقابلات ذات الطرفين هي وحدها قابلة للإلغاء) فلا يظهر فيها بوضوح الانتظام المبني على التفاضل والتقارب إذ قد لا تشترك إلا في صفة واحدة عامة مثل كونها من المصوتات أو من الصوامت.

أما ما يوجد بين هذين النوعين من التقابل الواضح وغير الواضح ففيه درجات فكلما كثر في النظام الصوتي التقابل الأول: ذو طرفين متناسب مانع وقابل للإلغاء كان أكثر انسجاما وبالعكس، أو بعبارة أخرى: كلما كثر في لغة من اللغات الاطراد بين الحروف من حيث الفوارق والجوامع كان النظام الصوتي فيها أكثر اعتدالا. وهذا قد لا يلاحظ مائة بالمائة في أي لغة لأن التحولات الصوتية عبر الزمان -في اللغة المنطوقة- لا تبقى النظام على ما كان عليه.

تعميق مفهوم الاقتصاد في النظام الصوتي في المنظور المنكروني (الآتي).

إن الوحدات الصوتية، كما هو معروف، محصورة ومعدودة بخلاف الكلمات التي هي نتيجة لتراكيب هذه الوحدات فهي كثيرة جدا وعددها قابل للزيادة وما يتركب من هذه الكلمات من الجمل فلا حصر له.

فهذا يحصل منه اقتصاد عظيم جدا في التعبير عن الأغراض. فكيف يمكن أن يكتفي بعدد قليل من الحروف ولا تلتبس هذه الحروف بعضها ببعض. وقد أجاب الوظيفيون كل واحد (وعلمائنا عن ذلك منذ القديم) بأنّ المخارج -وهي أقلّ عددا من الحروف- قد يخرج في كل واحد منها أكثر من حرف ويتميز كل واحد منها بصفات أخرى غير المخرج وهي الشدة والرخاوة واللين والجمود والجهر والهمس والتفخيم والترقيق كما هو الشأن في العربية). وهذا هو معنى الاقتصاد أي الاكتفاء بالقليل من العمليات المحدثة للحروف (ومن ثم الاكتفاء بالقليل من الحروف) مع إمكانية تغطية كل حاجات التعبير.

- الاقتصاد وكيفية اشتراك الصفات المميزة في الحرف الواحد

فالسّر في قلة المؤونة وتكاليف التعبير (بالقياس إلى عظمة الإفادة) يكمن، كما رأينا، في كيفية اشتراك الصفات المميزة في كل حرف. والشرط في ذلك هو أن لاتعارض صفة الصفات الأخرى. يقول مارتيني: «إن عدد العمليات اللفظية البسيطة التي لا يمكن أن تلتبس بعضها ببعض في نظام صوتي قليل. ويمكن أن يزداد عددها بتركيبها بعضها في بعض وخاصة التي تقبل التركيب... إذا لم تمنع العمليات الأخرى. وذلك مثل اهتزازات الأوتار الصوتية فإنها لا تعارض أبدا حركات الشفتين أو حركات اللسان ولا يمنع الصوت الذي يحدث هذا الاهتزاز إدراك السامع لاحتماك الحروف الرخوة» (اقتصاد، ص 99 - 100).

ويقول: «فالمتقابلات المتناسبة هي من بين المتقابلات التي بها يزيد عدد الحروف في لغة ما دون أن يتزايد بنفس النسبة عدد العمليات التلفظية التي يجب أن تبقى متميزة» (نفس المصدر، ص 101) وذلك بين جدا لأنّ التناسب يجعل الفارق (وهو ناتج عن عملية تلفظية بسيطة مثل الجهر أو التفخيم وغير ذلك) يطرد فلا يكون لكل متقابلة فارق خاص.

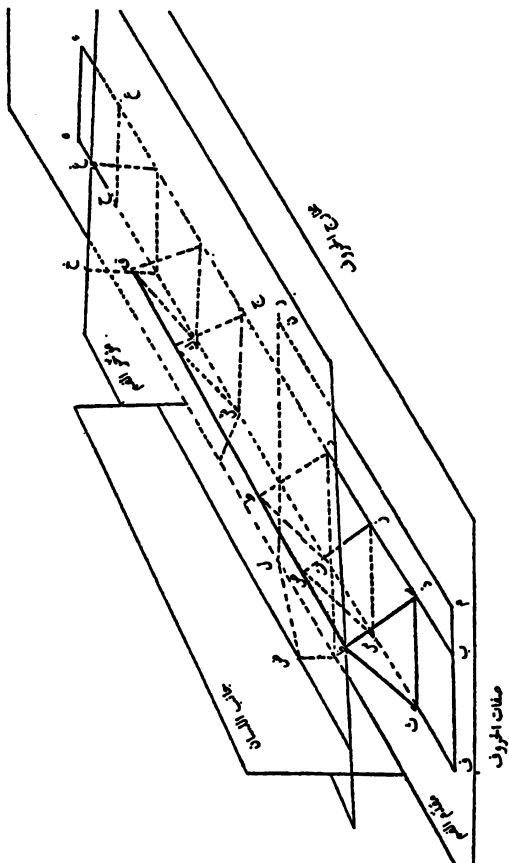
استقرار اللغة بالمتناسبات والحزم ومعنى الاندماج في النظام

يقول مارتيني أيضا: «إن للمتناسبات مساهمة في إبقاء النظام على ما هو عليه. وذلك لأنها ينقل بها عدد عمليات التلفظ... فتكون أبين. ومن جهة أخرى بكثرة دوران هذه العمليات في الكلام (قلة جدها) يكون للناطقين بها أكثر من فرصة لإدراكها وإحداثها أما الفونيمات غير المندمجة المنفردة في النظام فتكون أكثر عرضة للزوال»³². ويخلق لها قرين يتناسب معها أو تتحول مع الزمان إلى قرين آخر لفونيم منفرد مثلها (نفس المصدر، 103).

فأحسن الأنظمة الصوتية هي نظريا التي تكون وحداتها مندمجة أي داخلة في متناسبات أو حزم. فبما أن المتناسبات والحزم هي التي تساهم على بقاء النظام على ما هو عليه إذ تناسب أجزائها هو عين الانسجام اللغوي (إطراد الفوارق في عدة حروف) فالحروف المندمجة في النظام بهذا المعنى (Intégration au système) هي أكثر الحروف مناعة بالنسبة إلى التحول الزمني. أما عمليا فليست كل أنواع التراكيب التلفظية ذات قيمة واحدة فأولى الأنظمة انسجاما ليست بالضرورة أكثرها خفة ولا أكثرها استقرارا عبر الزمان. (نفس المصدر، ص 103-104). ثم إن اتساع المتناسبات والحزم لا يحصل منه ضرورة اقتصاد إلا إذا كان التلفظ المركب الناتج عنها يسهل تحصيله وإدراكه (107).

وسوف نتطرق في العدد القادم إن شاء الله لنظرية ياكوبسون الثنائية وما آلت إليه الفونولوجية في السنين الأخيرة ثم نوجه للفونولوجية عامة ونظرياتها الخاصة للنقد الموضوعي الذي لا مناص منه. مع الالتفات كعادتنا إلى ما جاء به علماؤنا قديما مما له علاقة بهذا الموضوع.

32- مثل اللضاد العربية القديمة، كما رأينا، فكان لا يقبلها شي.



Classe des phonèmes consonantiques
(ou consonnes)

فئة الصوامت

Degrés de fermeture ou d'obstruction		Localisation de l'obstruction			
		Occlusion labiale	Occlusion linguale		
			Région dentale	Région palatale	
Liquides	<i>latérale</i>	/l/ (long)			
	<i>vibrante</i>	/r/ (rond)			
	<i>non latérales non vibrantes</i>	«coulantes» /w/ (oui)	/ɥ/ (lui)	/j/ (yeux)	
Fricatives	<i>non voisées</i>	/f/ (feu)	/s/ (russe)	/ʃ/ (marche)	
	<i>voisées</i>	/v/ (veut)	/z/ (ruse)	/ʒ/ (marge)	
Occlusives	<i>nasales</i>	/m/ (mont)	/n/ (nom)	/ɲ/ (gnon)	
	<i>non voisées</i>	/p/ (pont)	/t/ (thon)	/k/ (camp)	
	<i>voisées</i>	/b/ (bond)	/d/ (don)	/g/ (gond)	
Consonne «neutre»		/h/ (hêtre)			

		Lèvres tirées	Lèvres arrondies		
		Langue vers l'avant		Langue vers l'arrière	
Volume de la cavité buccale	4	Oral	/a/ (patte)	/ɑ/ (pâte)	
		Nasal	/ã/ (pente)		
	3	Oral	/ɛ/ (prêt)	/œ/ (jeune)	/ɔ/ (sol)
		Nasal	/ẽ/ (fin)	/õ/ (parfum)	/õ/ (fond)
	2		/e/ (pré)	/ø/ (jeûne)	/o/ (saule)
		1	/i/ (prix)	/ü/ (lu)	/u/ (moule)
	voyelle «neutre» /ə/ (le)				

1- نظام الصوامت

		Bilabial	Labiodental	Dental	Alveolar	Alveopalatal	Velar	Glottal
Stops	voiceless	p			t		k	
	voiced	b			d		g	
Affricates	voiceless					ç		
	voiced					j		
Fricatives	slit							
	voiceless		f	θ				
	voiced		v	ð				
	groove				s	ʃ		
	voiceless				z	ʒ		
	voiced							
Lateral	voiced				l			
Nasals	voiced	m			n		ŋ	
Semivowels	voiced	w			r	y		

2- نظام المصوتات

	من مقدمه	من وسطه	من مؤخر الفم
	Front	Central	Back
Hight	i	i	u
Mid	e	e	o
Low	x	a	c

34- من كتاب كليسون 24,35 pp. An Introduction to descriptive linguistics,

تعليق

أَلَحَّ الوظيفيون، كما رأينا، على التمييز بين مفهوم الوحدة الصوتية أو الفونيم وتأدياتها المختلفة من جهة، وعلى كون الوحدات الصوتية تتدمج في نظام قائم برأسه وخاص بلغة من اللغات. فأما مفهوم الفونيم فلم ينطرق إليه العلماء العرب مثل الغربيين في زماننا هذا وذلك لأسباب تاريخية محضة، فالإطالة في الكلام عن الفونيم كان، في الحقيقة، رد فعل كما بيّناه على التارخين الغربيين. ثم قد ظهر في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا مفهوم الشكل والصيغة ويجب أن نُعزِّز بين الأفراد التي تتكوّن منها. أما اللغويون العرب فكانوا يسمون حرفاً: أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام غير مفرد³⁵ وكذلك ما يرمز به إلى ذلك في الكتابة³⁶، فهذا هو الفونيم كأقل جزء من الكلام. أما الفونيم في مقابل تنوعاته فهو اسم الحرف (كحرف الجيم مثلاً) وذلك لأن الاسم العام يدل في الوضع على أمة كما يقول سيبويه أي على جنس، لا على فرد معين. فأما ما يحصل بالفعل من صوت فهو المخرج كمصدر لا كاسم مكان فهو بهذا المعنى مصدر للخروج بمعنى الحدوث والتحصيل وإخراج الحرف عندهم هو إحدائه والمخرج كاسم مكان يدل على مكان حدوث الحرف. أما التنوعات للحرف الواحد فهي كما قلنا البديل الواجب أو الضروري أو البديل الجائز (اللغة)، هذا وإن لم يخرجوا بنظرية في ذلك (كالوظيفيين) فلم يفتهم التمييز بين الحرف وحدث الحرف في مخرجه³⁷ ولم يضطّروهم أي حادث تاريخي في زمانهم حتى يثير هذا الموضوع كما فعله الغربيون. ثم إنهم كانوا في زمانهم مشغولي البال بوصف الضوابط التي تضبط النطق الخاص بأكبر عدد من العرب الفصحاء لا ببناء فلسفة حول الحرف.

35- إذ لا يمكن أن ينطق بحرف واحد في اللغة العربية والكثير من اللغات.

36- أما التمييز بين الحرف وبين رمزه الخطي فالسابق كان كافياً لذلك. ولا ننس أن التخليط بين الفونيم وكتابتها لا يحصل إلا عند من يتمكن من دراسة الأصوات.

37- أي تحصيل الحرف كالجيم مثلاً وتصويره صوتاً مسموعاً قد يكون جيماً معطشة أو جيماً مصرية أو جيماً مغربية وغير ذلك مما ينتمي إلى ما يندرج تحت اسم الجيم (وهو حرف أي فونيم بهذا المعنى).

فالجداول الذي تقدمه للقراء الكرام (في ص 259 فيما سبق) وهو النظام الذي تصوّره الخليل وسيبويه تماما وهو في جدول ذي مدخلين: المخارج والصفات. أما المخارج فالمقصود هنا هو مكان حدوث الحرف في القناة الصوتية وهي صفات مميزة أيضا، أما الصفات فهي الكيفيات التي تتميز بها الحروف في داخل كل مخرج. ويسمى الرماني فصولا لأنها تفصل بين الحروف التي تخرج من مخرج واحد.

ويمتاز اللغويون العرب عن المحدثين بجعلهم هذه الفصول متفرعة بالتدرج الأكثر انفتاحا إلى أقلّة أو عديمه وهذا قد عرفه سوسور ولكن الفرق الأساسي هنا هو أن التفرع يقع عند العرب بالزيادة من أفتح الحروف إلى أغلقها³⁸.

(وقد أشرنا إلى ذلك قبل). لذلك يسمون الـ distinctive feature فضيلة إذا كانت وحدها كافية للتمييز.

ثم إن هناك مسائل تطرقنا إليها في كتابنا: اللسانيات العربية واللسانيات العامة وفي دراسات أخرى. منها مفهوم حرف المدّ فهو ليس مصوتا طويلا (على حد تعبير الصوتيات الغربية) بل هو امتداد لصوت الحركة (الجزء الأخير للمصوت الطويل).

ووفق العرب في تمييزهم بين الحركة وصوت الحركة من جهة، وبين هذا الصوت وامتداده من جهة أخرى، لأنهم لاحظوا أن الحركة قد تكون بلا صوت وهو المختلس أو المَخْفَى، كما تقطنوا إلى أن المدّة هي حرف قائم بنفسه لغويا (هي علامة) وإن كان غير مستقل لفظيا (لا يمكن أن ينطق به بدون حركة قبله) إلا أن تحولاته هو على حدة دون الحركة التي قبله تدل على أنّه عنصر قائم بنفسه ولا ينبغي أن يغمر في المصوت الطويل بدعوى أنّه غير مستقل عما قبله.

أما الحروف البيئية فهي بين الشديدة والرخوة، وعجب بعض المحدثين من وضع العرب العين في هذا الفصل، والحق أن العين هي نتيجة عن انقباض وانبساط لوسط الحلق

38- الزيادة تكون بعمل عضو زائد والإغلاق المترج يقتضي هذا العمل الزائد.

(medio-pharynx) سريعين يشبه ذلك الاهتزاز كما تبينه الصور بالأشعة (وليست الحاء هكذا وإن كانت تقابلها في كونها مهموسة من وسط الحلق³⁹).

أما الطاء فكانت مجهورة فزاحمتها الضاد إذ صارت دالا مفخمة (في قراءة القرآن حاليا وفي النطق الفصيح اليوم) وهي غير التي وصفها سيبويه. فصارت الطاء مهموسة وهي خانة فارغة في نظام الفصحى القديم.

أما الجيم فوصفها سيبويه بالشدة (حَبَسِيَّة عند ابن سينا = stop) وجعلها مقابل الشين التي هي رخوة. فهذا يدل على أن شكتها لم تكن مثل شدة الجيم في شمال مصر (G) ونكر سيبويه هذا الحرف عند ذكره الجيم التي كالكاف فليست هي الجيم الأولى وكل هذا يؤكد افتراض القائل بأنها كانت شديدة في بدايتها مثل الجيم المعطشة اليوم⁴⁰.

39- يمكن أن تعتبر العين رخوة بشيء من التسامح في مقابل الحاء بفارق الجهر والهمس.
40- سيصدر كتاب يجمع كل ذلك بالتفصيل وبالاكتفاء على الأجهزة إن أطل الله في العمر.

تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل

بين الشرق والغرب : إيجابياته وسلبياته¹

إن التأثير الحضاري وخاصة الثقافي منه هو ظاهرة طبيعية نشأت مع نشوء الحضارات المتتالية وبحكم اتصال الشعوب منذ أقدم العصور في أشكال متنوعة سلمية وغير سلمية. والتأثير المتبادل بين الثقافات الأجنبية والثقافة العربية قد حصل من أول وهلة في الطرف الغربي من العاهلية الاسلامية : بين أوروبا وصقلية والأندلس خاصة. والذي اخترناه في هذا البحث من هذا التأثير هو ميدان النظريات اللغوية، وهو ميدان اعتقد أنه لم يُستقصى فيه البحث إذ لا يزال يسوده غموض كبير سواء فيما يخص التأثير اليوناني أو الهندي على العرب أم تأثير العرب على الغرب. وذلك لأن هذا البحث يحتاج فيه صاحبه أن ينظر في جميع ما أُلّف من دراسات في اللغات وفي نحو هذه اللغات أو فلسفتها في القرون الوسطى وفي بداية النهضة الأوروبية حتى القرن التاسع عشر، وفي نفس الوقت أن يُحصي جميع ما نقل من العربية إلى اللاتينية من كتب النحو العربي وكتب الفلسفة العربية التي عالجتها كل أو بعض ما يخص اللغات. وهذا عمل كبير جدا لم يخض فيه الباحثون بعد (إلا القليل). وقد كثرت الأقوال الجازمة وغير المنصفة عن حصول تأثير المنطق اليوناني على النحو العربي (نوع الدراسات المطولة الموضوعية) وفي مقابل هذا لا نجد أحدا تطرق إلى تأثير النحو العربي - من حيث المفاهيم ومنهج التحليل - على النظريات اللغوية الغربية قديما وحديثا وربما لا يتصور هذا أحد من المستشرقين. ومع ذلك فهناك نصوص كثيرة وشهادات موضوعية صادرة من علماء غربيين لا يشك في نزاهتهم أشاروا بصراحة إلى هذا. والكشف عن هذه الشهادات غير كاف، في الحقيقة، لإثبات عمق التأثير، ولا مفر من الرجوع إلى النصوص هي بعينها القديمة منها أو القريبة العهد لنتبين بالتصفح لها الواسع والتحليل

1- قدم هذا البحث في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2000.

المباشر ماهية المفاهيم العربية العلمية التي تسربت إلى الثقافة الغربية وإلى ماذا صارت وكيف نبأت مكانتها في النظريات الحديثة.

I- تأثير منطق أرسطو في النحو العربي:

1 - متى تأثر النحو العربي بهذا المنطق؟

نشرنا في 1964 مقالا حاولنا² أن نبرهن فيه على أن النحو العربي لم يتأثر في نشأته ولا عند اكتماله في زمان الخليل وسيبويه بمنطق أرسطو إطلاقا. وقد أقرّ بذلك بعد سنين المستشرقان كارتير (Carter) وتروبو (G.Troupeau)³.

وحصل التأثير بالفعل في زمان ابن السراج⁴ ومعاصريه -كابن كيسان وغيرهما وأولئك الذين سُموا بالمدرسة البغدادية-. وقد ازدهرت الفلسفة اليونانية في بغداد وذلك في عهد المعتضد بالله بالضبط⁵. وهناك شاهد عيان عاش في ذلك الزمان وهو تلميذ ابن السراج أبو القاسم الزجاجي. قال في كتاب «الإيضاح في علل النحو» عند كلامه عن حد الاسم: «ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حتوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم إنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا» (ص 48). وقال أيضا: «ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم... هي من جنس حدود النحويين. وحده في الكتاب المختار بمثل الحد الذي ذكرناه من كلام المنطقيين» (ص 50).

2- في مجلة كلية الآداب بجامعة الجزائر. المجلد الأول 1964 (ص 67 - 86).

3- انظر Les origines de la grammaire arabe في Revue des études islamiques 40 - 1972 (ص 69-97). La logique d'Ibn al-Moqaffa'et les origines de la grammaire arabe in Arabica, (1972/242).

4- وليس الرماني هو أول من مزج النحو بالمنطق كما يزعم ابن الأثيري. والحق أنه لم يفعل هذا إذ لفظه ومفاهيمه هي أقرب إلى علم الكلام منه إلى المنطق الأرسطي.

5- كان في بغداد في ذلك الزمان ثلاث مجموعات من الفلاسفة وكان أكثرهم علماء أو أطباء: أصحاب الكندي: السرخسي وأبو زيد البلخي وابن كرتيب، ومجموعة ثانية على رأسها: ثابت بن قرة، وأخيرا ورثة مدرسة الاسكندرية: ابراهيم المروزي وقويري.

أما قبل ذلك بقليل فقد لاحظنا في بعض النصوص تسريبًا خفيفًا وخفيًا للمنطق وهو يكاد لا يعتد به، وهو القول بأن الخبر هو الكلام الذي يجوز فيه التصديق أو التكذيب وذلك عند المبرد⁶ -شيخ ابن السراج- وهذا اقتباس لم يترتب عليه شيء إذ لم يغير شيئًا من النظرية العربية التي أخذها الأخفش عن سيبويه.

ثم إن الناظر المعن في كتاب الأصول لابن السراج لا يمكن أن تغفل عنه التقسيمات الأفلاطونية: من الجنس إلى الأنواع والفصول، وكذلك الحد الذي يبنى على الجنس والفصل. وقد ورد في ترجمة ابن السراج أنه درس المنطق على الفارابي بعد موت شيخه المبرد كما أخذ منه الفارابي الشيء الكثير من علوم العربية (كما سنراه فيما بعد).

2 - لا أثر لمنطق أرسطو فيما سبق ذلك

أجمع المستشرقون قبل اليوم على حصول هذا التأثير بل ذهب بعضهم إلى أن مفاهيم النحو العربي الأساسية كلها مأخوذة من منطق أرسطو. ولم يأت أحد منهم بأي دليل اللهم إلا القول باستحالة إبداع العرب لكل هذه المفاهيم الدقيقة الناضجة في مدة قصيرة. وهو دليل واه لأن العرب أبدعوا أشياء كثيرة غير النحو في هذه المدة القصيرة، مثل مفاهيم الفقه الإسلامي ومنطق القياس التمثيلي (وهو غير السلوجسموس)، ومسالك العلة عند الأكثمين، وهي مفاهيم ومناهج عربية محضة، فلا يوجد علاقة بين العلة الفقهية والنحوية من جهة وعلل أرسطو من جهة أخرى⁷.

فإضافة إلى ما أثبتناه في بحثنا في 1964 فإننا نقول بأنه لا يمكن أن يثبت التأثير في جوهر النحو العربي إلا إذا كانت مفاهيمه الأساسية وبالتالي تحديداته ومناهج التحليل فيه تتغلب عليها النزعة المنطقية الأرسطوطاليسية لا أي نوع من المنطق، وليس الأمر كذلك. فإن النحو العربي الخليقي قد بني كله على مفاهيم أصيلة لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو، فأساسها التمييز الصارم بين اللفظ والمعنى أي بين بنية الخطاب وما يدل عليه بلفظه

6- المبرد: المقتضب (ت.ع. ضمية). (88/3). ولما الأخفش فانظر كتاب سيبويه تحقيق هارون (26/1)، الهامش 1).
انظر أيضا أصول ابن سراج (36/1).

7- كارثة التخليط بين هذه المفاهيم سببها الجوهري هو ترجمة المصطلح اليوناني بمصطلح عربي سبق أن استعمل بمعنى آخر أبدعه العرب وذلك مثل القيلس ومثل العلة وغيرها.

من جهة وبين هذه الدلالة اللفظية من جهة أخرى. ثم إن هذا اعتبار لغوي محض وليس بمنطقي ولا سبيل إلى عثوره في المنطق اليوناني. أما ما يخص البنية فتكتشف بحمل العبارات التي تنتمي إلى فصيلة واحدة بعضها على بعض. وأما في مستوى الكلام فبهذا الحمل يتضح أن البنية المجردة التي ينطوي تحتها كل كلام فهو العامل والمعمول الأول الذي لا بد منه ثم المعمول الثاني والمخصّصات، وهذا أيضا أمر لغوي محض وليس له مقابل في المنطق الأرسطي. وفيما يخص أصوات اللغة فلا نجد عند النحاة العرب مفهوم المصوّت القصير ولا الطويل ولا المقطع ولا المصوّت المزدوج بل نجد فيه مفهومًا خاصًا بهم وحدهم وهو الحركة ومقابلها السكون، وقد بني التحليل الصوتي - والعروض - كله على هذين المفهومين. وللعرب الجهر والهمس والشدة والرخاوة ولا يوجد مثل هذا إطلاقًا عند اليونانيين، وأما الهنود فنجد عندهم مثل هذا لكن يتصور آخر، ثم ليس عندهم ما يقابل الحرف المتحرك والحرف الساكن⁸، فهو شيء تفرد به العرب.

ثم في أي مكان يمكننا أن نعثر في كتب المنطق اليوناني على المفاهيم الرياضية التي كانت أساسًا للمنهجية التحليلية الخليلية، كالعلامة الغير الظاهرة والابتداء وخلوّ الشيء (كل هذا هو الصفر)، ومفهوم المثال أو البناء، ومفهومي الأصل والفرع، والقسمة التركيبية في تقاليد حروف الكلمة وكل ما بني عليه من الجبر التركيبي الذي وضعه الخليل.

3 - غزو منطق أرسطو للفكر العربي وامتزاجه بالنحو العربي وما ترتب على ذلك من

اختفاء المفاهيم الأصلية

على إثر ما حصل من تسرب الكثير من المفاهيم المنطقية في النحو العربي في نهاية القرن الثالث الهجري (وبتراءى ذلك جيدا في جميع الكتب النحوية) أعجب العلماء بما أدخل من الحدود على النحو مما سموه بـ «أوضاع المنطقيين»، وخاصة في الكثير مما جاء بعنوان «مختصر في النحو» ألف لتعليم العربية، مثل «الموجز» لابن السراج و«الجمل» للزجاجي.

8- أول من تظن إلى هذا سوسور في عصرنا هذا (المتحرك عنده هو ما يسميه Explosif والساكن Implosif) ولا يوجد هذان المفهومان عند أحد قبله إلا عند العرب، وأثبتت التكنولوجيا اللغوية الحديثة أنهما حقيقة ملموسة وبالتالي ضرورة الاعتماد عليهما في البحث العلمي والتعليم.

وغيرهما. ففيها أثر واضح للمنطق اليوناني. إلا أن النظرية الأساسية لم تمس. فكان الحدود وبعض المفاهيم أضيفت فقط إلى ما عرف من حدود القدامى. وتقطن الكثير من العلماء إلى وجود نظريتين مختلفتين في النحو فنبهوا القراء -كما فعل الزجاجي في الإيضاح- ومن جاء بعده ممن استساغ المفاهيم المنطقية، فميزوا فيما بعد بين الحدّ بالجنس والفصل وبين الحد بذكر الصفات اللازمة أي الخصائص أو العلامات وهو الحد العربي (وسموه «الحد بالرسوم» تخليطا بينه وبين الحد الرسمي المنطقي). ويقول ابن يعيش في شرحه للمفصل: «والفرق بين العلامة والحدّ أن العلامة تكون بالأمور اللازمة والحد بالذاتية» (3/7).

وبعد ذلك بالغ بعض النحاة من المتأخرين فأدخل في النحو الكثير من المفاهيم الفلسفية المحضة وذلك مثل ابن العريف في شرحه لجمل الزجاجي، يقول: «قد يتركب الاسم مع الفعل فيكتفى به دون الحرف لأن العرض إذا اتصل بالجواهر اكتفى وقام به وكان موجودا به». (مخطوط دار الكتب بمصر/ الورقة 8).

إلا أن الإحكام للمفاهيم غير اللغوية في الدراسة اللغوية كان غير خطير إذ كانت تستعمل فيه المصطلحات كما وضعت على أصلها. والخطر بل الطامة الكبرى هو اختفاء المفهوم الأصل مع بقاء اللفظ نفسه واستبداله بمفهوم غريب عن النظرية الأصلية⁹. وقد أشرنا قبيل إلى ما حصل من فطبع الخلط بين مفهوم السلوجسموس الأرسطوطاليسي وبين القياس العربي الذي ليس هو مجموع مقدمتين ونتيجة بتاتا. ولحسن الحظ لم يحصل هذا عند النحاة، حتى المتأخرين منهم، ولكن حصل، مع الأسف، عند بعض المحدثين من علمائنا في اللغة. فقد بحث بعضهم عن القياس عند أبي علي الفارسي وليس في ذهنه إلا المقدمتان والنتيجة. وبعضهم يجعله مماثلا لـ Analogia وهي إحدى الصور الاستدلالية الثلاثة عند أرسطو طاليس: القياس والاستقراء والتمثيل، وذلك لأنه كثيرا ما لاحظ أن القياس غير اليوناني قد يُسمى قياس التمثيل¹⁰. وكمصطلح «مفرد» أيضا فقد يطلق على مفهوم «ما لا يدل جزؤه

9- نحن لا نريد بالأصول هنا القديم بالضرورة بل الشيء المُذع غير المقتبس.

10- في كتب أصول النحو مثل الاقتراح للسيوطي.

على جزء من معناه» وهو مفهوم أرسطو طاليسي يذكره عند حدّه للاسم و«الكلمة» (الجزء الثاني من الحكم المنطقي). ولا يدل هذا اللفظ عند سيوبه ولا الخليل على هذا بل على ما ليس مركبًا (كثيرًا ما يقول النحاة: «إفرادا وتركيبًا»). وكذلك هو الأمر بالنسبة لكلمة «علة» فهي لا تدل منذ زمان بعيد على ما قصده الخليل وتلاميذه فقد حدّد هذا اللفظ في كتاب العين هكذا: «حدث يشغل صاحبه عن وجهه» (تحقيق درويش، 100/1) وهو ما يمنع أن يكون الشيء مثل نظائره ويخرجه من بابهِ. وصار يطلق أخيرًا على كل سبب وعلى ما كان يُفهم من العلل الأربعة الأرسطوية¹¹.

وهذا التخليط هو خطير وهو عندنا من أسباب الجمود الفكري العربي لأنه منعنا (مع أسباب أخرى هامة) من أن نواصل أعمال المبدعين من أسلافنا. وقد نطقن لذلك الكثير من العلماء منهم ابن تيمية، وقد بين الفروق القائمة بين الحد العربي والحد الأرسطي وبين القياس اليوناني الذي سماه بالقياس الشمولي وبين القياس العربي وهو غير القياس التمثيلي ولا يعني به ما يعنيه أرسطو من التمثيل.

II - تأثير النحو العربي وفلسفة اللغة عند العرب في النظريات اللغوية الغربية

1 - مفاهيم لغوية ظهرت عند الغربيين ولا أثر لها في التراث اليوناني اللاتيني

لقد دخلت المفاهيم اللغوية العربية أوروبا عن طريق الفلسفة العربية التي نقلت إليهم مع الكثير من كتب العلوم ابتداء من القرن العاشر والحادي عشر الميلادي، وقد تجنّد لترجمة الكتب العربية عدد كبير من المترجمين في الأندلس وصقلية وأوروبا (مثل حلقة أكسفورد)¹². هذا زيادة على ما كان اطلع عليه بعض العلماء الأوروبيين من هذه المفاهيم في هذه الكتب

11- عند الفلاسفة.

12- من هؤلاء المترجمين نذكر: Adelard of Bath (المولود في 1070) و J.De sévilla ، و Hermann Gundisalvi ، و R.of Chester ، و G.Cremonensi و M.Scot وغيرهم كثيرون، وأكثرهم كانوا من العلماء نكروهم بهذه الصفة روجر بيكون ولثني عليهم لمعرفة اللغات. وقد أعمل علمائنا في عصرنا هذه التراجم التي تركها هؤلاء ولم يتناولوها بالدراسة بل ولا حاول أحد أن يحصرها ويعرف بذلك ماهية الأفكار والنظريات والمناهج العلمية العربية (بالدقة العلمية المطلوبة) التي دخلت أوروبا ومتى وقع ذلك بالضبط وغير ذلك مما هو مهمل إجمالاً كاملاً.

مباشرة ومن كتب النحو بفضل معرفتهم للغة العربية ونخص بالذكر الداعي إلى «علم التجربة» (Scientia Experimentalis) لأول مرة في أوروبا ألا وهو روجر بيكون الإنجليزي Roger Bacon (المتوفى في 1214)¹³.

مفهوم علم اللسان:

وقد طلع روجر بيكون على ما كتبه أبو نصر الفارابي في كتاب «إحصاء العلوم» الذي كان نقل إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر (ترجمة G.Cremonensi). يقول بيكون: «إن النحو هو في جوهره واحد في جميع اللغات وإن كانت تتنوع تنوعاً عرضياً»¹⁴. ويقول الفارابي: «وهذه ليست توجد في العربية فقط بل في جميع الألسنة... فعلم النحو في كل لسان ينظر فيما يخص تلك الأمة وفيما هو مشترك له وغيره» (ص 61).

وأول من قال بذلك في تاريخ الإنسانية هو الفارابي ولم يسبقه إلى ذلك إلا بعض النحاة كالمبرد وأتباعه (خاصة ابن السراج والزجاجي) إذ صرح بأن الأقسام الثلاثة للكلم هي موجودة في جميع اللغات، وربما استوحى الفارابي من شيخه ابن السراج فكرته من هذا الكلام فعممه بتطبيقه على جزء كبير من اللغة. ومن ثم جاءت فكرة الكليات اللغوية (The Universals).

وانتشرت هذه الفكرة في أوروبا وكانت المصدر لما سمّوه «بالنحو العام» Grammaire générale أو Universal Grammar ألف فيه ج. هاريس (J. Harris) الإنجليزي كتابه Hermès¹⁵، وكذلك فلاسفة «الموسوعة» الفرنسيون (والنحاة الذين ساهموا في تحرير هذه الموسوعة) وغيرهم. أما التسمية الحديثة Science of language فهي ترجمة للعبارة العربية «علم اللسان» التي استعملها الفارابي ونقلت عن طريق الترجمة اللاتينية Scientia

13- أدرك بيكون جيداً ما وجده في كتب ابن الهيثم في كتاب المناظر من القوانين والتجارب الفيزيائية في البصريات وألف في ذلك كتاباً، وذاعت هذه الأشياء في أوروبا ذيوفاً كبيراً، ولا يعترف أكثر مؤرخي العلوم بما أثبتته العرب من قوانين البصريات بل ينسبون ذلك كله إلى ديكارت.

14- ذكره Gilson في كتابه: تاريخ الفلسفة في العصر الوسيط ص 405.

15- ذكره الكامل: Hermès or Philosophical inquiry concerning universal grammar (London, 1751).

Lingue . وانفتح هذا الميدان من جديد -بعد أن سادت البحوث في تحوّل اللغات التاريخي في القرن التاسع عشر- بشكل جديد تمامًا بداية من فردينان دي سوسور. واستخدمت لفظة Linguistique =علم اللسان أو اللسانيات لأول مرة في عام 1826.

مفهوم العامل:

ظهر في القرن الثالث عشر الميلادي -لأول مرة في تاريخ أوروبا- مفهوم العامل والعمل، واستعمل في ذلك اللفظ اللاتيني REGERE ومعناه الأصلي هو التدبير والتحكم في الشيء، وطبق على الفعل الذي جُعِل هو السبب في ظهور الإعراب. يقول بطرس هلياس الفرنسي (في الفرنسية «Pierre Hélic»): «إن أهل زماننا من النحاة يقولون: dictio regit dictionem: بينما كان يقول بريسبانو (النحوي) D.exigit.D، فلا أرى باسا في هذا المصطلح الذي جاء من نُحَاتنا فهو مجاز، له دلالة [فالعامل] بمنزلة القائد الذي يسيّر (regit) جيشًا فكذلك هو الفعل الذي يسيّر الرفع في التركيب»¹⁶. ويقول من جهة أخرى: «العمل معناه أن تتحكم كلمة في أخرى في داخل تركيب حتى يكتمل هذا التركيب» (ص 241).

وكتب لهذا المفهوم وهذا اللفظ بالذات النجاح الكامل، فقد اطرّد استعماله في أكثر كتب النحو باللغات الأوروبية واستعمل بعضهم مرادفًا له وهو *gubernare* وكان معناه في ذلك الزمان (حتى الآن) «تسيير العامل للإقليم». وعند ظهور البنية ترك هذا المفهوم فأحياه من جديد، منذ عهد قريب جدًا، تشومسكي وله تقريبًا نفس المعنى عنده¹⁷.

فهذان اللفظان بهذا المعنى في النحو لا نجد لهما أثرًا إطلاقًا في أي كتاب نحو أو لغة ألف في أوروبا قبل القرن الثالث عشر. والغريب أن العامل بهذا المعنى هو مفهوم مانوس عند النحاة العرب بل هو من مفاهيم النحو الأساسية¹⁸. ولا ندري هل أخذ النحاة الغربيون هذا المفهوم من العرب، وإن حصل هذا فكيف كان ذلك؟ أم كتب النحو المترجمة أم روجّه أحد من درس العربية على أصحابها في مدارس الأندلس أو صقلية من أولئك العلماء المترجمين

16- انظر Notices et extraits: Thurot ص 74 و 239 أيضا (باريس 1886).

17- مصدره بالإنجليزية هو *government*، ونعتقد أن تشومسكي أخذ هذا اللفظ في نفس الوقت من مصطلحات النحو العبري (وهو منقول من النحو العربي) مع استئناسه بوجوده في كتب النحو الإنجليزي.

18- وهو أهم عنصر في النظرية الخليلية الحديثة، وصاغها المهندسون لاستثمارها في الحاسوب.

أو غيرهم، ومهما كان فإن ترجمة Erpenius في بداية القرن السادس عشر للأجرومية استعملت فيها كلمة rectio للعمل و regens للعامل. وإن دل ذلك على شيء فهو أن المترجم الأوربي علم أنهما يدلان على مفهوم واحد.

المسند والمسند إليه :

يستعمل بطرس هلياس -السابق الذكر- لأول مرة أيضا- اللفظين Supponi: Apponi، وصارا فيما بعد Suppositum و Appositum للدلالة على المسند والمسند إليه، ويقابلهما في المنطق الـ Subjectum والـ Praedicatum، وهما في الأصل لا في جميع الأحوال الموضوع والمحمول في منطق أرسطو، واستعارهما النحاة الرومانيون ولا يزال يستعملهما النحاة الغربيون بهذا المعنى إلى يومنا هذا. ويبدو أن نحاة القرن الثالث عشر رفضوا الخلط بين المفهوم المنطقي وبين المفهوم اللغوي المحض -الذي يتمثل في المصطلح العربي المسند والمسند إليه (وظهر لأول مرة عند سيويه)-. فمن المنظور المنطقي هو الحكم الذي محكه الصدق أو الكذب، ومن المنظور اللغوي هو الخطاب الذي يصلح للبيان والإفادة ليس إلا. وربما أدهم ذلك إلى تبني المفهومين العربيين، ونرجح ذلك لأن الكلمتين اللاتينيتين الأوليين معناهما المعتمد والمعتمد عليه ولا تعنيان -وكذلك المسند والمسند إليه- أن حكما حمل على موضوع فاحتمل الصدق أو الكذب (وهذا يمكن أن يقال عن الجملة خبرية فقط وليس بالضرورة).

2 - مفاهيم لغوية عربية اقتبسها العلماء الغربيون في القرنين السادس عشر والتاسع

عشر:

من أوائل العلماء الأوربيين الذين تأثروا بالنحو العربي مباشرة -لا عن طريق الفلسفة- نذكر اللغوي الإسباني Sanctius¹⁹. ويعرف بأنه كان واسع الاطلاع ولا سيما فيما يخص النحو العربي. وفي كتابه الأساسي المسمى Minerva²⁰ في نحو اللغة اللاتينية قد أحاط حقيقة بكل المفاهيم الأساسية التي اطلع عليها في كتب النحو التي راجت في ذلك الزمان ولا

19- لاسمه الكامل: F.Sanchez el-Brocense وهو غير الفيلسوف.
20- نشر لأول مرة في 1887، وترجم إلى الإسبانية والفرنسية في السنين الأخيرة.

سيما التقسيم الثلاثي للكلم، وتبنى هذا التقسيم من النحاة الفرنسيين Buffier و Dangeau. هذا ولم يشر سنكتيوس ولا مرة إلى أن التقسيم الثلاثي هو لأرسطو كما فعله الكثيرون في زماننا²¹.

إن سنكتيوس هو أول من أدخل مفهوم الإضمار في النحو اللاتيني وسماه بالـ Ellipse. وحاول مثل نحاة العرب أن يعلل الكثير من العبارات المختصرة بتقدير ما هو محذوف. وبرع في ذلك وهو لا يتعسف في ذلك أبداً لأن الإضمار هو نتيجة لعملية خاصة وهي حمل العبارات بعضها على بعض ليكتشف البنية التي تجمعها إن وجدت، وقد تخرج بعض العبارات عن نظائرها ولا تطرد بسبب الحذف لأسباب كثيرة، كالاستخفاف وطرد الباب ورفع اللبس وغير ذلك مما ذكره العرب في كتبهم. وأخذ ذلك نحاة بورويال إلا أنهم تعسفوا إذ كانوا قد قرروا أن تكون جميع العبارات أيًا كانت على نمط واحد ولو اقتضى ذلك التقدير غير المعقول، كل ذلك باسم المنطق والعقل²². وتأثر أيضا بهذا المذهب النحوي الفرنسي المشهور Dumarsais الذي حرر الكثير من المقالات في «الموسوعة» في القرن الثامن عشر.

واقضى ذلك أن يستعير سنكتيوس من النحاة بالضرورة مفهوم القرينة المقالية والحالية، إذ لا يمكن كما صرح بذلك كل النحاة أن يحدث أي حذف وأي إضمار إلا ومعه سياق أو حال يرتفع به اللبس (Situation or Context).

III - تأثير النحو العربي على علماء القرن التاسع عشر عن طريق أستاذ هذا الجيل منهم: وهو Sylvestre de Sacy (المتوفى في 1838).

بدأت الدراسات الخاصة باللغة العربية في الجامعات الأوروبية في القرن السادس عشر، فترجمت بعض المختصرات النحوية كالأجرومية والكافية لابن الحاجب وغيرهما، واستمر ذلك حتى ظهر أحد كبار المستشرقين الذين أنتجوا كثيرا من الدراسات في اللغة العربية وهو

21- أضفنا في ذلك في مقالنا الذي سبق أن ذكرناه. (لا يوجد عند أرسطو إلا الاسم والكلمة (في كتاب العبارة) ويذكر ثمانية أقسام في كتاب الشعر. وقالوا بأن القسم الذي خصصه لهذه الأقسام الأخيرة منحول وبعضهم قال إنه ناقص).

22- ورد عليهم بمنف اللغويون البنويون فبالغوا في هذا الرد فألغوا التقدير وأخرجوه من جملة أدواتهم العقلية.

Sylvestre de Sacy الفرنسي الذي عاش في بداية القرن التاسع عشر. واشتهر هذا الرجل
الذي بحث نزع إليه الكثير من الطلبة من الألمان ومن خارج فرنسا وكان معه عالم آخر اسمه
Chézy، تتلمذ عليهما جماعة ممن صاروا بعدهما من عمالقة التفكير اللغوي الأوروبي،
ونذكر منهم فون هومبولت Von Humbolt، والأخوين جريم Grimm، وفريدريك شلجل،
وهم من مؤسسي اللسانيات الأوروبية.

وقد أطلع دي ساسي هؤلاء على الكثير من المفاهيم التي لم تكن معروفة، وذلك مثل
المادة الأصلية التي سموها بجذر الكلمة. فهذا كان مجهولا تماما عنده علماء الغرب قبل
القرن التاسع عشر. وصرح بعضهم أنهم وجدوا هذا المفهوم عند علماء الهنود القدامى،
ويكون هذا صحيحا بالنسبة إلى بعضهم إلا أن هذا الجذر قد عرف قبل أن تترجم وتشر
الكتب الهندية (في وسط القرن 19 وبعده).

وقد اشتهر عند هؤلاء العلماء مفهوم الجذر، فراحوا يحللون الكلام إلى جذور ولو اصق
(affixes). وعرفوا أيضا مثال الكلمة (وزنها وبناءها)، ولم ينتبهوا إلى أهميته العظيمة،
كما لم ينتظنوا إلى أنه ناتج عن تحليل رياضي يحتاج إلى أن تجرد الوحدات ويرمز إليها
برموز مثل (ف/ع/ل) في العربية، ثم أضف إلى هذا أن التحليل عندهم منذ أقدم الأزمنة هو
تحليل تقطيعي فقط فيجب أن يُقضي إلى قطع صوتية محسوسة لا مجردة. وإلى الآن تجهل
اللسانيات الغربية ما «للمثال» العربي من قيمة ابستمولوجية عظيمة، كما يجهل الكثير من
معاصرينا أن المثال يوجد في مستوى الجملة وليس خاصا بالكلم.

هذا واهتم العلماء الألمان كثيرا بعد دراستهم على دي ساسي وعلى من تتلمذ عليه من
شيوخهم بالنحو العربي وبما كتبه علماؤنا في الصوتيات خاصة، ونذكر هنا البعض منهم:

1) Ernst Brücke (ابتداء من 1849): تطرق في كتابه: Grundzüge der
Physiologie und Systematic der Sprachlaute إلى ما قاله عن النظام الصوتي في
لغتهم كل من اليونان والهنود والعرب. وله أيضا دراسة عن الأصوات في العربية:
Beiträge zur Lautlehre der arabischen Sprache (1860).

2) Czermak: له دراسات في الصوتيات المخبرية هامة.

3 Wallin: نرجم إلى الألمانية نصوصاً خاصة بأصوات العربية، ونرجم إلى الألمانية أيضاً عدة نصوص من كتب القراءات وكتابات أبي البقاء وغيرهما، وعلق عليهما وذلك في دراسة: Über die Laute des Arabischen und ihre Bezeichnung in L.D.M.G, 1855, p.1-69, p599-665.

4 R.Lepsius: اهتم أيضاً بصوتيات العربية وله: Über die Arabischen Sprachlaut und deren Unschrift, 1861.

هذا ولم يعرف القدامى من علماء اليونان ولا الرومان ولا أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر معنى المجهور، كما استغفلت على أفهامهم بعض المصطلحات الصوتية العربية وكانت غريبة على الثقافة الغربية قديماً وحديثاً (حتى على هؤلاء الذين ذكرناهم).

قال ماتسون (Mattson) في كتابه عن لهجة بيروت (1911): «في وقت متأخر تحصل علمائنا في المشرقيات على المعلومات الصوتية التي كانت تتقصم فاستطاعوا أن يفهموا على الأقل ما كان العرب قد لاحظوه وأثبتوه، وكان العرب قد أصابوا في معظم ما قالوه» (ص 10)، وذكر ماتسون دي ساسي الذي لم يدرك شيئاً من التقسيمات الصوتية العربية. وقد منع ساسي وبعض من جاء بعده من فهم هذه الأشياء ما ورثوه من الصوتيات اليونانية فكان كالحجاب على عقولهم وعلى أذهانهم، وكيف كان يمكن أن يميزوا بين المجهور والمهموس وهم لا يعرفون أن هذا يحصل في «أقصى الحلق» بوجود «صوت الصدر»²³ (اهتزازات الأوتار) (وقد استغل ذلك إلى الآن على زملاتنا)، وأقر الغربيون ذلك التمييز نهائياً يوم تمكنوا من مشاهدة هذا الاهتزاز في المختبرات الصوتية في نهاية القرن العشرين.

وينطبق هذا أيضاً في الوقت الراهن على مفاهيم خاصة بعلماء العرب ولا مقابل لها أبداً في الصوتيات الحديثة وهو مفهوم المتحرك والساكن، وحرف المد، وامتناع الابتداء بالساكن، وكون العين حرفاً بينياً وغير ذلك، وقد حاولنا أن نبرهن على صحة كل هذه المفاهيم بالاختبار بالأجهزة الحديثة.

23- بينا في بحث لنا سابق أن المقصود من الصدر أو أقصى الصدر هو مستوى أقصى الحلق كما هو عند قدامى الأطباء العرب (راجع مقالنا جمال نحي علم الخليل) الذي قدمناه في 2000 في مؤتمر المجمع اللغوي بمصر).

IV - تأثير اللسانيات الغربية الحديثة في التفكير العلمي العربي:

اكتشف الباحثون العرب المحدثون ما جدّ من جديد في ميدان البحث اللغوي في الغرب منذ زمان غير بعيد وذلك بما أوفد إلى هذه البلدان من وفود طلابية أو باتصال مباشر، في المغرب العربي خاصة. وأول ما حصل هو في وقت ازدهار المذهب اللغوي المسمى بالبنوية (Structuralism). وكان الذين أخذوا عن الأساتذة الغربيين قد أبهرهم هذا المذهب إلى حد بعيد (حتى أبطل الكثير منهم كل ما وصل إلينا من أسلافنا حتى من المبدعين منهم بل ولاسيما من المبدعين) وذلك مثل نقضهم المعيار حتى كظاهرة واعتماد الوصف وحده وبالتالي رفض العلة والتعليل. ثم حاول بعضهم أن يطبقوا مفاهيم البنوية ومناهجها على العربية كما هي دون أي نظر أو نقد أو تمحيص سابق. ثم مضى زمان حتى ظهر مذهب جديد ألا وهو النحو التوليدي التحويلي فتحمس بعضهم له وراحوا يطبقونه، كما أخذوه، على العربية، ثم ظهرت مذاهب مختلفة منها الوظيفية الحديثة (وأحد زعمائها: Dick الهولندي) فحصل مثل ما حصل في السابق. والذي يؤاخذ على هؤلاء ليس هو الاقتباس من غيرهم فهذا جائز ومرغوب فيه بل الاقتباس بدون نظر وبدون تمحيص، والارتياح الكامل لأي مذهب أو موضة تظهر في الغرب، والاقتناع الراسخ أن ما مضى عليه زمان فلا بد أن يكون غير ذي قيمة في جملته، وهذا خضوع تام للإيجابية الأوروبية القائلة بأن العلم هو هذا الذي تمارسه أوروبا وحدها منذ أول نهضتها لأنه إيجابي أي غير ميتافيزيقي يعتمد على ظواهر الحواس. وهيهات أن تكون العلوم في هذه البلدان نفسها على هذا الشكل الساذج كما تصورته الإيجابية (Positivism).

الجانب الإيجابي للنظريات اللسانية الحديثة :

أثبت العلماء في القرن التاسع عشر ثم سوسور ونظراؤه أن الظواهر اللغوية كأي ظواهر يمكن أن تدرس دراسة علمية موضوعية، وأن الألسنة البشرية مثل كل الظواهر تتحول من حال إلى حال عبر الزمان حتى تصبح ألسنة أخرى، وأن لهذه التحولات الزمانية قوانين صارمة، ثم اثبتوا بعد ذلك أن الألسنة يجب أن تدرس أيضا في حد ذاتها أي من حيث هي أدوات للاتصال والتبليغ، وأن لكل واحد منها نظاما من الرموز الصوتية خاصا بها من

أجل اكتشاف أوصافه وخصائصه. فتبين للناس حينئذ أن دراسة اللغات ليس الغرض منها بالضرورة اكتساب القدرة على استعمالها بل أيضا الكشف عن أسرارها في ذاتها. وكثرت، على هذا، الدراسات والبحوث في أكثر اللغات البشرية من حيث هي ظواهر تستحق الدراسة العلمية لا لغرض آخر غير تحصيل العلم النظري لا المهارة فقط وذلك بالتحليل الدقيق الخاضع لمقاييس معينة. فهذا كله إيجابي جدا على الرغم من المذاهب الكثيرة المتشعبة التي ظهرت بعد موسور في كيفية تناول هذه الدراسة العلمية، واشتد الاختلاف فيها بسبب اختلاف التصور لماهية اللغة: هل يبني التحليل كله على كون اللغة أداة تبليغ أم هناك أوصاف أخرى للغة عميقة لا يمكن أن يتغافل عنها، وهل يجوز لنا أن نكتفي بالوصف لنظامها الباطني بل هل هذا النظام هو مجرد نظام تقابل بين الوحدات وألا يجب أن نعتد بمعيار اللغة كظاهرة وكآلية اجتماعية ينتظم عليها استعمالها إذ لا توجد لغة في الدنيا دون معيار معين وغير ذلك. فكل هذا هو مفيد لأنه سيؤدينا إلى تصور موضوعي للغة، ولكل هذا أيضا تطبيقات كثيرة في ميدان تعليم اللغات وأمراض الكلام والعلاج الآلي للغة.

وفيما يخص هذا العلاج الآلي للغة فقد نشأت منذ عهد غير بعيد تكنولوجيا خاصة باللغة منذ أن صار العلماء والمهندسون يستعينون بالحاسوب في تحليل اللغة، ولهذا خصوبة عجيبة إذ لا يزال يأتينا أصحابه بمعلومات جديدة قد لا يستطيع اللغوي أن يحصل عليها هو وحده.²⁴

الخاتمة :

لقد حصل تأثير متبادل واسع في ميدان النظريات اللغوية ومناهجها التحليلية بين الحضارتين العربية والغربية منذ زمان بعيد، كما رأينا، إلا أن معرفة ذلك تحتاج إلى أن يتفرغ لها وينكبّ على دراسة هذا التأثير كل من يهتم بذلك. ويجدر بنا أن نقول بأن الكثير من المفاهيم العربية اللغوية تحتاج إلى أن ينظر فيها بجدّ وبموضوعية ولا سيما تلك التي لا تزال غامضة عند الكثير من الباحثين، ونأمل أن تتضافر الجهود للحصول على تجديد كامل للسانيات العربية إن شاء الله.

24- والمدرسة الخليلية الحديثة، التي سبق أن ذكرناها، تتكون من هؤلاء اللغويين والمهندسين العرب الذين يحاولون أن يحيا «علم الخليل» بقراءة جديدة لما تركه نحاتا الأولون، ويحاولون صياغة النظرية لاستثمارها على الحاسوب.

المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع باللغة العربية العربية:

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، القاهرة، 1328.

أبو شامة (عبد الرحمن بن اسماعيل)،

- إیراز المعاني من حرز الأمانی، ، تحقیق عطوة عوض، القاهرة، 1402.

- المرشد الوجيز، تحقیق طیار الی قولاچ، بیروت، 1395.

أبو عبیدة، مجاز القرآن، تحقیق فواد سزکین، القاهرة، جزآن، 1959.

ابن أبی السداد، الدر النثیر، معهد المخطوطات العربیة، 30 قراءات.

ابن الجزري، النشر فی القراءات العشر، تصحیح محمد علی الصباغ، القاهرة، بدون

تاریخ.

ابن السراج، الأصول فی النحو، مخطوطة المكتبة العامة بالرباط رقم 326 أوقاف.

ابن جنی (أبو الفتح عثمان)،

- الخصائص، تحقیق محمد علی النجار، القاهرة، 1952-1956.

- سر صناعة الإعراب، القاهرة، 1954.

- المحتسب فی شواذ القراءات، تحقیق علی النجدي وزمیلیه، جزآن، القاهرة.

- المنصف، القاهرة، 1954 - 1960.

ابن حزم، کتاب الفصل، القاهرة، 1317-1321.

ابن خالویه،

- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقیق د.عبد الرحمن بن سلیمان العثیمین،

القاهرة، جزآن، 1413.

- المختصر في شواذ القرآن، نشر برجستراسر، القاهرة، 1934.
- ابن سلام (أبو عبيد القاسم) ، فضائل القرآن، تحقيق أحمد الخياطي، رسالة ماجستير، دار الحديث الحسنية، الرباط، 1406-1407.
- ابن سينا،
- أسباب حدوث الحروف، تحقيق الدكتور يحي مير علم ومحمد الطليان، دمشق، 1983.
- الشفاء: جوامع علم الموسيقى، القاهرة، 1956.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، 1972.
- ابن مهران (أبو بكر) ، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حكيم، دمشق، 1407.
- ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة، بدون تاريخ.
- الأخفش، معاني القرآن بتحقيق د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الثانية، 1981 .
- الأزهري، تهذيب اللغة، القاهرة، 1964-1967.
- الإسترابادي (رضي الدين)،
- شرح الشافية ، القاهرة، 3 أجزاء، 1939.
- شرح الكافية، اسطنبول، 1275هـ.
- الباقلائي (أبو بكر)،
- كتاب التمهيد، تحقيق الأب يوسف مكارثي، بيروت، 1957.
- نكت الانتصار، تحقيق د. محمد زغلول سلام، الإسكندرية، 1971.
- البزدوي (علي بن محمد)، أصول البزدوي، الأستانة، 1307.
- الجصاص (أحمد بن علي)، أصول الجصاص، مخطوط دار الكتب المصرية، رقم 229 أصول.

- الخليل ابن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.ابراهيم السامرائي، بغداد، 1980.
- الخياط، كتاب الانتصار، تحقيق أنادر، بيروت، 1957.
- الدائي (أبو عمرو)، جامع البيان في القراءات السبع، مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم 3م.
- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، القاهرة.
- الرازي (أبو بكر) ، التفسير الكبير، القاهرة، بدون تاريخ.
- الرماتي، شرح كتاب سيبويه، معهد المخطوطات رقم 88.
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي.
- الزجاجي، الإيضاح، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1978.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1957.
- الزمخشري، الكشاف، القاهرة، 4 أجزاء، 1954.
- السخاوي، شرح الشاطبية، المكتبة الوطنية بباريس رقم 611.
- السخاوي (علم الدين)، جمال القراء، تحقيق د.علي حسين البواب، جزآن، مكة المكرمة، 1408.
- السرخسي (أبو بكر بن أحمد)، أصول السرخسي، القاهرة، جزآن، 1372.
- سيبويه، الكتاب، طبعة بولاق، جزآن، 1314-1316هـ.
- السيرافي، شرح الكتاب، معهد المخطوطات رقم 85.
- السيوطي (جلال الدين)،
- الإقتان في علوم القرآن، جزآن، القاهرة، 1951.
- الأشباه والنظائر، ط. حيدر باد، 1359.
- الشافعي (محمد بن إدريس)، جماع العلم، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، الطبعة الأولى.

الطبري، جامع البيان (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، 16 جزء
ا، 1374.

الفارسي (أبو علي) ، الإيضاح ، تحقيق د . الشاذلي فرهودي. القاهرة . 1989
الفاسي (ابن عبد السلام) ، كتاب المحاذي، خزانة الكتب بالرباط رقم 312كـ.
الفراء، معاني القرآن، تحقيق علي النجار وآخرين، القاهرة، 3 أجزاء، 1956-
1973.

القاضي عبد الجبار، المعني في إعجاز القرآن، تحقيق أ.الخلوي، القاهرة، 1960.
القرطبي (أبو عبد الله)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، 1955.
القسطلاحي، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر عثمان ود.عبد الصبور
شاهين، القاهرة، الجزء الأول، 1972.

اللجنة الدائمة للرصد اللغوي، الرصد اللغوي الوظيفي (للمرحلة الأولى من التعليم
الابتدائي)، المعهد التربوي الوطني، الطبعة الأولى، الجزائر، 1975.
المبرد، المقتضب، تحقيق ع. عضية، القاهرة، 4 أجزاء، 1385.
النحاس (أبو جعفر)، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، بغداد، 5 أجزاء،
1405.

الهذلي (ابن جبارة) ، الكامل، مخطوطة الأزهر.
الشافعي، الرسالة، تحقيق محمد شاكر، القاهرة، 1940.
مكي بن أبي طالب،

- الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
 - التبصرة في القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، الكويت، 1405.
 - الكشف عن وجوه القراءات، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، جزآن، 1974.
- مولانا مبارك شاه، شرح الأنوار، مخطوطة المتحف البريطاني.

- A. Hadj- Salah**, Linguistique arabe et linguistique générale, Paris- Sorbonne, 1979
- La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes. *Al-Lisāniyyāt*. 1971. pp.63-83.
- Arabic Linguistics and Phonetics, in *Applied Arabic Linguistics and Signal and Information Processing*, Hemisphere, New- York, 1986.
- Arkbacer .H.J**, A Study of intraoral Air Pressure associated with Production of selected Consonants .Ph .D .State Univ.of Iowa . 1964.
- C.Rochette**, Les groupes de consonnes en français, Québec, 1973.
- Ch. F.Hockett**, A Course in Modern Linguistics, New-York, 1958.
- F. Saussure**, Cours de linguistique générale, éd. Critique T .De Mauro .Paris, 1973
- G. Straka**, La division des sons du langage en consonnes et voyelles est-elle justifiée ? *Travaux de linguistique et littérature, Strasbourg (TLL)* II. (1963), pp. 7- 96.
- Evolution du latin au français, *TLL*, II, 1-1964. pp. 17-98
- HansWehr**, Arabisches Wörterbuch für die Schriftsprache der Gegenwart, Münster, 1952.
- K.Pike**, Language in Relation to Theory of the structure of human behavior, Slendale, Calif, 1954-1960.
- Léon Bercher**, Lexique français-arabe , Alger, 1938.
- M.Durand**, Voyelle brèves et voyelles longues . Paris .1946.
- La syllabe : ses définitions , sa nature. *ORBIS*. 1954 .PP-527-533.
- P .Delattre** .Comparing the phonetics features of English, German , Spanish and Fench Heideberg .1965.
- P.Roussetot**, Principes de phonétique expérimentale, paris, 1924.
- Subtelny and Al** . Multidimensional Analysis of bilabial Stop and nasal Consonants .Cineradiographic and Pressure flow Analysis .*The Cleft Palate Journal*, 6, pp.263-289.
- W Belardi** , Sur l'aspect subjectif de la distinction entre voyelle et consonne (*Annali dell-Istituto Univ.Napoli* .1964 pp 149-165)
- Warren.D.W**, Aerodynamics in Speech Production, Contemporary issues in experimental Phonetics, LASS ,éd .Academis Press 1976 .pp105-177.
- ZDMG** = Zeichrift der deutschen Morgenländischen Gesellschaft.

فهرس الموضوعات

I - النظرية الخليلية الحديثة

- 1- «أفانم أخواك» وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضوع والمثال 09
- 2- النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي 23
- 3- مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي 44
- 4- «تعال نحي علم الخليل» أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه 58
- 5- دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية 80

II - في بعض قضايا اللغة العربية

- 1- تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية 97
- 2- الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر 107
- 3- أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها 116
- 4- اللغة العربية وبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر 125
- 5- المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية 136
- 6- حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري في ذخيرة محوسبة واحدة كمشروع قومي.. 148
- 7- المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية 158

III - في قضايا الصوتيات العربية والفنولوجية

- 1- الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة 175
- 2- أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع ... 202
- 3- ملحق في تاريخ مصطلح التواتر 229
- 4- الفنولوجية في سلسلة: مدخل إلى علم اللسان الحديث - الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة 240
- 5- تأثير النظريات العلمية المتبادل بين الشرق والغرب: إيجابياته وسلبياته 267
- المصادر والمراجع 281
- فهرس الموضوعات 287

ولد بمدينة وهران، درس في مصر وفي بوربدو وباريس. تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس - السوربون- كان أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى سنة 1962م، وجامعة الجزائر بعد ذلك، وصار مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر، ثم مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، وعيّنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م. وهو عضو في المجمع الآتية: دمشق وبغداد وعمان والقاهرة. ويشرف على مشروع الذخيرة الدولي.



هذه مجموعة من الدراسات تخص اللسانيات العربية وما إليها في مجلدين. والكثير منها كان أصله بحثا قدمه صاحبه في مؤتمر علمي دولي مثل المؤتمرات الدورية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة وغيرها. وقد نشر كل هذا من سنة 1965م إلى سنة 2005م في دوريات علمية متخصصة. ومن أهم ما جاء من ذلك هي البحوث التي تعالج النظرية الخليلية الحديثة وهي النظرية التي يعتمد عليها في أيامنا هذه الكثير من الباحثين في بحوثهم في ميدان معين كالعلاج الآلي للنصوص العربية على الحاسوب وهذا يستلزم أن توسع دائرة البحوث في الحاسوبيات ويحتاج إلى وضع لغات للبرمجة تتجاوز ما هو موجود وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى علم تعليم العربية واصطناع الكلام المنطوق الآلي ومعالجة أمراض الكلام، إذ النظرية الخليلية تستجيب لما يتطلبه الحاسوب وتفرض على كل هذه القطاعات من البحث العلمي تصورا علميا أوسع وأكثر استيفاء للظواهر المختلفة. والمؤلف هو صاحب النظرية الخليلية الحديثة. وتطرق بعض هذه البحوث إلى التراث اللغوي العلمي العربي وأعيد فيها النظر إلى الكثير من التصورات والأفكار الشائعة اليوم.



طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون الطبعية
وحدة الرغبة - الجزائر -

2012

Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie -

Bp 75 Z.I Réghaïa Tél (021) 84 85 98 / 84 86 11